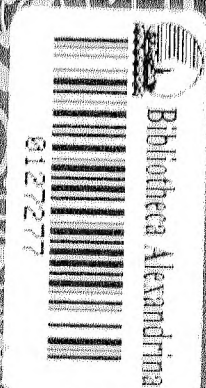


شرح
قطر الندى وبل الصدى

تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري
المؤلف في سنة ٧٦١ هـ من المجلد

ومسك كشاف
سبيل الهدى، بمقتضى شرح قطر الندى

تأليف
محمد بن أبي عبد الله محمد بن
عبد الله بن عبد الله



15712

الهيئة العامة : في الإسكندرية	
رقم التسجيل	492.75
رقم التسجيل	٤٩٢٧٥

492.75
٤٩٢٧٥
نسخ

شرح
فَظَرُ الْبَيْتِ وَرِثَاتُ الْبَيْتِ
تصنيف أبي محمد عبد الله دجبال الدين بن هشام الأنصاري
الترجمة في سنة ٦٦١ من الهجرة



General Organization of the Alexandria Library
Bibliotheca Alexandrina

ومعه كتاب
« سبيل الهدى ، بتحقيق شرح فطر الندي »

تأليف
بمحرر محي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

وجميع حق إعادة الطبع محفوظ له

الطبعة الحادية عشرة : تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشروح والتحقيقات
ربيع الثاني ١٣٨٣ — أغسطس ١٩٦٣

يُطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
لإصايتها : مصطفى محمد

م. السعادة
بمصر

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالمرية يقال له
ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بملوء قدره في صناعة النحو ،
وكان ينحى في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني ،
واتبعوا مُنْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة
ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزيل نِعَمائه ، وأشكره شكر المعترف بِمَنِّهِ وآلائه ، وأصل
وأسلم على صَفوة أنبيائه ، وعلى آلِهِ وصحبه وأوليائه .

وبعد ، فهذا كتاب «شرح قطر الندى ، وبَلِّ الصدى» أحدُ تصانيف الإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري
المصري ، المتوفى في ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة ، وهو أحد كتب العربية
التي أولعتُ بها منذ الصغر ، وأحد الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجل الأثر ؛ فله
يعلم أنني انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جِدُّ واضح في ميولي ونزعاتي
العلمية ، وأنتى ما زلت أجد في نفسى آثارَ هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم ،
وإن من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قلما رأيت اثرًا من
ذوى الرأى والمساكنة سبقت له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له ، والثناء
عليه ، والإشادة بذكوره ، ووجدته مع شديد الأسف - يعمل على تحميلة الشاذين
عنه وصدّهم عن الانتفاع به ، بما شَوّه الفاشرون من محاسنه حتى ظمروا للناس في رَأى
يَلْقَتُ العيون عنه ، ويحافى النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا - مع الألم الشديد - أمر
لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ، بل إنك
لا تنفع عينك - إلا في القليل النادر - على كتاب من كتبهم قد عُنيَ تأثيرُهُ
بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب : بِصَبْطِ أمثاته وشواهد من
القرآن الكريم والحديث النبوى والشعر العربى ، ثم بشرح أبياته شرحاً وسطاً بين
الوجيز المخل والبسيط المأل ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً ، وأدبْتُ ذلك كله
بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول ؛ إذ كان قصدى أن يَتَنَمَّهُ المبتدئون في علم

العربية ومن في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبة في أن أضح
كيفية في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحه من الكتب التي
تدرس فيه ، فقد والله ، ساءني كما ساء كل محب للأزهر أن يضرب المثل في
رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال « هذه طبعة
أزهرية » ولا يكون للكتاب عيب يزدر به بعض القراء من أجله إلا أن حروفه
صفيرة ، أو أن ورقه أصفر ، أو نحو ذلك ..

ورأيت — مع ذلك — كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يتجأرون
بالشكوى من كتب الدراسة ، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة
الطبع وسوء الإخراج .

وقد جئت من ذلك كله — والحمد لله وحده — بما تقر بين أعين المطلعين عليه ،
وترتاح له قلوب المصنفين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات « سبيل الهدى »
بتحقيق شرح قطار الندى .

فإن كنت قد بلغت ما أردت ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع
بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وإن تسكن الأخرى فله الأمر من قبل
ومن بعد ، والله وحده المسئول أن يحسن جزاءنا ، إنه السميع الجيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأضرع إلى الله تعالى أن يتفقد برحمته ورضوانه والذي
الذي دفعني إلى الحرص على تلقي العلم وتحصيله ، ولم يدخر وسعاً في تحريفي على
أن أجعل ذلك أبلغ وكدي ، وأنجل ما أقضي الوقت فيه ، وعلى استعاذي
وشيخي الذي تلقيت عليه هذا الكتاب فانتفعت بعلومه وخلقه وتدينه ، رضى الله
عنهما ، وأجزل ثوابها !

هذا ، وقد اتفق أن نفذت جميع نسخ الكتاب ، ورغبت إلى المكتبة
التجارية الكبرى في إعادة طبعه ، فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على
الكتاب زيادات علمية هامة ، ولأجود ضبطه وتحقيقه ، وأنا أرجو أن يكتب
الله تعالى هذا العمل في سجل الحسنت ؛ إنه ولي ذلك .

محمد عبد الله بن محمد

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« قطر الندى ، وبل الصدى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدّمه ، وأعيان من يأتي بعده ، الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَمَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح التورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري .

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المزمّني ، ولم يلزمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقه على مذهب الشافعي ، ثم تحبّل لحفظ مختصر الخرق قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد النثرية ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع للفرد ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً ومُوجِزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، براً ، دَمَتْ اُخْلُقُ ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » ،

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بملوقدره في صناعة النحو ، وكان ينصّو في طريقته منحة أهل اللوصل الذين اقتنفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأني من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » اهـ

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوحُ منه أمارات التحقيق وطول
الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيق العصيت ،
ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو باقنا عليه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر
على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حدث به إن لم نعلم
وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب . طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه
الشيخ خالد الأزهرى .

(٢) الألفاظ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنفه خزانة السلطان الملك
السكامل . طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك . طبع مراراً ، وشرحه الشيخ
خالد ، ولنا عليه ثلاث شروح : أولاً شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط مطبوع
أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

(٤) التذكرة : ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل : ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطي ، ويوجد في مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطي .

(٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً »

و « لم جرا » ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ،
وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي المطبوع في الهند .

(٩) رسالة في استعمال المفادى في نسع آيات من القرآن : موجودة في مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخصاصمة ، عن قراء الخلاصة : ذكره السيوطي ، وذكر أنه يقع

في أربعة مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة برلين ، وهو

شرح شواهد كتاب الأمع لابن جني .

- (١٢) شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة « بانت سعاد »
- الآتي ذكره ؛ لأن من العلماء من يسميها « البردة » بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز كعب بن زهير قائلاً : بجزته .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟ .
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .
- (١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » : طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللفزية ، في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة إيدن .
- (١٩) شرح « قطر الندى » ، وبل الصدى « الآتي ذكره : طبع مراراً ، وهو هذا الذي تقدمه اليوم .
- (٢٠) شرح اللامحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صَرفِ ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .
- (٢٢) فَوْحُ الشذا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا » ، في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .
- (٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .
- (٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف ، وهو اختصار لكتاب صفه ابن المنبر في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنجشري في تفسير الكشف ، واسم كتاب ابن المنبر « الانتصاف ، من الكشف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

- (٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .
 (٢٨) مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ،
 وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافٍ ، ولنا عليه شرح مبسوط ، لم يطبع إلى اليوم .
 (٢٩) موقد الأذهان ، وموقف الوسنان ، تمرّض فيه لكثير من مشكلات
 النحو ، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي براين وباريس .

* * *

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل : ليلة الخميس - الخامس من
 ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .
 وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفي في
 سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو ما لم أجده لأحد سواه .
 رضى الله تعالى عنه وأرضاه ^(١) ١١

(١) نجد لابن هشام الأنصارى - رحمه الله تعالى ١ - ترجمة في الدرر الكامنة لابن
 حجر ٣٠٨/٢ وفي بغية الوعاة للسيوطى ٣٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ٢٤٧/١ وفى
 للهل الصافى ، وفى للتهج الأحمد للعلى ٢٥٥ ، وفى دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١
 وفى مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن
 أيوب العافرى الذى هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التى صنفها ابن إسحاق ، وقد
 توفى ابن هشام هذا بمصر فى عام ٢١٣ ، وقيل : فى عام ٢١٨ هـ ، وله ترجمة فى وفيات
 الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن
 هشام بن إبراهيم بن خلف ، اللخمى ، السبقى ، النحوى ، أحد أعيان القرن السادس -
 وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩ ، وفى ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا)
 ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الحضراوى ، ويعرف بابن البرذعى أيضاً ، وكان رأساً فى العربية
 وتوفى بتونس فى سنة ٦٤٦ هـ ، وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١١٥ .

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة : منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن
 المتوفى فى عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع للسخاوى ٣٩١/٧ ومنهم
 محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وله ترجمة فى الضوء
 اللامع أيضاً ٩٢/٩ ، وكانت وفاته فى سنة ٩٠٧ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، جمال المتصدين، وتاج القراء،
تذكرة أبي عمرو، وسيدويه، والقراء: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري، فسبح الله في قبره ١١

الحمد لله رافع الدرجات لمن اغفرض لجلاله، وطاقم البركات لمن انتصب
لشكر إفضاله، والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها^(١)،
وشدت به البلاغة نياطها^(٢)، المبعوث بالآيات الباهرة والخجج، المنزل عليه
قرآن عربي غير ذي عوج، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا
الدين، وشرف وكرم.

وبعد، فهذه نسكت حرزتها على مقدمة السمة به «قطر الندى»،
وبل الصدى «رافعة لحجابها»، كاشفة لفيقها، مكملة لشواهدا، متممة
لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنى^(٣) من طلاب علم
العربية إليها.

والله المستول أن ينفع بها كما نفع بأصلها، وأن يذلل لنا طرق الخيرات
وسبلها؛ لأنه جواد كريم، رؤوف رحيم، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت
وإليه أنيب^(٤).

(١) الرواق - بكسر الراء بزنة الكتاب - أصله بيت كالفسطاط، وقيل: هو
سقف في مقدم البيت.

(٢) النطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسط كالخزام، وقيل: شقة تلبسها
المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس لها حبرة ولا
نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نطق بزنة كتب.

(٣) البغية: الحاجة والطلب، وجنح: مال. (٤) أنيب: أرجع.

ص — الكلمة قولٌ مُفْرَدٌ .

ش — تَطَلَّقَتِ الكلمةُ في اللغةِ على الجُمْلَةِ المفيدة^(١) ، كقوله تعالى : (كَلَامًا إِنِّهَا كَلِمَةٌ هَوَ قَائِلُهَا)^(٢) إشارة إلى قوله : (رَبُّ أَرْجَمُونِ أَعْلَى أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ)^(٣) ، وفي الاصطلاح على القول المفرد .

والمرادُ بالقول : اللفظُ الدَّالُّ على معنى : كَرَجُلٍ ، وفَرَسٍ .

والمرادُ باللفظ : الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف : سواء دلَّ على مَعْنَى : كَرِيد ، أم لم يدل كَدَبَزٍ — مقلوبَ زَيْدٍ — وقد تبين أن كلَّ قولٍ لَفْظٌ ، ولا ينعكس^(٤) .

والمرادُ بالمفرد : ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه ، وذلك نحو « زيد » ؛ فإن أجزاءه — وهى : الزاى ، والياء ، والدَّال — إذا أُفْرِدَتْ لا تَدُلُّ على شيء مما يدلُّ هو عليه ، بخلاف قولك « غُلَامٌ زَيْدٌ » فإن كلا من جُزْأيه — وهما : الغلام ، وزيد — دالٌّ على جُزْءٍ معناه ؛ فهذا يسمى مركباً ، لا مُفْرَدًا .

فإن قلت : فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع ، كما اشترط مَنْ قال : الكلمة لفظٌ وَضِيعٌ لِمَعْنَى مفردٍ ؟

قلت : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهِمُ اللفظَ جنساً للكلمة ، واللفظُ يفتسم إلى موضوع ، ومُنْهَمِلٌ ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ، ولما أخذتُ القولَ جنساً للكلمة — وهو خاصٌّ بالموضوع — أغناني ذلك عن اشتراط الوضع .

فإن قلت : فَلِمَ عَدَلْتُ عن اللفظ إلى القول ؟

قلت : لأن اللفظَ جنسٌ بعيدٌ ؛ لا انطلاقه على المُهْمَلِ والمستعمل ، كما ذكرناه ،

(١) في نسخة « على الجملة المفيدة » .

(٢) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنین .

(٣) يعنى أنه ليس كل لفظ قولاً ؛ لأن ما لا يدل على معنى كدبز يسمى لفظاً ،

ولا يسمى قولاً .

والقولُ جنسٌ قريبٌ ؛ لاختصاصه بالمُسْتَعْمَلِ ، واستعمالُ الأجفاسِ البعيدةِ في الحدودِ مَعِيْبٌ عندَ أهلِ النظرِ .

ص — وَهِيَ : اِسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ .

ش — لما ذكرتُ حَدَّ الكلمةِ ، يَبَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع : الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ . والدليلُ على انحصارِ أنواعها في هذه الثلاثة الأستقراء^(١) ؛ فإن علماء هذا الفن تَتَبَعُوا كلامَ العربِ ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان^(٢) ثَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ لَمَثَرُوا على شيء منه .

ص — فأما الأسمُ فَيُعْرَفُ : بِأَلْ كَالرَّجُلِ ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ ، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَقَاءِ ضَرَبْتُ .

ش — لما يَبَيَّنْتُ ما انحصرت فيه أنواعُ الكلمةِ الثلاثة ، شَرَعْتُ في بيان ما يُمَيِّز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيَمَتَيْهِ ؛ لِقَمِ فائدة ما ذكرته ، فذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ ؛ علامةً من أوله ، وهى الألف واللام ، كالفرس ، والغلام . وعلامةً من آخره ، وهى التنوين ، وهو « نُونٌ زائدة ، ساكنة ، تلحقُ الآخرَ لفظاً ، لا خطأً ، لغيرِ توكيد » ، نحو زَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، وَحَيْثُذٍ ، وَمُسْلِمَاتٍ ؛ فهذه وما أشبهها أسماء ؛ بدليل وجودِ التنوين في آخرها . وعلامةٌ معنوية ، وهى الحديثُ عنه كـ « فَاَمَ زَيْدٌ » ، فزَيْدٌ : اسم ؛ لأنك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام ، وهذه العلامة أنفعُ العلاماتِ المذكورة للاسم ، وبها استُدِلَّ على اسمية القاء في « ضَرَبْتُ » ألا ترى أنها لا تقبل « أَل » ولا يُلحَقُهَا التنوينُ ، ولا غَيْرُهَا من العلامات التى تُذَكِّرُ الاسمَ ، سوى الحديثِ عنها فقط .

(١) وأيضاً الكلمة إما ألا تدل على معنى فى نفسها بل يكون معناها فى غيرها ، وإما أن تدل على معنى فى نفسها ، والأول الحرف ، والثانى إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها ، وإما لا ، الأول الفعل ، والثانى الاسم .
(٢) فى نسخة « فلو كان » بالفاء مكان الواو .

ص — وهو ضربان : مُعْرَبٌ ، وهو : مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ : كَزَيْدٍ ، وَمَبْنِيٌّ ، وهو بِخِلَافِهِ : كَهَوْلَاءَ فِي لُزُومِ السَّكْسَرِ ، وَكَذَلِكَ حَدَّامٌ ، وَأَمْسٌ ، فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، وَكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبِيلٍ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ ، إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِي مَعْفَاهُ ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ ، وهو أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش — لما فرغْتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عَقِبْتُ ذَلِكَ ببيان انقسامه إلى مُعْرَبٍ ، وَمَبْنِيٍّ ، وَقَدَّمتُ الْمُعْرَبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَخَّرْتُ الْمَبْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفُرْعُ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ هو « مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ » كَزَيْدٍ ، قَولُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » ، و « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، و « مَرَزْتُ بَزِيدَ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ « زَيْدٍ » تَغْيِيرُ بِالضَّمَّةِ ، وَالْفَتْحَةِ ، وَالسَّكْسَرَةِ ، بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ « جَاءَنِي » ، و « رَأَيْتُ » ، وَالْبَاءِ ، فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ لِأَعْرَابِنَا ، كَقَوْلِكَ فِي « فَلَسٍ » إِذَا صَغُرَتْ « فَلَيْسَ » ، وَإِذَا كَسُرَتْهُ ^(١) « أَفْلَسَ ، وَفُلُوسٌ » ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي الْآخِرِ ، وَلَسَكُنْهُ لَيْسَ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : « حَيْثُ » بِالضَّمِّ ، و « حَيْثُ » بِالْفَتْحِ ، و « حَيْثُ » بِالسَّكْسَرِ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَوَاجُةَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا ، وَهُوَ « جَلَسَ » وَقَدْ وُجِدَ مَعَهُ التَّغْيِيرُ الْمَذْكُورُ ؟

ولما فرغْتُ من ذكر المعرب ذكرتُ المَبْنِيَّ ، وَأَنَّهُ « الَّذِي يَلْزِمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ » ، نَمِ قَسَمْتُهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكْسَرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ . نَمِ قَسَمْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى السَّكْسَرِ إِلَى قَسَمَيْنِ : قَسَمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ « هَوْلَاءُ » ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ يَكْسِرُونَ آخِرَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَقَسَمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَهُوَ « حَدَّامٌ ، وَقَطَّامٌ » ، وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ « فَعَالٍ » ، و « أَمْسٍ » إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ .

(١) كَسَرَتْهُ : يَعْنِي جَمَعَتْهُ جَمْعَ تَسْكِينٍ .

فأما باب « حَذَامِ » ونحوه : فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا ؛
فَيَقُولُونَ : « جَاءَتْنِي حَذَامِ ، وَرَأَيْتُ حَذَامِ ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامِ » ، وَعَلَى ذَلِكَ
قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١ — فَلَوْلَا الْمُرْجِعَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكْتَ الْقَطَاطِيْبَ الْغَمَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ
فَذَكَرَهَا فِي الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ مَكْسُورَةً ، مَعَ أَنَّهَا فَاعِلٌ .

(١) الْبَيْتَانِ قِيلَ : إِنَّهُمَا لِدَيْسَمِ بْنِ طَارِقٍ أَحَدِ شُعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَالصَّوَابُ كَمَا فِي اللِّسَانِ
(مَادَّةُ رَقَشٍ) أَنَّهُمَا لِلْجَيْمِ بْنِ صَعْبٍ وَالِدِ حَنِيفَةَ وَحِجْلٍ ، وَحَذَامِ امْرَأَتُهُ فِيهَا يَقُولُهَا ،
وَالْبَيْتُ الثَّانِي مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ عَقِيلٍ (رَقْمُ ١٦) وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْأَشْمُونِيُّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ
وَالْمُؤَلَّفُ فِي كِتَابِهِ أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ (رَقْمُ ٤٨١) وَفِي كِتَابِهِ شَذُورُ الذَّهَبِ (رَقْمُ ٣٨)
وَأَنْشَدَهُ قَبْلَهُمُ ابْنُ جَنَى فِي الْخَصَائِصِ (٥٦٩/١) .

اللُّغَةُ : « الْمَرْجِعَاتُ » جَمْعُ مَرْجِعَةٍ ، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ مِنَ الْإِزْعَاجِ ، وَهُوَ
الْإِفْلَاقُ « الْقَطَا » طَائِرٌ يَشْبَهُ الْحَمَامَ « الْمَنَامُ » النَّوْمُ « قَالَتْ » فَعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْقَوْلِ « حَذَامِ »
اسْمُ امْرَأَةٍ الشَّاعِرِ كَمَا عُرِفَتْ « صَدَقُوهَا » انْصَبُوهَا لِلصَّدَقِ ، وَلَا تَرْمَوْهَا بِالْكَذِبِ .
الْمَعْنَى : هَذِهِ الْمَرْأَةُ صَادِقَةٌ فِي كُلِّ مَا تَذَكَّرُهُ مِنْ قَوْلٍ ؛ فَإِذَا قَالَتْ اسْمُ قَوْلٍ لَا فَاعِلَ لَهَا
أَنَّهُ الْقَوْلُ الْمَعْتَدُ بِهِ الْقَدَى لَا يَصِحُّ خِلَافُهُ ، فَيَلْزِمُكُمْ تَصْدِيقُهَا وَالتَّيَقُّنُ بِمَا تَقُولُ .

الْإِعْرَابُ : « إِذَا » ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، خَافِضٌ لَشَرْطِهِ مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ ،
مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ « قَالَتْ » قَالَ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ حَرْفٌ
لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « حَذَامِ » فَاعِلٌ بِقَالَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي
مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ إِذَا إِلَيْهَا « فَصَدَّقُوهَا » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا ، صَدَقُوا : فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ
عَلَى حَذْفِ النَّوْنِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَهَا : مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ
عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَجُمْلَةُ فَعْلِ الْأَمْرِ وَفَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ
جَوَابُ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ ، وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا لِأَنَّ إِذَا أَدَاةَ شَرْطٍ غَيْرُ حَامِلَةٍ جَزْمًا « فَإِنَّ » الْفَاءُ
حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّمْلِيلِ ، إِنْ : حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ « الْقَوْلُ » اسْمٌ إِنْ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ
الظَّاهِرَةِ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ خَبَرٌ إِنْ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « قَالَتْ » قَالَ : فَعْلٌ
مَاضٍ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ « حَذَامِ » فَاعِلٌ قَالَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَجُمْلَةُ
الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمُوَصُولِ ، وَالْعَائِدُ صَمِيرٌ مَحْذُوفٌ مَنْصُوبٌ
بِقَالَ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : فَإِنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْقَدَى قَالَتْهُ حَذَامِ .

وافترقت بنو تميم فرقتين ؛ فبعضهم يُعَرِّبُ ذلك كله^(١) ، وبالفتح نصيباً وجراً ؛ فيقول « جاء ثني حذام » بالضم ، و « رأيت حذام ، ومَرَزْتُ بِحَذَام » بالفتح ، وأكثرهم يَفْصِلُ بين ما كان آخره راء — كَوَبَار : اسم القبيلة ، وَحَضَار : اسم السكوكب ، وسَفَار : اسم لسان — فيبنيه على السكسر ، كالحجازيين^(٢) وما ليس آخره راء — كحذام ، وقطام — فيُعْربه إعراباً ما لا ينصرف .

وأما « أمس » إذا أردت به اليوم الذي قَبَلَ يومك ، فأهل الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى السكسر ؛ فيقولون : « مَعَى أَمْسٍ ، واعتَكَفْتُ أَمْسٍ ، وما رأيتُهُ مُذْ أَمْسٍ » بالسكسر في الأحوال الثلاثة ، قال الشاعر :

٢ — مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي

الشاهد فيه : قوله « حذام » في الموضعين ؛ فإن الرواية فيها بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية ، وهي فاعل في الموضعين جميعاً ، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً ، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل ، وهذا معنى كونه مبنيًا ، وهذه لغة الحجازيين ؛ وخالفهم بنو تميم ، وتفصيل مقالته في الشرح .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو شاعر من بني تميم :

نَدِمْتُ نَدَامَةَ السَّكْسِيِّ لَمَّا غَدْتُ مِنِّي مُطْلَقَةً نَوَارُ
وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ بِيَدِي وَنَفْسِي لَكُنْتُ إِلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله « نوار » فإنه جاء به مرفوعاً بالضم الظاهرة لكونه فاعل « غدت » بدليل القافية في البيت الثاني .

(٢) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب — وهو من شواهد كتاب شعور الذهب للمؤلف (ش ٣٩) ، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان :

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَعِجِزَ الْمُعَوَّرَا

٢ — هذه الأبيات تتبع بنو الأقرن ، أولاً سَفَار نجران ، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشرط الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف (رقم ٤٨٤) وذكر الأبيات

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةٍ وَغُرُوبُهَا صَفَرَاءَ كَالْوَرْسِ
الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَعْنَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

= كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيهقي ابن منظور في لسان العرب (أم س) .

اللغة : «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل ، أى : القاطع ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة الموصوف .

للعنى : إن الخلود في هذه الدنيا ممنوع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال ، فالشمس — وهى كوكب عظيم جداً — ليست بباقية على حالة واحدة ، بل يعترجها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التى تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في صفرتها ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر لأننى مشاهد له ، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس منى ومن غيرى لا يمكن لى أن أردّه ، لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لاحية له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به مقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقلب مضاف «الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تقاب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وطلوع مضاف لها : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «من» حرف جر «حيث» ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الشمس ، وحجته الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضاً على تقاب وهو مضاف لها : مضاف إليه «حمر» حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة للمراء ، وأحال ثان «وغروبها» الواو عاطفة ، وغروب : معطوف على تقاب ، وهو مضاف لها : مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان ؛ أو صفة لصفراء «اليوم» بالرفع ، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع =

فَأَمْسَ فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ لِمَضَى ، وَهُوَ مَكْسُورٌ كَمَا تَرَى .
وَاِفْتَرَقَتْ بَنُو تَمِيمٍ فَرَقَتَيْنِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَهْرَبَهُ : بِالضَّمَّةِ رَفْعًا ، وَبِالْفَتْحَةِ مَطْلَقًا ،
فَقَالَ : مَضَى أَمْسٌ ، بِالضَّمَّةِ ، وَاعْتَسَكَنْتُ أَمْسَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ ،
بِالْفَتْحِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٣ — أَقَدَرَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَازًا مِثْلَ السَّعَالِي تَحْسَا
يَا كُنْ مَا فِي رَحْلِيْنُ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللهُ لَهْنُ ضِرْسَا
وَلَا لَقَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَمْسَا

مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» اسم موصول :
مفعول به لأعلم ، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة
الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار
ومجرور متعلق بيجيء ، وحمله يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
وهو ما ، وحمله أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع ،
وهو أجود .

الشاهد فيه : قوله «أمس» في آخر الأبيات ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة
الآخر ، بدليل قوافي الأبيات كلها ، وهي فاعل لمضى ، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنيّة على
الكسر في محل رفع ، لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا ؛ إما لفظا ، أو تقديرا ، وإما عملا
٣ — هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد أنشد سيبويه البيت الأول
منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الاشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم
الذي لا يتصرف ، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نواته ، وذكر الأعمش في شرح
شواهد كتاب سيبويه الثاني ، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور
(ش ٤٢)

اللمة «عجائزا» جمع عجوز ، وهي المرأة الطاعنة في السن «السعالي» بفتح السين
— جمع سعللة — بكسر السين وسكون العين — وهي الغول ، وقيل : ساحرة الجن «همسا»
الهمس : الخفاء وعدم الظهور «لا ترك الله لهن ضرسا» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن
وقوله «ولا لقين الدهر» إلخ «دعا عليهن أيضا» .

■ للعين : يذكر أنه رأى هيثماً عجبياً في اليوم الذي قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ، ويأكلن ما في رحلهن من الطعام أكلاً خفياً ، ثم دعا عليهن بأن يقطع الله جميع أضراسهن .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد رأيت - إلخ ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل وفاعل « عجباً » مفعول به ، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجيباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « مذ » حرف جر « أمسا » مجرور بـ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف وللانع له من الصرف العلية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق برأى « عجائزا » صرفه للضرورة ، وهو بدل من قوله عجباً ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مثل » صفة لعجائز ، وهو مضاف و « السعالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل « خمساً » بدل من عجائز أو صفة له ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يأكلن » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز « ما » اسم موصول : مفعول به أيأكل ، مبنى على السكون في محل نصب « في » حرف جر « رحلهن » رحل : مجرور بـ في ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة للموصول ، وهو ما « همسا » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكلن أكلاً همساً - أى خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « لا » حرف نفي دال على الدعاء « ترك » فعل ماض « الله » فاعل بترك « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه أنى بكلمة « أمس » مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعته من العرب .

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضممة الظاهرة مثل قول الشاعر :

أَعْتَصِمُ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأَسُ وَتَفَاسَ الَّذِي تَصَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله « أمس » مرفوع بالضممة بدليل القافية في آخر المصراع الأول ، وهو فاعل لقوله « تضمن » ولو كان مبنيًا للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب .

ومنه من أهر به بالضمة رفماً ، وَبَنَاهُ عَلَى السَّكْرِ نَصْباً وَجراً .
وزعم الزَّجَّاجِيُّ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَبْنِي « أَمْس » عَلَى الْفَتْحِ ، وَأَنشد عَلَيْهِ
قوله : * مُذْ أَمْسَا * [٣] وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ
وزعم بعضهم أَنَّ « أَمْسَا » ^(١) فِي الْبَيْتِ فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَقَرٌّ ، وَالتَّعْدِيرُ :
« مُذْ أَمْسَى الْمَسَاءُ » .

ولما فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى السَّكْرِ ، ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَثَّلْتُهُ
بِأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ ، تَقُولُ : « جَاءَنِي أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدِ عَشَرَ رَجُلًا » بَفَتْحِ السَّكَمَتَيْنِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ،
وَكَذَا تَقُولُ فِي أَخَوَاتِهِ ، إِلَّا « ائْنِي عَشَرَ » فَإِنَّ السَّكَمَةَ الْأُولَى مِنْهُ تَعَرَّبُ : بِالْأَلْفِ
رَفْماً ، وَبِالْيَاءِ نَصْباً وَجْراً ، تَقُولُ : « جَاءَنِي ائْنَعَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ ائْنِي
عَشَرَ رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِاِئْنِي عَشَرَ رَجُلًا » .

وإنما لم أَسْمَنْتُ هَذَا مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِي « وَأَخَوَاتِهِ » لِأَنِّي سَأَذْكَرُ فِيمَا بَعْدُ أَنَّ
« ائْنِينَ ، وَائْنَتِينَ » يُعْرَبَانِ لِأَعْرَابِ الْمُثْنِيِّ مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِّبَا .

ولما فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَثَّلْتُهُ
بِغَيْلٍ ، وَبَعْدُ ، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنَّ لَهَا أَرْبَعَ حَالَاتٍ :

أَحَدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُضَافَيْنِ ؛ فَيُعْرَبَانِ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، أَوْ خَفْضًا بَيْنَ ، تَقُولُ :
« جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ » فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَ « مِنْ قَبْلِهِ ، وَمِنْ
بَعْدِهِ » ، فَتَخْفِضُهُمَا بَيْنَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) ^(٢)
(فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ) ^(٣) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ

(١) كَانَ صَوَابُهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكْتُبَ « أَمْسَى » بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الزَّائِدَةَ عَلَى
الثَّلَاثِ تَكْتُبُ بِالْيَاءِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ (٣) مِنَ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ .

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» ^(١) (مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى) ^(٢) .
 الحالة الثانية : أن يُحذف المضافُ إليه ، ويُنفَى ثبوتُ لفظِهِ ؛ فيمر بان
 الإعرابَ المذكورَ ، ولا يُتَوَنَّنَ لنية الإضافة ، وذلك كقوله :
 ٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً
 فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْقَوَاطِفُ

(١) من الآية ٧٠ من سورة التوبة (٢) من الآية ٤٣ من سورة القصص .
 ٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد
 العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٢) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة
 (رقم ٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه « أوضح
 المسالك » (٣٤٤) ،
 اللمة : « نادى » فعل ماضٍ من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك
 « مولى » للمولى عدة معانٍ تقرب من العشرين ، فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ،
 ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف الناصر ، ويطلق على غير ذلك « قرابة » مصدر
 بمعنى القرب .
 المعنى : وصف عدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه
 وذوى نصرته .

الإعراب : « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « قبل » مجرور بمن ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، فهو متقدم
 على عامله « نادى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
 « كل » فاعل نادى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه ،
 ويروى منونا وغير منون ، فإن كان منونا فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة
 للتخاس من التثنية الساكنين ، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله « قرابة » مفعولا به لنادى .
 منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإن كان « مولى » غير منون فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف
 للوجود في اللفظ منع من ظهورها التعذر ، وهو على هذا مضاف و « قرابة » مضاف
 إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفا لعدم تعلق الغرض بذكره : أى نادى
 كل مولى قرابة من بعده ، مثلا « فما » الفاء حرف عطف ، وما : نافية « عطف »
 عطفت : فعل ماضٍ ، والتاء علامة التأنيث « مولى » أعربه بعضهم بدلا من ضمير =

الرواية بخفض « قَبْل » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، فحذف « ذلك » من اللفظ ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا ، وقرأ الجَحْدَرِيُّ ، والعَقِيلِيُّ : (لَيْلَةُ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)^(١) ، بالخفض بغير تنوين ، أى : من قَبْلِ الْقَلْبِ ومن بَعْدِهِ ، فحذف المضاف إليه ، وَقَدَّرَ وَجُودَهُ ثَابِتًا .

الحالة الثالثة : أن يُقَطَّعَا عن الإضافة لفظًا ، ولا يُنَوَّى المضاف إليه ؛ فيعربان أيضًا الإعراب المذكور ، واسكنهما يُنَوَّنَانِ ؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان ، كسائر الأسماء الذكورات ؛ فقول : « جَنَّكَ قَبْلًا وَبَعْدًا ، ومن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ » قال الشاعر :

• — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

■ الغائب الذى هو المضاف فى قوله « عليه » الآتى ، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه وذلك نادر كل الندرة ؛ فلا يسوع الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس يمتنع هنا ، وأعربه بعضهم حالا من ضمير الغائب ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا — مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة — محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ فإنه يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولا به لعطفت تقدم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطفت ، و « المواطف » فاعل عطفت ، وهذه الإعراب خير من سابقه .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » فإن الرواية بجر « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كبت وكبت واسم الإشارة هو المضاف إليه الذى حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .

(١) من الآية ٤ سورة الروم .

• — نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه لعزيد بن الصمق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وهو كذلك فى بعض نسخ الشرح ، وفى شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحتنا هناك وذكرنا قصته ، وقد أنشده الأشمونى فى باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح ، ■

وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦) .

الغنة : « ساغ لي الشراب » سهل مروره في حلقى ، وحلا مذاقه ، وطاب لي شربه « أغص » بفتح همزة المضارعة ، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة ، وهو من النقص - بفتح الغين والصاد - والنقص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلقى « للماء الحميم » كما هي الرواية الصحيحة - هو الماء البارد ، والفرات - كما في الرواية الأخرى - هو الشديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : (وما يستوى البحران - هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) من الآية ١٢ من سورة فاطر .

المعنى : يقول : إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي - طاب له الشراب ، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب للماء لم يستطع أن يشربه . الإعراب : « فساغ » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لي » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتسكيم اسمه مبني على الضم في محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه للنصب كان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجمله أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجمله كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال ، وقوله « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية في هذه السكلمة بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه السكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لافظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن النوى كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين للمضاف مع نية المضاف إليه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَشَدَّ شَفْوَةً مَا شَرِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ لَذَّةَ خَمْرًا

وقرأ بعضهم : (**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ**) بالخفض والتثنية .

الحالة الرابعة : أن يُحذف المضافُ إليه ، ويُتوَمَّى معناه دون لفظه ؛ فَيُبْنَى
حينئذٍ على الضم ، كقراءة السبعة : (**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ**) .

وقولى « وأخواتهما » أردتُ به أسماء الجهات الست ^(١) ، وأوّلُ ، ودُونُ ،
ونحوهُنَّ ، قال الشاعر :

٦ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ عَلَى أَيُّهَا تَعْدُو الْمَيِّتُ أَوَّلُ

(١) هى فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام
٦ — البيت لمن بنى أوس ، من كلمة مذكورة فى أمالى القالى (ج ٢ ص ٢١٨) وفى
ديوان الحماسة لأبى تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد
به الأشمونى فى باب الإضافة (رقم ٦٣٩) ، ولؤلؤ فى كتابه أو ضح للسالك (رقم ٣٤٨)
وفى كتاب شذور الذهب (رقم ٤٥)

اللمة : « **عمرُك** » أى حياتك « **مأدرى** » ما أعلم « **أوجل** » أخاف « **تعدو** » تحترى
فتب عليه وتسطو ، ويروى تعدو — بالفتح للمعجمة — أى : تجيشه فى وقت الغداة
« **الميت** » الموت .

المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إنى لا أعلم — مع أنى خائف — من الذى
ينزل به الموت من قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة ، والمرء فى كل
لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن تهضى حياتنا فى المجران والقطعة .

الإعراب : « **لعمرُك** » اللام حرف ابتداء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
وعمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة . وهو مضاف وضمير المخاطب الذى هو الكاف مضاف
إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر للبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرُك قمى « **ما** »
نافية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « **أدرى** » فعل مضارع مرفوع بضمة
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « **وإنى** »
الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسمية ، مبنى على السكون فى محل
نصب « **لأوجل** » اللام لام الابتداء ، وهى اللام لازحقة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن ، والجملة —

من إن اسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أو جمل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلا أى خوطا ، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «أبنا» أى: اسم استفهام مجرور بهلى ، وأى مضاف و«نا» ضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتى «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « النية » فاعل تعدو «أول» ظرف زمان ، مبنى على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله تعدو .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه ؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) وفى قول أبى النجم بصف فرسا :

* أَقْبُ مِنْ تَحْتَ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وكأى روى في قول العرب « ابدأ بذأ من أول » بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلت : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب أنك حين تحذف المضاف إليه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته ، وحينئذ تكون قد حذف المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أى لفظ ، وحينئذ تكون قد حذف المضاف إليه ونويت معناه .

فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضى إعراب المضاف ، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فتقوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة — بحسب الظاهر — يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء ، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .

وقال آخر :

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمنَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أواخر
اللفظة : « أومن » أصله أومن - بهمزة مضمومة هي همزة للضارعة ضمت للبناء
المجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واواً ؛ لأن كل
همزتين اجتماعاً في أول كلمة وثانيتينهما ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة
الأولى ، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثرو آدم ، وإن كانت الأولى
مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو
أور وأومن « وراء » كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عينك
للمعنى : لاخبري للودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على شرك
وسائر شؤونك ، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش ..

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه
« أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، على الراجح عند جمهور البصريين
وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا
« خافض لشرطه » وقوله « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أومن » فعل مضارع مبني
للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل
الذي يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أومن « ولم » الواو عاطفة ، لم :
حرف جزم ونفي وقلب « يكن » فعل مضارع مجزوم بلم « لقاءك » لقاء : اسم يكن على
تقدير جعلها ناقصة ، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة ، ولقاء مضاف والكاف ضمير
المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها
« من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلت قوله « لقاء » فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة :
الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل « وراء » تأكيد للأول .

الشاهد فيه : قوله « من وراء وراء » حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها
مسبوقة بحرف الجر ؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم ، وإنما بنيت لأنه حذف الضافة
إليه ونوى معناه لانتفاظه .

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الضمّ ، ذَكَرْتُ المبنى على السكون ،
ومَثَلْتُ له بمنّ ، وكَمْ ، نقول : « جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، ورَأَيْتُ مَنْ قَامَ ، ومَرَرْتُ
بِمَنْ قَامَ » ؛ فتجد « مَنْ » ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذا نقول :
« كَمْ مَالُكَ ، وكَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ ، وبِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت » فـ « كَمْ » في المثال
الأول في موضع رفع بالابتداء عند صيويه ، وعلى الخبرية عند الأخفش ، وفي الثاني
في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خفض
بالباء ، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى .

ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً ، خَشِيتُ من وفهم من يتوهم أنه
خلافُ الأصل ؛ فدفت هذا الوم بقولي : « وهو أصل البناء » .

ص — وأما الفعلُ فثلاثةُ أقسامٍ :

ماضٍ ، ويُعرفُ بِقاءِ القَائِمِ السَّاكِنةِ ، وبِقاءِهُ عَلَى الفَتْحِ ، كغَرَبَ ،
إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ ، فَيُضَمُّ كغَرَبُوا ، أو الضميرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ ،
فَيُسَكَّنُ كغَرَبْتُ ، وَمِنْهُ : « نَعَمْ ، وَبَيْسَ ، وَعَمَى ، وَأَيْسَ » في الأصحّ .
وَأَمْرٌ ، وَيُعرفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ ، مَعَ قَبُولِهِ بَاءَ المخاطبةِ ، وبِقاءِهُ عَلَى
الشَّكُونِ كاضْرِبْ ، إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ : كَاغْزُ وَاخْشُ وَاِزْمُ ،
وَيَحْوِ قَوْمًا ، وَقَوْمُوا ، وَقَوِي ، فَعَلَى حَذْفِ النونِ ، وَمِنْهُ : « هَلُمَّ » في لغةِ تميم ،
و « هَاتِ » ، وَ « تَمَالَ » في الأصحّ .

وَمُضَارِعٌ ، وَيُعرفُ بِإِلْمٍ ، وَافْتِتَاحِهِ بِحُرُوفِ « نَائِتُ » ،
نَحْوُ « نَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ ماضِيَةً
وَبَاعِيًا ، كـ « يَدْخِرُجُ ، وَيُسَكِّرُمُ » وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كـ « يَغْرِبُ ، وَيَجْتَنِعُ ،
وَيَسْتَعْرِجُ » وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نونِ النِّسْوَةِ ، نَحْوُ (يَتَرَبَّعُنَ ، وَإِلَّا أَنْ
يَغْفُون) وَيُفْتَحُ مَعَ نونِ التَّوَكِيدِ المَبَاثِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، نَحْوُ (لَيُنَبِّذَنَّ) ،

وَيُعْرَبُ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ (وَلَا تَدْبِعَانِ ، أَتَتَّبِلُونَ ، فَإِمَّا تَرَيْنَ ، وَلَا يَصُدُّكَ) .

ش — لما فَرَعْتُ من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ، ومفتوح ، ومضمووم ، وموقوف ؛ شَرَعْتُ في ذكر الفعل ، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارعٍ ، وأمرٍ ، وذكرته لكل واحدٍ منها علامته الدالة عليه ، وحكمه الثابت له : من بناء ، وإعراب .

وبدأت من ذلك بالماضي ، فذكرت أن علامته : أن يقبل تاء التأنيث الساكنة ، كقامَ وقعدَ ، تقولُ : « قَامَتْ ، وَقَعَدَتْ » ، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلاً ، وقد يخرج عنه إلى الغم ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة ، كقولك : « قَامُوا ، وَقَعَدُوا » أو إلى السكون ، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ، كقولك : « قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ ، وَقُمْنَا ، وَقَعَدْنَا ، وَالذَّسْوَةُ قُمْنَا ، وَقَعَدْنَا » .

وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الغم ، والفتح ، والسكون ، وقد بيّنت ذلك .

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نَهَضَتْ عليه ، ونَهَيْتُ على أن الأصح فعليته ، وهو أربع كلمات : نِعِمَّ ، وَبُئْسَ ، وَهَسَى ، وَلَيْسَ .

فأما « نِعِم » ، وَبُئْسَ : فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حَرْفِ الجَرِّ عليهما في قول بعضهم — وقد بُشِّرَ بِبَنَاتٍ — « والله ما هي بنعم الولد »^(١) ، وقول آخر — وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير — « نِعِمَّ السَّيْرُ حَلَى بِنْسَ الْعَيْرِ » .

(١) إذا قلت « نعم الرجل محمد » فأعراه على مذهب البصريين هكذا : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء الدح مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « الرجل » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وفيه أطراب أخرى على مذهبهم .

وأما « ليس » فذهب الفارسي في الحَلِّيَّاتِ إلى أنها حرفٌ نَقِيٌّ بمنزلة
 « ما » النافية ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُعَيْر .
 وأما « عسى » فذهب الكوفيون إلى أنها حرفٌ نَجِيٌّ بمنزلة « أَمَلٌ » ،
 وتبعهم على ذلك ابنُ المَرَّاجِ .
 والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ ؛ بدليل اتصال تاء القَائِنِثِ الساكنة بهم ،
 كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَيُكِّمُ وَيُصَلِّتُ ، ومن
 اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ » ، والمعنى : مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فبالرخصة أخذ ،
 ونعمت الرخصة الوضوء ، وتقول : « بُسَّتِ المرأةُ حَمَالَةً الحَطْبِ ، وليست هُنْدٌ
 مُفْلِحَةً ، وَعَسَتْ هُنْدٌ [أن] تزورنا » .
 وأما ما استدُلَّ به الكوفيون فقولُهم على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة
 مسمول الصفة مقامها ، والتقدير : ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعَمَ الولدِ ، ونعم السيرِ
 على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العيرُ ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف
 كما بيَّنا ، وكما قال الآخر :

❦ وإعراجه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا « نعم » مبتدأ ، وهو اسم
 بمعنى المدح مبنى على الفتح في محل رفع « الرجل » بدل من نعم أو عطف بيان عليه
 مرفوع بالضم الظاهرة « زيد » خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة .
 وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « الولد » في قوله « ما هي بنعم الولد » وكذا
 « العير » في قول الآخر « على بئس العير » مخفوضين ، على أن يكون « الولد » بدلا أو
 عطف بيان من « نعم » المخفوض محلا بالباء ، و « العير » بدلا أو عطف بيان من « بئس »
 المخفوض محلا بعل ، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع ، وتخرج ذلك على أن « ما »
 نافية مبهمة « هي » مبتدأ « بنعم » الباء حرف جر زائد « نعم » اسم بمعنى المدح ، وهو
 خبر المبتدأ مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بالنظر إلى الباء ، وثانيهما رفع بالنظر إلى
 الخبرية « الولد » بدل أو عطف بيان على « نعم » بالنظر إلى محله الثاني ، أو الباء أصلية
 و « نعم » في محل جريها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله « هي » ،
 و « الولد » نعم مقطوع ؛ فهو خبر مبتدأ محذوف ، وقس إعراب المثال الثاني على هذا .

٨ — وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ]

٨ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسيبه إلى قائله معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء ، منهم الأثيموني في ياب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) .
اللغة : «الليان» بفتح اللام - مصدر لان ، مثل اللين ، تقول : لان يلين ليناً ولياناً هذا هو المعروف في معاجم اللغة ، لكن قال العلامة السجاعي : «والليان بكسر أوله بمعنى اللين» ولم أجد لذلك وجهاً ، إلا أن يجعل على أنه جعله مصدر لاينه ، وهو بعيد كل البعد ، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء ، وقد روى صدر البيت كما في الأثيموني :
* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

المعنى : يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب : «والله» الواو حرف قسم وجر ، وانفط الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أي : أقسم والله ، وقوله «ماليلي» ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهي موحدة عند بني تميم «ليلى» اسم «ما» على لغة الحجازيين ، ويبدأ على لغة بني تميم ، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التنكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المضافة ، وإليه مضاف وإياء للتنكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «بنام» الباء حرف جر زائد ، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام ، والتقدير : ما ليلى بليل نام صاحبه ، وليل للمقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني ، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ونام : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لأجل أنه من الإعراب «صاحبه» صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وصاحب مضاف والمضاف إليه الغائب مضاف إليه في محل جر ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف ؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه «ولا» الواو عاطفة ، لازائدة لتأكيد النفي «مخالط» معطوف على محل قوله «بليل نام صاحبه» : إن جعلت محلها نصبا نصبته وإن جعلت محلها رفعاً رفعته ؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للمعطوف ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة «نام صاحبه» ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف و «الليان» مضاف إليه

أى بليل مَقُولٍ فيه نَامَ صَاحِبُهُ .
ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه
معه ، تَنَبَّيْتُ بالسكلام على فعل الأمر ؛ فذكرتُ أن علامتهُ التي يعرفُ بها
مركبةٌ من مجموع شيئين ، وهما : دَلَالَتُهُ على الطلب ، وقبولُهُ ياء المخاطبة ، وذلك
نحو « قُمْ » فإنه دال على طَلَبِ القيام ، ويقبل ياء المخاطبة ، تقول إذا أَمَرْتَ
المرأة « قُومِي » وكذلك : « أَقْمُدْ ، وَأَقْمُدِي ، وَاذْهَبْ ، وَاذْهَبِي » قال الله
تعالى : (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَفَرَّحِي عَيْنًا)^(١) .
فلو دلت الكلمةُ على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة ، نحو « صَهْ » بمعنى
اسكت ، و« مَهْ » بمعنى اكفُفْ ، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو
« أَنْتِ يَا هَذِهِ تَقُومِينَ وَتَأْكُلِينَ » لم يكن فعلَ أمرٍ .

■ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؛ وقوله جانب من « جانبه » فاعل بمخالط ،
ومخالط مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنام » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران
متفق عليهما بين السكوفيين والبصريين ، ومن المتفق عليه بينهما أيضا أن حرف الجر
لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعا على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد انفقوا على أن
هذه الباء داخلة في التقدير على اسم ، كما قررنا في الإعراب ، وقد روى البصريون
هذا البيت لإبطال حجة السكوفيين القائلين إن « نعم » اسم بدليل دخول حرف الجر
عليها ، وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن
تكون هذا الكلمة اسما ؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى
محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة « نام » فعل بالإجماع من الفريقين
كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة
من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « نعم » في قول القائل « ما هي بنم
الولد » ودخول « على » على « بثس » في قول الآخر « على بثس العير » غير دال على
اسمية نعم وبثس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كناء التأنيث
في نحو « فيها ونعمت » وفي نحو « بثست المرأة حمالة الحطاب » .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ حَكْمَ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي الْأَصْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السَّكُونِ ، كَأَمْرِ بَ ، وَأَذْهَبَ ؛ وَقَدْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْتَلًّا ، نَحْوُ اغْزُ ، وَاخْشَ ، وَارْمِ ؛ وَقَدْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَدًّا لِأَلْفِ اثْنَيْنِ ، نَحْوُ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » نَحْوُ « قَوْمُوا » أَوْ ياءُ مَخاطِبَةٍ ، نَحْوُ « قُومِي » ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لِلْأَمْرِ أَيْضًا ، كَمَا أَنَّ لِلْمَاضِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ .

ولما كان بعضُ كلمات الأمر يختلفُ فيه : هل هو فعل أو اسم ؟ نَهَتْ عَلَيْهِ ، كَمَا قَعَلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : هَلَمْ ، وَهَاتِ ، وَتَعَالَى .

فَأَمَّا « هَلَمْ » فَاخْتَلَفَ فِيهَا الْعَرَبُ عَلَى اثْنَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ نَزَمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَخْتَلِفُ لَفْظُهَا بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلَمْ يَا زَيْدُ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدَانِ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدُونَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدُ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَانِ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَاتِ ، وَهِيَ لَفَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَبِهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا)^(١) أَيْ انْتَقُوا إِلَيْنَا ، وَقَالَ تَعَالَى : (قُلْ هَلَمْ شَهِدْ أَسْمُكُمْ)^(٢) أَيْ : أَحْفِرُوا شَهَادَتَكُمْ ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ اسْمُ فِعْلٍ ، لَا فِعْلُ أَمْرٍ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الطَّلَبِ ، لَسَكْنُهَا لَا يَقْبَلُ ياءُ الْمَخاطِبَةِ .

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّ تَلَحُّقَهَا الضَّمَّاءِ الْبَارِزَةِ ، بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلَمْ ، وَهَلُمَّا ، وَهَلُمُّوا^(٣) ، وَهَلُمُنَّ ، بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ اللَّامِ ، وَهَلُمِّي ، [وَهِيَ لَفَةٌ بِنِي تَمِيمٍ] ، وَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِعْلُ أَمْرٍ ؛ لِذَلِكَ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهَا ياءُ الْمَخاطِبَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا اسْتَشْهَدْتُ بِهِ مِنَ الْآيَتَيْنِ أَنَّ « هَلَمْ » تَسْتَعْمَلُ قَاصِرَةً وَمُتَعَدِّيةً . وَأَمَّا « هَاتِ » وَ« تَعَالَى » فَعَدَّهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُذْهِبِينَ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٨ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٥٠ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَرَضِهِ الْقَدَى مَاتَ فِيهِ :

« هَلُمُوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ »

والصوابُ أنهما فِعْلًا أمر ؛ بدليل أنهما دَالَاَنِ على الطلب ، وتلحقهما ياء الخطابية ، تقول : « هَاتِي » و « تَعَالِي » .

واعلم أن آخر « هَاتِي » مكسورٌ أبداً ، إلا إذا كان جماعة المذكرين فإنه يضم ؛ فتقول : هَاتِي يَا زَيْدُ ، وهَاتِي يَا هِنْدُ ، وهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ ، أو يَا هِنْدَانِ ، وهَاتَيْنِ يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بكسر التاء ، وتقول : هَاتُوا يَا قَوْمَ ، بضمها ، قال الله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ)^(١) ، وأن آخر « تَعَالَى » مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تَعَالَى يَا زَيْدُ ، وَتَعَالَى يَا هِنْدُ ، وَتَعَالِيَا يَا زَيْدَانِ^(٢) ، وَتَعَالُوا يَا زِيدُونَ ، وَتَعَالَيْنِ يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بالفتح ، قال الله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)^(٣) ، وقال تعالى : (فَتَعَالَيْنِ أُمْتِمُكُنَّ)^(٤) ومن ثُمَّ تَلَفُّوا مَنْ قَالَ :

٩ — * تَعَالِي أَقَاتِيكَ الْهُومَ تَعَالِي * بكسر اللام

(١) من الآية ١١١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل .

(٢) وتقول « تعاليا يا هندان » أيضاً .

(٣) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام . (٤) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب .

٩ — هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني بمدوح النبي ، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم ، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :
أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ : أَيْ جَارَتَا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي
مُعَاذَ الْهَوَى ، مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْهُومُ بِيَالِي
أَيْ جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ سَيْنِيَا تَعَالِي إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس ، وهو انتقال نظر ، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس ؛ وقد ذكر حار الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر شهيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة ، وتوفي في سنة ٣٥٠

ولما فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه —
تأملتُ بالمضارع ؛ فذكرتُ أن علامته أن يصلح دخول « لم » عليه ، نحو (لم يلد)

— (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للسألة ، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل ، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) مثل ما ذكره هناك .
اللمة : « ناحت » بكث ، وبكاء الحمام : تفريده « لو تشعرين بحالي » يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان مسمع أحد صوتك « معاذ الهوى » أى : أعوذ بالله معاذاً : أى ألقأ إليه لجوءاً « طارقة النوى » النوى : البعد والفراق ، وطارقه : ما يطرق منه ويحدث .

للغنى : يصف حاله في بعده عن أهله وخلائه ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً ، ويبت ما يلاقى من آلام الشوق ، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه ، فشكا إليها ما به ؛ وقال : إنك تغردين لأني لا تشعرين بمثل شعوري ، فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحنى وذوى قرباى ، ثم طلب إليها أن تھضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وباء للثبوتة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقسام ، مبنى على السكسر في محل نصب « المحموم » مفعول ثانٍ لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق في الإعراب ، وهو تأكيد .

التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات ، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها ، سواء أأسندت إلى الضمير المستتر ، أم إلى الضمير البارز الواحدة ، أو لاثنتين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، وموزع دالفة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحقاً ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بألحن في هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، ولكن هذا الذى ذكره الشارح غير مسلم به وذلك لأن العلماء قد نصوا فى هذه الكلمة على أن للعرب فى استعمالها وجهين : — (٣ — نصر الندى)

وَلَمْ يُؤَلَّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ^(١) ؛ وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف « نأيت » — وهي : النون ، والألف ، والياء ، والقاف — نحو : « تَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » ونسب هذه الأربعة « أَحْرَفَ المضارعة » .

وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها ، لا لأعرّف بها الفعل المضارع ؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي ، نحو « أَكْرَمْتُ زيداً » و « تَعَلَّمْتُ المسألة » ، و « تَزَجَّجْتُ الدواء » إذا جعلت فيه تَزَجَّجاً ، و « يَزْنَأْتُ الشَّيْبَ » إذا خَضَّبْتَهُ بِالْيَزْنَاءِ ، وهو الحِنَّاءُ ، وإنما المُتَمَدَّةُ في تعريف المضارع دخول « لم » عليه .

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه ؛ فذكرت [أن] له حكمتين : حكماً باعتبار أوله ، وحكماً باعتبار آخره .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضَمُّ تارة ، ويفتح أخرى ، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو « دَخَرَجٌ يُدْخِرُجُ » أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو « أَكْرَمَ يُكْرِمُ » فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله كَرُمٌ ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة ، أو أكثر منها ؛

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف ، مثل نغاضى وتزكى ، كما ذكره للؤائف .

والوجه الثانى : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد للذكر أو الاثنين ، أو جمع النسوة ، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، وضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرأ الحسن فى الآية ٦١ من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) بضم اللام ، وهى من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثانى أقل فى الاستعمال العربى من الوجه الأول ، ولسكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون للشكلم به لاحقاً ، وعلى ذلك يكون قول أبى فراس ليس لحناً ، ولسكنه جار على لغة ضميعة قليلة الاستعمال .

(١) الآيتان ٤٣ و ٤٤ من سورة الإخلاص .

فالأول نحو : « ضَرَبَ يُضْرَبُ » ، و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » ، و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو : « انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » ، و « اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وأما حكمه باعتبار آخره ، فإنه تارة يُبْنَى على السكون ، وتارة يبنى على الفتح ، وتارة يُفْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، كما أن لآخر المسامى ثلاث حالاتٍ ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ .

فأما بقاءه على السكون فمَشْرُوطٌ بأن يتصل به نونُ الإناثِ ، نحو « النِّسْوَةُ يَنْمُنُ » ، و « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ »^(١) ، و « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبِّصْنَ »^(٢) ، ومنه : (إِلَّا أَنْ يَفْعُمُونَ)^(٣) لأن الواو أصلية ، وهى واوُ عَمَّا يَفْعُمُونَ ، والفعل مبنيٌّ على السكون لانصاله بالنون ، والنونُ فاعلٌ مضمَرٌ ، عائِدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُمَانِ ، وليس هذا كَيَفْعُمُونَ فى قولك : « الرِّجالُ يَفْعُمُونَ » لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكَّرينَ كالواو فى قولك : « يَقومون » ، وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُمُونَ ، وهذا يقال فيه : « إِلَّا أَنْ يَفْعُمُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إِلَّا أَنْ يَقُومُوا » وسيأتى شرحُ ذلك كله .

وأما بقاءه على الفتح فمَشْرُوطٌ بأن تُبْكَشِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، نحو (كَلَّا لَيَذْبَذُنَّ)^(٤) ، واحتزرتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (وَلَا تَقْبَلَنَّ مِنَ الَّذِينَ لَا يَفْعَلُونَ)^(٥) (لَتَقْبَلُونَ فى أُمُوالِكُمْ)^(٦) (فَإِذَا تَرَّيْنَا مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)^(٧) ؛ فإن الألف فى الأول ، والواو فى الثانى ، والياء فى الثالث ؛ فاصِلَةٌ بين الفعل والنون ، فهو مُفْرَبٌ ، لا مَبْنَى .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُعَدَّراً كان الفعلُ أيضاً مُعْرَباً ، وذلك كقوله

-
- | | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة | (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة |
| (٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة | (٤) من الآية ٤ من سورة المائدة |
| (٥) من الآية ٨٩ من سورة يونس | (٦) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران |
| (٧) من الآية ٢٦ من سورة مريم | |

تعالى : (وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ)^(١) ، و (اَتَسْمِعُنْ)^(٢) مثله ؛ غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال ؛ ثم التقى سا كنان^(٣) أصله قبل دخول الجازم « يَصُدُّونَكَ » ؛ فلما دخل الجازم — وهو « لا » الناهية — حذفت النون ؛ فالتقى سا كنان : الواو ، والنون ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة ، وقُدِّرَ الفعل مُعْرَباً — وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً — لكونها منفصلة عنه تقديرًا ، وقد أشرت إلى ذلك كله مثلاً .
وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » و « أَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » .

ص — وأما الحرف فيُعرَفُ : بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ، والفعل ، نحو : هل ، وبَلْ ، وأَبَسَ مِنْهُ مَهْماً ، وإِذْ مَا ، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ .

ش — لما فرغت من القول في الاسم والفعل ، شَرَعْتُ في ذكرت الحرف ، فذكرت أنه يُعرَفُ بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا علامات الفعل ، نحو « هل » ، و « بَلْ » فإنهما لا يقبلان شيئاً من علامات الأسماء ، ولا شيئاً من علامات الأفعال ؛ فاتفق أن يكونا اسمين ، وأن يكونا فعلين ، وتعين أن يكونا حرفين ؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام ، وقد اتفقت اثنان ؛ فذهب الثالث .

(١) من الآية ٨٧ من سورة القصص (٢) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران (٣) أى حذفت واو الجماعة للنخلص من التواء الساكنين ، وإنما آثروا حذف الواو ولم يمحذوا النون لما ذكره للؤاف ، وهو شيثان ؛ أحدهما : أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف ، وهو الضمة التي من قبلها ، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها . وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

ولما كان من الحُرُوفِ ما اختلف فيه : هل هو حرف أو اسم ؟ فصَحَّتْ عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر ، وهو أربعة : إِذْ مَا ، وَمَهْمَا ، وما المصدرية ، وَلَمَّا الرابطة .

فأما « إِذْ مَا » فاختلف فيه سيبويه وغيره : فقال سيبويه : إنها حرف بمنزلة «إِنْ» الشرطية ، فإذا قلت : « إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ » فمعناه : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ ، وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : مَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسماً ، والأصلُ عدمُ التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً ، بدليل أنها كانت للماضي ، فصارت للمستقبل ، فدلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة ، وفي هذا الجواب نظر^(١) لا يحمله هذا المختصر .

وأما «مَهْمَا» فزعم الجمهور أنها اسم ، بدليل قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)^(٢) ، فالهاء من «به» عائدةٌ عليها ، والضمير لا يعود إلا هلى الأسماء ، وزعم السهيلي وابن يَسْمُون أنها حرف ، واستدلَّ على ذلك بقول زهير :

١٠ — وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ
وَلِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه ، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال والاستقبال ؛ ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً ، مثلاً .

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الاعراف .

١٠ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة التي أولها :

• • • • •

== أَيْنَ أُمُّ أَوْفَى دِمْنَةُ لَمْ تَسْكُلْ
بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَأَلْمَمَتْهُ لَمْ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه معنى الأبيات في مباحث «مهما» (رقم ٥٣٩) والأشعري في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩) اللغة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الميم هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم «لم تسكلم» أصله لم تنكلم ، فحذف إحدى التائين ، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم ، و«حومانة» الدراج ، وللتلم اسم مكانين ، و«خلقة» أى : خصلة ، وسجية ، وطبيعة ، و«خالها» أى : ظنها وحسبها .

معنى بيت الشاهد : يقول : إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله ، وقديماً قالوا : ما فيك يظهر على فيك ، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا ، ونحن نعربه على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسمعون ، ثم نعربه على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ ينضح الأمر غاية الاتضاح ، فنقول :

قال السهيلي : «مهما» حرف شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تسكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تسكن مقدم على اسمه ، وعند مضاف و«امرى» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خلقة» اسم تسكن ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» حال : فعل ماضى مبنى على الفتح فى محل جزم ، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرىء ، وها : مفعول أول مبنى على السكون فى محل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ==

• • • • •

تقديره هي يعود إلى خليفة ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لحال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفي ، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما ، واستغفره ، والتقدير : إن خالها تخفي على الناس فليست تخفي عليهم ، والعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي ، وقوله «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروي .

وتقدير إعراب البيت : إن تسكن خليفة عند امرئ تعلم ، إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي عليهم فليست تخفي .

وقال الجمهور : «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تسكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما ؛ لأن المظن مذكر ، والمراد منها ههنا الخليفة فهي مفسرة بمؤنث ؛ فجاء تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تسكن ، وعند مضاف و «امرئ» مضاف إليه «من خليفة» بيان لمهما ؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأى سيئويه أو من ضميرها المستكن في تسكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السبيل السابق ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أيما صفة تسكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليفة إن خالها لا تخفي - إلخ ، وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتسكن ، مبني على السكون في محل نصب ، و «تسكن» فعل الشرط و «من» زائدة ، و «خليفة» اسم تسكن ، و «عند» متعلق بتسكن ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أي شيء تكون الخليفة عند امرئ إن خالها لا تخفي على الناس . إلخ .

الشاهد فيه : قوله «مهما» حيث ذهب السبيلي ، وتبعه ابن إسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لاحتلاله من الإعراب ، وزعم أنه لا يجوز أن تسكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إمابتداً مثل «من» =

وتَقَرُّرُ الدليل أنهما أُعْرَبَا « خَلِيقَة » اسماً لتسكن ، و « مِنْ » زائدة ؛
فتعين خَلُوهُ الفعل من الضمير ، وكونُ « مَهما » لا مَوْضِعَ لها من الإعراب ؛
إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا تسكون مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ،
لعدم رابطٍ يَرُبطُ الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب ؛
تعين كونها حرفاً^(١)

والتحقيق أن اسم « تسكن » مستتر ، و « مِنْ خَلِيقَة » تفسير لهما ، كما أن
الشرطية في قولك « من يقيم أقيم معه » وإما مفعولا مقديما مثل « ما » الشرطية في قولك
« ما تدخر ينفعك » وزعمنا أن « مَهما » في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز
أن تسكون مفعولا ؛ فأما عدم جواز أن تسكون مبتدأ فلأن محل حوازل ذلك إذا كان
في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير القدي في « يقيم » العائد إلى « من »
في المثال المذكور ، وزعمنا أن « تسكن » ليس فيها ضمير يعود إلى مَهما ؛ لأن اسم تسكن
هو خَلِيقَة المجرور لفظاً بمن الزائدة ، وأما عدم جواز أن تسكون مفعولا فلأن محل
جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعديا ولم ينصب مفعوله مثل « تدخر » في المثال السابق ؛
فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به ، تقول « يدخر على المال » وهو لم ينصب مفعولا في المثال
فلماذا جاز اعتبار « ما » في محل نصب مفعولا به لتدخر ، وفي البيت ترى أن فعل
الشرط - وهو تسكن - لا يتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح في أسماء الشرط غير
الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين ، وإذا لم يصح في هذه السكامة هنا واحد من
هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسما ، وإذا لم تسكن اسما فهي حرف .
وقد عرفت أن كلامهما باطل ؛ لأننا جعلناها مبتدأ ، وجعلنا في تسكن ضميرا يعود
إليها ، فقولهما « إن جعلت مَهما مبتدأ فليس في تسكن ضمير » فاسد ، وأيضا فإننا أعربناها
في المرة الثانية خبراً لتسكن ؛ فمثلا حينئذ مثل « كيفها » في قولك « كيفها تسكن أكن »
فقولهما « وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين » غير مسلم ؛ فتدبر
ذلك كله ، والله ينفعك به ؛ فإني أوضحته لك غاية الإيضاح .

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسما وجب أن يكون له موضع من الإعراب
فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفا ، و « مَهما » لفظ مفرد مبني ، وقد ثبت عند
هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفا ، والرد على ذلك الكلام معروف مما قررناه
في بيان الاستشهاد بالبيت ؛ فإننا بينا أن لها محلا من الإعراب ، وهو الرفع إن جعلت
مبتدأ ، والنصب إن جعلت خبر تسكن .

(مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ « ما » في قوله تعالى : (مَا تَدُسُّنَّ مِنْ آيَةٍ)^(١) ، و « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية ؛ فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بِمَصْدَرٍ ، نحو قوله تعالى : (وَذُؤا مَا عَنِتُّمْ)^(٢) ، أَيْ وَذُؤا عَنْتَكُمْ ، وقول الشاعر :

١١ - يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُ ——— لَهُ ذَهَابًا
أى : يسرُّ المرءُ ذهابُ الليالي .

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران
١١ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .
اللفظ : « ذهاب » بفتح الدال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب - مثل تمنع يمنع - ذهاباً ، مثل جمال ، وذهوباً ، مثل قعود ، ومذهباً ، مثل مقعد ، فهو ذاهب بذهوب - بفتح الدال - إذا سار أومر .
المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدرى أنه فى مرورها قطعاً لأجله ؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .
الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع انتجده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لا يعمل شيئاً غير السبك ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و « ما » المصدرية مع ما بعدها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماضى ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذهابه » ذهاب : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و ذهاب مضاف وهن : ضمير طائد إلى الليالي مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « له » اللام حرف جر ، والهاء ضمير يعود إلى المرء ، مبنى على الضم فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتى « ذهاباً » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة =

وقد اختلف فيها ؛ فذهب سيديويه إلى أنها حرف بمنزلة « أن » المصدرية ، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة « الذي » وأُقيع على ما لا يعقل ، وهو الحدث ، والمعنى : وذوا الذي عَنَتُمُوهُ ، أى : العَفَتَ الذى عَنَتُمُوهُ ، ويسر المرء الذى ذهبهُ الليل ، أى : الذهابُ الذى ذهبهُ الليل ، ويردُ [على] هذا القول أنه لم يسمع : « أعجبني ما قُمْتَهُ وما قَعَدْتَهُ » ولو صح ما ذكر لجاز ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

وأما « لَمَّا » فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام :

(١) نافية بمنزلة « لم » نحو : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ)^(١) أى : لم يَقْضِ ما أمره .

الشاهد فيه : قوله « ما » فإنها حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر ، وزعم الأخفش وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة التى بعده لا عمل لها من الإعراب صلة ، قيل لهما : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمى لابد له من صلة وعائد ؟ فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لهما : دعوى الحذف باطلة من وجهين : الوجه الأول : أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً ، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر فى بعض التراكيب ، وإن كنا وجدناه لا يظهر فى تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تخرجوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على « ما » هذه ، ولا سبيل لكم إلى هذا الدليل ، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثانى : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متعدياً نحو « أعجبني ما اخترت » فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذى اخترته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً قاصراً مثل ذهب فى بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لأصحبك ما زيد صديقك » فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف فى هذين الموضعين ، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛ فإن زعمت أن المحذوف فى بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذى ذهب به الليل ، فهو كلام لا يترك عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً ، ولم تجعله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق فى هذا المثال ، فافهم ذلك كله ، واحرص عليه .

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس .

(٢) وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا قَعَلْتَ كَذَا ، أَى :
إِلَّا قَعَلْتَ كَذَا ، أَى ما أطلب منك إِلَّا فَعَلَ كَذَا .

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق .

(٣) والثالث : أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : « لما جادنى
أَكْرَمْتُهُ » فإنها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بوجود الجيء ، واختلاف فى هذه ،
فقال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود ؛ وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف
بمعنى حين ، ورُدُّ بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ)^(١) الآية ، وذلك
أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك العامل
إما « قَضَيْنَا » أو « دَلَّهْمُ » إذ ليس معنا سِوَاهُمَا ، وكونُ العامل « قَضَيْنَا »
مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه
لا يعمل فى المضاف ، وكونُ العامل « دَلَّهْمُ » مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ، وإذا بَطَلَ أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ،
وذلك يقتضى الحرفية .

ص — وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ .

ش — لما فَرَّغْتُ من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اُخْتَلَفَ فيه منه ،
ذكرت حكمه ، وأنه مبني لا حَظُّ لشيء من كلماته فى الإعراب .

ص — وَالْكَلَامَ لَفْظٌ مُفِيدٌ .

ش — لما أُنْهَيْتُ الْقَوْلَ فى الكلمة وأقسامها الثلاثة ؛ ثَرَعْتُ فى تفسير
الكلام ؛ فذكرت أنه عبارة عن « اللفظ المفيد » . ونعنى باللفظ : الصَوْتُ
المشتمل على بعض الحروف ، أو ما هو فى قوة ذلك ؛ فالأول نحو « رَجُلٌ »
و « فَرَسٌ » ، والثانى : كالضمير المستتر فى نحو « أَضْرِبْ » و « أَذْهَبْ » المقدر

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

بِقَوْلِكَ «أنت» . ونعني بالمفيد ما يصحح الاكتفاء به ؛ فنحو « قام زيدٌ » كلام ؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زيدٌ قائمٌ » مثلاً ، فليس بكلام ؛ لأنه وإن صحح الاكتفاء به [لسكنه] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام ؛ لأنه ليس بلفظ .

ص — وأقلُّ ائتلافٍ من ائتمين ، كـ « زيدٌ قائمٌ » أو قتلِ واسمٍ ، كـ « قامَ زيدٌ » .

ش — صورُ تأليفِ الكلام ستُّ ، وذلك لأنه يتألفُ من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، أو من جملتين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، أو من فعلٍ وثلاثة أسماء ، أو من فعلٍ وأربعة أسماء .

أما ائتلافه من اسمين ، فله أربع صور ؛ إحداها : أن يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو « زيدٌ قائمٌ » ، الثانية : أن يكونا مبتدأ وفاعلاً ، سَدَّ مَسَدَ الخبر ، نحو « أقامَ الزَّيْدَانِ » ؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك : « أيقومُ الزَّيْدَانِ » ؟ وذلك كلامٌ تامٌّ ، لا حاجة له إلى شيء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائباً ، هن فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر ، نحو « أضرُّوبُ الزَّيْدَانِ » الرابعة : أن يكونا اسمَ فاعلٍ وفاعله ، نحو « هَبَّتْ العقيقُ » فهبات : اسم فعل وهو بمعنى بُعد ، والعقيق : فاعل به . وأما ائتلافه من فعلٍ واسمٍ فله صورتان ؛ إحداها : أن يكون الاسمُ فاعلاً ، نحو « قامَ زيدٌ » والثانية : أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل ، نحو « ضربَ زيدٌ » . وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً ؛ إحداها : جملة الشرط والجزاء ، نحو « إن قامَ زيدٌ قُمْتُ » ، والثانية : جملة القسم وجوابه ، نحو « أحلف بالله أن زيدٌ قائمٌ » . وأما ائتلافه من فعلٍ واسمٍ فنحو « كَانَ زيدٌ قائماً » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وثلاثة أسماء فنحو « عَلِمْتُ زيداً فاضِلاً » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وأربعة أسماء فنحو « أَعْلَمْتُ زيداً غمراً فاضِلاً » .

فهذه صور التأليف ، وأقل ائتلافه من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، كما ذكرت ،

وما صرّختُ به - من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام - هو مراد
الدعويين ، وعبارة بعضهم تؤهم أنه لا يكون إلا من اسمين ، أو من فعل واحد .

ص - فصل أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، في اسم وفعل ،
نحو « زيدٌ يقوم » و « إن زيدا أن يقوم » ، وجز في اسم ، نحو « زيدٌ » ،
وجزم في فعل ، نحو « لم يقم » ، فيرفع بضمّة ، وينصب بفتحة ، ويجزم
بكسرة ، ويجزم بحذف حركة .

ش - الإعراب : أثر ظاهر ، أو مقدر ، يتجلبه العامل في آخر الكلمة
فالظاهر كالذي في آخر « زيد » في قولك « جاء زيد » ، و « رأيت زيدا » ،
و « مررتُ بزيد » ، والمقدر كالذي في آخر « الفتي » في قولك : « جاء الفتي » ،
و « رأيتُ الفتي » ، و « مررتُ بالفتي » ، فإنك تُقدر الضمة في الأول ، والنسبة
في الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ اتعذر الحركة فيها ، وذلك المقدر هو الإعراب .

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .
وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يشترك فيه الأسماء
والأفعال ، وهو الرفع والنصب ، تقول « زيدٌ يقوم » و « إن زيدا أن يقوم »
وقسم يختص به الأسماء ، وهو الجر ، تقول : « مررتُ بزيد » وقسم يختص
به الأفعال ، وهو الجزم ، تقول : « لم يقم » .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها ، وهي ضربان : علامات أصول ،
وعلامات فروع ؛ فالعلامات الأصول أربعة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ،
والكسرة للجر ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مثلت كلها .

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب : خمسة في الأسماء ، واثنان في
الأفعال ، وسنمر بك هذه الأبواب مفصلة بابا بابا .

ص — إلا الأسماء الستة ، وهي أبوه ، وأخوه ، وخووها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ؛ فترفع بالواو ، وتُنصَبُ بالالف ، وتُجر بالياء .

ش — هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو باب الأسماء الستة المُتَلَقَّةُ المضافة ، وهي : أبوه ، وأخوه ، وخووها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتُنصَبُ بالالف نيابة عن الفتحة ، وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة ، تقول : « جأني أبوه » و « رأيتُ أباهُ » و « مررتُ بأبيه » وكذلك القول في الباقي.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور :
أحدها : أن تكون مفردة ؛ فلو كانت مُثَنَّاة أُعْرِبَتْ بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، كما تُعْرَبُ كلُّ تَشْنِيعَةٍ ، تقول : « جأني أبوان » و « رأيتُ أبوين » و « مررتُ بأبوين »^(١) وإن كانت مجموعة جمع تكسیر أعربت بالحركات على الأصل كقولك : « جأني آباؤك » و « رأيتُ آباءك » و « مررتُ بآباءك »^(٢) ، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : « جأني أبون » و « رأيتُ أبين » و « مررتُ بأبين » ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحُمُ^(٣) .
الثاني : أن تكون مُكَبَّرَةً ؛ فلو صُغِّرَتْ أعربت بالحركات نحو « جأني أبيك » و « رأيتُ أبيك » و « مررتُ بأبيك » .

الثالث : أن تكون مُضَافَةً ؛ فلو كانت مفردة غير مُضَافَةٍ أعربت أيضاً بالحركات

(١) ومنه قوله تعالى : (ورفع أبويه على العرش) وقوله : (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبيك من قبل) .

(٢) ومنه قوله جل ذكره : (آباؤكم وأبناءكم) وقوله تعالت كلمته : (قل إن كان آباؤكم)

(٣) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلمي ، وأنشده سيبويه (٢-١٠١)

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْـ____وَآتَدَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَدَا بِالْأَيْفَا
وقول الآخر ، وهو هذيل بن علفه الهري :

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ وَكَذَبَتْ لَهُمْ كَشَرُ بَنِي الْأَخِيمَا

نحو « هَذَا أَبٌ » و « رَأَيْتُ أَبًا » و « مَرَزْتُ أَبًا »^(١) .
ولهذا الشرط الأخير شرطٌ ، وهو أن يكون المضافُ إليه غيرَ ياء المتكلم ؛
فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات ، اسكها تكون مُقدَّرةً ، تقول :
« هَذَا أَبِي » و « رَأَيْتُ أَبِي » و « مَرَزْتُ أَبِي » ؛ فيكون آخرها مكسوراً
في الأحوال الثلاثة ، والحركات مُقدَّرةً فيه ، كما تقدّر في جميع الأسماء للمضافة إلى
الياء ، نحو « أَبِي » و « أَخِي » و « سَيِّدِي » و « غُلَامِي » .
واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لَفَّضْتُ بها مفردةً مكبرةً ،
مضافة إلى غير ياء المتكلم .

وإنما قلت : « وَحَوَّاهَا » ، فَأَضَعْتُ الحَمْ إلى ضمير المؤنث ؛ لأبين أن الحم أقاربُ
زوج المرأة ، كإبي ، وعمه ، وابن عمه ، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة .
و « الهنُّ » قيل : اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجnas ، كرجل و فرس ، وغير
ذلك ، وقيل : هما يستقبح التصریح به ، وقيل : عن الفرَجِ خاصة .

* * *

ص — وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الَّتِي كُنْدِي .

ش — إذا استعمل الهمَّ غيرَ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً ، أي : محذوف اللام .
مربكاً بالحركات كسائر أخواته ، تقول : « هَذَا هَنٌّ » و « رَأَيْتُ هَنًا » و « مَرَزْتُ
هَنًا » كما تقول : « يُعْجِبُنِي غَدٌّ » و « أَصُومُ غَدًا » و « اعْتَسَكْتُ فِي غَدٍّ »^(٢) .
وإذا استعمل مضافاً لجمهور العربِ استعمله كذلك ؛ فتقول : « جَاءَ هَنَّاكَ »
و « رَأَيْتُ هَنَّاكَ » و « مَرَزْتُ هَنَّاكَ » كما يفعلون في غَدِّك ، وبعضهم يُجَرِّيه يُجَرِّى
أب وأخ ؛ فيمر به بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هَذَا هَنُوكِ » و « رَأَيْتُ هَنَّاكِ » ،

(١) ومنه قوله سبحانه : (إن له أبا) وقوله سبحانه : (وله أخ) وقوله جلّت كلمته : (إن
يسرق فقد سرق أخ له) ومن ذلك قول الشاعر ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب :

هِيَ مَا كُنْتُ وَتَزَّ عُمُ أَنْتِ لَهَا حَمُّ

(٢) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول « اعْتَسَكْتُ فِي غَدٍّ »
بفعل مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

و « مَرَزْتُ بِهَيْتِكَ » ، وهى لغة قليلة ، ذكرها سيديويه ، ولم يتطعم عليها الفرّاء ، ولا الزجاجي ، فأسقطاه من عدّة هذه الأسماء وعدّها خمسة .

ص — وَالْمَثْنَى كـ « الزَّيْدَانِ » ؛ فَيُرْفَعُ بِالْأَيْبِ ، وَيَجْعُ الْأَكْرَ السَّالِمُ ، كـ « الزَّيْدُونَ » فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ ، وَ « كَلَّا » وَ « كَلْتَا » مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمَثْنَى ، وَكَذَا « اثْنَانِ » وَ « اثْنَتَانِ » مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِبَا ، وَ « أَوَّلُو » وَ « عِشْرُونَ » وَأَخَوَاتُهُ ، وَ « عَالَمُونَ » وَ « أَهْلُونَ » وَ « وَابِلُونَ » وَ « أَرْضُونَ » وَ « سِفُونَ » وَ « بَابُهُ » ، وَ « بَنُونَ » وَ « عَالِيُونَ » وَ شَبِيهُهُ — كَالْجَمْعِ .

ش — الباب الثمانى والباب الثالث مما خرج عن الأصل : الثنى كـ « الزَّيْدَانِ » وَ « الْعُمَرَانِ » وَجَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمُ كـ « الزَّيْدُونَ » وَ « الْعُمَرُونَ » .
أما المثنى فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة ، وَيُجْرُ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ نيابة عن السكسرة والفتحة ؛ تقول : « جَاءَنِى الزَّيْدَانِ » ، وَ « رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ » ، وَ « مَرَزْتُ بِالزَّيْدَيْنِ » .

وحملوا عليه فى ذلك أربعة ألفاظ : لفظين بشرط ، ولفظين بغير شرط .
فاللفظان اللذان بشرط : « كَلَّا » وَ « كَلْتَا » وَشَرَطُهَا أَنْ يَكُونَا مضافين إلى الضمير ؛ تقول : « جَاءَنِى كِلَاهُمَا » ، وَ « رَأَيْتُ كِلَاهُمَا » ، وَ « مَرَزْتُ بِكِلَاهُمَا » ؛ فَإِنْ كَانَا مضافين إلى الظاهر كَانَا بِالْألفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ تقول : « جَاءَنِى كِلَا أَخَوَيْكَ » وَ « رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ » وَ « مَرَزْتُ بِكِلا أَخَوَيْكَ » فَيَكُونُ إعرابهما حينئذٍ بحركات مُقَدَّرَةٌ فى الألف ؛ لَأَنَّهُمَا مَقْصُورَانِ كَالْفَتَى وَالْمَصَا ، وَكَذَا الْقَوْلُ فى كَاتَا ، تقول : « كَلْتَاهُمَا » رَفْعًا ، وَ « كَلْتَاهُمَا » جَرًّا وَنَصْبًا ، وَ « كَلْتَا أُخْتَيْكَ » بِالْألفِ فى الأحوال كلها .

واللفظان اللذان بغير شرط : « اثْنَانِ » وَ « اثْنَتَانِ » ؛ تقول : « جَاءَنِ اثْنَانِ » وَ « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ » وَ « مَرَزْتُ بِاثْنَيْنِ » وَ « مَرَزْتُ بِاثْنَتَيْنِ » فَيَعْرَبُهُمَا

إعراب المثني ، وإن كانا غير مضافين ، وكذا تعريهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير ، نحو «أَتْنَاهُم» أو للظاهر نحو «أَتْنَاهُ أَخَوَيْكَ» أو كانا مركبين مع العشرة ، نحو «جَاءَنِي أَتْنَاهُ عَشْرَةً» و «رَأَيْتُ أَتْنِي عَشْرَةً» و «مَرَرْتُ بِأَتْنِي عَشْرَةً»^(١) .
وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول : «جَاءَنِي الزَّيْدُونَ» و «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ» و «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ» .

وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً :

منها «أُولُو» قال الله تعالى : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى)^(٢) ، فأُولُو : فاعلٌ ، وعلامة رفعه الواو ، وأُولِيَ : مفعولٌ ، وعلامة نصبه الياء ، وقال تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ)^(٣) ؛ فهذا مجرور ، وعلامة جره الياء .

ومنها «عِشْرُونَ» وأخواته إلى التسعين ، تقول : «جاءني عِشْرُونَ» و «رَأَيْتُ عِشْرِينَ» و «مررتُ بِعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي .
ومنها «أَهْلُونَ» قال الله تعالى : (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)^(٤) (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)^(٥) (إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا)^(٦) الأول فاعل ، والثاني مفعول ، والثالث مجرور .

ومنها «وَابِلُونَ» وهو جمع لوابِلٍ ، وهو المَطَرُ الغزير .

ومنها «أَرْضُونَ» بتحريك الراء ، ويجوز لإسكانها في ضرورة الشعر .

ومنها «سِفُونَ» وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذِفَتْ لامه وَهُوَ ض عَنْهَا هاء

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثني : ما سمى به مما أصله مثني ، نحو حسنين ومحمد بن وسبعين ، وقد كان من الحق عليه أن يذكره ، كما ذكر في الملحق بالجمع السالم ما سمى به ، وهذا النوع يعرب كإعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالمفعول من الصرف .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النور (٣) من الآية ٢١ من سورة الزمر

(٤) من الآية ١١ من سورة الفتح (٥) من الآية ٨٩ من سورة المائدة

(٦) من الآية ١٢ من سورة الفتح

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٣٧ من سورة المعارج
(٣) الآيتان ١٨ و ١٩ من سورة اللطيفين (٤) من الآية ٥٤ من سورة العنكبوت
(٥) من الآية ١٤٣ من سورة الصافات .

إعراب الجمع بالآلف والتاء المزيديتين ، وما لا ينصرف ٥١

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ « هند وهندات » أو بالتاء كـ « طَلْحَة وَطَلْحَات » أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ « غاطمة وطاقمات » أو بالآلف المقصورة كـ « حُبْلَى وَحُبْلَيَات » أو الممدودة كـ « مَحْرَاء وَمَحْرَاوَات » أو يكون مُسَمَّاه مذكراً كـ « إصْطَبِيل وَإِصْطَبِيلَات » وَ « حَمَام وَحَمَامَات » . وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِذِيَّةٍ واحدة كـ « ضَخْمَةٌ وَضَخِمَات » أو تغيرت كـ « سَجْدَةٌ وَسَجَدَات » وَ « حُبْلَى وَحُبْلَيَات » وَ « مَحْرَاء وَمَحْرَاوَات » ألا ترى أن الأول محرّكٌ وَسَطُهُ ، والثاني قُلِبَتْ أَلْفُهُ ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن قلت : الجمع بالآلف والتاء^(١) ؛ لأَعْمَجَّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكر^(٢) ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .

وقيدت الآلف والتاء بالزيادة ليخرج نحو « بَيْتٌ وَأَبْيَات » وَ « مَيِّتٌ وَأَمْوَات » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « سَكَنْتُ أَيْبَانَا » وَ « حَضَرْتُ أَمْوَانَا » قال الله تعالى : (وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَخْيَاكُمْ)^(٣) ، وكذلك نحو « قُضَاةٌ » وَ « غُرَاةٌ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الآلف فيهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قُضِيَّةٌ وَغُرُوَّةٌ ؛ لأنها من قُضِيَتْ وَغُرُوْتُ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُرَاةً » .

ص — وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ * * * نَحْوُ « بِأَفْضَلٍ مِنْهُ » إِلَّا مَعَ أَلِ نَحْوِ « بِالْأَفْضَلِ » أَوْ الْإِضَافَةِ نَحْوِ « بِأَفْضَلِكُمْ » .

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية) :

وَمَا بَيَّتًا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

(٢) جمع المؤنث هو الذي مفرد مؤنث بالمعنى وحده كزَيْبٌ أَوْ مع التاء كغاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرد مؤنث بالتاء وحدها كهمزة وطلحة ، أو ما كان نحو حمام وإصطبل (٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

ش — الباب الخامس مما خرج عن الأصل : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه
حِلَّتَانِ فرعيتان من عَالٍ نَسَم ، أو وَاحِدَةً منها تقوم مقامهما ؛ فالأول كـ «فاطمة»
فإن فيه التعريف والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التفكير والتذكير ، والثاني
نحو «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ» ؛ فإنهما جَمْعَانِ ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد ،
وصيغتهما صيغة مُنْتَهَى الجوع ، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ وَمَقَائِلَ وَقَفَّتِ الجوعُ
ههنا وانتهت إليهما فلا تتجاوزها ؛ فلا يجمعان مرة أخرى ، بخلاف غيرها من
الجوع فإنه قد يجمع ، تقول : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ كَفَلَسَ وَأَفْلَسَ ، ثم تقول :
أَكْلَبٌ وَأَكَابٌ ، ولا يجوز في «أكالب» أن يجمع بَمَدٍّ ، وكذا أَقْرَبٌ
وَأَعَارِبٌ ؛ فلا يجوز في أعارب أن يجمع كما يُجْمَعُ أَكَلَبٌ عَلَى أَكَالِبٍ وَأَصَالٌ عَلَى
أَصَائِلٍ ؛ فكان الجمع قد تكرر فيهما ؛ فنزل لذلك منزلة جمعين ، وكذلك «صَحْرَاءُ»
و «حُبْلَى» فإن فيهما التأنيث وهو فرعٌ عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، مُنْزَلٌ
لِزَوْجِهِ منزلة تأنيث ثانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى .

وحكمه أن يُجَرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حلوا جرَّه على نصبه كما عكسو
ذلك في الباب السابق ؛ تقول : «مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ»
فتفتحها كما تفتحها إذا قلت : «رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» قال
الله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ)^(١) وقال
تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ)^(٢) .

ويستثنى من ذلك صورتان ؛ إحداهما : أن تدخل عليه «أل» والثانية أن يضاف ؛
فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ؛ فالأولى نحو (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)^(٣)
والثانية نحو (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)^(٤) وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل
بعضهم بقوله «مَرَرْتُ بِمُثَمِّنَاتٍ» ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنْكَرَ ، فإذا صار نحو
عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلمية ؛ فدخل في

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة (٤) من الآية ٤ من سورة التين

باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أَفْضَلَ » ؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل ، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تُضَفْهُ ، وكذلك تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بمضمم بقوله :

١٢ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

[شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

٢ — هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة : اسم أمه ، وهو أحد الشعراء للقدميين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم المؤلف في كتابه « أوضح المسالك » (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣ و ١٥٨) بتعقيقتنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨) .

اللغة : « أعباء الخلافة » الأعباء : جمع عبء — بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة — وهو الحمل الذي يشغل عليك ، ويرى في مكانه « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بوزن عبء — وهو ناحية الشيء ، و « كاهله » أصل السكاهل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة السكاهل من القوة وعظيم التعمل لمهام الأمور .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقية ، قوى على تحمل مهام الخلافة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة ، يدبرها ويهيئ عاينها . الإعراب : « رأيت » فعل ماض وفاعله ، ورأى هنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أولهما مبتدأ وخبراً « الوليد » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره السكتة الظاهرة « مباركاً » مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية ، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية « شديدًا » معطوف على قوله مباركاً بحرف عطف محذوف « بأعباء » إبناء حرف جر ، وأعباء : مجرور بالباء ، وعلامة جره السكتة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره السكتة الظاهرة « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ؛ لأن شديداً صفة مشبهة لعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في « يزيد » الشَّيَاحَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « أل » لتعريف ؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على حقيقته و « أل » زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به .

ص — وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، بِالْيَاءِ وَالنَّوْءِ فِيهِمَا ، وَتَفْعَلِينَ ؛ فَتَرْفَعُ يَنْبُوتِ الثَّوْنِ ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَإِنْ تَفْعَلُوا) .

ش — الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » فإن « أل » في هذه الكلمة تختمل أمرين ؛ الأمر الأول : أن تكون لتعريف ، والأمر الثاني : أن تكون زائدة . فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر — قبل أن يدخل « أل » عليه — قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك « أل » للدلالة على التعريف ، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في « يزيد » علتان فرعيتان ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهى وزن الفعل ، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه . والأمر الثاني : أن تكون « أل » قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله فى اللفظ بالوليد الذى دخلت عليه « أل » للمح الأصل ، وإذا كانت « أل » زائدة كانت العلمية باقية ؛ فيكون فيه علتان العلمية ووزن الفعل ؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة لدخول « أل » عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت فى هذا للوضع .

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت فى بعض كتبه منها « أوضح المسالك » على أن « أل » فى « يزيد » زائدة ضرورة ، وصرح بأن قصد التنكير الذى ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلاحمل لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذى جعل احتمال سبباً لتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه ، كما ذكر هو نفسه فى غير هذا الكتاب .

إعراب الأفعال الخمسة ، والفعل المعتل المضارع الآخر

وهي : كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو « يَقُومَانِ » للغائبين
وَ « يَقُومَانِ » للحاضرين ؛ أو واو الجمع ، نحو « يَقُومُونَ » للغائبين ،
وَ « يَقُومُونَ » للحاضرين ؛ أو ياء المخاطبة نحو « يَقُومِينَ » .
وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة ، وتجرم
وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة ؛ تقول : « أَنْتُمْ يَقُومُونَ » وَ « لَمْ
تَقُومُوا » وَ « لَنْ تَقُومُوا » رفعت الأولى لخلوه من الناصب والجازم ، وجعلت
علامة رفعه النون ، وجزمت الثاني لم ، ونصبت الثالث بلن ، وجعلت علامة نصب
والجازم حذف النون ، قال الله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَنْفَعُوا)^(١) الأول
جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب الحذف .

ص — وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ الْآخِرُ ؛ فَيَجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، نَحْوُ
« لَمْ يَفْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزَمْ » .
ش — هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل ، وهو الفعل [المضارع] المعتل
الآخر ، نحو « يَفْزُو » وَ « يَخْشَى » وَ « يَزِمِي » .
فإنه يجزم بحذف آخره ؛ فينوبُ حذف الحرف عن حذف الحركة ، تقول :
« لَمْ يَفْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزَمْ » .

ص — فَضْلٌ : تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ : غُلَامِي وَالْفَتَى ، وَيُسَمَّى
الثَّانِي مَقْصُورًا ، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ : الْقَاضِي ، وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا ،
وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ : يَدْعُو وَيَقْضِي ، وَتَظَاهَرُ
الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُو » .

ش — علامة الإعراب على ضربين : ظاهرة ، وهي الأصل ، وقد تقدمت
أمثلتها ، ومُقدَّرة ؛ وهذا الفصل معقودٌ لذكرها .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

فالذى يُقدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواعٍ :

أحدها : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، وذلك الاسمُ المنقوص ، وهو « الذى آخرُهُ أَلِفٌ لازمةٌ » نحو « أَلَفَتِ » تقول « جاء أَلَفَتِ » وَ « رأيتُ أَلَفَتِ » وَ « مررتُ بِأَلَفَتِ » فتقدرُ فى الأولِ ضمة ، وفى الثانى فتحة ، وفى الثالث كسرة ؛ وموجبُ هذا التقدير أن ذاتَ الألفِ لا تُقبلُ الحركةَ لذاتها .

الثانى : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ، لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلم ، نحو « غُلَامِي » وَ « أَخِي » وَ « أُمِّي » ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغالُ آخرِ الاسمِ الذى قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركاتِ الإعرابِ فيه .

الثالث : ما يُقدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط للاستتقال ، وهو الاسمُ المنقوص ، ونعنى به الاسمَ الذى آخرُهُ ياء مكسورة ما قبلها « كَالْقَاضِي » وَ « الدَّاعِي » .

الرابع : ما تُقدَّرُ فيه الضمة والفتحة للتمذر ، وهو الفعل المعتل بالألف ، نحو « يَحْشَى » تقول « يَحْشَى زَيْدٌ » وَ « لَنْ يَحْشَى عمرو » فتقدرُ فى الأولِ الضمة ، وفى الثانى الفتحة ؛ لتمذر ظهور الحركة على الألف .

الخامس : ما تُقدَّرُ فيه الضمة فقط ، وهو الفعل المعتل بالواو ، نحو « زَيْدٌ يَذْهَبُ » وبالياء نحو « زَيْدٌ يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة لخفتها ، على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال ^(١) ، كقولك « إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَ ، وَلَنْ يَدْعُو » قال الله تعالى : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ^(٢) .

(١) ليس فى كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا فى الأفعال .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) ^(١) (لَنْ نَذْفُوهُ مِنْ دُونِهِ لِمَا) ^(٢) .

ص — فصل : يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَائِزٍ ، نَحْوُ « يَقُومُ زَيْدٌ »
ش — أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم
كان مرفوعاً ، كقولك « يَقُومُ زَيْدٌ » ، وَيَقَعْدُ عَمْرُو » ، وإنما اختلفوا في تحقّق
الرفع له : ماهو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافِعُهُ نَفْسُ تَجْرِيدِهِ مِنَ النَاصِبِ وَالْجَازِمِ ،
وقال السكّسائي : حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ ؛ وقال ثعلب : مضارعتُهُ للاسم ، وقال
البصريون : حُلُولُهُ محلّ الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو « أَنْ وَلَنْ وَلَمْ
وَلَمَّا » انتفع رَفَعُهُ ؛ لأن الاسم لا يقع بعدها ؛ فليس حينئذٍ حالاً محلّ الاسم .
وأصحُّ الأَوالِ الأولُ ، وهو الذى يجرى على ألسنة المُعَرِّبِينَ ، يقولون :
مرفوع لتجريدِهِ مِنَ النَاصِبِ وَالْجَازِمِ .

وَيُفْسِدُ قَوْلَ السَّكَّسَائِيِّ أَنَّ جُزءَ الشَّيْءِ لَا يَفْعَلُ فِيهِ ، وقول ثعلب أن المضارعة
إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاجُ كُلُّ نوعٍ من أنواع الإعراب إلى
عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به .
ويردُّ قول البصريين ارتفاعُهُ في نحو « هَلَّا يَقُومُ » لأن الاسم لا يقع بعد
حروف التخصيص ^(٣) .

ص — وَيُنْصَبُ بِلَمَنْ ، نَحْوُ « أَنْ نَبْرَحَ » .

ش — لما انتضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع ثنى بالكلام على
الحالة التى يُنْصَبُ فيها ، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروف أربعة ، وهى :

(١) من الآية ٣١ من سورة هود (٢) من الآية ١٤ من سورة الكهف .
(٣) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت فى الفعل المضارع قبل دخول
حرف التخصيص عليه ، فلما دخل حرف التخصيص لم يغير ما كان ؛ لأن أثر العامل
لا يزيله إلا عامل آخر ، ونظير هذا المثال حرف التثنية فى نحو « سيقوم » ، وهو وارد
أيضاً على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

أَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ ، وبدأ بالكلام على « أَنْ » لأنها مُلَازمة للنصب ، بخلاف البوق ، وَخَتَمَ بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها .
وَ « أَنْ » حرفٌ يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ، ولا يقتضى تأييداً خلافاً للزحشرى في أنموذجه ، ولأننا كيداً ، خلافاً له في كشافه ، بل قولك « لَنْ أَقُومَ » محتملٌ لأن نريد بذلك أنك لا تقوم أبداً ، وأنت لا تقوم في بعض أزمته المستقبل ، وهو موافقٌ لقولك « لا أقوم » في عدم إفادة التأكيـد .
ولا تقع « أَنْ » للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حُجَّةٌ له فيما استدل به من قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِّلْجُورِ مِمَّنْ) ^(١) مُدْعِياً أَنْ معناه فاجعلني لا أكون ؛ لإمكان سخاها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يُظهر مجرماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ، ولا هي مركبة من « لا أَنْ » لحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين ، خلافاً للخليل ، ولا أصلها « لا » فأبدلت [الألف] نوناً ، خلافاً للفرعاء .

ص — وَبَكِي الْمَصْدَرِيَّةِ ، نَحْوُ (إِسْكِيلاً تَأَسَّوْا) .

ش — الفاصب الثاني « كَيْ » وإنما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرِيَّةً بمنزلة أَنْ ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظاً كقوله تعالى : (إِسْكِيلاً تَأَسَّوْا) ^(٢) (إِسْكِيلاً يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) ^(٣) أو تقديراً نحو « جئتكَ كي تُسكِّرَ مِنِّي » إذا قدَّرتَ أن الأصل لكى ، وأنت حذفت اللام . استغناء عنها بِنَيْتِهَا ؛ فإن لم تُقدِّر اللام كانت كي حَرْفَ جر ، بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل ، وكانت « أَنْ » مضمرة بعدها إضماراً لازماً .

ص — وَإِذَنْ مُصْدَرَّةٌ وَهِيَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّعِلٌ أَوْ مُنْفَعِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » وَ « إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرَبٍ » *

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص (٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

ش — الناصب الثالث « إِذَنْ » وهي حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عند سيديويه ، وقال المشلو بين : هي كذلك في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تَمَّعَ بعضُ للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أَحْبَبْتُكَ » فنقول « إِذَا أَطْلُوكَ صَادِقًا » ؛ إذ لا مجازاة بها هنا .

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط :

الأول : أن تكون واقعة في صدر الكلام ؛ فلو قلت : « زَيْدٌ إِذَنْ » ، قلت : « أَكْرِمُهُ » بالرفع .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا ؛ فلو حَدَّثْتُكَ شخصٌ بحدثٍ فقلت : « إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعت ؛ لأنَّ المراد به الحال .

الثالث : أن لا يُفَصَّلَ بينهما بفواصل غير القسم ، نحو « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » ، و « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ » ، وقال الشاعر :

١٣ — إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

١٣ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضى الله عنه ، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو القدي لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحث ديوان شعره فوجدت بعض عارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل في شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٦) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع .

اللمعة : « بحرب » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً ، تقول : « الحرب قد وضعت أوزارها » هذا هو الغالب في استعمالها ، وقد تذكر إذا أولت بالقتال ، فيعود الضمير عليها مذكراً « تشيب » يروي بالناء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروي بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب : أى صيره أشيب ، فحرف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع « الطفل » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير اللوصوف ، وادعاء الحذف خلاف الأصل « المشيب » بفتح الميم وكسر الشين — اسم زمان من « شاب وأمه » إذا صار شعره أبيض ، أى : قبل زمان الشيب .

ولوقلت «إِذَنْ يَأْزِدْ» قلت : «أَكْرِمُكَ» بالرفع ، وكذا إذا قلت «إِذَنْ فِي الدَّارِ أَكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع^(١).

ص — وَبِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ، ظَاهِرَةً ، نَحْوُ (أَنْ يَغْفِرَ لِي) مَا لَمْ تَسْبِقْ بِإِلْمٍ ، نَحْوُ (عِلْمٍ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ ، نَحْوُ (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) ، وَمُضْمَرَّةَ جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِأَسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ : * وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي * وَبَعْدَ الْأَمْرِ ، نَحْوُ (لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ) ، إِلَّا فِي نَحْوِ (إِنَّمَا يَعْلَمُ) ، (إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ) فَتَنْظَرُ

= المعنى : تهدد قوما من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة النجائع ، حق إن الطفل ليصيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها .
الإعراب : «إِذَنْ» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر ، والمفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم والله «نرميهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به انرى ، مبنى على السكون في محل نصب «بحرب» الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنرى «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل عمل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره السكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إِذَنْ وَالله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو نرمي ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله .

(١) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف - يضر ويأزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر ، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل فتنصبه .

لَا غَيْرُ، وَنَحْوُ (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) فَتَضْمَرُ لَا غَيْرُ، كَيَضْمَارِهَا بَعْدَ «سَأَلْتُ»
إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ (سَأَلْتُ بِرَجْعِ الْيَمِينِ وَبَعْدَ أَوِ الْيَمِينِ بِمَعْنَى
إِلَى، نَحْوُ: * لَأَسْتَسْهِنَنَّ الصُّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمَتَى * أَوِ الْيَمِينِ بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ:
وَكَانَتْ إِذَا عَمَزَتْ قَنَاطَةَ قَوْمٍ كَسَمَرَتْ كُفُوبَهَا أَوْ أَسْتَقِيمَا
وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَآوِ الْمِثْقَةِ مَسْبُوقَتَيْنِ يَنْفِي عَنْهُنَّ أَوْ طَائِبٍ بِالْفِعْلِ،
نَحْوُ (لَا يَفْعُلُنِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (وَلَا تَطْفُؤُوا فِيهِ فَيَحِلُّ)
وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ .

ش - الناصبُ الرابعُ «أَنْ» وهى أمُّ الباب ، وإنما أُخِّرَتْ فى الذكر
لما قَدَّمَناه ، ولأصالتها فى النصب حملت ظَاهِرَةً وَمُضْمَرَةً ، بخلاف بقية
النواصب ؛ فلا تعمل إلا ظاهرة ، مثالُ إعمالها ظاهرة قوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ
أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) ^(١) (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) ^(٢) .
وَقَدِّمْتُ «أَنْ» بالمصدرية احترازاً من المُفسِّرة والزائدة ؛ فإيهما
لا يفصيان المضارع .

فالمُفسِّرةُ هى : المسبوبة بحملة فيها معنى القول دون حروفه ^(٣)، نحو «كَتَبْتُ
إِلَيْهِ أَنْ يَنْقُلُ كَذَا» إِذَا أَرَدْتُ بِهِ معنى أَى .

(١) من الآية ٨٤ من سورة الشعراء (٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء
(٣) يشترط فى «أَنْ» المُفسِّرة ثلاثة شروط ؛ الأول - وهو الذى ذكره المؤلف -
أن تسبقها حملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، والثانى:
أن تأخر عنها جملة ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، والأكثر أن تكون «أَنْ»
للمفسِّرة مفسِّرة للمعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) ، ونحو
قوله « كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَمْعَل » برفع «يفعل» ، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً، ونحو
قوله تعالى : (إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنْ ابْعُذْهُ فَاغْدِبه فَاغْدِبه فَاغْدِبه)
الآيتان ٣٨ و٣٩ من سورة طه .

والزائدة هي : الواقعة بين القسم وَلَوْ ، نحو « أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنْ لَوْ يَأْتِينِي زَيْدٌ لَأَكْرِمَهُ »^(١) .
واشترطت أن لا تُسبق المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ، ولا بظن في أحد الوجهين ؛
احترازاً عن الخففة من الثقيلة .

والحاصل أن لأنَّ المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات :
إحداها : أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العِلْمِ ؛ فهذه مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة لا غَيْرُ .
ويجب فيما بعدها أمران ؛ أحدهما : رفعه ، والثاني : فصله منها بحرف من
حروف أربعة ، وهي : [حرف] التنفيس ، وحرف النفي ، وَقَدْ ، وَلَوْ ؛ فالأول نحو
(عِلِمُ أَنْ سَيَكُونُ)^(٢) ، والثاني نحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ لِيَأْتِيَهُمْ قَوْلًا)^(٣)
والثالث نحو « عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » والرابع نحو (أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى
الْفَأْسَ جَمِيعًا)^(٤) ، وذلك لأن قبله (أَفَلَمْ يَتَأَسَّسِ الَّذِينَ آمَنُوا) ومعناه - فيما قاله
المفسرون - أفلم يعلم ، وهي لغة الفخخ وهوازن ، قال سحيمٌ :
١٤ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونِي
أَلَمْ تَتَأَسُّوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ رَهْدَمٍ

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
هذا ، وقد زيدت « أن » في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا : فلها بين
السكاف التي هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر :

* كَأَنَّ ظَلْبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

فيمن رواه بحر طيبة ، وسيأتي البيت مشروحا (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد « لما »
الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا)
(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل (٣) من الآية ٨٠ من سورة طه .
(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وتبعهم على
ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت =

بعض أولاد سحيم ، لا مسحياً نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره « أنى ابن فارس زهدم » وزهدم : اسم فارس سحيم ، وروى جماعة آخرون البيت هكذا « أنى ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عيسى ، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت ، بل لم أجد له كلمة على هذا الروى .

اللغة : « الشعب » بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « بأسرونى » فعل مضارع من الأسر ، أى : يأخذونى أسيراً و يروى في مكانه « ييسرونى » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم ، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له « تياسوا » تعلموا ، وقد روى في مكانه « تعلموا » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدل المؤلف على أن يئأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ (أفلم يتبين الذين آمنوا) في قوله سبحانه وتعالى : (أفلم يئأس الذين آمنوا) .

المعنى : يقول : إننى حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون على ، قلت لهم : ألم تعلموا أننى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيراً ، بل لابد أن يغير عليهم ويستنفذه من أيديهم .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول ، « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضا « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبنى على السكون في محل نصب بأقول « بأسرونى » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « ألم » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، « تياسوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل نصب « ابن » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف ، و « فارس » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس

أى : ألم تعلموا ، ويؤيده قراءة ابن عباس : (أَفَلَمْ يَتَذَكَّرْ) ، وعن الفراء إنكار كون يتيأس بمعنى يعلم ، وهو ضعيف .

الثانية : أن يتقدم عليها ظن ؛ فيجوز أن تكون مخففة من النقلة ؛ فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس ، والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (أَلَمْ أَحْبِبِ النَّاسُ أَنْ يُتَزَكَّرُوا)^(١) ، واختلفوا في قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٢) فقرأى بالوجهين .

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ؛ فيتمين كونها ناصبة ، كقوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي)^(٣) .

وأما إعمالها مضمرّة فعلى ضربين ؛ لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب . فالجائز في مسائل :

إحداها : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٤) في قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار « أن » والتقدير : أو أن يُرْسِلَ ، وأن الفعل معطوفان على (وَحْيًا) أى وَحْيًا أو إرسالا ، و « وَحْيًا » ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت « أن » في الكلام لجاز ، وكذا قول الشاعر :

مضاف و « زهدم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره . وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى تياسوا الذى بمعنى تعلموا الشاهد فيه : قوله « تياسوا » فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى في مكانه « ألم تعلموا » كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد . وهذا يدل على أن « يتيأس » في قوله تعالى : (أَفَلَمْ يَتَذَكَّرْ) لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) بمعنى يعلم ، وبالتالي يدل هذا البيت على أن « أن » في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة ؛ لأنها مسبوقه بما يدل على العلم .

(١) الآيتان ٢٠١ من سورة العنكبوت . (٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٤) من الآية ٥١ من سورة الشورى

١٥ - وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتهيها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم في شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٤) وفي مخدور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٢٣٦) :

اللفظ : «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف «وتقر عيني» كناية عن السرور «الشفوف» بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما - وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته .

المعنى : تقول : إن الذي كنت فيه عند أهل أشهى إلى نفسي ، وأجاب إلى السرور بما أنا فيه ، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الحشنة ، فقد كان لباس عباءة من صوف غليظ ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية ، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة . الإعراب : «ولبس» مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لاعمل له من الإعراب ، تقرر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمره بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني» عين : فاعل تقرر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعين مضاف و ياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أحب» خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و «الشفوف» مضاف إليه ، ومجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

المشاهد فيه : قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تقرر ، بأن مضمره بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإظهار جائز لأوجب ؛ فيجوز أن تقول : ولبس عباءة وأن تقرر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجوز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : «الطائر فيغضب زيد الذباب» وكان (٥ - شرح نظر الندي)

تفديره : ولبس عبادة وأن تَقَرَّ عيني .

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل^(١) كقوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذُّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) ^(٢) وقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) ^(٣) أو للعاقبة كقوله تعالى : (فَأَلْقَاهُ آلُ فِرْعَوْنَ لَيْسَ كُونَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) ^(٤) واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم ياتوا قطوه لذلك ، وإنما اتبعوه ليعود لهم قرّة عين ؛ فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً ، أو زائدة ، كقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) ^(٥) فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز ، وكذا بعد كي الجارة .

ولو كان الفعل الذي دخل عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام ، سواء كانت «لا» نافية كالتي في قوله تعالى : (لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ) ^(٦) ، أو زائدة كالتي في قوله تعالى : (لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ السِّتَابِ) ^(٧) أي : ليعلم أهل السكتاب

تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أي» فإنه يجب أن ترفع بغضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل ؛ لأن للغي : الذي يطير ، والذي يحضر .

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام ؛ النوع الأول : لام الجود ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوق بها كان ، نحو (وما كان الله ليعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا ، نحو (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإظهارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة : لام العاقبة ، والرابعة اللام الزائدة ، وهاتان يجوز إظهار أن المصدرية بعدها ، ويجوز إظهارها ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ، ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوجود ، وأما لام العاقبة - ونسبى لام الصيرورة أيضاً - فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده انفاقاً ، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد ، وظائمتها تؤكد تعديته إلى مدخول اللام .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة النحل (٣) الآيتان ١، ٢ من سورة الفتح

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص (٥) من الآية ٢٣ من سورة الأحزاب

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء (٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

ولو كانت اللام مسبوقه بكون ماضٍ منفي وجب إضمار «أن» سواء كان المضي في اللفظ والمعنى ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) ^(١) أو في المعنى فقط ، نحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْزِرَ لَهُمْ) ^(٢) وتسمى هذه اللام «لام الجحود» .
وتلخص أن «لأن» بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار ، وذلك بعد لام الجحود ، وجوب الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، وجواز الوجهين ، وذلك فيما بقي ، قال الله تعالى : (وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(٣) وقال تعالى : (وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) ^(٤) .

ولما ذكرت أنها تضمن وجوباً بعد لام الجحود استطرذت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أن» وهي أربع :

إحداها : بعد «حتى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع ، والنصب ، فأما النصب فشروطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أولاً : فالأول كقوله تعالى : (أَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ^(٥) : فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبلاً بالنسبة إلى الأمرين جميعاً ، والثاني كقوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ^(٦) ؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبلاً بالنسبة إلى زلزالهم .

ولحتى التي يفتصب الفعل بعدها معنيان ؛ ففارة تكون بمعنى «كفى» ، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها ، نحو «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وتارة تكون بمعنى «إلى» ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ^(٧) ، وكقوله : «لَسِيرُنْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» ،

(١) من الآية ٢٣ من سورة الأنفال (٢) من الآية ١٣٧ من سورة الفساء

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام (٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر

(٥) من الآية ٩١ من سورة طه (٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة

(٧) من الآية ٩١ من سورة طه

وقد تصلح للمعنيين معاً ، كقوله تعالى : (فَتَقَاتِلُوا آلَ تَيْمٍ حَتَّى تَنفَى إِلَى أَمْرِ
الْقَدْرِ)^(١) يحتمل أن يكون المعنى كى تفى ، أو إلى أن تفى .
والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حَتْمًا ، لا بحيثى
نفسها ، خلافاً للسكوفيين ؛ لأنها قد حملت في الأسماء الجر ، كقوله تعالى :
« حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ »^(٢) (حَتَّى حِينَ)^(٣) ، فلو حملت في الأفعال النصب لزم
أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال ، وهذا لا نظير
له في العربية .

وأما رَفَعُ الفعل بعدها فله ثلاثة شروط ؛ الأول : كونه مُسَبِّبًا عما قبلها ؛ ولهذا
امتنع الرفع في نحو « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها ،
الثاني : أن يكون زَمَنُ الفعل الحال لا الاستقبال ، على العكس من شرط النصب
إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديرًا ؛ فالأول كقولك « سِرْتُ حَتَّى
أَدْخُلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير
والدخول قد مَضَى واسكنك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى :
(حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)^(٤) ؛ لأن الزُّلْزَالَ والقول قد مَضَى ، الثالث : أن يكون
ما قبلها تامًا ، ولهذا امتنع الرفع في نحو « سَبْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » وفي نحو « كَانَ سَبْرِي
حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا حملت « كَانَ » على النقصان ، دون التمام^(٥) .

المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى « إلى » أو « إلا » ؛ فالأول كقولك :
« لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » أى : إلى أن تقضيني حقي ، وقال الشاعر :

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات (٢) من الآية ٥ من سورة القدر
(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف (٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
(٥) إذا جعلت « كان » ناقصة كان للذكور قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جملة
تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور يكون
جملة تامة من فعل وفاعل ، والمعنى : حدث سبْرِي حتى أدخلها .

١٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا أَنْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَّابِرٍ

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبته إلى قائل معين ، ومن استشهد به المؤلف في أوضحة (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشمونى في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللغة : «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً ، أو يصير الصعب سهلاً بماضى حمته وعلى نظرته «الصعب» الأمر الذى يشق احتماله «المنى» جمع منية ، بضم الميم فيهما ، مثل مدية ومدى ، والمنية : ما يتخناه الإنسان «انقادت» سهلت ونذلت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال

المعنى : يقول لأنه سيتحمل الشدائد ، وبسطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه ، ثم يعنى أن المجد لا يدرك إلا إذا رضى طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه .

الإعراب : «لَأَسْتَسْهِلَنَّ» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولاتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف جر ، وصابر : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدرك ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» في هذا البيت بمعنى

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ السَّكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » أى : إلا أن يُسْلِمَ ، وقول

الشاعر :

١٧ - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاطَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حق ، ومن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » و « حتى » بمعنى واحد ، وهو الغاية ، وذكر السيوطي أن « أو » ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد ، واعلم أن ضابط « أو » التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقض شيئاً فشيئاً ، ألا ترى أن إدراك المني يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما « أو » التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام في نحو قولك « لأقتلن السكافر أو يسلم »

١٧ - هذا البيت لزياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦) .

اللفظة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قنات » أراد الرمح « قوم » رجال ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ

« كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنوبة الدائر « تستقيما » معتدل .

المعنى : أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معادانه ، وضرب لذلك مثلاً حالة من يشقف الراح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمها مبني على الضم في محل رفع « إذا » ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينصب بحجابه ، مبني على السكون في محل نصب بكسرت « غمزت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا « قنات » مفعول به لغمزت ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليها « كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غايةً للأكسر .

المسألة الثالثة : يعد فاء السببية إذا كانت مسبوبة بنفى محض ، أو طالب بالفعل . فالنفي كقوله تعالى : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) ، وقولك : ماتتينا فتحدثنا ، واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو « ماتزال تأتينا فتحدثنا » و « ماتتينا إلا فتحدثنا » فإن معناها الإثبات ، فلذلك وجب رفعهما ، أما الأول فلأن « زال » للنفي وقد دخل عليه النفي ، ونفى النفي إثبات ، وأما الثاني فلا يتقاضى النفي بالآلا .

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر ، كقوله :

١٨ — يَا نَاقُ سِيرِي هَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

الظاهرة ، وكعوب مضاف وها مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيا » فعل مضارع ، منصوب أن المضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب . والألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « تستقيا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة وجوبا بعد « أو » التي بمعنى إلا .

(١) من الآية ٣٩ من سورة فاطر .

١٨ — البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت لؤلؤ في أوصافه (رقم ٥٠٠) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشمونى فى باب إعراب النفس وابن ميل (رقم ٣٢٠)

اللمعة : « ناق » مرخم ناء « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسمها « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « تستريحاً » نلقى هنا تعب السفر .

المعنى : بأمر ناقتي أن تجد فى السفر ، وتدأب عليه ، حتى تصل إلى ممدوحه ، وهناك يلتقى هو ، وهى من الراحة ما ينسبهما متاعب السفر وهناءه .

الإعراب « يا » حرف فداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق »

وَالنَّهْيُ ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَطْمَنُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(١) ،
وَالنَّهْيُ ، نحو (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ)^(٢) وَالنَّهْيُ ، نحو
(يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٣) والترجيُّ ، كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ
أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)^(٤) في قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) والدعاء ، كقوله :
١٩ — رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ قَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

■ منادى مراحم ، وأصله ياناقة ، مبنى على الضم في محل نصب ، أو مبنى على ضم الحرف
المحذوف للتخيم في محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، والثانية لغة من
ينتظر « سبرى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على
السكرن في محل رفع « عنقا » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله
صفة لموصوف محذوف ، أى : سبراً عنقاً « فسيحاً » صفة لقوله عنقا « إلى » حرف
جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن السكرنة لأنه اسم
لا ينصرف ، وللمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « ففستريحاً » الفاء طاء
السببية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب
بأن المضمره وجوبا بعد طاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ففستريحاً » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله نستريح بأن
للمضمرة وجوبا بعد طاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذى هو قوله « سبرى » .

(١) من الآية ٨١ من سورة طه . (٢) من الآية ٧٠ من سورة الماعين .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر .

١٩ — هذا الشاهد من الآيات التى لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشمونى في

نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣٢١) ولؤلؤف في شذور الذهب (رقم ١٥١) .

اللغة : « وفقنى » اهدنى وسدد خطواتى « أعدل » أميل وأنحرف ، وتقول : عدلت

عن كذا ؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدلت إلى كذا ؛ إذا أقبلت عليه

ورغبت واتجهت نحوه ؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذى تعدى به هذا الفعل ، ومثله

ورغبت فيه ، تقول « رغبت فى كذا » إذا أحببته ، وتقول « رغبت عن كذا » إذا كرهته

ولذلك نظائر كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة « سنن » هو بفتح

السين والنون جميعاً ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق للعنوى كالصراط فى قوله

تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم) « الساعين » جمع ساع .

نواصب المضارع

والاستفهام ، كقوله :

٢٠ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقَفِّي فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّءُ

■ المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق ا-

يسعون إلى الفلاح فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .

الإعراب : «رب» منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب
وعلمة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ، منع من
ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على
السكون في محل جر ، والأصل ياربي « وفقى » وفق : فعل دعاء ، مبني على السكون
لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ،
وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء السببية ، ولا : حرف
نفي ، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن للمضمرة وجوبا
بعفاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا « عن » حرف جر «سنن» مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار
والمجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف ، و«الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة
جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير»
مجرور بني ، والجار والمجرور متعلق بالساعين ؛ لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل
كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه ، مجرور
وعلمة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله «أعدل»
بأن المضمرة وجوباً بعفاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله « وفقى »
كما يفهم من إعراب البيت .

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أشدده الفراء ، واستشهد

به الأشموني في نواصب المضارع .

اللمعة : «لبناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة ، وهي الحاجة التي
يطلبها ذو الهمة العالية « فيرتد » أى : يعود ويرجع ، وكفى بارتداد بعض الروح عن
طمأنينة خاطره وتلج صدره ، وقال « بعض الروح » إما على إقحام كلمة بعض ، وإما =

والمرض ، كقوله :

٢١- يابن الكرام ألا تدنو فتبهر ما قد حدثوك ؛ فما راء كمن سيمما

لأنه لا يؤمل أن تقضى لجميع لباناته ، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلول اللفظ الأول ، ونحن قررنا أنه كفى به عن معنى آخر .

اللعن : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب معرفتهم إياها رجاءه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ولبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاعل السببية أرجو : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوباً بعدفاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدرى ونصب . مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني المجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مذكورة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو ، والتقدير : فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يرتد» فاعل يرتد . مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف و«الروح» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بمرتد .

الشاهد فيه : قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أرجو» - بأن للضمرة وجوباً بعدفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي» .

٢١ - هذا الشاهد أيضاً من الآيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) (٢١١٢٢ قبل (رقم ٣٢٢) .

■ اللغة : «السكرام» جمع كرم «تدنو» تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

الغنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدث به الناس عنهم : من حسن لقائهم للضيف ، وقيامهم له بما توجبه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذى يرى ليس كالأذى يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و «السكرام» مضاف إليه ، مجرور بالسكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع ، مرفوع بضمّة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعدفاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذى مفعول به تبصر ، مبنى على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث : فعل ماض مبنى على فتح مقدرة على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة للمآنى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والمفعول الثانى محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذى حدثوك ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة ، وما : نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كن» الكاف حرف جر ، من اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو من ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تبصر ، بأن المضمره وجوبا بعدفاء السببية الواقعة في جواب العرض للدلول عليه بقوله «ألا تدنو» ، والعرض : هو الطلب بلين ورفق ، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبى الصلت (سيبويه ١ - ٤٢٠) :

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيَجِيرَنَا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ نُجْرَانَا

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك « نَزَالَ
فَنُكْرِمُكَ » و « صَهْ فَنُحَدِّثُكَ » خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ،
ولا بن جني وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالَ » و « دَرَاكَ » ونحوها بما فيه
لفظُ الفعل ، دون صَهْ ومَهْ ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه ^(١) ، وقد
مَرَّحْتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل .

المسألة الرابعة : بعد واو المعية ، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره ، مثال ذلك
قوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ) ^(٢)
(يَا كَايِّنًا تُرَدُّ وَلَا تُكْذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَسْكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٣) في قراءة
حمزة وابن عاصم وحفص ، وقال الشاعر :

٢٢ - أَلَمْ أَكُ جَارَ كُمْ وَيَسْكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

^(١) اسم فعل الأمر على ضربين . الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل
ثلاثي اسماً على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأمر
فتقول من الضرب والنصر : ضراب ، ونصار ، كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع
هو المراد بما فيه لفظ الفعل : أي الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سمعي ،
وهو ألفاظ مخفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ، وهذا
هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه . ألا ترى أن كلمة « صه » تدل على المعنى الذي
يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك « مه » تدل على
ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف ، ولا شيء منها ؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام

٢٢ - هذا الشاهد من كلمة للخطيئة يهجوها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل
بغيس بن شماس ، وقد استشهد به الأثري في باب إعراب الفعل ، وسبويه (ج ١ ص
٤٢٥) والمؤلف في كتابه « شذور الذهب » (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤)
اللغة : « جاركم » نازلاً في جواركم ، أو مستعيراً بجماعكم « الإخاء » بكسر الهمزة -
مصدر آخيته ، إذا اتخذته أخاً .

وقال آخر :

٢٣ - لَا تَفْهَمَنَّ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا قَمَلْتَ - عَظِيمٌ

المعنى : يوضح الخطيئة بهذا البيت آل الزبرقان ، ويقول لهم : كنت موابيا اسم نازلا في حاكم ، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انحرقت عنكم وعدلت إلى غيركم ؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .
الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « أك » أصله أكن ، فحذفت النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبراً كُنْ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في جر ، والميم حرف دال على الجمع « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف وباء المنكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وبينكم » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « المودة » اسم يكون تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والإخاء » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون ، بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله « ألم أك جاركم » .

٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته ، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل السكفاني ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيديويه (ج ١ ص ٢٤٤) ونسبه الأخطل ، وذكر الأعلام في شرحه أنه لأبي الأسود ، وأختصني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٩) وفي « شذور الذهب » مرتين (رقم ١١٤) وابن عقيل (رقم ٣٢٨) وقبل هذا البيت قوله :

يَأْتِيهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ =

• • • • •

= تَصِفُ الدَّوَاءَ الَّذِي السَّقَامُ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ
أَبْدَأَ بِنَفْسِكَ فَأَنْتَ عَنْ غَيْبِهَا فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهَذَا كَيْسٌ مِمَّا تَقُولُ ، وَبُشْتَقَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

اللاغة : « السقام » بفتح السين - المرض ، وفعله سقم - بكسر الفاف أو ضمها -
والسقيم : المريض ، والضنى : هو المرض الذى كلما ظن برؤء عاد ، والنبي : ضد الرشد ،
والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهيك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمرا من الأمور وأنت
تأنى مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت
نفسك العار العظيم ، وطالبك الناس ، ولم يقتدوا بكلامك ؛ لأن الرشد الذى يجب أن
تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغى له أن يفعل ما يأمر به ويحذرت ما يهى عنه .

الإعراب : « لا » ناهية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإ- اب « نه » فعل
مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف الالف والفتحة نسيما دليل عليها « عن »
حرف جر « خلق » مجرور بمن ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بقضى « وتأنى » الواو واو المعية ، تأنى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد
واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« مثله » مثل : مفعول به لتأنى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف
والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « عار » مبتدأ
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء
المخاطب فاعله ، وهو ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى
محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا
فعلت ذلك فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها حجة
معتزلة « عظيم » نعت لقوله عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
وهذا النعت هو الذى سوغ الابتداء بالنكرة التى هى قوله عار فى أول الشطر الثانى
من البيت ، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » فننصب « تشرب » إن
فَعَدْتُ النِّهْيَ عن الجمع بينهما ، ونجزم إن فَعَدْتُ النِّهْيَ عن كل واحد منهما ،
أى : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَا تَشْرَبِ اللَّبَنَ ، وترفع إن نهيت عن الأول وَأَبَحْتَ
الثانى ، أى : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَكَّ تَشْرَبِ اللَّبَنَ .

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى : (قُلْ تَمَآلَوْا أَنْفُسَكُمْ) وَشَرَطُ الْجُزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ « إِنْ لَا »
تَحْلُوهُ ، نَحْوُ « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ أَسْلَمَ » بِخِلَافِ « يَا كَلْبُ » وَيجزَمُ أيضاً
يَلَمْ ، نَحْوُ (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) وَلَمَّا ، نَحْوُ (وَلَمَّا يَفْضِ) وَبِاللَّامِ وَ « لَا »
الصَّلَابَتَيْنِ ، نَحْوُ (لَيَنْفِقَ) لَيَفْضِ ، لَا تُشْرِكْ ، لَا تُؤَاخِذْنَا) وَيجزَمُ فِعْلَيْنِ :
إِنْ ، وَإِذَا مَا ، وَأَيْنَ ، وَأَنْى ، وَأَيَّانَ ، وَمَتَى ، وَمَنْهُمَا ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَحَيْثُمَا ،
نَحْوُ (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ، مَنْ يَفْعَلْ سُوءاً يُجْزَى بِهِ ، مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ
أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا) وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً ،
وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَاءِ قُرِنَ بِالْفَاءِ ، نَحْوُ (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَـخْـيَرٌ
فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أَوْ بِإِذَا الْفَجْائِيَّةِ ، نَحْوُ (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ
بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

ش - لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ في الكلام
على ما يجزمه ، والجازم ضرمان : جازم لفعل واحد ، ورازم لفعلين .

فالجازم لفعل واحد خمسة أمور :

أحدها : الطَّلَبُ ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دَالٌّ على أمر أو نهى أو استفهام
أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقَصِدَ به

الشاهد فيه : قوله « وَتَأْتِي » حيث نصب تأتى بأن المضمرة وجوبا بعد الواو والدة على
المعية - أى : مصاحبة ما بعدها لما قبلها - في جواب النهى المدلول عليه بقوله « لَا تَنْهَى عَنْ خَلْقٍ »
الست ترى أن غرض المشاهران بهما عن أن تنهى أحداً عن أمر قريب وأنت تأتى مثل
هذا الأمر الذى تنهى عنه : أى أنه ينهى عن مصاحبة هذين الأمرين ؟

الجزء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، وَنَعْنِي بقصد
الجزء أنك تُقَدِّرُهُ مُسَبِّباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل
الشرط ، وذلك كقوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)^(١) تقدم الطالب وهو « تَعَالَوْا »
وتأخر المضارع الجرد من الفاء وهو « أَتْلُ » ، وَقَصِدَ به الجزء ؛ إذ المعنى تَعَالَوْا
فإن تَأْتُوا أَتْلُ عليكم ؛ فالتَّلَاوَةُ عليهم مُسَبِّبَةٌ عن مجيئهم ؛ لذلك جُزِمَ ،
وعلامته جزمه حذف آخره — وهو الواو — وقول الشاعر :

٢٤ — قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
[يَسْقُطُ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْلِ]

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

٢٤ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر السكندی ، أحد شعراء الجاهلية ، وهو
مطلع معلقته المشهورة .

اللفظة : « قفا » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به
واحدًا فنزله منزلة اثنين ؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرقعة ثلاثة فما فوق ، أو
خاطب به واحدًا وهذه الألف ليست ضميرًا ، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الحفزية
إجراء للوصول بحرى الوقف « نبك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذي
كان ينزل أحبابه فيه « يسقط اللوى » السقط — بكسر السين أو ضمها أو فتحها —
ما تساقط من الرمل ، واللوى — بكسر اللام — المكان الذي يكون رمله مستدقًا
« الدخول » بفتح الدال وضم الحاء — اسم مكان بعينه « حومل » بفتحين بينهما سكون
بزنة جمل — اسم مكان أيضا .

المعنى : يا امرئ صاحبه أن يقف معه ليعاونه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان
يلتقم فيها ، وليجدد الذكريات القديمة .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على
السكون في محل رفع « نبك » فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن
« من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبكي ، وذكرى مضاف وقوله « حبيب » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الفاعلة « ومنزل » معطوف بالواو على حبيب « يسقط » جار ومجرور
متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة

وتقول « أَتُنَبِّئِي أَكْرَمَكَ » و « هَلْ تَأْتِينِي أَحَدٌ نَكَ » و « لَا تَسْكُفُنْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان المتقدم أنفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزَم الفعلُ بـ « هَلْ » ؛ فالأول نحو : « ماتا تينا تَحَدَّثُنَا » برفع تحدَّثنا وجوباً ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجمل ، والثاني نحو « أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » برفع تحدَّثنا وجوباً باتفاق النحويين ، وأما قول العرب « أَتُنَبِّئُ اللَّهَ أَمْزُوهَ فَعَلَ خيراً يُقْبَ عَلَيْهِ » بالجزم ؛ فوجهه أن أتنبئ الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى لِيَقْبِ اللَّهَ أَمْزُوهَ وَلِيَفْعَلَ خيراً ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرُ لَكُمْ) (١) فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى : (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) ؛ لكونه في معنى آمِنُوا وَجَاهِدُوا ، وليس جواباً للاستفهام ؛ لأنَّ غفران الذنوب لا ينسب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يُقَصَّد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ، كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ

== جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية . وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله « الدخول » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حومل » حومل : معطوف بالفاء على الدخول ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نَبِّئُكَ » فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا للمضارع في جواب الأمر ؛ لحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وهذا الحذف هو أمارة الجزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح لك أن تقول : إن تقفان بك ، فافهم ذلك ، والله يرشدك .

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من سورة الصف .

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ^(١) فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقةً بالطلب وهو (خذ) ؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة ؛ فتطهرهم : صفة لصدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ، كما قرئ قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي) ^(٢) بالرفع على جمل (يرثني) صفة لوليًّا ، والجزم على جملة جزاء للأمر ، وهذا بخلاف قولك « أَتُنْذِي بَرَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مُسْتَبِية عن الإيمان [به] ، كما تريد في قولك « أَتُنْذِي أَكْرَمَكَ » بالجزم ؛ لأن الإكرام مسبب عن الإيمان ، وإنما أردت أن تُنْذِي بَرَجُلٍ موصوفٍ بهذه الصفة .

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقديرُ شرطٍ في موضعه مقرون بلا النافية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ » فإنه لو قيل في موضعهما « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « إِنْ لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ » صحَّ ، بخلاف « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ » فإنه ممنوع ؛ فإنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « إِنْ لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(٣) لأنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ » وليس هذا بجواب ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) ؛ فكأنه قيل : ولا تمنن مسة كثيراً ، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يَهَبَ شيئاً وهو يطمع أن يَتَّبِعُوهُ من الموهوب له [أكثر من الموهوب] .

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تَسْتَكْثِرُ) بالجزم ؟ .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة النوبة (٢) من الآيتين ٥ ، ٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٦ من سورة للدثر .

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن يكون بدلا من (تمنن)^(١) ، كأنه قيل : لا نعتكثير ، أى : لا تتر ما تعطيه كثيرا ، والثانى : أن يكون قدّر الوقف عليه لسكونه رأس آية ، فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف ، والثالث : أن يكون سلكه لتناسب رؤوس الآى ؛ وهى : فأنذر ، فسكبر ، فطهر ، فاجز .

الثانى مما يجزم فعلا واحداً : « لم » وهو حرف ينفى المضارع ويقلبه ماضيا ، كقولك « لَمْ يَقُمْ ، وَلَمْ يَقْعُدْ » وكقوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ)^(٢) . الثالث : لما أختها ، كقوله تعالى : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ)^(٣) (بَلْ لَمْ يَذُوقُوا عَذَابِ)^(٤) .

ونشارك لم فى أربعة أمور ، وهى : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزمه ، وقلب زمانه إلى اضمي .

وتفارقها فى أربعة أمور ؛ أحدها : أن المنفى بها مستمير الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بلم ؛ فإنه قد يكون مستمرا ، مثل (لم يلد)^(٢) وقد يكون منقطعاً ، مثل (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا)^(٣) ؛ لأن المعنى أنه

(١) ذهب جماعة إلى أن البدل فى هذه الآية السكرية لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان :

أحدهما : أن يكون معنى البدل والبدل منه واحداً .

وثانيهما : أن يدل للبدل منه على البدل .

وهو كلام غير سديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقا ، فأما لو كان بدل اشتغال مثلا ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل فى هذه الآية من بدل الاشتغال .

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص) .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس (٤) من الآية ٨ من سورة ص

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان) .

كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، ومن ثم امتنع أن تقول لَمَّا يَقُمْ ثم قام ؛ لما فيه من التناقض ، وجاز لم يقم ثم قام ، والثاني : أن لَمَّا تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو (بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٌ)^(١) أى : إلى الآن لم يدعوه وسوف يدعونه ، ولم لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزخشرى ، والاستعمال والحق يشهدان به ، والثالث أن الفعل يُحذف بعدها ، يقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول : قَارَبْتُهَا ولما ، تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز قَارَبْتُهَا ولم^(٢) ، والرابع : أنها لا تقتن بحرف الشرط ، بخلاف لم ، تقول : إن لم تقم قت ، ولا يجوز إن لَمَّا تقم قت .

الجازم الرابع : اللامُ الطلّبية ، وهى الدالة على الأمر ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَةٍ)^(٣) أو الدعاء ، نحو (لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٤) .

الجازم الخامس : لا الطلّبية ، وهى الدالة على النهى ، نحو (لا تُشْرِكْ بِاللّهِ)^(٥) أو الدعاء ، نحو (لا تُؤْخِذْنَا)^(٦) .

(١) من الآية ٨ من سورة ص ، وقد حذفت ياء التسكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها

(٢) قد ورد حذف المجزوم لم فى أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع فى الاستعمال العربى لم يعتد بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من يحتاج بشعره من الشعراء :

أَحْفَظُ وَدِيعةَ تِلْكَ الَّتِي أَسْفُودِ عَتَمًا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أَرَادَ : إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :
يَارُبَّ شَيْخٍ مِنْ أَسْكَنِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبِغٌ ، وَفِي النِّمْرِ فَقَمٌ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ ، وَقَدْ كَادَ ، وَلَمْ * .

أراد وقد كان يشمط ولم يشمط : أى قاربه ولم يبلغه ، غذف للعلم بالمحذوف .

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق (٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ١٣ من سور لقمان . (٦) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً .
وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة ، وهي « إن » نحو : (إن بشاً
يُذْهِبْكُمْ)^(١) و « أين » نحو (أينما تكونوا يَذْرِكُكُمْ الْمَوْتُ)^(٢) و « أي »
نحو (أياماً تَذْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(٣) و « من » نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً
يُجْزَ بِهِ)^(٤) و « ما » نحو (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ)^(٥) و « مهما »
كقول امرئ القيس :

٢٥ - أَغْرَكَ مَنِيَّ أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي
وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

- (١) من الآية ١٣٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .
- (٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
- (٤) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .
- (٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر السكندى صاحب البيت السابق
وهو من معلقته أيضاً ، وقبله قوله :

أَفَاظِمَ مَهْلًا ، بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّي وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرِي فَاثْجَلِي
وَأِنْ كُنْتُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسِلِ
اللقمة : « فاطم » مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن هاشم ، وكان
الشاعر يحبها « مهلاً » أي تمهلي وانتظري « أزمت صري » عذمت عليه ، والصرم :
الحجر والقطيعة « أجمل » أحسن كلامك ، أو أترك القطيعة « خلية » صلة « سالي
ثيابي من ثيابك » أراد بذلك أن تترك مودته ، وتخلع عن نفسها رداءه حبه « أغرك »
هل خدعتك أو حملك على أن تفعل ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور ؟

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك على وطأتي لك على هذا
الدلال وذلك التيه ، وأن تفعل ما فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب ؟

الإعراب : « أغرك » الهمزة للاستفهام ، غر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبني على السكسر في محل نصب « مني » جار ومجرور
متعلق بفر « أن » حرف توكيد ونصب « حبك » حب : اسم أن ، وحب مضاف والكاف =

و « مَنَى » كقول الآخر:

* مَنَى أَضْعَ الْعِمَامَةِ تَعْرِفُونِي *

— ٢٦ —

ضمير المخاطبة مضاف إليه « قَاتِلِي » قاتل : خبر أن ، وقاتل مضاف وياء للتشكيم مضاف إليه ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير : أغرك من قتل حبك إياي « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، والسكاف ضمير المخاطبة اسم أن « مهمما » اسم شرط جازم على الأصح ، يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني حذاه وجزاؤه « تأمرى » فعل مضارع فعل الشرط محزوم بهما ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « القلب » مفعول به لتأمرى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يفعل » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه محزوم بهما أيضا ، وعلامة جزمه السكون . وحرك بالكسر لأجل الروى ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مسطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضا ، وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك منى كون حبك قاتلا إياي وكونك مهما تأمرى القلب يفعل .

الشاهد فيه : قوله « مهما تأمرى القلب يفعل » حيث حزم بهما فعلين ؛ أولهما قوله « تأمرى » وثانيهما قوله « يفعل » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات ، وهو الذي يقال له الروى .

٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَايَا *

وهذا البيت لسعيم بن وثيل الرياحي ، أحد بني رياح بن ربوع ، وهو من شواهد صيدويه (ج ٢ ص ٧) .

اللمة : « جلا » أصله فعل ماض ، فسمي به كما سمى يزيد ويشكر وبقم ، ونحو ذلك ؛ فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته ، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف هذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها ، وقيل : هو جلا - بالتثنية -

== مصدر أصله المد فقصره ، والأصل أنا ابن جلاء ، وللعنف أنه واضح ظاهراً لا يخاف ولا يدهن فيكنتم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعلن كل أموره ، ونحن نرى أن حمله على أحد العيين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من مسمى أو لقب بذلك ، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آباءه من مسمى أو لقب به أيضاً ؛ فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب اللسان (ج ١) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤) (أوربة) :
أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَمَاتَيْرٍ أَقْوَدُ الْجَمَلَا
والخناثير : الدواهي ، واحدها خنثر ، بزنة جعفر ، وعلى هذا تكتب « ابن جلا » بالألف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن « جلا » ليس عدلاً « طلاع الثنايا » طلاع : صيغة مبالغة لطلع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله « أضع العمامة » أراد وضع عمامة الحرب على رأسه .
للعنف : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المسكاره ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال أصعابها .
الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف وقوله « جلا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وطلاع مضاف وقوله « الثنايا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بقي » اسم شرط جازم بحرفين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني « أضع » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بقي ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا « العمامة » مفعول به لأضع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تعرفوني » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه . مجزوم بقي ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والدون الموجودة ==

و «أَيَّانَ» كقوله :

٢٧ — * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ *

و «حَيْثُهَا» كقوله :

== هي نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب .
الشاهد فيه : قوله «مَنْ أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي» حيث جزم بمَنْ فعلين : أولهما «أَضَعَ»
والثاني «تَعْرِفُونِي» على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت
أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما
عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ،
ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل بعد اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل
سرفوعاً لقال «تَعْرِفُونِي» بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية .
٣٧ — هذا مجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا النُّعْبَةُ الْمُجْبَفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع
(رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .
اللمعة : «المجباء» الممزولة «قفرة» القطعة من الأرض لانبثاقها «تعدل» تميل .
الإعراب : «أَيَّانَ» اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه
وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه «ما»
زائدة «تعدل» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأيَّان ، وعلامة جزمه السكون «به»
جار ومجرور متعلق بقوله تعدل «الريح» فاعل تعدل «تنزل» فعل مضارع جواب الشرط
مجزوم بأيَّان أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه
الشاهد فيه : قوله «أَيَّانَ ... تعدل ... تنزل» حيث جزم بأيَّان فعلين ، أولهما
«تعدل» والثاني «تنزل» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ،
وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا حركة الروي لكان
الثاني ساكناً سكون الأول .

وفي هذا البيت نسكته غير ذلك ، وساصلها أن «أَيَّانَ» تجزم الفعلين وإن اتصلت
بها «ما» الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها ؛ بدليل قول الآخر :
أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِمَّا لَمْ تَنْزَلْ حَذِرَا

٢٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وإِذْ مَا كَقَوْلِهِ :

٢٩ — وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَمَاتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُؤَلِّفُ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٢٨ — البيت من الشواهد التي لم نعتزلها على قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١)

اللغة : « تستقيم » تعادل وتسري في الطريق الواضح المستقيم « يقدر » يريد يملك له ويوصلك « ونجاحا » ظفراً بما تحب ونوالا لكل ما تريد « غابر الأزمان » باقيها .
المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغبانه ونواله ما يريد .

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه ؛ وما : زائدة « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، يحزوم بحينما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط ، محزوم أيضا بحينما ، وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لنجاحا » مفعول به لا يقدر منصوب بالفتحة الظاهرة « في غابر » جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابر مضاف وقوله « الأزمان » مضاف إليه مجرور وعلامة جزمه السكرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقيم يقدر » حيث جزم بحينما فعلين أولهما « تستقيم » وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

٢٩ — البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضا في جوازم المضارع (١٠٦٧) .

اللغة : « تألف » تجد ، تقول : ألفيته ألفيه — بوزن أرضيته أرضيه — والمعنى وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) الآية ٦٩ من سورة الصافات .
المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان ألا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتيا به .

وأتى كقوله :

٣٠ — فَأَصْبَحَتْ أَيْ تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ

= الإعراب : «إنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «إذا» حرف شرط جازم يحزم فعلمين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والسكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به ثلاث ، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «أمر» خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المحرور محلا بالياء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والسكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول : مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «إياه» إيا : ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا مقديما «آيا» مفعول ثان لتلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إذا تأت . . .» حيث جزم بإذما فعلمين ؛ أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» ، على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والسكسرة قبلها دالة عليها .

٣٠ — هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاعي بقوله «وتمام البيت . . . خطبا جزلا ونارا تأججا» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم ليعزل عن السواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول :

فَأَصْبَحَتْ أَيْ تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا

كَلَّا مَرَّ كَيْبَهَا نَحْتُ رِجْلَكَ شَاغِرُ =

.

= وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها ، وقال شاعر آخر

مَتَى تَأْتِنَا تُنَلِّمُ بِفَأِ فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجُجًا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر ، وقد أكله بعضهم هكذا : * نجد فرجا منها إليك قريباً *

اللغة والمعنى : سنفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويناهما ، فأما بيت لبيد فقلوه : « مركبها » أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله « شاجر » هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ، أى تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية بعجز الشجاع عن الخوض في مضارها ؛ فيقول : إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعباً .

وأما البيت الآخر فقلوه « تلئم » فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزيرة ، وقوله « تأججاً » فعل ماض مسند لألف الاثنين ، وهما الحطب الجزل والنار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالسكرم وأنهم يقرون الأضياف ؛ فن جاءهم وجدهم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليهتدى بها إلىهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد : « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « أنى » اسم شرط جازم يحزم فعلين « نأنها » تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جرمة حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهما : مفعول به لتأتى ، مبني على السكون في محل نصب « تلتبس » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جرمة السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » حار ومجورور متعلق بتلتبس ، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح « كلا » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكلا مضاف ومركب من قوله « مركبها » مضاف إليه ، مجرور بالياء المنوح ما قبلها تحقيقاً للسكور ما بعدها =

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ، ويسمى الأول منهما شرطاً ، ويسمى الثاني جواباً وجزاء .

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فعلها طلي ، أو جامد ، أو منفي بـ «لَنْ» ، أو ما ، أو مقرُون بـ «قَدْ» ، أو حرف تنفيس ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ

تقديره لأنه منفي ، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه « تحت » ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتي ، وتحت مضاف ورجل من قوله « رجلك » مضاف إليه ، مجرور بالسكرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله « شاجر » خبر المبتدأ الذي هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المنفى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر ها هنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر ابن أبي طالب :

كَلَامًا عَنِّي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيًا
وعليه جاء قول الله تعالى (كلنا الجنتين آتت أكلها) ولو روعى للمعنى لقال : آتتا أكلهما ، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :
كَلَامُهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْمُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا ، وَكَلَامُهُمَا أَنْفِيَهُمَا رَأَى
أفلا ترى أنه قال « كلامهما قد أقلما » فراعى المعنى وثنى ، ثم قال « وكلامهما رأى » فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :
إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْخُفُوفَ كَلَامُهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فأفرد مراعاة اللفظ في قوله « يوفى » وثنى مراعاة المعنى في قوله « يرقبان سوادى » .

الشاهد فيه : قوله « أنى تأنها تلتبس » حيث جزم بأنى فعلين ؛ أولهما « تأت » وهو فعل الشرط ، وثانيهما « تلتبس » وهو جواب الشرط : أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله « تأت » وجوابه هو قوله « تجدد » وأما قوله « تشتجر » فهو يدل من تأت ، وبديل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، ولسنا أقدمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة .

بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١) (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)^(٢) (إِنْ تَرَوْنَ أَنَا أَفْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَمَسَى رَبِّي)^(٣) (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُسْكِرُوهُ)^(٤) (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ)^(٥) (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)^(٦) (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا)^(٧) ، ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترب إذا الفجائية كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ شَيْئٌ يَأْتِي بِنَا قَدْ مَتَّ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ)^(٨) ، وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها ؛ فأغفاني ذلك عن الاشتراط .



ص — فصل : الأسمُ ضربان : نسكرة ، وهو ما شاع في جنس : موجود كرجل ، أو مقدّر كشمس ، ومترفة ، وهي ستة : الضمير ، وهو ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب ، وهو إما مستتر كالمقدّر وجوبا في نحو « أقوم » و « تقوم » ، أو جوازا في نحو « زيدٌ يقوم » ، أو بارز ، وهو إما متصل كفاء « قمت » وكاف « أكرمك » وهاء « غلامه » أو منفصل ك « أنا » و « هو » و « إياي » ولا فصل مع إنسكان الوصل ، إلا في نحو الهاء من « سألني » بمرجوحية ، و « ظننتك » و « كنته » برجحان .

ش — ينقسم الاسم بحسب التفكير والتعريف [إلى] قسمين : نكرة ، وهي الأصل ، ولهذا قدّمتها ، ومعرفة ، وهي الفرع ، ولهذا أخرتها .

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدّر ؛ فالأول كرجل ؛ فإنه موضوع لما كان سميواتا ناطقا ذكرا ، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام (٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) الآيتين ٤٠ و ٣٩ من سورة الكهف (٤) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٥) من الآية ٦ من سورة الحشر (٦) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٧) من الآية ٧٤ من سورة النساء (٨) من الآية ٣٦ من سورة الروم

الاسمُ صادقٌ عليه ، والثاني كشمس ؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهائياً
يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وَجُودَ اللَّيْلِ ؛ فحقها أن تصدق على متعمد كما أن رجلاً كذلك ،
ولمَّا تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وُجِدَتْ لكان
هذا اللفظ صالحاً لها ؛ فإنه لم يوضع هل أن يكون خاصاً كزبد وعمر ،
ولمَّا وُضِعَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ .

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام ؛ القسم الأول : الضمير ، وهو أعرفُ
السِّمَةِ ، ولهذا بدأتُ به ، وَعَطَفْتُ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ عَلَيْهِ يَتِمُّ .
وهو عبارة عما دلَّ على متكلم كآنا ، أو مخاطب كأت ، أو غائب كهُوَ .
وينقسم إلى مستقر وبارز ؛ لأنه لا يخلو : إما أن يكون له صورة في اللفظ أولاً ،
فالأول البارز كقوله « قُمْتُ » والثاني المستقر كالمقدَّر في نحو قولك « قُمْ » .
ثم لكل من البارز والمستقر انقسام باعتبار .

فأما المستقر فينقسم - باعتبار وجوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين : واجب
الاستتار ، وجائزه .

ونعني بواجب الاستتار : ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير
للمرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كآقوم ، أو بالنون كنعوم ، [أو بالتاء
كنعُوم^(١)] ، ألا ترى أنك لا تقول « آقوم زيد » ولا تقول « نعوم عمرو » .
ونعني بالمستقر جوازاً : ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل
الغائب ، نحو « زيد يقوم » ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول « زيد يقوم غلامه » .

(١) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب ، نحو « تقوم يا زيد » ، أما التاء الدالة على
التأنيث فهي من جائز الاستتار ، نحو « هند تقوم » لأنك تقول « تقوم هند » وهذه
الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب . وبما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف
المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً
واجب الاستتار ، وهو حرفان : الهمزة ، والنون . ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة
هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء ،
ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة ، ويكون جائز الاستتار
تارة أخرى ، وهو حرف واحد ، وهو التاء .

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يستقل بنفسه ، كقائه « قُمْتُ » والمنفصل هو : الذى يستقل بنفسه ، كإنا ، وأنت ، وهُوَ .

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه فى الإعراب - إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل ، ومنصوبه ، وخفوضه ؛ فرفوعه كقائه « قُمْتُ » فإنه فاعِلٌ ، ومنصوبه ككساف « أَكْرَمْتُكَ » فإنه مفعول ، وخفوضه كقائه « غُلَامِي » فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقفه فى الإعراب - إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا ، نحنُ ، أنتَ ، أنتِ ، أنتمَا ، أنتمُنَّ ، أنتُنَّ ، هوَ ، هيَ ، هما ، همُ ، هُنَّ ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً : إِيَّايَ ، إِيَّانَا ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُمَا ، إِيَّاكُمُ ، إِيَّاكُنَّ ، إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمُ ، إِيَّاهُنَّ ؛ فهذه اثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا فى محل النصب ، كما أن تلك الأول لا تقع إلا فى محل الرفع ، تقول : « أَنَا مُؤْمِنٌ » فأنا : مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و « إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ » فإياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب ، ولا يجوز أن يُعكس ذلك ؛ فلا تقول « إِيَّايَ مُؤْمِنٌ » و « أَنْتَ أَكْرَمْتُ » وعلى ذلك فقيس الباقي .

وليس فى الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة . ولما ذَكَرْتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أَشْرَفْتُ بعد ذلك إلى أنه مَهْمَا أَمْسَكَ أَنْ يُؤْتَى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول « قَامَ أَنَا » ولا « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » لتكفك من أن تقول « قُمْتُ » و « أَكْرَمْتُكَ » بخلاف قولك « مَا قَامَ إِلَّا أَنَا » و « مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ » ؛ فإن الاتصال هنا مُتَمَذِّرٌ ؛ لأن « إِلَّا » مانعةٌ منه ؛ فلذلك جيء بالمنفصل .

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمسك من الوصل . رَضَا بَطِطُ الْأُولَى : أن يكون الضمير ثانى ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ مِنَ الثَّانِي ، وليس مرفوعاً ، نحو « سَلَمْنِي » و « خَلِّتُكَ » يجوز أن تقول فيهما : « سَلَمْنِي

إِيَّاهُ » و« خِلْتِكَ إِيَّاهُ » . وإنما قلنا الضمير الأول في ذلك أعرف لأن ضمير
المفكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب .
وضابط الثانية : أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان
مسبقاً بضمير أم لا ؛ فالأول نحو « الصديق كُنْتَهُ » والثاني نحو « الصديق
كَانَهُ زَيْدٌ » يجوز أن تقول فيهما « كُنْتَ إِيَّاهُ » و« كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ »^(١) .

واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً ، نحو
« سَلَنْتِيهِ » و« أَغْطَيْتِيهِ » ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به ، كقوله تعالى :
(اَنْزِلْهُمْ مَّكْمُوْهُمْ)^(٢) (اِنْ يَسْأَلُكُمْ وُجُوْهُهُمْ)^(٣) (فَسَيَكْفِيْكُمْهُمُ اللّٰهُ)^(٤) .

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً ، نحو « خِلْتُكَهُ » و« ظَنَنْتُكَهُ » ،
وفي باب كان ، نحو « كُنْتَهُ » و« كَانَهُ زَيْدٌ » فقال الجمهور : الفصل أرجح
فيهن ، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في كان ، واختلف رأيه في الأفعال
القلبية ، فقارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

ص — ثمّ العلم ، وهو : إِمَّا شَخْصِيٌّ * كزَيْدٍ ، أَوْ جِنْسِيٌّ ، كإِسْمَاءَ ،
وإِمَّا أَسْمٍ * كَمَا مَثَلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ ، كزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةً ، أَوْ كُنْيَةً ،
كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمُّ كَلْبُومٍ ، وَيُوَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأَسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً ،
أَوْ تَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كَرَزٍ .

ش — الثاني من أنواع المعارف : العلم ، وهو « ما علق على شيء بعينه غير
مقنول ما أشبهه » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة الخزومي :
كَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ التَّمَدِّ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن ذلك قوله :

لَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَمْرٌ لَا نَرَى فِيهِ هَرَبِيّاً
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَحْشَى رَقِيْبِيّاً

(٢) من الآية ٢٨ من سورة هود . (٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة .

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم - باعتبار تشخيص مُسمّاه وعدم تشخيصه - إلى قسمين : علم شخص ، وعلم جنس ؛ فالأول كزيد ومهرو ، والثاني كاسامة للأسد ، وثعلبة للثعلب ، وذوالة للذئب ؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول لكل أسد رأيتَه : هذا أسامة مُقبِلًا ، وكذا البواقى ، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو ؛ فقول : أسامة أشجعُ من ثعلبة ، أى : صاحبُ هذه الحقيقة أشجعُ من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد فى أسد خاص : ما فعل أسامة .

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركّب ؛ فالمفرد كزيد واسامة ، والمركب ثلاثة أقسام : (١) مركّب تركيب إضافة كمبد الله ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه ، ويخفّض الثانى بالإضافة دائماً (٢) ومركّب تركيب مزيج كقبلةك وسيبويه ، وحكمه أن يعرب بالضمّة رفعاً ، وبالفتحة نصباً وجراً ، كسائر الأسماء التى لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مختوماً بويه كقبلةك ، فإن ختم بها بنى على الكسر كسيبويه .

(٣) ومركّب تركيب إسناد ، وهو ما كان جملة فى الأصل كشاب قرناها ، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل . وينقسم إلى اسم وكنية ولقب^(١) ، وذلك لأنه إن بدى بأب أو أم كان كنية

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به للدخ وعلى ما يقصد به القدم ، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الدم ، حتى قال الحماسى :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيَهُ وَالسَّوْدَةُ الْقَبُ

واللفظ النبى عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به القدم ، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا تنابروا باللقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكانوا إنما बदلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكفى وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم باللقب (٧ - شرح قطر الندى)

كأبى بكر وأم بكر وأبى عمرو وأم عمرو ، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أوضعت - كقفة ، وبطة ، وأنف الداقة - فلقب ، وإلا فاسم ، كزيد وعمرو ^(١) . وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - فى الأفصح - تقديم الاسم وتأخير اللقب ، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفردا والثانى مضافا كزيد زين العابدين ، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة - وجب كون الثانى تابعا للأول فى إعرابه : إما على أنه بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، وإن كانا مفردين - كزيد قفة ، وسعيد كرز - فالسكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين ؛ أحدهما : اتباع اللقب الاسم كما تقدم فى بقية الأقسام ، والثانى : إضافة الاسم إلى اللقب ، وتجهور البصريين بوجوب الإضافة ، والصحيح الأول ، والاتباع أقيس من الإضافة ^(٢) والإضافة أكثر .

ص - ثم الإشارة ، وهى : ذَا الْمَذَكَّرِ ، وَذِي وَذِهِ ، وَتَى وَتَيْهِ ، وَتَا الْمُؤَنَّثِ ، وَذَانِ وَتَانِ الْمُثَنَّى : بِالْأَلِفِ رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا ، وَتَنْبِيْهَا ، وَأَوَّلَاءِ يَلْمَعُهُمَا ، وَالتَّيْمِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ طَائِفًا ، أَوْ نَقْرُوتُهُ بِهَا لِأَنَّ فِي الْمَثْنَى مُطْلَقًا ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِّنْ مَّدَّةٍ ، وَفِيهَا تَقْدِمَتُهُ هَا التَّنْذِيرُ .

= إنما هو بمعنى اللفظ ، كما تقول : زين العابدين ، وتاج الله ، وسيف الدولة ، أما التعظيم بالسكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم ، لا بمعنى السكنية .

(١) خير من هذه التفرقة التى ذكرها للؤاف أن يقال : إن مسمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسما ، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو يضعته أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية ، سواء أشعر بمدح كأبى الفضل أو بدم كأبى لخب أم لم يشعر كأبى بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم ، وقد بضع الوالدان فى أول الأمر لمولودهما اسما ولقباً وكنية أو اسما ولقباً أو اسما وكنية ، كمحمد أبى الفضل ، وأحمد أبى اليسر ، وكمحمد الهادى ، وكعلى زين العابدين ، وخالد سيف الله ، ونحو ذلك ، وحينئذ يطبق عليه ما قال للؤاف .

(٢) إنما كان الإنباع أقيس لأن الإضافة تحوج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه .

ش - الثالث من أنواع المعارف : اسم الإشارة .
وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام : ما يُشار به للفرد ،
وما يُشار به للمنفى ، وما يُشار به للجماعة ، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى
مذكر ومؤنث .

فلفرد المذكر لفظة واحدة ، وهى « ذَا » .

والفردة المؤنثة عشرة ألفاظ : خمسة مبدوءة بالذال ، وهى : دى ، وذى
- بالإشباع - وذيه - بالسكسر ، وذيه - بالإسكان ، وذات ، وهى
أَغْرُهَا ، وإِنَّمَا المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقوله « ذَاتُ
جَمَالٍ » أو بمعنى التى ، فى لغة بعض طيىء ، حكى الفراء « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلٍ كَمْ
اللَّهُ بِهِ ، وَالسَّكْرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهَا » : أى التى أكرمكم الله بها ؛ فلها
حيثُثُ ثلاثة استعمالات^(١) ، وخمسة مبدوءة بالطاء ، وهى : تى ، وتيهى - بالإشباع
- وتيه بالسكسر ، وتيه - بالإسكان ، وتا .

والثنية المذكر : ذَانِ - بالألف رفعاً ، كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)^(٢) ،
وَذَيْنِ - بالهاء جرّاً ونصباً ، كقوله تعالى : (رَبُّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ)^(٣) .

(١) الاستعمالات الثلاث هى : الإشارة بها إلى المفردة للمؤنثة ، ولا أحفظ لها شاهداً
والثانى : استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ أَغْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بُرْدَةٍ تَبْسِكُنِ عَلَى تَجْدٍ وَتَبْلَى كَذَا وَجَدًا ؟

والثالث : استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التى ، كالمثال القدى ذكره للؤلف ، والذى نسب
حكايته عن العرب للفراء ، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره للؤلف ، وهو أن تكون
اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن
هذه حقيقة وماهيته ، وقد استعملت فى معنى نفس الشيء ؛ فقليل : هذه ذات متميزة ،
وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها ؛ فقليل : هذا عيب ذاتى ، يريدون أنه راجع
إلى نفس اللعب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وليس إنكارهم بسديد ،
وارجع إلى المصباح المنير .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت ، وتمثيل للؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى لثنى

ولتثنية المؤنث : تَأْنٍ ؛ بالآلف رفعاً ، كقولك « جاءتنى هَاتَانِ » وهَاتَيْنِ ،
بالياء جرّاً ونصباً ، كقوله تعالى : (إَحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)^(١) .
ولجمع المذكر والمؤنث : أَوْلَاءَ ، قال تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٢) ،
وقال تعالى : (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي)^(٣) ، وبنو تميم يقولون أُولَى — بالقصر ، وقد
أشترتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ .
ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً ، أو بعيداً .

فإن كان قريباً جرى باسم الإشارة مُجَرِّداً من السكاف وجوباً ، ومقروناً بها
التنبيه جَوَازاً ؛ تقول : « جاءنى هذا » و « جاءنى ذا » ويُكَلِّمُ أن ها التنبيه تلحق
اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْدِ .
وإن كان بعيداً رُجِبَ اقترانه بالسكاف : إما مجردة من اللام ، نحو « ذَاكَ »
أو مقرونةً بها ، نحو « ذَلِكَ » .

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل ؛ إحداها : المثني ، تقول : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ،
ولا يقال « ذَانِ لِكَ » ، ولا « تَانِ لِكَ » الثانية : الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ ،
تقول : أُولَئِكَ ، ولا يجوز « أَوْلَاءَ لِكَ » وَمَنْ قَصَرَهُ قال : « أَوْلَا لِكَ »^(٤)
الثالثة : إذا تَقَدَّمَتْ عليها ها التنبيه ، تقول : « هَذَاكَ »^(٥) ولا يجوز « هَذَا لِكَ » .

من — ثُمَّ الْمُوصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَالتَّيْ ، وَالذَّانِ ، وَالَّتَّانِ — بِالْأَلِفِ
رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً — وَلِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ : الَّذِينَ — بِالْيَاءِ مُطْلَقاً — وَالْأُلَى ،

للمذكر المنصوب سهو ؛ لأن « اللذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والنميشل
الصحيح بقوله تعالى : (إن هذين لساحران) من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من
قرأ بقشديد إن .

(١) من الآية ٢٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٥ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٨٧ من سورة هود . (٤) قدورد من ذلك قول الشاعر :

أَوْلَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَمِظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَوْلَا لِكَ ؟

(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكري :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْسِكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدْدِ

وَلْيَجْعِ أَوْثَنَ : اللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَبَعَثَنِي الْجَمِيعَ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو فِي لُغَةٍ طَائِيَةٍ ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا : إِمَّا جُمْلَةً خَبَرِيَّةً ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً ، وَقَدْ يُحذفُ نَحْوُ : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) (وَمَا عَمِلَتْ أُيْدِيهِمْ)^(٢) (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(٣) (وَيَشْرَبُ يَمَّا تَشْرَبُونَ)^(٤) أَوْ ظَرَفٌ أَوْ جَارٌّ وَتَجَرُّورٌ تَامَانٍ مُتَعَمَّقَانِ بِأَسْتَقْرَرَّ مَحذُوفًا .

ش — البابُ الرابعُ من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة^(٥) ، وهي :
المفتقرة إلى صلةٍ ، وعائِدٍ .

وهي على ضربين : خاصّةٍ ، ومُشتركةٍ .

فالخاصة «الذي» للمذكر ، و«التي» للمؤنث ، و«الَّذَانِ» لثنائية المذكر ، و«الَّتَانِ» لثنائية المؤنث ، ويستعملان بالآلف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ، و«الأُولَى» لجمع المذكر ، وكذلك «الَّذِينَ» وهو بالياء في أحواله كلها ، وهُذَيْلٌ وعَقِيلٌ^(٦) يقولون

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه (٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٥) إما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التي تقع صلة للذكر ؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت « لقيت من ضربته » فإن اعتبر « من » موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبر « من » موصولة كان المعنى : لقيت شخصاً موصولاً بكونه مضروباً لك .

(٦) عبارة غيره « وهذيل أو عقيل » وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل ، وستعرفه قريباً جداً .

«الذون»^(١) رفعا ، و «الذين» جراً ونصباً ، و «اللائي» ، و «اللاتي»
ولك فيهما إثبات الياء وتركها

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَالْ ، وَذُو ، وَذَا ، فهذه الستة تطلق على
المفرد والمتنّى والمجموع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث ، تقول في مَنْ : « يهيجني
مَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ
جَاءَكَ » وتقول في « ما » لمن قال : « اشتريتُ حماراً ، أو أنانا ، أو حمارين ، أو أنانين
أو حمرأ ، أو أنما » : « أهيبي ما اشتريتهُ ، وما اشتريتَهَا ، وما اشتريتَهُمَا ،
وما اشتريتَهُنَّ »^(٢) وما اشتريتَهُنَّ » وكذلك تفعل في البواقي .

ولإنما تكون « أل » موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصفٍ صريح ،
أفـير تفضـيل ، وهو ثلاثة : اسمُ الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ،
والصفة المشبهة كالتحسّن ؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وصفٍ
يشبه الأسماء الجامدة كالمصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأفلى^(٣) ؛
فهى حرفٌ تعريفٍ .

ولإنما تكون « ذو » موصولة في افة طيبة خاصة ، تقول : « جاني ذو قَام »
وَمُـبـح من كلام بعضهم : « لا وذو في السماء عرشهُ » وقال شاعرهم :

٣١ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَّـدِي

وَبِئْرِي ذُو حَفَرَتُ وَذُو طَوْبَتُ

(١) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي :

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا صَبَاحاً يَوْمَ الْفُخْخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحاً

(٢) قد عبر المؤلف عن الجر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد

تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .

(٣) في بعض النسخ « كالأفضل والأعلم »

٣٢ — هذا البيت من قول سنان بن الدهل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها

.

« أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأئمة في باب الموصول (رقم ١٠١) وللؤلف في توضيحه (رقم ٥١) .

اللمعة : « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « وذو طويت » أى التى طويتها وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها

المعنى : إنه لاحق لاسم فى ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبى وجدى من قبل ، وكان خاصا بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذى حفرتها وأنا الذى بنيت دائرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للماء » اسم إن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ماء » خبر إن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله « أبى » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر « وجدى » الواو حرف عطف ، وجد معطوف على أب ، وللمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبئرى » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون فى محل رفع ، فإن قدرت قوله « بئرى ذو طويت » مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة ، أى : عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله « بئرى » معطوفا على اسم إن وقوله « ذو » معطوفا على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين دلى مفردين عامليهما واحد ، وقوله « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحرف محذوف ، تقديره : وبئرى ذو حفرتها « وذو » الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « طويت » فعل وفاعل ، وجمليتهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو طويتها .

ولإنما تكون « ذا » مَوْصُولَةٌ بِشَرْطِ أَنْ يُقَدِّمَهَا « ما » الاستفهامية ، نحو :
 (مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ ؟) ^(١) أو « مَنْ » الاستفهامية ، نحو قوله :
 ٣٢ - وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً ،
 قَدْ قُلْتُهَا لِقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

= الشاهد فيه : قوله « وبئرى ذو حفرت ، وذو طوبت » حيث استعمل فيه « ذو »
 مرتين اسماً موصولاً ، بمعنى الذى ؛ وذلك لأن البئر مؤنثة فى المعنى وإن لم يكن فى لفظها
 علامة دالة على التأنيث ؛ فهى مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف
 ومثل هذا الشاهد فى استعمال « ذو » اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم الغنصى :
 وَلَسْتُ بِهَا حِجْءٌ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْهَوَاكِىَا
 فَإِنَّمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَقْيَمُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
 يريد غنصى من الذى عندهم ، وكذلك قول قوال الطائي ، وهو شاعر من شعراء
 آخر الدولة الأموية :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلُمَّ ؛ فَإِنَّ الشَّرْقِيَّ الْفَرَائِضُ
 يريد قولاً لهذا المرء الذى جاء ساعياً ، والساعى : الذى يتولى جمع الصدقات
 ويعمل فى أخذها ممن نجب عليهم ؛ فيؤديها إلى الإمام الذى يوزعها فى مصارفها التى
 نص عليها الكتاب الكريم .
 ومن هذه الشواهد تعلم أن « ذو » تأتى المفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء كان
 من ذوى العقل أم لم يكن ، ومضى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على
 أنها تأتى بانمط واحد اسكل ما يطلق عليه الاسم الموصول .
 (١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل .

٣٢ - هذا البيت للأعشى أبى بصير ميعون بن قيس بن جندل ، من قصيدة
 له أولها :

رَحِمْتُ سُمَيَّةَ غُدُوَّةً أَجْهَالَهَا غَضْبَى عَلَيْنِكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَاحًا ؟

وروى صدر البيت الشاهد فى ديوان شعره المطبوع فى فينا :

* وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَسَكِيمَةً *

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف فى كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨) .

الاسم : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العروضيين : عبارة عن حملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل : عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالنحسين والإتقان ، وقوله « غريبة » أي : نادرة منقطعة النظير . الإعراب : وقصيدة الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تأتي » فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة « للملوك » مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله ، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه « غريبة » صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشعر الأعرف من الإتيان بالصيغة المفردة قبل الوصف بالجملة « قد » حرف تحقيق « قلنا » فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة « ليقال » اللام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره « من » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً « قالها » قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، وهاء ضمير عائذ إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي ، بعد « من » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هي قوله « قالها » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقول : كما انضح من الإعراب . وقد استشهد العلماء لحجى « ذا » اسماً موصولاً مسبقاً بالاستفهامية بقول أبيد بن ربيعة العامري :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟
أَتَحِبُّ فَيُفْضِي أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أى : ما الذى أنزل ربكم؟ ومن الذى قالها ؟
فإن لم يدخل عليها شئ من ذلك فعلى أسم إشارة ، ولا يجوز أن تكون
موصولة ، خلافاً للكوفيين ، واستدلوا بقوله :
٣٣ — عَدَسٌ ، ما مَبَادٍ هَلَيْكَ إِمَارَةٌ ،
أَمِنْتُ ، وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

٣٣ — هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها وقد خرج من سجن
عبيد الله بن زياد أخى عباد بن زياد وإلى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد
أنشد المؤلف مجزءه فى كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين فى كتابه أوضح
المسالك إحداها فى باب الموصول والثانية فى باب الحال ، وأنشده صدره وحده فى ذلك
الكتاب فى باب أسماء الأصوات (رقم ٥٥) وأنشده الأشمونى فى باب الموصول
(رقم ١٠٤) ، وقد شرحتنا هناك شرحاً وافياً وذكرنا قصته فارجع إليه فى المواضع
الذى أحلتناك عليها إن شئت

اللفظة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس
لفعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال :

إِذَا سَمِعْتُ يَزْجِرُنِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَغَى وَمَنْ جَاسٍ
« عباد » هو عباد بن زياد « أمنت » أراد أنك قد صرت فى مكان بعيد عن أن
تذاك فيه يد عباد ، وروى « نجوت » . « وهذا تحمليين طليق » أى : والذى
تحمليينه طليق ، يريد نفسه .

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافى فقد
خرجنا من البلاد التى لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون فى إعراب هذا البيت ، فلا بد لنا
من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعر به بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان
الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على ذلك ؛ فنقول :

قال الكوفيون : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا عمل له من
الإعراب « ما » نافية « لعباد » اللام حرف جر ، وعباد : مجرور باللام ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق
بإمارة « إمارة » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أمنت »
فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم موصول =

قالوا : « هذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلةً ، والعائد محذوف ،
و « طليق » خبره ، والتقدير : والذي تحملينه طليق .
وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » للإشارة ، وهو مبتدأ ، و « طليق »
خبره ، و « تحمليين » جملة حالية ، والتقدير : وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك ،
ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها الإشارة ، لا موصولة .
فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات : خاصتها ، ومشتريكتها .
فأما الصلة فهي على ضربين : جملة ، وشبه جملة ، والجملة على ضربين :
اسمية ، وفعالية .

== مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون
وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه ، وقوله
« طليق » خبر المبتدأ الذي هو قوله « هذا » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأمن .
وقال البصريون : « وهذا » الواو واو الحال أيضاً ، وها : حرف تنبيه ، وذا :
اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل وفاعل ، والجملة في محل
نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيديوه الذي يميز معنى الحال من
المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ،
ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ، وقوله « طليق » خبر
المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما
في قول السكوفيين .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحمليين طليق » حيث زعم السكوفيون أن « ذا » اسم
موصول صلته قوله « تحمليين » ؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار « ذا » موصولا أن يسبقه
اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ؛ ولا يمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف
التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون « ذا » اسم
إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه ، فإن تقدم عليه « ما » أو « من » الاستفهاميتان
ووجدت صلة كان اسما موصولا ، وإلا فهو اسم إشارة ، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم
إشارة ولا يكون اسما موصولا ، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح من الإعراب .

وشرطها أمران ؛ أحدهما : أن تكون خبرية ، أعني محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز « جاء الذى أضربه » ولا « جاء الذى يمتكئ » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جاء الذى أبوه قائم » و « جاء الذى ضربته » والثانى : أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، نحو « جاء الذى أكرمه » و « جاءت التى أكرمتها » و « جاء اللذان أكرمتهما » و « جاءت اللتان أكرمتهما » و « جاء الذين أكرمتهم » و « جاء [الذى] اللاتى أكرمتهن » .

وقد يحذف الضمير ، سواء كان مرفوعا ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ أُنْزِلَ عَنْكَ مِنَ كَلِّ شَيْءٍ أَيْهِمْ أَشَدُّ)^(١) أى الذى هو أشد ، أو منصوبا ، نحو (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، قرأ غير حمزة والكسائى وشُعْبَةُ (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء يحذفها ، أو مخفوضا بالإضافة ، كقوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) أى : ما أنت قاضيه ، وقول الشاعر :

٣٤ — سَتُبْدِى لَكَ الْيَأَامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه .

٣٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

إِخْوَلَةٌ أَطْلُـلٌ بِبُرْقَةٍ سَمْدٍ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللفظة : «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل : وزن جبل وأجمال ، والطلل هو : مابقى شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها «برقة» بضم فسكون - هى ماغلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوح» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تغرز الإبرة فى الجسد وتذر ، على موضعه النيلج فيصير فى الجسد خضرة «ستبدى» ستظهر «من لم تزود» أى : الذى لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذى لم تسأله عنها ، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها .

أى ما كُنتَ جاهِلَهُ .

أو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : (يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(١) أى : منه^(٢) ، وقول الشاعر :

= المعنى : يقول : إن الأيام تنكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تسلك نفسك المبحث عنها .

الإعراب : « متبدي » فعل مضارع ، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل « لك » جار ومجرور متعلق بمتبدي « الأيام » فاعل ابتدى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » اسم موصول مفعول به ابتدى مبني على السكون في محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والثناء ضمير مخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « جاهلاً » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة ، والمضاف هو قوله جاهلاً ، والتقدير ما كنت جاهله « ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والسكاف ضمير مخاطب مفعول به ليأتي ، مبني على الفتح في محل نصب « بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتي « من » اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تزود » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الزوى ، وطاقه ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بزود ، محذوف ، والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلاً » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله « جاهلاً » والتقدير : الذى كنت جاهله ، وفيه شاهد آخر لحذف العائد ، وذلك في قوله « من لم تزود » حيث حذف العائد إلى الموصول الذى هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذى هو قوله تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذى لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة =

٣٥ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ

وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْعُمُومُ

أى : نصلى للذى صَلَّتْ له قریش .

= شروط : الأول : أن يكون الاسم الموصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول ، مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو أخذت فى الذى أخذت فيه ، والثانى نحو سرت فى الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى : أن يكون الحرف الذى جر العائد مماثلاً الحرف الذى جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى ، والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين واحداً فى المادة والمعنى .

٣٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « جحد العموم » أى أنكر الجميع جلالة واستحقاقه للعبادة .

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من الحقوق ، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه

الإعراب : « نصلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « للذى » اللام حرف جر ، والذى اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله نصلى « صلت » صلى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قریش » فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهما الذى والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً والتقدير : للذى صلت قریش له « ونعبد » الواو حرف عطف ، نعبد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط . جازم مجزوم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « جحد » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « العموم » فاعل جحد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط ، وتقديره : إن جحد العموم فإننا نعبد ، وجملة الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه الشاهد فيه : قوله « للذى صلت قریش » حيث حذف من جملة الصلاة التى هى قوله « صلت قریش » العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله « الذى » المجرور محلاً باللام وهذا العائد

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .
 وشبهه الجلة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو « الذى عندك » والجار والمجرور ،
 نحو « الذى فى الدار » والصفة الصريحة ، وذلك فى صلة آل ، وقد تقدّر شرطه .
 وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ^(١) ؛ فلا يجوز « جاء الذى
 بك » ولا « جاء الذى أمس » لضعفهما ، وحكى السكسائي « نزلنا المنزل
 الذى البارحة » أى : الذى نزلناه البارحة ، وهو شاذ .

ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملا فى هذا الشاهد تبين لك أن
 حرف الجر المحذوف الذى يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذى جر الاسم
 الموصول فى لفظه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلى للذى صلت له قريش ؛ فالجار
 للضمير اللام ، وهى مثل الجار للذى لفظاً ومعنى ، ومتعلق اللام هو صلت ، وهذا الفعل
 مماثل لنصلى مادة ومعنى .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان
 ذلك العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك
 متعلقهما مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظا الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين
 أو معنهما ؛ لم يجز الحذف .

(١) الظرف التام هو : الذى يكون تعلقه بالسكون العام مؤدياً لمعنى تام ، والظرف
 الناقص هو : الذى يكون تعلقه بالسكون العام غير مؤد لمعنى ذى فائدة ، وهذا كلام يحتاج
 إلى أن نوضحه لك ، فاعلم أولاً أن السكون هو الحدث ؛ فالأكل كونه ، والشرب كونه ،
 والنوم كونه ، ثم اعلم ثانياً أن السكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالسكون العام
 مثل الوجود ، ومعنى عموميه أنه لا يخلو عنه فى وقت من الأوقات شيئاً ، ألسنت ترى أن
 كل شيء فهو موجود ، فى كل وقت ، وأما السكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض
 الأشياء فى بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف
 ما هو تام من الظرف فهاته مع السكون العام فإن وجدت أنه يمد فائدة تامة فاعلم أنه تام ،
 مثل قولك : جاء الذى عندك ؛ ألا ترى أنك لو قدرته : جاء الذى وجد عندك ، أفاده
 ولو قلت : جاء الذى أمس ، لم يكن تاماً ؛ فإنك لو قدرت جاء الذى وجد أمس ؛ لم
 يفد فائدة يصح أن تقصد من الكلام ؛ لأنك تعلم أن كل شيء فهو موجود أمس .

شرح قطر الددى : لابن هشام

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانوا متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، تقديره استغفر ، والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما .

ص — ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ^(١) لَا الْإِلَامَ وَحَدَّهَا ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَتَسْكُونُ لِلْمَهْدِ نَحْوُ (فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) وَ « جَاءَ الْقَاضِي » أَوْ لِلْجَنَسِ كـ « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْفَارُ وَالذَّرْهُمُ » (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا) أَوْ لِاسْتِغْفَرَاكِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) وَصِفَاتِهِ نَحْوُ « زَيْدٌ الرَّجُلُ » .

ش — النوع الخامس من أنواع المعارف : ذو الأداة ، نحو الفرس والغلام . والمشهور بين النحويين أن أُعْرِفَ « أَلْ » عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه^(١) ونقلَ ابنُ عُصْفُورٍ الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش ، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعروف أَلْ ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة : أزايدة هي أم أصلية ؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردتها من كلام سيبويه .

وتلخيص الكلام [أن] فى المسألة ثلاث مذاهب ؛ أحدها : أن المعروف « أَلْ » والألف أصل ، الثانى : أن المعروف « أَلْ » والألف زائدة ، الثالث : أن المعروف اللام وحدها ، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلًا لا ياتى به هذا الإملاء . وتنقسم « أَلْ » للمعرفة إلى ثلاثة أقسام ؛ وذلك أنها إما لتعريف المهد ، أو لتعريف الجنس ، أو للاستغراق .

فأما التى لتعريف المهد فتقسم قسمين ، لأن المهد إما ذكرى ، وإما ذنئى ،

(١) هذا الذى ذكره الشارح هنا غير ما ذكره فى المتن ، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطرت العلامة السجاعى أن يكتب على عبارة المتن ما نصه « أى فى أحد قوليه ، وقوله الآخر أنها اللام وحدها ، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه » وأقول : فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل ، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه ؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعى ، وليسكن النقل محتاجاً عنه ، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء فى المعنى الذى يلزم من كلامه ؛ فاختلاف فهم الاختلاف مذاهب

فالأول كقولك « اشترَيْتُ فرساً » ثم بعث الفرسَ « أى : بعث الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بعث فرساً » لسكان غير الفرس الأول ، قال الله تعالى : (مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْسِكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)^(١) والثاني كقولك « جاء القاضي » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاص .

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك : « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ » إذا لم تُرد [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك [قولك] « أَهْلَكَ الْفَاسَ الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ » ، وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)^(٢) ، وأل هذه هي التي يُعبرُ عنها بالجنسية ، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية ، وبالتى لبيان الحقيقة . وأما التي للاستفراق فعلى قسمين ؛ لأن الاستفراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ؛ فالأول نحو : (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)^(٣) أى كل واحد من جنس الإنسان ضعيف ، والثاني نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » أى الجامع لصفات الرجال الحمودة .

وضابطُ الأولى : أن يصح حُلُولُ « كلِّ » محلها على جهة الحقيقة ؛ فإنه لو قيل : « وخلق كل إنسان ضعيفاً » لصح ذلك على جهة الحقيقة . وضابطُ الثانية : أن يصح حُلُولُ « كلِّ » محلها على جهة المجاز ؛ فإنه لو قيل : « أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ » لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ الصَّيِّدِ فِي جَوْفِ الْفَرَّاءِ »^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهتين ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان أنت كما قيل : — (٨ — شرح قطر الندى)

٣٦ — لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

* * *

ص — وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِثْلَ لُفَّةٍ خَيْرٌ مِنْ

ش — لُفَّةٌ خَيْرٌ لِإِبْدَالِ لَامِ أَلِ مِثْلِهَا ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَفْظِهِمْ ؛ إِذْ قَالَ : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْهِيَامُ فِي أَمْسَقَرٍ » [وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٧ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَوَاصِلِي بَرِّمِي وَرَأَيْ بَأْمَسَقَرِهِمْ وَأَمْسَلِهِ]

« كل الصيد في جوف الفرا » معناه إذا أنا حبيبك لم يعترض أحد على حبيبه ، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢ / ٦٩ بولاق) . والجمعان : جانب الوادي ٣٦ — هذا البيت لأبي نواس — بضم النون وفتح الواو مخففة — واسمه الحسن بن هانئ ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، ولؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما ساقه مساق الاستشناس بمعناه ، كما هو ظاهر ، وللعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من اللوهين وعن غير العرب .

للغنى : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « على الله » جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي « بمستنكر » الباء حرف جر زائد ، مستنكر : خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اختغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « أن » حرف مصدرى ونصب « يجمع » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود على الله تعالى « العالم » مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام : ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله ، وقوله « في واحد » جار ومجرور متعلق بيجمع ٣٧ — قد أشهد جماعة منهم الأئمة في (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد اللؤلف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبته ابن بري إلى بجر بن عنمة الطائي ، والصواب في إنشاده هكذا :

وَأِنْ مَوْلَايَ ذُو يُعَاثِ تَبْنِي لَا إِخْنَةً عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَةَ =

.

= يَنْهَرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ

يَرْبِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلُهُ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني ، هذا ، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح .

اللغة : « مولاى » أراد به الناصر والمعين « ذو يعاتبى » أى الذى يعاتبى « إحنة » هى الحقد « جرمه » بفتح الجيم وكسر الراء — الجرم والجريمة « يامسهم » أراد بالسهم « وامسله » أراد السلة ، وهى — بفتح السين وكسر اللام — الواحدة من السلم بفتح فسكسر — أو سلام — بزنة رجال — وهى الحجارة الصلبة .

المعنى : يقول : إن الذى أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبى إذا بدر منى ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقى العتاب ، ولكن على أن يكون العتاب سببا فى تمام الصدر وذهاب دواعى الحقد ، ولا يكون مأثما قطع أو اصرار الألفة ؛ فهذا الذى آمل منه الانتصار لى ، والدفاع عفى ، وهو الذى أستند إليه فى قتال الأعداء .

الإعراب : مع أننا بينا صواب الرواية منعرّب مارواه المؤلف ، فنقول :

« ذاك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « خليلى » خليل : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « وذو » الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول معطوف على خليلى ، مبنى على السكون فى محل رفع « يواصلنى » يواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو ذو « يرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ورأى » وراء : ظرف مكان متعلق برمى ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « با مسهم » جار ومجرور متعلق برمى ، « وامسله » الواو حرف عطف ، امسله : معطوف على امسهم ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإنما سكن هنا لأجل الوقف .

ص — وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ يَمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ،
إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ .
ش — النوعُ السادسُ من المعارفِ : ما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الخمسة
لِلذِكُورَةِ ، نحو « غُلَامِي ، وَغُلَامَ زَيْدٍ ، وَغُلَامَ هَذَا ، وَغُلَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ ،
وَغُلَامَ الْقَاضِي » .

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتَبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ ،
وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتَبَةِ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا الْبَاقِي ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛
فَلَيْسَ فِي رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « مَرَزْتُ زَيْدَ صَاحِبِكَ » ، فَتَصِفُ الْعَلَمَ
بِالاسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فَلَوْ كَانَ فِي رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ لَسَكَاتُ الصِّفَةِ أَعْرَفَ مِنَ
الْمُوصُوفِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ .

ص — بَابُ : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ ، كَ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » .
ش — الْمُبْتَدَأُ هُوَ « الْاسْمُ الْمُجَرَّدُ » عَنْ الْعَوَامِلِ الْإِثْبَاتِيَّةِ الْإِسْمِيَّةِ « فَذِ الْاسْمِ » :
جِنْسٌ بِشَمْلِ الْعَرَبِيِّ كَزَيْدٍ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَاتِمٌ » ، وَالْمَوْضُولُ فِي نَحْوِ « وَأَنْ تَهْوُمُوا »
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَنْ تَهْوُمُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » ^(١) ؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ يُخْبَرُ عَنْهُ بِخَبَرٍ ، وَخَرَجَ
بِ « الْمَجْرَدِ » نَحْوِ « زَيْدٌ » فِي « كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الْعَوَامِلِ

■ الشاهد فيه : قوله « بامسهم وامسله » فإنه إنما أراد « بالسهم والسلة » فاستعمل
« أم » حرفاً دالاً على التعريف مثل « أل » ، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير ،
وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « ليس من امرئ امصيام في امسفر »
يريد « ليس من البر الصيام في السفر » و « أم » الحمرية هذه تدل على كل ما تدل
عليه « أل » التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اللفظية ، ونحو قولك في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها .

ودخل تحت قولنا : « للإسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده : نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده ، نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » .

والخبر هو : « المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدة » ؛ فخرج بقولي « المسند » الفاعل في نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة ، سكنه مسندٌ إليه ، لا مسندٌ ، وبقولي « مع المبتدأ » نحو « قام » في قولك « قام زيد » .
وحُكِّمُ المبتدأ والخبر الرفعُ .

ص — وَبَقَعَ الْمُبْتَدَأُ نَكِيرَةً إِنْ هَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » (أَلِلَهُ مَعَ اللَّهِ) وَ (لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) وَ « خَسُ صَلَواتِ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

ش — الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نَكِيرَةً ؛ لأن الفكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد^(١) ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، من قبل أن كل واحد من اللبتدأ والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر جمعها للوفا .

وجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم الخصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم الخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة =

أو خاصاً ؛ فالأول كقولك : « ما رَجُلٌ في الدَّارِ » ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَخْلُقْنَا)^(١) فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، والثاني كقوله تعالى : (وَاعْبُدُوا مَوْلَانِ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)^(٢) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « تَحْسُ صَلَاتُكَ كَتَبْتَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » ؛ فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث ، وقد ذكر بعض النحاة لتسوية الابتداء بالذكرة صُوراً ، وإنهاها بعض المتأخرين إلى تيفٍ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك .

ص — وَأَخْبَرَ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ ، كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، و (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) و (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) ، و « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » إلا في نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) .

ش — أى : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من رَوَابِطِ أَرْبَعَةٍ :
أحدها : الضميرُ ، وهو الأصلُ في الرِّبْطِ ، كقولك « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ »
فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .
الثاني : الإشارة ، كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)^(٣) فلباس : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

= لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ؛ ليعرف المحكوم ولو بالنوع ؛ فافهم ذلك وتمسك به .

(١) من كل آية من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)^(١) ؛ فالحاقة : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثانٍ ، والحاقة : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع : المَعْمُوم ، نحو « زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما المعموم ، وذلك لأن أل في « الرجل » للمعموم ، وزيد فَرَد من أفرادهِ ؛ فدخل في المعموم ؛ فحصل الرِّبْطُ .

وهذا كله إذا لم تسكن الجملة نَفْسَ المبتدأ في المعنى ؛ فإن كانت كذلك لم يُحْتَاجَ إلى رابط ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(٢) فهو : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهي مرتبطة به ؛ لأنها نفسها في المعنى ؛ لأن « هو » بمعنى الشأن ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

ص — وَظَرَفًا مَفْصُوبًا ، نَحْوُ : (وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ) وَجَارًا وَتَجَرُّورًا ، كَ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، وَتَعَالُفُهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرٍّ تَحْذُوقَيْنِ .

(١) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة .

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إصرابان : أحدهما مبني على اعتبار « هو » ضمير القصة والشأن ، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد ، والثاني مبني على اعتبار « هو » ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية السكرية فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه ، فنزلت هذه السورة ؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته ، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه : الله ، وعلى هذا يكون « هو » ضميراً منفصلاً مبتدأ ، و « الله » خبر المبتدأ ؛ و « أحد » خبر ثانٍ أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر — على هذا الوجه — مفرد ، لا جملة .

ش — أى : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً ، كقوله تعالى : (وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ)^(١) ، وجاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢) وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديره مستقر أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، والثاني اختيار الأخفش ، والفارسي ، والزحشرى ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ المحذوف عاملٌ النصب في لفظِ الظرف ومحلُّ الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

ص — وَلَا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، وَ « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ » مُتَأَوَّلٌ .
ش — ينقسم الظرف إلى : زمانى ، ومكانى ، والمبتدأ إلى : جوهر ، كزبد وعثرو ، وعرض كالتقيام والقعود ، فإن كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر وَالْعَرْضِ ، تقول : « زَيْدٌ أَمَامَكَ » ، والخبرُ أَمَامَكَ ، وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العرض دون الجوهر^(٣) ؛ تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ولا يجوز « زَيْدٌ الْيَوْمَ » : فإنَّ وُجِدَ في كلامهم ما ظاهرُهُ ذلك وَجَبَ تأويلُهُ ، كقولهم : « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ »^(٤) فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنفال (٢) من الآية ١ من سورة فاتحة الكتاب (٣) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفة له ، ولا يكون حالاً منه ، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بنى ؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان منصوباً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف .

(٤) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حنجر السكندى وقد أخبر بمقتل أبيه :
اليوم خمر، وغدا أمر، يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم : الرطب شهرى ربيع ، وقولهم : =

ص — وَيُنْفِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى أُسْتَنْفَاهِمَ أَوْ نَفْيٍ ،
نَحْوُ : « أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى » و « مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ » .

ش — إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام ، أُسْتَنْفِي بِمَرْفُوعِهِ
عن الخبر ، تقول : « أَقَاطِنُ الزَّيْدَانِ » و « مَا قَاطِمُ الزَّيْدَانِ » ؛ فالزَّيْدَانِ :
فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتَنْفَى عَنِ الْخَبَرِ ؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ،
الآتِي أَنْ الْمَعْنَى : أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ ، وما يقوم الزيدان ؟ والفعل لا يصح الإخبارُ
عنه ، فكذلك ما كان في موضعه ، وإنما مثلتُ بِقَاطِنٍ وَمَضْرُوبٍ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ كَوْنِ الْوَصْفِ رَافِعاً لِلْفَاعِلِ ، أَوْ الذَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ .

ومن شواهد النفي قوله :

٣٨ — خَلِيلِي مَا وَافٍ بِمَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي حَتَّى مَنَ أَقَاطِعُ

= الورد أيار ، يريدون طلوع الربيع في شهرى ربيع ، وظهور الورد في أيار ، وكذلك
قول رجل من ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي :

أَكُلْتُ عَامِرَ نَعَمَ نَحْوُونَهُ يُبْلِقُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً « اليوم قحاف ، وغدا نقاف » والقحاف : جمع قحف ، وهو
إناء يشرب فيه ، والنقاف : أراد به الحرب وتحطيم الردوس ، وهذا بمعنى كلامه الأول
وتقديره : اليوم شرب قحاف ، وغدا تحطيم ردوس في قتال .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من المصنفين
الأشمونى (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه
في كل هذه المواضع ، وسيأتى للمؤلف الاستعهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا
الكتاب فى الكلام على إعمال اسم الفاعل .

اللغة : « واف » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفى بى ، مثل وعى بى . من باب
ضرب يضرب ، والوفاء : أن نحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك ،
وحراباً على أعدائه « أقاطع » فعل مضارع من المقاطعة ، وهى المجزأ .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لى على من أجزه وأقطع حبل مودته
فإنكما لا تكونان قد قتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة .

ومن شواهد الاستفهام قوله :

٣٩ - أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَهْمًا ؟
إِنْ يَنْظُرُوا فَمَجِيبٌ قَيْشُ مَنْ قَطَلَا

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً وللسكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، و« خليلي » مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، وأصله الأول يا خليلان لي ؛ لحذفت النون للإضافة ، ثم حذفت اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه ؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لاحتلاله من الإعراب « واف » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظمورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « أنما » ضمير منفصل فاعل بواف الذى وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر للمبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تسكونا » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون مبنى على السكون في محل رفع « لى » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول : مبنى على السكون في محل جر بعلی ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تسكون « أقاطع » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الطاعرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لاحتلالها صلة الموصول وهو من ، والعايد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقاطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تسكونا لى على من أقاطعه فما واف بعهدى أنما .

الشاهد فيه : قوله « ما واف أنما » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو قوله أنما عن خبر المبتدأ الذى هو قوله واف ؛ لتكون هذا المبتدأ وصفاً لى : اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذى هو « ما » .

٣٩ - وهذا الشاهد مما لم تنيسر لنا معرفة قائله ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم =

■ الأشموني (ش ١٣٤) والمؤلف في أوضاعه (رقم ٦٥) وفي هذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في كل هذه المواضع ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللمة : « قاطن » اسم فاعل فعلة قطن - من باب قعد - إذا أقام ، وتقول : قطن بالمسكان يقطن ، إذا لم يفارقه « طعنا » هو هنا بفتح الطاء والهمزة ، وهو الارتفاع ومفارقة الديار .

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون في مكانهم أم نوا أن يرتحلوا عنه ؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : « أقاطن » الممزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن ، سد مسدخراً للمبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخاوص من التثنية الساكنين وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « طعنا » مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يظعنوا » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عيش » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قطنا » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية ، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ التأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ الذي هو قوله « قاطن » لسكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الممزة .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ ، نَحْوُ : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ) .
 ش — يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، قَالُوا لِمَا يُرِيدُ)^(١) وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدُّدُهُ ، وَقَدْ رَأَى لِمَا عَدَا الْخَبَرَ الْأَوَّلَ فِي هَذِهِ آيَةِ مَبْتَدَأَتِ ، أَيْ : وَهُوَ الْوَدُودُ ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّعَدُّدِ فِي مِثْلِ « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « هَذَا حُلُوحَامِضٌ » لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا تَعَدُّدَ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ خَبَرٌ ، وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّخْصَيْنِ يُخْبَرُ عَنْهُ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ الْوَاحِدِ ؛ إِذِ الْمَعْنَى هَذَا مُرْتَبِعٌ .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟
 ش — قد يتقدم الخبر على المبتدأ : جَوَازًا ، أَوْ وَجُوبًا .
 فالأول نحو « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (سَلَامٌ هِيَ)^(٢) ، (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ)^(٣) وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلِ الْمَقْدَمُ فِي الْآيَتَيْنِ مَبْتَدَأً وَالْمُؤَخَّرُ خَبَرًا لِأَدَائِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ النِّسْكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ .

والثاني^(٤) كقوله : « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ وَقَوْلُهُ : « عَلَى النَّمْرِثَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي ذَلِكَ تَقْدِيمُهُ لِأَن تَأْخِيرَهُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ يَقْتَضِي التَّهَاسُّلَ بِالْخَبَرِ بِالصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ طَلَبَ النِّسْكَرَةِ الْوَصْفَ لِتَخْتَصُّ بِهِ طَلَبُ حَثِيثٍ ، فَالْتَّزِمَ تَقْدِيمُهُ دَفْعًا لِهَذَا الْوَهْمِ ، وَفِي الثَّانِي إِخْرَاجَ مَا لَهُ سَدْرُ الْكَلَامِ — وَهُوَ

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر (٣) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة ، وكل مثال يمثل ضابطاً ؛ فضابط المثال الأول

أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ الابتداء بها ، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال ، للسبب الذي ذكره المؤلف .

الاستفهام — عن صَدْرِيَّتِهِ ، وفي الثالث هَوَدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
 ص — وَقَدْ يُحَذَفُ كُلٌّ مِّنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، نحوُ : (سَلَامٌ ، قَوْمٌ مُّسْكِرُونَ) أى : عليكم ، أنتم .
 ش — وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .
 فالأول نحو قوله تعالى : (قُلْ أَفَأَنْبَشِكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ)^(١) أى
 هى النار ، وقوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)^(٢) أى هذه سورة .
 والثانى كقوله تعالى : (أَكَلْتُمَهَا دَائِمٌ وَظَلُمْتُمَهَا)^(٣) أى دائم ، وقوله تعالى :
 (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ)^(٤) أى أم الله أعلم .
 وقد اجتمع حذف كل منهما ، وبقاء الآخر ، فى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْمٌ مُّسْكِرُونَ)^(٥) فسلام : مبتدأ حذف خبره ، أى : سَلَامٌ عليكم ، وقَوْمٌ :
 خبر حذف مبتدؤه ، أى أنتم قوم .

ص — وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِ «لَوْلَا» وَالْقَسَمِ الْعَرَبِيِّ ،
 وَالْحَالِ الْمُتَعَيِّنِ كَوْنُهَا خَبَرًا ، وَبَعْدَ وَارِ الْمَصَاحَبَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، نحوُ : (لَوْلَا
 أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) و « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ » و « مَرَرْتُ زَيْدًا قَائِمًا »
 و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » .

ش — يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :
 أحداها : قبل جواب «لَوْلَا»^(٦) ، نحو قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

-
- (١) من الآية ٧٢ من سورة الحج (٢) من الآية ١ من سورة النور .
 (٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد . (٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .
 (٥) من الآية ٢٥ من سورة الداريات .

(٦) المراد لولا الامتناعية، وهى التى تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور
 أولاً ؛ فإذا قلت «لولا على لهلك عمر» فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب
 وجود على ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على
 فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوبا أيضاً ، وذلك كقول الشاعر :
 لا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ ، ولأعذرى لمحدود
 فقوله «حدث» — ومعناه «حرمت» — مقدر بمصدر : أى لولا الحد ، أى الحرمان موجود

مُؤْمِنِينَ^(١) أَيْ : لولا أنتم صَدَدْتُمُونَا عن الهدى ؛ بدليل أن بعده : (أُنْحَنُ صَدَدْنَا كُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ)^(٢) .

الثانية : قبل جواب القسم العريج ، نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ إِيَّي سَكَرَتِهِمْ يَفْعَمُونَ)^(٣) أَيْ : لعمرك يميني ، أو قسمي ، واحتزت بالعريج عن نحو : « عَهْدُ اللَّهِ » ؛ فإنه يستعمل قسماً وغيره ، تقول في القسم : « عهدُ الله لا فُكْرَ » وفي غيره : « عهدُ الله يجب الوفاء به » ؛ لذلك يجوز ذكر الخبر ، تقول : « عَلَى عَهْدِ اللَّهِ » .

الثالثة : قبل الحال التي يتمتع كونها خبراً عن المبتدأ ، كقولهم : « ضَرَبَ زَيْدًا قَاتِمًا » ، أصله : ضرب زيدا حاصل إذا كان قائماً ، فاصِلٌ : خبر ، وإذا : ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول المصدر ، وقائماً : حالٌ منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ ؛ فلا تقول : ضَرَبَ قَاتِمٌ ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيقِ مَلَتُونَا » ، و « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَاتِمًا » تقديره : حاصل إذا كان ملتوناً ، أو قائماً ، وعلى ذلك فقس^(٤) .

الرابعة : بعد واو المصاحبة العريجة ؛ كقولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيئَتُهُ » أَيْ : كل رجلٍ مع ضيئته مقرونان ؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية .

ص — بَابُ : الدَّوَالِيسِخُ لِحِكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا : كَانَ وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ،

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ (٢) من الآية ٣٢ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٤) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرًا صريحًا كالثال الأول ، أو أفعال تفضيل مضافًا لمصدر صريح كالثال الثاني أو أفعال تفضيل مضافًا إلى مصدر مؤول كالثال الثالث ، وبعد ذلك مفعول المصدر ، ثم اسم منصوب على الحالة بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح .

وَمَا فَتَى ، وَمَا أَنْفَكَ ، وَمَا بَرَّحَ ، وَمَا دَامَ ؛ فَيَرْفَعُونَ الْمُبْتَدَأَ اسماً آمَنَ ، وَيَنْصِبُونَ الْخَبَرَ خَبِراً لَمْ ، نَحْوُ (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) .

ش — النواسخ : جمع ناسخ ، وهو فى اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نَسَخْتَ الشَّمْسُ الْغُلَّ ، إذا أزالته ، وفى الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر . وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو لَمْ وأخواتها ، وما ينصبها معاً ، وهو ظَنَّ وأخواتها .

ويسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثانى خبراً ومفعولاً ، ويسمى الأول من معمولى باب إن اسماً ، والثانى خبراً ، ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولاً أولاً ، والثانى مفعولاً ثانياً .

والسكلام الآن فى باب كان ، والفاظه ثلاث عشرة لفظة ، وهى على ثلاثة أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهى ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة : زَالَ ، وَبَرَّحَ ، وَفَتَى ، وَأَنْفَكَ ؛ فالنفي نحو قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُ الْوَنُحُفِلِينَ)^(٢) ، وشبهه هو النهى والدعاء ؛ فالأول كقوله :

٤٠ — صَاحَ شَمْرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمُؤْتِرِ ؛ فَذِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود . (٢) من الآية ٩١ من سورة طه .

٤٠ — لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢) . اللغة : « شمر » فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجدى فى الأمر والنهي ، وكأنه يريد الجدى فى العبادة والعمل للآخرة ؛ لأنه هو الذى يتلاءم مع ما بعده « لا تزل ذاكر الموت » أى استمر على ذكره ، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ « نسيانه ضلال » أى داع إلى الضلال وموقع فيه « مبين » ظاهر واضح .

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد فى العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر

والثاني كقوله :

٤١ - ألا يا أشملي يا دارتي على البلى
ولا زال منها بجرعائك القطر

الموت، ويعمل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها الإعراب : «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهى «زل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر زل، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذاكر مضاف «الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «فدسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « لا تزل ذاكر الموت » حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونصب به الخبر الذي هو قوله « ذاكر الموت » ليكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف النهى الذي هو أخو النفي .

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣) والأشجوني (رقم ١١) والمؤلف في أوضاعه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللمعة : « البلى » هو بكسر الباء وفتح اللام ، وتقول: بلى الثوب يبلى بلى، على وزن رضى رضى رضى ، إذا رث جديده «منهلا» اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا انسكب وانصب « جرعائك » الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر » بفتح فسكون - المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته «مى» بأن تسلم من عواذى الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فسكانه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف

وما يعمل به بِشَرَطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ « ما » المصدرية الظرفية ، وهو : دام ، كقوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)^(١) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ، وَتُسَمِّيَتْ « ما » هذه مصدرية ؛ لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر ، وهو الدوام ، وظرفية ؛ لأنها تُقَدَّرُ بالظرف ، وهو المدة .

• • •

ص - رَقَدَ يَقْوَسُطُ الْخَبْرَ ، نَحْوُ :

• فَلَئِنْ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ •

ش - يجوز في هذا الباب أَنْ يَقْوَسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ ، كما يجوز في باب الْفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا

والتقدير : يا هذه ، مثلاً « اسلمى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء لاؤنة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « يا » حرف نداء ، دار : منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف و« مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسمى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لأعمل له من الإعراب « منهلا » خبر زال تقدم على اسمه « بجرعائك » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الكسرة في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « القطر » اسم زال تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصل نظام الكلام : ولا زال القطر منهلا بجرعائك .

الشاهد فيه : قوله « ولا زال منهلا بجرعائك القطر » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها ، وفى الخبر فنصبه ؛ لأنها فعل ماض ناقص ، يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبهه بالنفى ، وفى البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ؛ فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه ، كما مبين فى الإعراب ، وسيأتى شرح ذلك قريباً .

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم .

هَلَيْتُمْ تَعْمُرُ الْمُؤْمِنِينَ^(١) (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ، وقراء حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ)^(٣) بنصب البر ، وقال الشاعر :
٤٢ - سَلِيَ إِنْ جِهَلَتِ النَّاسَ عَفَا وَغَنُمُ
فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم (٢) من الآية ٢ من سورة يونس
(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء ، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٦) والأخضري (رقم ١٣٤) .

اللفظة : « سلى » فعل أمر من السؤل « سواء » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألى الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ، فإذا سألت عرفت . وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » جمل : فعل ماض فاعل الشرط ، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبني على الكسرة في محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن جهلت فاسألى « الناس » مفعول به اسلى « عنا » جار ومجرور متعلق بسلى « وغنم » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور مفعول على الجار والمجرور السابق « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر « سواء » خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجهل » الواو حرف عطف ، وجهل : مفعول على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهل » حيث قدم خبر ليس وهو قوله سواء على اسمه وهو قوله عالم ؛ فدل هذا على أن هذا التقديم جائز ، خلافا لمن منع منه كابن درستويه ، وما يدل عليه قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه واسمه هو المصدر المنسوب من أن وما دخلت عليه ، والتقدير : ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوجهاه ، ومن أدلة ذلك الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه

وقال الآخر :

٤٣ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةٌ
لِدَانَتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشد ابن عقيل (رقم ٦٧) وللؤلف في أوضعه (رقم ٧٦) والأشمنوني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها .
اللمنة : « اذكرك » أي : تذكر ، وأصله إذ تكرر ، ثم قلبت التاء دالا ، فصار إذ دكار ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا مبهمة فصار ادكار ، ثم ادغمت الدال في الدال ، ويجوز أن تقول : اذكرك — بذال معجمة مشددة — على أن تعكس في القلب ، فتقلب الدال ذالا ، ثم تدغم الذال في الذال « الهرم » الشيخوخة وكبر السن .
المعنى : إن الإنسان لا يهنأ بالله ، ولا تستريح خواطره ، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من السكبر والضعف .

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث للسند إليه « منفصة » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لدانته » قات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولغات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « بادكار » الباء حرف جر ، اذكرك مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، واذكار مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والهرم » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منفصة لدانته » حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله منفصة ، على اسمها ، وهو قوله لدانته ؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم ، وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخرج لا تليق بهذه اللغات الوجيزة .

وعن ابن درُستويه أنه منع تقديم خبر ليس ، وَمَنَعَ ابنُ مُعْطٍ في ألفيته^(١)
تقديم خبر دام ، وهما تحجُّوجانٍ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها^(٢) .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبَرُ] ، إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش — للخبر ثلاثة أحوال :

أحدها : التأخيرُ عن الفعل واسمه ، وهو الأصلُ ، كقوله تعالى : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(٣) .

الثاني : التوسطُ بين الفعل واسمه ، كقوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَذَرُ الْمُؤْمِنِينَ)^(٤) ، وقد تقدم شرحُ ذلك .

(١) قال ابن معط في ألفيته :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُتَقَدَّمَ ائْتَلَسَ — بَرَّ عَلَى أَشْمٍ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْأَخَرِ

(٢) بما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم ٤١

السابق ، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده ، وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

كَانَ سَبِيحَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فمزاجها : خبر يكون ، وعسل : اسم يكون ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه .

ومثله قول ابن أحرر :

يَذِيهَاءُ قَفْسٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا

ففراخا : خبر كانت ، ويبوضها : اسمها . وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه ، وكانت

في هذا البيت بمعنى صارت ، يريد أن يبض هذه القطاة قد صار فراخا ، وسببين الموافق

قريباً أنها تكون بهذا المعنى (ص ١٣٣) .

ومما تقدم فيه خبر « دام » قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقَتْ بِهِ فَهَوَّ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فقوله « حافظ سري » خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله « من وثقت به » .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الفرقان (٤) من الآية ٤٧ من سورة الروم

والثالث : التقدم على الفعل واسمه ، كقوله : « عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ » ، والدليل على ذلك قوله تعالى : (أَهْؤُلَاءِ إِنَّا كُنَّا بِمَعْبُدُونِ)^(١) ، فإياكم : مفعول يَمْبُدُونَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ على كان ، وَتَقَدَّمَ المفعول^(٢) يُؤْذِنُ بجواز تقدم العامل . ويمتنع ذلك في خبر « ليس » ، و « دام » .

فأما امتناعه في خبر دَامَ فبالإتفاق ؛ لأنك إذا قلت : « لَا أَضَعُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ، ثم قَدَّمْتَ الخبر على « ما دام » لزم من ذلك تقديم مفعول الصلة على الموصول ؛ لأن « ما » هذه موصول حَرَفِيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قدمناه ، وإن قدمته على « دام » دون « ما » لزم الفصلُ بَيْنَ الموصول الحرفي وصلته ، وذلك لا يجوز ؛ لا تقول : « عَجِيتُ مِمَّا زَيْدًا تَصْنَعُ » ، وإنما يجوز ذلك في الموصول الأتني ، غير الألف واللام ؛ تقول : « جَاءَ نِي الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ » ، ولا يجوز في نحو « جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا » أن تُقَدَّمَ زَيْدًا على ضَارِبٍ .

وأما امتناع ذلك في خبر « ليس » فهو اختيار السكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل « ذَاهِبًا أَنتُ » ولأنها فعل جامد ، فأشبهت عَسَى ، وَخَبَرَهَا لا يتقدم باتفاق ، وذهب الفارسي ، وابن جني إلى الجواز ، مستدلين بقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَعَهُمُوهَا عَنْهُمْ)^(٣) وذلك لأن « يَوْمَ » متعلق بمعروف ، وقد تقدم على لَيْسَ ، وَتَقَدَّمَ المفعول يُؤْذِنُ بجواز تقدم العامل^(٣) ، والجواب أنهم تَوَسَّعُوا في الظروف مَالَمَ يَتَوَسَّعُوا في غيرها ، وَنُقِلَ عن سيهويه القول بالجواز ، والقول بالمنع .

ص — وَتَخْتَصُّ اَلْخَمْسَةُ اَلْأَوَّلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ .

ش — يجوز في « كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأُضْحَى ، وَظَلَّ » أن تستعمل

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ . (٢) من الآية ٨ من سورة هود .

(٣) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المفعول ، فإذا وقع المفعول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل ، والعامل هنا هو « يعبدون » والمفعول هو « إياكم » وجمله « يعبدون » خبر كان .

بمعنى صار ، كقوله تعالى : (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)^(١) ، (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)^(٢) ، (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا)^(٣) ، وقال الشاعر :

٤٤ — أُمِّتْ خَلَاءً وَأُمِّتْ أَهْلَهَا أُحْتَمَلُوا

أَخْنِي عَلَيْهِمَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

(١) من الآيات ٧٥ و٧٦ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران (٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل .

٤٤ — هذا البيت من كلام النابغة القبياني ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠) وشرحناه هناك شرحا وافيا .

اللغة والرواية : « أُمِّتْ خَلَاءً » يروى في مكانه « أَصْبَحْتُ خَلَاءً » وتقديره أُمِّتْ ذات خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله « وَأُمِّتْ أَهْلَهَا أُحْتَمَلُوا » أى : ارتحلوا وفارقوها « أَخْنَى عَلَيْهِمَا » أى : أفسدها ونقصها « لُبْدٍ » بضم ففتح - اسم نسر ، وكان لبْد هذا - فيما زعموا - آخر نصور لقمان بن عاد السبعة الذى طلب إلى الله أن يعمر عمرها .

المعنى : يصف دار أحبابه بأنها قد تهوأت من حال إلى حال ؛ فقد خلت من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .

الإعراب : « أُمِّتْ » أَمسى : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح المقدر لاهل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، وحرف لا محل له من الإعراب ، واسم أَمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَا دَارَ مَيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالَسِّنْدِ أَقْوَتْ ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

« خَلَاءً » خبر أَمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وَأُمِّتْ » الواو حرف عطف ، وأَمسى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعداد لاهل له « أَهْلَهَا » أهل : اسم أَمسى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه « أُحْتَمَلُوا » احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أَمسى « أَخْنَى » فعل ماض « عَلَيْهِمَا » جار ومجرور متعلق بأَخْنَى « الَّذِي » اسم موصول فاعل أَخْنَى ، مبنى على السكون فى محل رفع « أَخْنَى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من أَخْنَى الثانى وفاعله لاهل لها صلة الموصول « عَلَى لُبْدٍ » جار ومجرور متعلق بأَخْنَى الثانى .

وقال الآخر :

٤٥ - أضْحَى يُمَزَّقُ أَثْوَابِي ، وَيَضْرِبُنِي

أَبْعَدَ شَيْئِي يَبْنِي عِنْدِي الْأَدْبَا ؟

■ الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى ؛ فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع ثملهم ، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها ؟

٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .

اللغة « الأدب » أراد ههنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدى على ، ويهينني بتعزيق ثوبي وضربني ؛ وإنني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب ، وهذا الأخير أظهر .

الإعراب : « أضْحَى » فعل ماض خاقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يمزق » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضْحَى ، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضْحَى « أثواب » أثواب : مفعول به ليمزق ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وأثواب مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « ويضربني » الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون لوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « أبعد » المحمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبني ، وبعد مضاف وشيب من « عيبي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وشيب مضاف وباء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « يبنني » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندي » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيبني ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعند مضاف وباء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « الأدبا » مفعول به ليبني ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والالاف للإطلاق ، وأصل نظم الكلام : أيبنى عندي الأدب بعد شئبي ؟ ■

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَى، وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَمْ : الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْ
الْخَبَرِ ، نَحْوُ : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) ، (فَسُبْحَانَ اللَّهِ
حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) ، (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُ) .

ش - ويختص ما عدا فتى وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز
استعماله تاماً ، ومعنى التمام : أَنْ يَسْتَقْنَى بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى :
(وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ^(١)) (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ^(٢))
(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ^(٣)) .

وقال الشاعر :

٤٦ - تَطَاوَلَ كَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِّ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ كَيْلَةٌ كَالَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَخَبَرْتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

= الشاهد فيه : قوله « أضحى يمزق » فإن أضحى ههنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل
على التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها
الاصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس ،
هذا ما ظهر لي ، والله الموفق .

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٧ من سورة الروم .

(٣) من كل من الآيتين ١٠٠ و ١٠٩ من سورة هود .

٤٦ - هذه الأبيات لأبي القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون
ويقال عابسي ، بالباء مكان النون - ابن المنذر ، وهو شاعر جاهلي ، وقد استشهد
الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحا وافية ،
واستشهد بها جارا لله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشف .

اللفة : « الإئبد » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضا ،
وضبط بضمها - وهو اسم مكان معين « الحلي » الحالى من العشق ونحوه « العائر » القذى في
العين « الأرمد » المصاب بالرمد « عن بنى الأسود » يروى في مكانه « عن أبى الأسود » =

وما فسّرنا به التامّ هو الصحيح ، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لم سمي ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لسكونه لم يستغنى بالمرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرداً للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول .

للغنى : يصف أنه بات ليلة طويلة بكثرت اسمه الإئتمد ، لا يرقد له جفن ، ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود .

الإعراب : «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل : فاعل تطاول ، ولیل مضاف والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه «بالإئتمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض «الحلى» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى «وبات» الواو حرف عطف ، وبات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وبات» الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والفاء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق ببات «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعلة ليلة الواقع فاعلاً ، وليلة مضاف و «ذى» مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن السكرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و «العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذى ، مجرور بالسكرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أول الاستئناف ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ «جاءنى» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، والفاء ضمير المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو للمفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثانٍ ، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بنى» مجرور بهن ، وعلامة جره الباء نيابة عن السكرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «الأرمد» مضاف إليه مجرور بالسكرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله «وبات الحلى» وقوله «وبات ، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكثفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

ص — وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نَحْوُ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » .
 ش — تَرِدُ « كَانَ » فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
 (١) نَاقِصَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، نَحْوُ (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .
 (٢) وَتَامَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ دُونَ مَنْصُوبٍ ، نَحْوُ (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^(٢) .
 (٣) وَزَائِدَةٌ ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَلَا إِلَى مَنْصُوبٍ .
 وَشَرْطُ زِيَادَتِهَا أَمْرَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِإِلْفِ الْمَاضِي ، وَالثَّانِي : أَنْ
 تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ لَيْسَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، كَقَوْلِكَ « مَا كَانَ أَحْسَنَ
 زَيْدًا » ، أَوَّلُهُ ؛ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ فَزِيدَتْ « كَانَ » بَيْنَ « مَا » وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ .
 وَلَا نَعْنَى بِزِيَادَتِهَا أَنَّهُمَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْبَقَّةِ ، بَلْ أَنَّهُمَا لَمْ يُوْتَّ بِهَا الْإِسْفَادُ .

ص — وَحَذَفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْجُزُومِ ، وَضَلَّ ، إِنْ لَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ ،
 وَلَا ضَمِيرٌ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ .
 ش — تَخْتَصُّ « كَانَ » بِأُمُورٍ : مِنْهَا جَمِيعُهَا زَائِدَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَمِنْهَا جَوَازٌ
 حَذَفَ آخِرَهَا ، وَذَلِكَ بِمَخْصَصَةِ شُرُوطٍ ؛ وَهِيَ : أَنْ تَكُونَ بِإِلْفِ الْمَضَارِعِ ، وَأَنْ
 تَكُونَ بِمَجْزُومَةٍ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا ، وَلَا مُتَّصِلَةً بِضَمِيرٍ نَصْبٍ ،
 وَلَا بِسَاكِنٍ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)^(٣) أَوَّلُهُ أَكُونُ ، لِحَذَفِ
 الضَّمَّةِ لِلْجَازِمِ ، وَالْوَاوِ لِلْسَاكِنِ ، وَالنُّونُ لِلتَّخْفِيفِ ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ ، وَالْحَذْفَانِ
 الْأَوَّلَانِ وَاجِبَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ
 الْكِتَابِ)^(٤) ؛ لِأَجْلِ اتِّصَالِ السَّاكِنِ بِهَا ؛ فَهِيَ مَكْسُورَةٌ لِأَجْلِ ؛ فَهِيَ مُتَعَاصِمَةٌ
 عَلَى الْحَذْفِ لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَلَا فِي نَحْوِ « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ نُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(٥) ؛

- (١) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٨٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .
 (٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ . (٤) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الْبَنَةِ .
 (٥) هَذَا مِنْ كَلَامِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ : مُسْلِمٌ
 فِي كِتَابِ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ (٢/٢٧٤ بُولَاق) وَابْنُ خَالٍ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٤/٧٠ بُولَاق)
 وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْمُسْنَدِ (انْظُرِ الْحَدِيثَ رَقْمَ ٦٣٦٠ وَمَابَعْدَهُ فِي ١٧٧/٩)

لاتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا في الموقوف عليها ، نصّ على ذلك ابنُ خروفٍ ، وهو حسنٌ ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دَخَلَه الحذفُ حتى بقي على حرف واحدٍ أو حرفين وجب الوقفُ عليه بهاء السكت^(١) ، كقولك **عَمَ** وَلَمْ يَعِمَّ ؛ فـ **« لَمْ يَكْ »** بمنزلة **« لَمْ يَج »** فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في **« لَمْ يَج »** لأنَّ إعادة الياء تُؤدِّي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف **« لَمْ يَكُن »** فإنَّ الجازم اقتضى حذف الضمة ، لاحذف النون ، كما بينا .

* * *

ص — وَحَذَفِهَا وَحَذَفَا مُعْوَضًا عَنْهَا **« مَا »** فِي مِثْلِ **« أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ »** وَمَعَ أَتَمِّهَا فِي مِثْلِ **« إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ »** وَ **« الْقَمِيسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »** .
ش — من خصائص **« كان »** جوازُ حذفها ، ولها في ذلك حالتان : فتارة تُحذفُ وَحَذَفَا ويبقى الاسمُ والخبرُ ، وَيُعَوَّضُ عنها **« ما »** ، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوَّضُ عنها شيء .

فالأول بعد **« أن »** المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعلٍ بعض ، كقولهم : **« أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ »** أصله : انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، فَقُدِّمَتِ اللام وما بعدها على الفعل ؛ للاهتمام به ، أو اقصد الاختصاص ؛ فصار لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ ، ثم حُذِفَ الجار اختصاراً كما يحذف ، قياساً من أن ، كقوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)^(٢) أي : في أن يَطَّوَّفَ بهما ، ثم حذفت **« كان »** اختصاراً أيضاً ، فانفصل الضمير ؛ فصار **« أَنْتَ »** ، ثم زيد **« ما »** عَوَضًا ؛ فصارت **« أَنْ مَا أَنْتَ »** ثم أُدْخِلَتِ النونُ في الميم ؛ فصار **« أَمَّا أَنْتَ »** وعلى ذلك قولُ العباس بنِ مردَّاس :

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه ، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه **« أوضح المسالك »** على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٤٧ — أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أصله : لأن كنت ؛ قَمِيل فيه ما ذكرنا .

٤٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يقوله في خفاف بن ندبة وخفاف شاعر أيضاً ، وهو بوزن غراب ، وندبة اسم أمه ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٥) والمؤلف في مغنى اللبيب (رقم ٨٢٥ و ٨٢٦) وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي غذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها .

اللفظة : « أبا خُرَاشَةَ » هذه كنية خفاف بن ندبة « ذا نفر » يريد كثير الأهل والأتباع « الضبع » السنة المجذبة الكثيرة القحط .

للغنى : يقول : لا تفتخر على ؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجذب والجوع ، وإنما تقصمهم القدياد عن الحرم ، وإغاثة الملأوف ، وإجابة الصريح .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « خُرَاشَةَ » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العدية والتأنيث « أَمَا » مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن مصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة « أَنْتَ » ضمير متصل اسم كان المحذوفة ، مبنى على الفتح في محل رفع « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فَإِنَّ » الماع حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قَوْمِي » قوم اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقاب « تَأْكُلْهُمْ » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لتأكل « والضبع » فاعل تأكل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن . الشاهد فيه : قوله « أَمَا أَنْتَ ذَا نفر » حيث حذف كان وعوض عنها « ما » الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله « ذا نفر » ، على ما ظهر لك من الإعراب ، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها .

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أن العامل في « أَنْتَ منطلقاً » الرفع والنصب ليس هو كان ■

والثاني بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، مثال ذلك بعد « إن » قولهم :
« المَرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ ، إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ » و « النَّاسُ
يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقال الشاعر :
٤٨ — لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

المحذوفة للعرض عنها بما ، كما قال للؤلؤف تبعاً لجمهرة النحاة ، وإنما هو ما نفسها ؛
لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشئ إذا عاقب الشئ وقع موقعه حمل عمله ،
وولى من الأمر ما كان المحذوف يليه .

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢)
وقد أنشد حمزة المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤) .

اللغة : « آل مطرف » هم قوم من بني عامر ، وهم قوم ليلى .
اللفظ : تصف قومها بالعز واللغة ، وتحذر من الإغارة عليهم ، لأن المغير إن كان ظالماً
لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوماً طالبا للثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم
الإعراب : « لا » ناهية « تقرين » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الفتحة ، في محل جزم بلا ناهية ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب ، والفاعل
ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت « الدهر » ظرف زمان متعلق بتقرب « آل » مفعول به
لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف « مطرف » مضاف إليه « إن » حرف شرط
جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « ظالماً » خبر كان المحذوفة مع
اسمها ، والتقدير : « إن كنت ظالماً » وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط
محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالماً فلا تقر بهم « وإن » الواو حرف عطف ، إن حرف
شرط « مظلوماً » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط
محذوف ، والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقر بهم أيضاً ، على مثال الماضي .

الشاهد فيه : قولها « إن ظالماً ، وإن مظلوماً » حيث حذف كان واسمها وأبقت
خبرها بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول المناطقة الدياني :

حَدَّثَتْ هَلَى بَطُونُ ضَنْةَ كُلِّهَا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا
وكذلك قول ابن همام السلولى :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُوْ دُ ، إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

أى : إن كان ما قتلَ به شيئاً فالذى يُقتلُ به سيفٌ ، وإن كان سماً خيراً
فجزاؤهم خير ، وإن كُفِت ظالمها وإن كُفِت مظلوماً .
ومثاله بعد « لَوْ » قوله عليه الصلاة والسلام : « أَلْتَمِسْنَ وَلَوْ خَاتماً مِنْ
حَدِيدٍ » وقولُ الشاعر :
٤٩ — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي ، وَلَوْ مَلِكاً
جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
أى : ولو كان ما تلتَمِس خاتماً من حديد ، ولو كان الباغي ملكاً .

ص — وَ « مَا » النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ ، إِنْ تَقَدَّمَ الْإِسْمُ ،

٤٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥)
وال مؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .
الغنة : « بنى » هو الظلم ومجاوزة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه
كثير الجند والاعوان .
الإعراب : « لا » نافية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه
السكون ، وحرك بالسكسر للنخلف من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن تقدم
على الفاعل « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ،
وذو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف متعده ، لو : شرطية
غير جازمة « ملكاً » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط
وجواب الشرط محذوف أيضاً ، تقدير الكلام : لا يأمن ذو البنى الدهر لو لم يكن ملكاً
فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه « جنوده » جنود : مبتدأ ، وجنود مضاف والهاء ضمير
الغائب المائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضايق
« السهل » فاعل ضاق ، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة للبندأ
والخبر في محل نصب صفة للملك « والجبل » حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .
الشاهد فيه : قوله « ولو ملكاً » حيث حذف كان مع اسمها ، وأبقى خبرها وهو قوله
« ملكاً » بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت .

وَلَمْ يُسْتَقْبَلْ بَيْنَ ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَتَجَرُّورًا ، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلَّا ، نَحْوُ (مَا هَذَا بَشَرًا) .

ش — اعلم أنهم أجزوا ثلاثة حروف النفي تجزى ليس : في رفع الأسم ، ونصب الخبر ، وهي : ما ، ولا ، ولآت ، ولكل منها كلامٌ يخصها .

والكلام الآن في « ما » وإعمالها عمل ليس ، وهي لغة الحجازيين ، وهي اللغة القويمة ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١) (مَا هُنَّ أَنْثَىٰ)^(٢) .

ولإعمالها عندم ثلاثة شروط : أن يتقدم اسمها على خبرها ، وأن لا تقترب بين الزائدة ، ولا خبرها بإلّا ؛ فلهذا أهملت في قولهم في النزل : « مَا مَسِيَ مِنْ أَقْتَبِ » لتقدم الخبر ، وفي قول الشاعر :

٥٠ — بَنِي غَدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَ

وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

٥٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأثبوني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠) .

اللفظة : « غدانة » بضم الغين — حتى من بني يربوع « صريف » هو الفضة « الخرف » الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم . الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يا بنى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و « غدانة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للملكية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، اسكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخرف » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية ، فلا يعملها ، =

لوجود « إن » المذكورة ، وفي قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)^(١) (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) ؛ لافتران خبرها بإلاً .
وبقوتيم لا يُعْمَلُونَ « ما » شيئاً ، ولو استوفت الشروط الثلاثة ؛ فيقولون :
ما زيد قائم ، ويقرون (ما هذا بشر)^(٣) .

ص — وَكَلَّمَا « لا » النَّافِيَةُ فِي الشَّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنْكِهٍ مَعْمُولَةٍ ، نَحْوُ :
تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
ش — الْحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ « لا » كَقَوْلِهِ :
٥١ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

❏ ولو أعملها نصب بها الخبر ، فقال : « ما إن أنتم ذهباً » وإنما أعملها بسبب وجود
« إن » الزائد بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال « ما إن أنتم ذهباً » ؛
ولكن ينبغي أن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » لازمة ،
ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(٣) من الآية ٢١ من سورة يوسف .

٥١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم
٢٢٢) والمؤلف في أوضعه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٣٢)
وابن عقيل (رقم ٧٩) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .

اللغة : « تعز » تصبر وتجلد « وزر » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملعباً
يلعب إلى الإنسان ، وهو يجمع كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء
وليس في هذه الحياة شيء يقيمك مما قدره الله عليك من الحوادث .

الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » « فلا » الفاء حرف هال على التعليل ، لانه نافية لعمل ❏

ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يفتقر خبرها بإلاً ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر .
فلا يجوز إعمالها في نحو « لا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ » ، ولا في نحو « لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ » ، ولا في نحو « لا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » ؛ ولهذا غلط المتنبي في قوله :

٥٢ — إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى

فَلَا الْحَمْدُ مَسْكُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

عمل ليس « شيء » اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، أو متعلق بقوله باقيا الآتي « باقيا » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « وزر » اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا الآتي « قضى » فعل ماض « الله » فاعل قضى ، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً مما قضاه الله « واقيا » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا » وقوله « ولا وزر واقيا » حيث أحمل لا النافية في الموضعين عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله « شيء » وقوله « وزر » ونصب بها الخبر وهو قوله « باقيا » وقوله « واقيا » على ما انضح لك من إحضاب البيت .

٥٢ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء عصر الدولة العباسية ، ولا يحتاج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة ، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ ، وسنين لك ذلك ، ونرده إن شاء الله ، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٠٠) .

اللمعة : « الجود » العطاء والكرم « الأذى » أراد به المنى على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك ، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى .

(١٠ — شرح قطر الندى)

اللعن : إذا كان الجواد يعطى ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطايه ، مع أن ماله ليس باقياً له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى (لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى - من الآية ٢٩٤ من سورة البقرة) .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جرب بإضافة إذا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة «مكسوبا» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

التشيل به : فى قوله «لا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس فى الموضعين ؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله الحمد ، وقوله المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله مكسوبا ، وقوله باقياً - مع كون اسمها فى الموضعين معرفة لاقرانه بالألف واللام . وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذى فعله المتنبي خطأ ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا إنكرة ، لكن هذا الذى أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجرى ، وقد حكاه ابن عقيل عنه واستدلوا به بقول النابغة الجعدي :

وَحَاتَّ سَوَادُ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا ، وَلَا هَنْ حُبَّهَا مُتَرَاخِيَا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي فى كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يميزون معنى اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر :

أَنكَرْتَهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً ، وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

فلا محل بعد ذلك كله لتغليب المتنبي - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأسايب كلامهم ، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتذياً بعض أساليبهم ، وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وقد صرّحتُ بالشرطين الأخيرين ، ووكّلتُ معرفة الأوّلين إلى القياس على ما ؛ لأنّ « ما » أقوى من « لا » ولهذا تعمل في النثر ، وقد اشترطت في « ما » أن لا يقدّم خبرها ، ولا يفتقرن بإلا ، فأما اشتراط أن لا يفتقرن الاسم بإن ؛ فلا حاجة له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يفتقرن بإن .

ص — و « لَات » لِسِكْنٍ فِي الْحَيْنِ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَالْغَائِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ ، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَقَاصٍ) .

ش — الثالث مما يعمل عمل ليس : « لَات » ، وهي « لا » النافية ، زيدت عليها التاء لتأنيث^(١) اللفظ ، أو للمبالغة .

وشرطُ إعمالها : أن يكون اسمها وخبرها لفظاً الحين ، والثاني : أن يُحذف أحدُ الجزئين ، والغالب أن يكون المحذوفُ اسماً ، كقوله تعالى : (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَقَاصٍ)^(٢) ، والتقدير — والله أعلم — فننادى بعضهم بعضاً أن ليس الحين حين قراره ، وقد يُحذف خبرها ويبقى اسمها ، كقراءة بعضهم : (وَلَاتَ حِينَ)^(٣) بالرفع .

ص — الثّاني : إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّائِي كَيْدٌ ، وَلِسِكْنٍ الْأُسْتِذْرَاكِ ، وَكَانَ لِلْعَشْبِيِّ أَوْ الظَّنَّ ، وَلَيَّتْ لِلتَّائِي ، وَلَعَلَّ لِلتَّجْبِي ، أَوْ الْإِشْفَاقِ ، أَوْ التَّهْلِيلِ ؛ فَيَعْنِي الْمُبْتَدَأُ اسْمًا كُنْ ، وَيَرْفَعَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا كُنْ .

ش — الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر : ما يذهب الاسم ويرفع الخبر .

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهو رب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا ، وشاهد الأول قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَ لَمْ تَعَارَا

وشاهد الثاني قول الآخر :

وَلَقَدْ أَمَرَهُ عَلَى اللَّيْثِ بِسُبْحِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لَا يَغْنِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد بالثالث ؛ لشهرته ، ولجيشه في القرآن الكريم ، وهو أصح ما يخرج به .

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

وهو ستة أحرف : إنَّ ، وأنَّ ، ومعناها الذوكيد ، تقول : زَيْدٌ قائمٌ ، ثم تُدْخِلُ « إنَّ » لئلا كيدَ الخبرِ وتقريره ؛ فنقول : إنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وكذلك أنَّ ، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلامٌ ، كقولك : بلغنى أو أجبني ، ونحو ذلك ، ولـسـكـنٌ ، ومعناها الاستدراكُ ، وهو : تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يقوم بثبوته أو نفيه ، يُقال : زَيْدٌ عالمٌ ، فيوم ذلك أنه صالح ؛ فنقول : لـسـكـنـه قاسقٌ ، وتقول : ما زيد شجاع ، فيوم ذلك أنه ليس بكريم ؛ فنقول : لـسـكـنـه كريمٌ ، وكأنَّ للتشبيه ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا أسدٌ ، أو الظنُّ ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا كاتبٌ ، وليت للتمنى ، وهو : طلب ما لا طَمَحَ فيه كقول الشيخ :

* ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا *

٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو لأبى العتاهية ، وهو بنامه هكذا :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلا بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل ، لا للاحتجاج .

اللغة : « الشباب » هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة « يعود » يرجع « للشيب » أراد به الوقت الذى هاج فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته .

اللعن : يتحسر على شبابه للماضى ، ويأسف على ما صار إليه ، فى صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « الشباب » اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يعود » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من يعود وفاعله فى محل رفع خبر ليت « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ « يعود » « فأخبره » الفاء طاء السببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمر وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبنى على الضم فى محل نصب « بما » الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر « فعل » فعل ماضى

أو ما فيه عُسرٌ ، كقول المذموم الآيس : ليت لي قنطاراً من الذهب ، ولعلّ للترجى ، وهو : طالب المحبوب المُستقرب حصوله ، كقولك : لعلّ الله يرحمي ، أو للاشفاق ، وهو : توقُّعُ المسكروه ، كقولك : لعلّ زيداً هالك ، أو لتمليل . كقوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ) ^(١) ، أى : لئسك يذكر ، نصّ على ذلك الأَخفشُ .

ص — إن لم تَقْتَرِنْ بَيْنَ « مَا » الحَرْفِيَّةِ ، وَ « وَ » (إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) إِلَّا « لَيْتَ » فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ .

ش — إنما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماء وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تَقْتَرِنْ بَيْنَ « مَا » الحَرْفِيَّةِ ؛ فإن اقترنت بَيْنَ بَطَلَ مَعْنَى ، وصح دخولهن على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوْحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) ^(٢) ، وقال تعالى : (كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِلَى الْوَتِّ) ^(٣) ، وقال الشاعر :

•• — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَسِكُنَّ مَا يُقْضَى فَوَفَّ يَكُونُ

« المشيب » فاعل فعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل ، والتقدير : فأخبره بالذى فعله للشيب .

الشاهد فيه : قوله « ليت الشباب يعود » حيث دلت ليت على التمني ، وعملت في الاسم — وهو قوله الشباب — النصب ، وعملت في الخبر الرفع ، وهو جملة يعود مع فاعله للمستقر فيه ، والتنى هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه : إما لأنه لا يكون ، وإما لأنه يتعسر حصوله

(١) من الآية ٤٤ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

•• — نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودى ، ولكن البيت وارد في أمالي القالى (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأثمنوني (رقم ١٦٨) ولم أجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبته لقائل معين .

اللغة : « قاليا » كارها ، وتقول : قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه ، وقلته أقلبه مثل ■

رميته أرميه ، وقلبتة أقلامه مثل رضيته أَرْضاه ، ومعناه في إغاثته الثلاث كرهته ويقضى
بالبناء للمجهول ، يقدره الله تعالى « سوف يكون » يريد أنه يقع ويوجد بغير شك .
للعنى : يقول لأحبته : إن مفارقتك لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم ،
ولا كانت عن رغبة منه في ذلك ، ولسكنها قضاء الله الذي لا مرد له .

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو
والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم » فارقى : فعل ماض
والتاء ضمير المتكلم فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به
مبني على الضم في محل نصب ، واليم حرف دال على الجمع « قالياً » حال من ضمير المتكلم
منصوب بالفتحة الظاهرة « لسكن » جار ومجرور متعلق بقول « ولسكن ما » الواو حرف
عطف ، لسكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل
نصب اسم لسكن « يقضى » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف
منع من ظهورها التعذر ، وفائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ،
والجمله من يقضى وفائب فاعله لا محل له صلة بالموصول « فسوف » الفاء زائدة ،
سوف : حرف دال على التنفيس « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى ، والجمله من يكون وفاعله في محل رفع
خبر لسكن .

الشاهد فيه : قوله « لسكن ما . . . » فإن للمؤلف قد توهم أن « ما » هذه كافة ،
وأنها دخلت على « لسكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، وقد
تابه الأئمة على هذا ، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي
هو اسم « لسكن » كما قررناه في الإعراب ، ولسكن هنا عاملة النصب والرفع ، وهي
داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد به بقول امرئ القيس :

وَلَيْكِنَّمَا أَسْمَى لِجَعْدٍ مُؤْتِلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتِلَ أُمْتَالِي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لسكن » عن العمل ، وقد أمكنها
من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة « أسمى » مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد
تؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك .

وقال الآخر :

•• — أَيْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
وَبُسْتَنْثَى مِنْهَا « لَيْت » ؛ فإنها تسكون باقية مع « ما » على اختصاصها
بالجمله الاسمية ؛ فلا يقال : لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ ؛ فلذلك أَبْقَوْا عَمَلَهَا ، وأجازوا فيها
الإجمال خلا على أسنوانها ؛ وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر :
... قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَيْنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

•• — هذا البيت للغزدقي ، من كلمة له بهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو
رجل من عدى بن جندب بن النخعير ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها ،
وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢) ولؤلؤف في غزور الذهب (رقم ١٣٧)
وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٧٦) .
المعنى : يتهمكم بعبد القيس ويندد به ، ويهجوهم أخش هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرميه
بإتيان الحر .

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نظراً »
مفعول به لأعد « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد
مضاف و « قيس » مضاف إليه « لعلا » لعل : حرف ترجع ، وما ؛ كافة « أضاءت » أضاء :
فعل ماض ، والتاء علامة التثنية « لك » جار ومحرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء
« الحمار » مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « المقيد » صفة للحمار ، وصفة
المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلا أضاءت » حيث اقترنت ما الزائدة بالعل فكيف تهان العمل
في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجمله الاسمية ، ولذلك دخلت على الجمله الفعلية ،
وهي جملة « أضاءت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل .

•٦ — البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله :
يَا دَارَ مَيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسُّنْدِ أَقْوَتُ وَطَلَّ عَلَيْنَا سَائِفُ الْأَمَدِ
اللغة : « فقد » قد : اسم فعل معناه يكتفي ، أو اسم بمعنى كاف
المعنى : تتمنى هذه المرأة - وقد رأت الحمام طائراً - أن يكون لها هذا الحمام

بَرَفِج « الحمام » ونصبه .

وَقَوْلِي « ما الحرفية » احترازٌ عن « ما » الاسمية ؛ فإنها لا تُبْطِل عملها ،
وذلك كقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)^(١) فما هنا : اسمٌ بمعنى الذي ،

ونصفه ، منضما كل ذلك إلى حمامتها ، قالوا : وكانت امرأة حادة البصر ، فلما يخطئ
بصرها على بعد اللصافة ، ورأت يوما حماما طائرا ، فنظرت إليه ثم قالت :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّ إِلَى حَمَامَتِيَّةٍ
أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَّةٍ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّةٍ

قالوا : تم وقع الحمام في شرك صياد ، فحسبوه فوجدوه سنا وستين حمامة كما حزرته
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « ألا » أداة استفهام
« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، ذا :
اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ،
فأما على رواية الرفع قاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ « الحمام » بدل من اسم الإشارة ،
وبدل المنصوب منصوب ، أو بدل المرفوع مرفوع « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت
على رواية النصب وخبر المبتدأ على رواية الرفع « إلى » حرف جر « حمامتنا » حمامة :
مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من ضمير
المستكن في الجار والمجرور ، وحمامة مضاف ونا : ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على
السكون في محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على
اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب ، ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه
« نقد » القاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجمله المبتدأ
والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » حيث يروى بنصب « الحمام » على أنه بدل
من اسم ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « الحمام » على أنه بدل من المبتدأ ،
فتسكون ليت حينئذ مهمة ؛ فدللت الروايتان جميعا على أن « ليت » إذا اقترنت بما
الزائدة لم يجب فيها أن تسكفها عن العمل ، بل يجوز فيه وجهان : الإعمال ،
والإهمال .

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

وهو في موضع نصب بإن ، وصنعوا : صلة ، والعاثد محذوف ، وكيدٌ ساحر : الخبر ، والمعنى : إن الذي صنعوه كيدٌ ساحر .

ص — كَانِ الْمَكْسُورَةَ مُخَفَّفَةً .

ش — معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في « كَيْدًا » ، كذلك يجوز في « إن » المكسورة إذا خُفِّفَتْ ، كقولك : « إن زَيْدٌ كُنْطَلِقُ » ، و « إن زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، والأرجحُ الإهمال ، عكس ليت ، قال تعالى : (إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) (وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا لِيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(٣) ، قرأ الحرَمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال .

ص — فَأَمَّا أَلَيْكُنْ مُخَفَّفَةً فَتَهْمَلُ .

ش — وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ)^(٤) ، وقال تعالى : (أَلَيْكُنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ)^(٥) فدخلت على الجملةتين .

ص — وَأَمَّا « أَنْ » فَتَعْمَلُ ، وَيَجِبُ — فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ — حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً — إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَعَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ — بِقَدْ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ أَنْفَى ، أَوْ لَوْ .
ش — وَأَمَّا « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا خَفِفتْ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق . (٢) من الآية ٣١ من سورة يس .

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود . (٤) من الآية ٨٦ من سورة الزخرف .

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

وجوب الإعمال ؛ لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً ؛ وأن يكون بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفاً .

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً ؛ فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو [فعلية فعلها] متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم تحتاج إلى فاصل يفصلها من أن .

مثالُ الاسمِية قوله تعالى : (أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) ، تقديره : أنه الحمدُ لله ، أى : الأمر والشأن ، تخففت « أن » ، وحذِفَ اسمها ، ووليتها الجملة الاسمِية بلا فاصلٍ .

ومثالُ الفعلِية التي فعلها جامدٌ : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)^(٢) (وَأَنْ لَيْسَ الْإِنْسَانُ إِلَّا مَا سَمَى)^(٣) ، والتقدير : وَأَنْهُ عَسَى ، وَأَنْهُ لَيْسَ .

ومثالُ التي فعلها متصرفٌ ، وهو دعاء : (وَأَخْلَاصَةً أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٤) في قراءة من خَفَّفَ أَنْ وكَسَّرَ الضاد .

فإن كان الفعلُ متصرفاً ، وكان غير دعاء ، وجب أن يُفصلَ من « أن » بواحد من أربعة — وهى : « تاء » ، نحو (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا)^(٥) (لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا)^(٦) ، وحرفُ التنفيس ، نحو : (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْفُوعٌ)^(٧)

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس (٢) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف

(٣) من الآية ٢٠ من سورة النجم . (٤) من الآية ٩ من سورة النور .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة . (٦) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

(٧) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس

« سوف » قول الشاعر :

وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

وحرف النفي ، نحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ الْبَيْنَهُمْ قَوْلًا)^(١) ، وَلَوْ ،
نحو : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا)^(٢) .

وربما جاء في الشعر بنير فضل ، كقوله :

٥٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الجن .

٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والؤلّف في أوضّحه (رقم ١٤٩) .

اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول وتضعيف اللّيم - أي : يرجوهم الناس ويؤمنون
عطاهم « سؤل » بضم السين وسكون الهمزة - هو ما تسأل وتتمناه ، ومنه قوله تعالى
من الآية ٣٦ من سورة طه : (قد أوتيت سؤلك يا موسى) .

اللعن : يقول : إن هؤلاء للممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد
آمالهم ؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ ، قبل أن
يتوجه إليهم أحد بالسؤال .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب
فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة « فجادوا » الفاء
عاطفة ، جادوا فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف زمان
منصوب على الظرفية متعلق بمجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبني للمجهول
منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه
في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه ، أي قبل سؤلهم « بأعظم » جار ومجرور متعلق
بمجادوا ، وأعظم مضاف و « سؤل » مضاف إليه ، مجرور بالسكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف
غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين « أن » بفواصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها اللؤلّف .
هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن « أن » في هذا البيت مصدرية ، وأنها مهملة
غير هاملة النصب في الفعل المضارع ، كما أهملت في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِثْلَ السَّلَامِ ، وَأَنْ لَا تُشْمِرَا أَحَدًا =

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُصَرَّحًا به غير ضمير شأن ؛ فيأتي خبرها حينئذ مفرداً ، وجلةً ، وقد اجتمعا في قوله :

٥٨ - بِأَنْكَ رَيْبَعٌ وَغَيْثٌ رَيْبَعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَسْكُونُ الثَّمَالَا

و زعم هذا الفاعل أن هذا جار على لغة بعض العرب ؛ إذ يهمل هؤلاء « أن » المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضا ، وليس هذا الزعم صحيحا ، من قبل أنك قد علمت أن « أن » التي تقع بعدما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية في أرجع أقوال النحاة .

٥٨ - هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى فيها أخاها عمرا الملقب ذا السكب ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا أَغْبَرَ أَفَقٌ وَهَبَتْ ثَمَالَا

اللغة : « أنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ، واصل المطام « وغيث ربيع » الغيث : المطر ، والمراد به ههنا السكب الذي ينبت بسبب المطر ، وربيح - بفتح الميم ، أو ضمها - خصيب « الثمال » بكسر التاء المثلثة - الفخار والغياث .

المنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطى المحروم ، ويغيث الملهوف .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، وأن : مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن ، معنى على الفتح في محل نصب « ربيع » خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، وهي متعلقة بلم في البيت السابق « وغيث » الواو عاطفة ، وغيث معطوف على ربيع « ربيع » صفة لغيث « وأنك » الواو عاطفة ، وأن : مخففة من الثقيلة أيضا ، والكاف ضمير الخطاب اسمها « هناك » هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي ؛ لأنه متضمن معنى المشتق ، والكاف حرف دال على الخطاب « تسكون » فعل مضارع ناقص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الثمالا » خبر تسكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجلة تسكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور ، معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور

ص - وَأَمَّا كَانَ فَتَمَمْلُ ، وَيَقِلْ ذِكْرُ أَسْمِهَا ، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا يَلْمُ ، أَوْ قَدْ .

ش - إِذَا خَفَّتْ «كَانَ» وَجِبَ إِعْمَالُهَا ، كَمَا يَجِبُ إِعْمَالُ أَنْ ، وَلَكِنْ ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ أَنْ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٩ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ
كَأَنَّ ظَلِيئَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بالاء ، والتقدير : لقد علم الضيف والمرمولون بكونك ربيعالمهم ، وبكونك سندهم وملجأهم .

الشاهد فيه : قوله «بانك ربيع . . . » وأنت تكون النحالا » حيث خفت أن في الموضوعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل ، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

قَلَوُ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاؤَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
٥٩ - هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال : باعث بن صريم - البشكري ونسبه جماعة لسكعب بن أرقم بن علباء البشكري ، والبيت من شواهد سيدييه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) ولؤلؤف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) وللبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللغة : «توافينا» تحيثنا «بوجه مقسم» أي وجه جميل حسن ، والقسام - بفتح كل من القاف والسين - الجلال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أي هجر السلم المورق :

اللفظ : يصف امرأة بأن لها وجها جميلا حسناً ، وعنقاً كثيفاً الغلبة طويلاً . الإعراب : «يومًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله «توافينا» الآتي «توافينا» توافي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا : مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» نعت لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظليئة» على رواية النصب : اسم كأن «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم ، والجملة بعدها صفة ، والخبر محذوف ، أى : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أو كأن مكانها ظبية ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم ، أى كأنها ظبية .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أو جملة اسمية ؛ لم يحتج لفصل ؛ فالفرد كقوله : « كأن ظبية » فى رواية من رفع ، والجملة الاسمية كقوله :

* كأن ندياً حقان * — ٦٠

= جوازاً تقديره هى يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأن ظبية عاطية فى مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير كأنها ظبية ، وجملة تعطف وفاعله فى محل رفع نعت لظبية أيضاً . ويروى أيضاً بجر ظبية ؛ فالكاف حرف جر ، وأن : زائدة ، وظبية : مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافى ، وكأنه قال : كظبية ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لما هنا « إلى » حرف جر « وارق » مجرور بلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطف ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه ، مجرور ومة علا جره السكرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد فى هذا الباب باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف ، والوجه الثانى رفع ظبية على أنه خبر كأن ، واسمها محذوف ، فدلّت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما فى هذا الباب .

٦٠ — هذا يحجز بيت ، وصدره :

* وَصَدْرُ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٢) وفى شذور الذهب (رقم ١٤١) وسدبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفى بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت كاملاً ■

وإن كان فعلا وجب أن يُفصلَ منها ، إما بِلمَ أو قَدْ ؛ فالأول كقوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ)^(١) ، وقول الشاعر :

٦١ — كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبُورِ إِلَى الصُّفَا
أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

اللمة : « حقان » تشية حق ، وهى قطعة من خشب أو عاج اتعت ثم تسوى ، شبه بها الثديين فى نهودها واكتنازها واستدارتهما .

المعنى : وصف امرأة بأن لها صدرآ نقي اللون حسن الرونق ، حق لىكاد النور يسطع منه ، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين ناهدين حق لىكأنهما حقا عاج .

الإعراب : « وصدر » يروى برفع صدر ، وجره ؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، مثلا ، ومن جره فعلى أن الواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظورها احتفال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير : كأنه ، أى : الحال والشأن « ندياه » نديا : مبتدأ ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ونديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبني على الضم فى محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « كأن ندياه حقان » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « ندياه حقان » ولم يفصل بين كأن وبين هذه الجملة بفواصل ، ومثل هذا البيت فى عدم الفصل بين كأن والخففة وخبرها قول مجمع بن هلال : عِبَاتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَآلَةً كَأَنَّ قَبَسٌ يُعَلَى بِهَا حِينَ تُشْرِعُ وكذلك قول ذى الرمة :

تَمْشَى بِهَا الدَّرْمَاكَ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَنَّ بَطْنُ حُلِيِّ ذَاتِ أَوْزَنِ مُمْتَمِرٍ

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٦١ — هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي ، يقوله حين أجلبهم خزاعة

عن مكة .

والثاني كقوله :

٦٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ
أى : وكان قد زالت ، لحذف الفعل .

— اللغة : «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة عنده
مدافن أهلها «الصفاء» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام ، تخرج له من المسجد من
باب سموه باب الصفاء ، ويبدأ من هذا الجبل السعى في الحج «أنيس» أراد به إنساناً
«لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يقسامرون ويتحدثون .
اللعن : يتعزى على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها ؛ فيقول : إنا بعد أن فارقتها
صرنا غرباء عنها ، وكأننا لم نسكن بقاعها ، ولم نجتمع في نواديها .
الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير :
كأنه : أى الحال والشأن «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف
خبر يكن تقدم على اسمه ، وبين مضاف ، و«الحجون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة
الظاهرة «إلى الصفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم
يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل
رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع
مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالياء وعلامة
جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث
والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة
من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

المشاهد فيه : قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأنى بخبرها
جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب .
ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس : (كأن لم تغن بالأمس)
وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس : (كأن لم يدعنا إلى ضرر مسه) وقوله جلست
كلته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الراجز :

فَيَا دَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ

فَالْيَوْمَ أَبْشَى ، وَمَتَى لَمْ يُبْشِكْنِي ؟

٦٢ — هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر

ص — وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ تَجَرُّورًا ، نَحْوُ : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) .

■ ملك العرب في الحيرة ، وكان النابغة نديمه وجليسه ، وقد أنشده الأثموني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٢) .

اللغة : «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال : جمع رحل ، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه .

للعنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التي منرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتي قد فارقت ، لأنها مهيأة معدة .

الإعراب : «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وركاب مضاف وبنا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب ، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالنا» الباء حرف جر ، رحال : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «وكان» الواو حرف عطف ، كان : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه ، أى الحال والشأن «قد» حرف تحقيق ، وقد حذف مدخوله ، والأصل : وكان قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان .

الشاهد فيه : قوله «وكان قد» حيث حذف كان ، وحذف اسمها ، وآتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كان وخبرها بقد ، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه ، على ما تبين لك في الإعراب .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر ، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً :

لَا يَهْوِلُكَ أَصْهْلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ ب ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

(١١ — شرح قطر الندى)

ش — لا يجوز في هذا الباب توسُّطُ الخبر بين العاَمِلِ واسمِهِ ، ولا تقديمُهُ عليهما^(١) كما جاز في باب كانَ ، لا يقال : إنَّ قائمٌ زيداً ، كما يقال : كان قائماً زيد ، والفرقُ بينهما أن الأفعال أمسكَنُ في العمل من الحروف ، فكانت اتَّحَلَّ لأن يُتَّهَرَفَ في معمولها ، وما أحسنَ قولَ ابن عَنِين بِشَكْوِ تَأْخُرِهِ :

٦٣ — كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِإِنَّ ، وَلَمْ يُجَزَّ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبرُ ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط ؛ لأنهم قد يَتَوَسَّعُونَ فيهما ما لم يتوسَّعُوا في غيرها [كما] قال الله تعالى : (إِنَّ

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن خبرها بالأجنبي بنبر خلاف ، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنَّ فِي الْقَهْرِ — لَوْ دَخَلْنَاكَ غَزَاً مُصَنَّفًا مُوصِداً عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيوييه ، وشواهد عبد القاهر الجرجاني ، وشواهد مغنى اللبيب (رقم ١٢٣) المؤلف :

إِنَّ تَحَلَّلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ — إِذْ مَضُوا سَهْلًا

٦٣ — هذا البيت كما قال للمؤلف لابن عَنِين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عَنِين ، الأنصارى ، السكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة ، ولد بدمشق في سنة ٥٣٩ هـ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ هـ من الهجرة ، وليس ابن عَنِين بمن يحتاج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينسده للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما أنشده استظرافاً لمعناه ، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء المتكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و « إِنَّ » قصد لفظه : مضاف إليه ، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً « ولم يجز » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بـ « له » جار ومجرور متعلق بـ « أحد » فاعل يجز « في البحر » جار ومجرور متعلق بـ « يجز أيضاً » أن « حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل لم يجز ، والآلف الإطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا^(١) (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِزَّةٌ لِمَنْ يَخْشَى)^(٢).
وَأَسْتَفْنَيْتُ بِنَبِيِّهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْجُرُورِ عَنْ
التَّنْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَدَمِ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْأَسْهَلِ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ .
وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ تَوْسِيطِهِمُ الظَّرْفَ وَالْجُرُورَ أَنْ يَكُونُوا يَجِيزُونَ تَقْدِيمَهُ ؛
لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَجْوِيزِهِمْ فِي الْأَسْهَلِ تَجْوِيزُهُمْ فِي غَيْرِهِ .

ص - وَتُكْسَرُ إِنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي آيَةِ الْقَدْرِ) وَبَعْدَ
الْقَسَمِ ، نَحْوُ : (حَمِّ وَالسِّكِّاتِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وَالْقَوْلُ ، نَحْوُ : (قَالَ
إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) وَقَبْلَ اللَّامِ ، نَحْوُ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) .
ش - تَكْسَرُ إِنْ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : أَنْ تَقَعَ فِي ابْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٣) (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
الْكُوتِرَ)^(٤) (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٥) .
الثاني : بَعْدَ الْقَسَمِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (حَمِّ وَالسِّكِّاتِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٦)
(يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)^(٧) .

الثالث : أَنْ تَقَعَ مُحْكِيَةً بِالْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)^(٨) .
الرابع : أَنْ تَقَعَ اللَّامُ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ
يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(٩) فَكُسِرَتْ بَعْدَ « يَعْلَمُ » ، وَ « يَشْهَدُ » ، وَإِنْ

(١) من الآية ١٣ من سورة الزمل (٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ١ من سورة القدر (٤) من الآية ١ من سورة الكوتر

(٥) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

وتعقيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي
كما في الآيتين الأولى والثانية ، والابتداء المحكي كما في الآية الثالثة .

(٦) من الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة الدخان (٧) الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة يس

(٨) من الآية ٣٠ من سورة مريم (٩) من الآية ١ من سورة المنافقين

كانت قد فُتِحَتْ بعد هَلِمَ وشَهِدَ ، في قوله تعالى : (عَالِمُ اللَّهِ أَنْتُمْ كُنْتُمْ نَحْمَتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ)^(١) (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢) ، وذلك لوجود اللام في الأولَيْنِ دون الآخرَيْنِ .

ص — وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ « إِنْ » الْمَكْسُورَةِ ، أَوْ أَتَمِّهَا ، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَقُولٍ الْخَبَرِ ، أَوْ الْفَصْلِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْخَفْفَةِ إِنْ أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى .

ش — يجوز دخول لام الابتداء بعد إِنْ المكسورة على واحد من أربعة : اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ، فأما المتأخران فالخبر نحو : (وَإِنْ رَبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ)^(٣) والاسم نحو : (إِنْ فِي ذَلِكَ آيَةٌ لَكُم)^(٤) ، وأما المتوسطان فمَقُولُ الْخَبَرِ ، نحو : « إِنْ زَيْدًا لَطَمَاكَ آكُلٌ » والضمير المسمى عند البصر بين فصلين وعند الكوفيين عَمَادًا ، نحو : (إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٥) (وَإِنَّا لَنَعْلَمُ الْعَاقِبُونَ ، وَإِنَّا لَنَعْلَمُ الْمُسْتَبْحُونَ)^(٦) .

وقد يكون دخول اللام واجباً ، وذلك إذا خُفِّفَتْ إِنْ ، وأهْمِلَتْ ، ولم يظهر قَصْدُ الْإِثْبَاتِ ، كقوله : « إِنْ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ » وإنما وجبت هُتْمُ الْإِثْبَاتِ بَيْنَ إِنْ النافية كالتى في قوله تعالى : (إِنْ عِنْدَ كُفْرٍ مِنْ سُلْطَانٍ بِهِدَا)^(٧) ولهذا نسمى اللامَ الْفَارِقَةَ ؛ لأنها فَارَقَتْ بَيْنَ النفي والإثبات .

فإن اخْتَلَّ شَرْطُ مِنَ الثَّلَاثَةِ كَانَ دُخُولُهَا جَائِزًا ، لا واجباً ، لعدم الالتباس ، وذلك إذا شَدَّدَتْ ، نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » أَوْ خَفَّفَتْ وَأَهْمِلَتْ ، نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » أَوْ خَفَّفَتْ وَأَهْمِلَتْ وظاهر المعنى ، كقول الشاعر :

(١) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد ، وللمغفرة : الغفران ، وهو الصفح عن الذنوب

(٤) من الآية ٢٦ من سورة النازعات ، ومن الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران (٦) الآيتان ١٦٥ ، ١٦٦ من سورة الصافات

(٧) من الآية ٦٨ من سورة يونس .

٦٤ - أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيرِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَأَبِ مَالِكٍ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

* * *

٦٤ - هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو نضر ، وأنشده الأثموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٤٠) وللؤلؤف في أوضعه (رقم ١٤٦) .
اللغة : «أبابة» بضم الهمزة - جمع آب ، مثل قضاة جمع قاض ، وغزاة جمع غاز ، ودعاة جمع داع ، ورماة جمع رام ، والآبى : اسم فاعل فعله أبى ، ومعناه امتنع «الضمير» المظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول .

المعنى : يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوما كرام الأصول .

الإعراب : «وأنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر للمبتدأ ، وابن مضاف و «أبابة» مضاف إليه ، وأبابة مضاف و «الضمير» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف : إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب وخفف من المثقل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن للتوكدة ، وأهملها فلم ينصب بها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، وبخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإعما لم يدخل اللام هنا ارتكانا على اتقاهم المعنى ووضوحه ، وذلك لأن البيت مسروق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكاتهم ، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى متناقضاً لما سبق البيت له ، إذ يصير المعنى : وليست مالك كرام المعادن ؟ فيتمين حمل «إن» على أنها المؤكدة ليتفق معنى البيت مع الغرض المأثى به له . وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه ؛ فلم يأت باللام الفارقة .

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تنوع إلى قوهين : لفظية ، ومعنوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إجمال «إن» .

ص — وَمِثْلُ إِنْ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالْمُذَكَّرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَلَا «عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي» . وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِهُ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلٌ» وَ «لَا رَجُلٌ» وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَقَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» ، وَ «لَا مُسْلِمَيْنِ» .

ش — يَمْرَى تَجْرَى «إِنْ» — فِي نَصْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ — «لَا» بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْجِنْسِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا هَا نَكْرَتَيْنِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مُقَدِّمًا ، وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرًا .

فَإِنْ انْخَرَمَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : بِأَنْ كَانَتْ نَافِيَةً ، اخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ وَجَزَمَتْهُ نَحْوُ (لَا تَحْزَنْ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا) ^(١) ، أَوْ زَائِدَةً لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا ، نَحْوُ (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْبُحْدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) ^(٢) ، أَوْ نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ عَمَلَتْ عَمَلَ لَيْسَ ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» ، بَلْ رَجُلَانِ .

وَإِنْ انْخَرَمَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ ، وَوَجِبَ تَكَرُّرُهَا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» ، وَمِثَالُ الثَّانِي : (لَا فِيهَا غَوْلٌ ، وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) ^(٣) .

وَإِذَا اسْتَوْفَتْ الشَّرُوطَ فَلَا يَخْلُو اسْمُهَا : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، أَوْ شَبِيهَا بِهِ ، أَوْ مُرَدًّا ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهَا بِهِ ظَهَرَ النِّصَبُ فِيهِ ، فَالْمُضَافُ كِتَابُكَ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» ، وَ «لَا صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ» .

وَالشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ : مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ : إِمَّا مَرْفُوعٌ بِهِ ، نَحْوُ «لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَذْمُومٌ» أَوْ مَنْصُوبٌ بِهِ ، نَحْوُ «لَا طَالَمَا جَبَلًا — ضَرَّ» أَوْ مَخْفُوضٌ بِخَافِضٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ ، نَحْوُ «لَا خَيْرَ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ .

وإن كان مفرداً - أى غير مضاف ولا شبيه به - فإنه يُبنى على ما ينصب به لو كان مُعرَّباً ، فإن كان مفرداً أوجع تكسير بنى على الفتح ، نحو « لَرَجُلٍ » و « لَرَجَالٍ » ، وإن كان مثنى أوجع مذكر سالماً فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء ، تقول : « لَرَجُلَيْنِ » و « لَمُسْلِمَيْنِ عَفْدَى » ، وإن كان جمع مؤنث سالماً بُنِيَ على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو « لَمُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ » وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

٦٥ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِأَسَلَةٍ تَتَّقِي الْمَثُونَ لَدَى أَسْتِيفَاءِ آجَالِ

٦٥ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللفظة : «سابغات» أراد دروعاً سابغات ، أى : واسعات تجلجل موضعها من البدن وتنطيه كله ، خذف الموصوف وأقام المصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : (أن أحمل سابغات) والواحدة سابغة « جأواء » هى الجيش العظيم « بأسلة » متصفة بالأسالة وهى الشجاعة « للنون » الموت .

المعنى : يريد أنه لا ينبغيك من الموت ولا يبقيك منه - إذا استنكمت أجلك - دروع واسعة تلبسها ، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلكم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب أو مبنى على الكسر نيابة عن الفتح فى محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « جأواء » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « بأسلة » صفة لجأواء ، وصفة للنصب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « تتقي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير : لا سابغات تتقي النون ، ولا جأواء تتقي للنون ؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها « للنون » مفعول به لتقي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ، ولدى مضاف و « استيفاء » مضاف إليه ، واستيفاء مضاف و « آجال » مضاف إليه .

ص — وَلَكَ فِي نَحْوِ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » : فَتَحُ الْأَوَّلُ ، وَفِي الثَّانِي :
الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ » وَرَفْعُهُ ،
فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » ، أَوْ فُصِّلَتِ الصَّفَةُ ، أَوْ كَانَتْ
غَيْرَ مُفْرَدَةٍ ، أَمْتَنَعَ الْفَتْحُ .

ش — إِذَا تَكَرَّرَ « لَا » مَعَ الْفَكْرَةِ جَازَ فِي الْفَكْرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ،
فَإِنْ فَتَحْتَ فَلَمْ يَكُنْ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهَ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ .
وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَمْ يَكُنْ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ
فَنَحْوُ أَنْ يَجُوزَ فَتْحُ الْأَسْمَيْنِ ، وَرَفْعُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ،
وَعَكْسُهُ ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصْبُ الثَّانِي ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجِهَ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ .
فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » مَعَ الْفَكْرَةِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يَمُزْ فِي الْأَوَّلِ الرَّفْعُ ، وَلَا فِي الثَّانِيَةِ
الْفَتْحُ ، بَلْ تَقُولُ : « لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ » أَوْ قُوَّةٌ بَفَتْحِ حَوْلَ لِأَعْيُنِ ، وَنَّصْبِ قُوَّةَ
أَوْ رَفْعِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦ — * فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * *

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لَا مَابِقَاتِ » فَإِنْ اسْمُ « لَا » فِيهِ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ ، وَجَمْعُ الْمَوْثِ
السَّالِمِ إِذَا وَقَعَ اسْمًا لِلْإِجَازِ فِيهِ وَجْهَانِ : الْأَوَّلُ الْبِنَاءُ عَلَى السَّكْرَةِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ ،
وَالثَّانِي الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي هَذَا الْبَيْتِ الرِّوَايَةُ بِالسَّكْرِ وَالْفَتْحِ ؛ فَدَلَّ
مَجْمُوعُ الرِّوَايَتَيْنِ عَلَى جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ .

وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ سَلَامَةَ بْنِ جَنْدَلٍ يَتَحَسَّرُ عَلَى ذَهَابِ عِجَابِهِ
أَوْ ذَيْ الشَّجَابِ الَّذِي يُجَدُّ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ ، وَلِأَنَّ لَذَاتَ لِشَيْبٍ
٦٦ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ ، وَعَجْزُهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أَرْتَدَّى وَتَأَزَّرَا * *

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ قَائِلُهَا ، وَأَقْصَى مَا قِيلَ فِي نَسْبَتِهِ إِنَّهُ لِرَجُلٍ
مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ (ج ١ ص ٣٤٩) وَقَدْ أُنْشِدَهُ
الْأَشْجَرِيُّ (رَقْم ٣٠٢) وَالْمُؤَلِّفُ فِي أَوْضَحِهِ (١٦٥) .

ويجوز « فَلَا أَبَ وَابْنٌ » .

وإن كان اسمُ « لا » مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ — مثل « لا رَجُلٌ ظريفٌ في الدَّارِ » — جاز في الصفة : الرفعُ على موضع « لا »

اللفظة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم « ابنه » أراد به عبد الملك بن مروان « المجد » السكرم والشرف « ارتدى وتأزر » كفى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثوبته له ، وأفرد الضمير فقال : « إذا هو ارتدى » مع أن حقه أن يثنيه فيقول : « إذا هما ارتديا وتأزرا » ارتكنا على فهم السامع ، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً ؛ إذ كان الفرض مدحهما معاً .

للعنى : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبسياه وارتدياه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ، فيكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء « مثل » يروى بالرفع ؛ فهو خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لا حيثئذ محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا بمائتين لمروان وابنه موجودان ؛ ومثل مضاف و « مروان » مجرور بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » بمعنى إذا الدالة على التعليل « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذثور وفاعله لا محل لها مفسرة « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف « ابنا » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد سنا لك ذلك في الإعراب بياناً لا يحتاج معه إلى شيء .

مع اسمها ؛ فإنهما في موضع الابتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن ، والفتحُ على تقدير أنك رَكَّبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت « لا » عليهما .
فإن فصلَ بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ، جاز الرفع والنصب ، وامتنع الفتح ؛ فالأول نحو « لا رجلٌ في الدارِ ظريفٌ ، وغازيٌّ » ، والثاني نحو « لا رجلٌ طامِعاً جَبِلاً ، وطامِعٌ جَبِلاً » .

ص — الثالثُ : ظَنُّ ، وَرَأَى ، وَحَسِبَ ، وَدَرَى ، وَخَالَ ، وَزَعَمَ ، وَوَجَدَ ، وَعَلِمَ ، الْقَلْبِيَّاتُ ، فَتَنَّهُبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ :
* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ *
وَيُلَفِّتَيْنِ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرَزَ ، نَحْوُ * الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ * وَبِمَسَاوَاتٍ
إِنْ تَوَسَّطَنَ ، نَحْوُ :

* وَفِي الْأَرَاجِيذِ خِلْتُ اللَّوْثُ وَالْخَوْرُ *

وَأَنْ وَيَهْنُ « مَا » أَوْ « لَا » أَوْ « إِنْ » الْفَائِيَاتُ ، أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ الْقَسَمِ ، أَوْ الْإِسْتِفْهَامِ — بَطَلْ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّغْظِ وَجُوبًا ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيلًا ، نَحْوُ (لِنَعْلَمَ أَيْ الْحَزْبَيْنِ أَحْمَى) .

ش — الباب الثالث من الفواصخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وهو ظن ، نحو (وَإِنِّي لَأَخْلُتُكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا)^(١) ، ورأى ، نحو (إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ وَرَأَاهُ قَرِيبًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

٦٧ — رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

(١) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء . (٢) الآيتان ٧٥ و ٧٦ من سورة المعارج .

٦٧ — هذا البيت لخدش بن زهير ، أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أنشده

الأشعثوني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨)

وَحَسِبَ ، نحو (لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُم) (٣) ، وَدَرَى ، كقوله :
٦٨ — دُرِيتَ الْوَفَى الْمَمْدُ يُأْعَرَوْ فَاعْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنوداً » يروى في مكانه « وأكثرهم جنوداً » و يروى « وأكثرهم عديداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأيت ، وأكبر مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو حرف عطف ، وأكثر : معطوف على أكبر ، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « جنوداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . » فإن « رأيت » في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ، على ما بيناه في الإعراب .

(٣) من الآية ١١ من سورة النور .

٦٨ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١) .

اللغة : « دريت » مبنى للمجهول ، من درى بمعنى علم « الوفى العهد » الذى يوفى بما يعاهد عليه ولا يخلفه « فاغتبط » أمر من الاغتباط ، وهو فى الأصل : أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

للعنى : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذى لا ينقض عهده ، واستيقنوا ذلك منك ، فلا يداخلهم فيه شك ؛ فيلزمك أن تقر بذلك عينا ، وتعالى به سرورا .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثانٍ لدري ، والوفى مضاف و « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، فى محل نصب « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل إن : حرف تأكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى . . » فإن درى فى هذه العبارة فعل دال على

وخال ، كقوله :

٦٩ - * يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا *

وزعم ، كقوله :

٧٠ - زَعَمَتْنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْرِبُ دَبِيبًا

= البقين ، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل ؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله الوفي ، على ما بيناه في الإعراب .
٦٩ - هذا مجز بيت ، وصدره قوله :

* وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعَمٍ *

والبيت للناطقة الديباني ، يقوله في أبيات للنعمان بن للنذر أيام موجدته عليه ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٥٨) :

اللغة : « بيوتى » جمع بيت « يفاع » هو المرتفع من الأرض العالى « منع » لا يناله أحد « يخال » يظن « الحمولة » الركائب .

المعنى : يقول : إننى فى مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ؛ حتى إن الناظر إليه لىظن راعى ركائبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم .
الإعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بيوتى » بيوت : فاعل حل ، مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء التشكلم ، وبيوت مضاف وباء للتشكلم مضاف إليه « فى يفاع » جار ومجرور متعلق بحل « منع » صفة ليفاع ، وصفة المجرور مجرورة « يخال » فعل مضارع مبنى المجهول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق ببيخال ، أو محذوف حال « راعى الحمولة » راعى : نائب فاعل ليخال ، وهو للمفعول الأول ، وراعى مضاف و « الحمولة » مضاف إليه « طائراً » مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة .

المشاهد فيه : قوله « يخال راعى الحمولة طائراً » فإن يخال فى هذه العبارة فعل دال على الرجوعان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ؛ أولهما قوله « راعى الحمولة » الذى وقع نائب فاعل ؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله : « طائراً » وهذا واضح من إعراب البيت الذى قدمناه .

٧٠ - هذا البيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس ، وقد أنشده الأثيمونى

(رقم ٣١٩) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٥) وفى شذور الذهب (رقم ١٧٩) . =

وَوَجَدَ ، كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا)^(١) .
وَعَلِمَ ، كقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها : الإلغاء ، والتعليق .
فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها في اللفظ والمحل » لنواسخها بين
المفعولين ، أو تأخيرها عنهما .
مثالٌ توسطها بينهما قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإعمال ، ويجوز
« زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإهمال ، قال الشاعر :

■ اللغة : « زعمتني » ظنقتني « شيخا » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان
فيه الشيب ، ويقال للانسان شيخا إذا بلغ الحسین إلى الثمانین « يدب ديباً » يمشی
مشياً متقارباً ، ويسير سيراً ضعيفاً .
المعنى : ظننت هذه المرأة أنني قد كبرت سنی ، وضعفت قوتی ، ولكنها لا تعلم حقيقة
للأمر ؛ لأن من كان مثلی يسیر سیراً قویاً لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب « زعمتني » زعم : فعل ماضٍ ، والتاء لثبات ، والنون لوقاية ، وياء للتكلم
مفعول أول « شيخا » مفعول ثانٍ « ولست بشيخ » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماضٍ
ناقص ، وتاء التكلم اسم ، مبني على الضم في محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ :
خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا محل
لها من الإعراب « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل
رفع « يدب » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من للوصول
والجملة من الفعل وقاعله لا محل لها صلة الموصول « ديباً » مفعول مطلق مؤكد
لعامله وهو قوله « يدب » .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخاً » فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان
وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ أولهما ياء للتكلم ، وثانيهما قوله « شيخا »
وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ١٠ من سورة المتحنة .

٧١- أ بِالْأَرَاكِيزِ يَأْبَنَ اللَّؤْلُومُ تُوْعِدُنِ وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّؤْلُومُ وَالْخَوْرُ ؟
 قَالَتُ : مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ ، وَ « فِي الْأَرَاكِيزِ » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ،
 وَالغَيْتُ « خِلْتُ » لَتَوْسُطِهَا بَيْنَهُمَا ، وَهَلِ الْوَجْهَانِ سِوَاهُ ، أَوِ الْإِعْمَالِ أَرْجَحُ ؟
 فِيهِ مَذْهَبَانِ .

٧١ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ مَنَازِلِ بْنِ رِبْعَةَ الْمَنْقَرِيِّ .
 الْلُغَةُ : « الْأَرَاكِيزِ » جَمْعُ أَرْجُوزَةٍ - بَضْمُ الْهَمْزَةِ - وَهِيَ مَا كَانَ مِنَ الشَّعْرِ عَلَى وَزْنِ بَحْرِ
 الرِّجْزِ ، وَيُقَالُ لِمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ : قَصِيدَةٌ وَهِيَ مُنْقَابِلَانِ ، وَقَدْ كَانَ مِنَ الشُّعْرَاءِ رَجَازٌ
 لَا يَقُولُونَ غَيْرَ الرِّجْزِ كَرُوبَةِ وَالْعَبَّاجِ أَيْبِهِ ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الْقَصِيدَ وَلَا يَقُولُ
 الرِّجْزَ ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الرِّجْزَ وَالْقَصِيدَ جَمِيعًا ، وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزِ :
 * أَرْجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَصِيدًا ؟ *

« تُوْعِدُنِي » تَهْدِدُنِي ، وَهُوَ مُضَارِعٌ أَوْعَدَ ، وَلَا يَقَالُ « أَوْعَدَهُ » مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ
 الْمَوْعِدِ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْعِدُ بِهِ شَرًّا .
 الْإِعْرَابُ : « أ بِالْأَرَاكِيزِ » الْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَالْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ ، وَالْأَرَاكِيزُ : مَجْرُورٌ
 بِالْبَاءِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تُوْعِدُنِي الْآتِي « يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ « ابْنِ »
 مُنَادَى مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَابْنُ مِضَافٍ وَ « اللَّؤْلُومُ » مِضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالسَّكَنِ
 الظَّاهِرَةِ « تُوْعِدُنِي » تُوْعِدُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّ الظَّاهِرَةِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ
 وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالنَّمُونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَالْبَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « وَفِي الْأَرَاكِيزِ » الْوَاوُ وَوَاوُ الْحَالِ ، وَفِي :
 حَرْفُ جَرٍّ ، الْأَرَاكِيزُ : مَجْرُورٌ بِنِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « خِلْتُ »
 خَالَ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَتَاءُ لِّلْمُسْكَمِ فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ الْفَعْلِ
 وَالْفَاعِلِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ « اللَّؤْلُومُ » مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ ، مَرْفُوعٌ
 بِالضَّمِّ الظَّاهِرَةِ « وَالْخَوْرُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، الْخَوْرُ : مَطْوُوفٌ عَلَى اللَّؤْلُومِ ، وَالْمَطْوُوفُ عَلَى
 الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعٌ .

الشَّاهِدُ بِهِ : قَوْلُهُ « فِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّؤْلُومُ » حَيْثُ تَوْسُطُ « خَالَ » مَعَ فَاعِلِهِ بَيْنَ
 الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ « اللَّؤْلُومُ » وَالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ « فِي الْأَرَاكِيزِ » فَلَمَّا تَوْسُطَ الْفَعْلُ
 بَيْنَهُمَا أُلْفِيَ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِمَا . وَلَوْلَا هَذَا التَّوَسُّطُ لَنَصَبُهَامَا أَلْبَتَةً ؛ فَكَيْفَ يَقُولُ : وَخِلْتُ
 اللَّؤْلُومَ وَالْخَوْرَ فِي الْأَرَاكِيزِ ، بِنَصْبِ اللَّؤْلُومِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَنَصْبِ مَحَلِّ الْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ عَلَى أَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

ومثالُ تأخُّرها عنهما قولُك : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإجمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإعمال ، قال الشاعر :

٧٢ — الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ ؛ فَإِنْ يَكُنْ
مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

٧٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .
اللفظة : « في أثري » بفتح الهمزة والياء - معناه خلني يريد أنهم يتعقبونه « خابوا » لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .
المعنى : يقول : إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلني ؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقية ؛ فأخيب فألهم ، وأظهر عليهم .
الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « في » حرف جر « أثري » أثر مجرور بفي ، وعلامة جرّه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ظننت » فعل وفاعل « فإن » الفاء حرف دال على التفریع ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يكن » فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون « ما » اسم موصول : فاعل يكن ، مبني على السكون في محل رفع « قد » حرف تحقيق « ظننت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ومفعولاً ظننت محذوفان ، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي قد ظننته حاصل « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « ظفرت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « وخابوا » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « القوم في أثري ظننت » حيث تأخر الفعل الناصب الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم في أثري » فلما تأخر عنهما ألحق عمله فیهما ولولا هذا التأخر لعمل فيها النصب ؛ فكان يقول « ظننت القوم في أثري » بنصب ألفظ القوم على أنه المفعول الأول ، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله « في أثري » - على أنه المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

فالقوم : مبتدأ ، و « في أخرى » في موضع رفع على أنه خبره ، وأهات
 « ظن » لتأخرها عنهما .
 ومضى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجز الإهمال ؛ لا تقول : ظننت
 زيد قائم ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

وأما التعليق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً ، لا تحلاً » ؛ لا اعتراض ماله
 صدر الكلام بينها وبين معموليها ، والمراد بما له صدر الكلام « ما »
 النافية ، كقولك : « علمت ما زيد قائم » ، قال الله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتُ
 مَا هُوَ لَاءَ يَنْطِقُونَ)^(١) فهو لاء : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليس مفعولاً
 أولاً وثانياً ، و « لا » النافية ، كقولك « علمت لا زيد قائم ولا عمر و »
 و « إن » النافية ، كقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)^(٢) ،
 أى : ما لبثتم إلا قليلاً ، ولامُ الابتداء نحو قولك : « علمت لزيد قائم »
 قال الله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ)^(٣) ،
 ولامُ القسم ، كقول الشاعر :

٧٣ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَاءَ لَا تَهْلِسُ سِيَاهُهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

٧٣ — هذا البيت من كلام ليبيد بن ربيعة العاصري ، وقد أنشده الأشموني في باب
 ظن وأخوانها (رقم ٣٣٦) ولؤلؤ في أوضاعه (رقم ١٧٨) وفي شذور الذهب
 (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة ليبيد الممدودة في العلاقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ حَلْمًا فَمَقَامُهَا يَمِيتُ تَابُدَ غَوْلَهَا فَرَجَامُهَا

الاقة : « منيت » النية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من مئ يئى - بوزن
 رمى يرمى - وهناد قدر ، ولفظها التاء لأنها قد صارت اسماً ، ولو كانت باقية على
 الوصفية لما لحقتها التاء ؛ لأن الوصف الذى على وزن فاعل بمعنى مفعول يكون بلفظ
 واحد المذكر والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد ، وضريح بمعنى طريد ، وصريح ووليد .

والاستفهام ، كقولك : « عَلِمْتُ أُرِيدُ قَائِمٌ » ، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام ، سواء كان أحدَ جزءي الجملة ، أو كان فضلة ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَنبَاءَ أَشَدَّ عَذَابًا وَأَبْقَى)^(١) ، والثاني كقوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٢) ؛ فأى مُنْقَلَبٍ منصوب بـيُنْقَلِبُونَ على المصدرية ؛ أى يَنْقَلِبُونَ أى انقلاب ، و « يعلم » معلقة عن الجملة بأسرها ؛

■ « لا تطيش » لا تخيب ، بل تصيب المرمى « سهامها » السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة .

المنفى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتما ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ألبتة ؛ فكان يقول : ولقد علمت منيتي آتية ، بنصب منية نصبا تقديريا على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في التقدير ، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو حطفت على محل جملة « لتأتين منيتي » لعطفت بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٧١ من سورة طه . (٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى ؛ وربما توهم بعض الطلبة انتصاب «أى»
بـيـعلم ، وهو خطأ ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ؛ فلا يعمل فيه ما قبله .
وإنما سمي هذا الإهمال تمليقاً ؛ لأن العامل في نحو قولك : « عَلِمْتُ
ما زَيْدٌ قائمٌ » عاملٌ في الحل ؛ وليس عاملاً في اللفظ ؛ فهو عامل لا عامل ؛
فـشُبّه بالمرأة المعلقة التي هي لا مَرْوِجة ولا مُطَلَّقة ؛ والمرأة المعلقة : هي التي أساء
زوجها عِشْرَتَهَا .

والدليل على أن الفعل عاملٌ في الحل أنه يجوز العطف على محل الجملة
بالنصب كقول كثير :

٧٤ — وَمَا كُنْتُ أَدرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

٧٤ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذي اشتهر بكثير عزة ،
لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها
(رقم ٣٣٨) والمؤلف في أوضعه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧)
وفي مغنى اللبيب (رقم ٦٦٨) .
اللفظ : « أدري » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجعات » جمع
موجعة ، وهي المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء ؛ لأنه لم يكن
يمر بخاطري ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هي البال ، وقد
بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هنامي .
الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمها ، مبنى
على الضم في محل رفع « أدري » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنا
والجملة من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية
الزمانية ، وهو متعلق بأدري ، وقبل مضاف و« عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة
عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على
السكون في محل رفع « البكي » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من

فمطف «موجعات» بالنصب على محل قوله : « ما البكى » الذى علق
عن العمل فيه قوله « أدرى » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ظهورها التعذر، وجملة المتبدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعولها «ولا»
الواو حرف عطف، لا زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى»
والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع
مؤنث سالم ، وموجعات مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
«حق» حرف غاية وجر «تولت» تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث
والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل «تولت» أن مصدرية
مخدوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحق ، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذى دل عليه
«ما» فى قوله « ما كنت أدرى » .

الشاهد فيه : قوله «أدرى ما البكى ولا موجعات» فإن «أدرى» فعل مضارع ينصب
مفعولين أصلهما المتبدأ والخبر ، وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق
الفعل أن يعمل فى لفظ المتبدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المتبدأ اسم استفهام ، وكان
اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته تصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل
الفعل فى لفظ المتبدأ والخبر ، وعمل فى محلها النصب ، والدليل على أنه عمل فى محلها أنه
لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب
جمع المؤنث السالم فى حالة النصب ، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جازله ذلك
وأنت تعلم أن التابع – كالمعطوف هنا ، وكانت – يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع
– كالمعطوف عليه ، وكانت – ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع
والمتبوع ، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً ، مثلاً ؛ فلما كان ذلك كذلك كان
نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ، ولما يكن المتبوع ههنا منصوباً فى اللفظ
علمنا أن له محلاً منصوباً ، وهذا هو ما يريد إثباته بإنشاده هذا البيت فى هذا الموضع ، فافهم
ذلك وكن منه على ثبوت ، والله ينفعك به ، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص — باب ، الفاعلُ مَرْفُوعٌ ، كـ « قَامَ زَيْدٌ » ، وَ « مَاتَ عَمْرُو » ،
وَلَا يَتَأَخَّرُ حَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلَا تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ تَنْذِيرٍ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ :
قَامَ رَجُلَانِ وَرَجَالٌ وَنِسَاءً ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ ، وَشَذَّ « يَتَعَاقِبُونَ
فِيكُمْ مُتَلَابِسَةً بِاللَّيْلِ » ، « أَوْ مُخْرِجِي هُمْ » وَتَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ ،
إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كـ « قَامَتِ هِنْدٌ » وَ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَيَجُوزُ الِوْجُوهَانِ
فِي جَوَازِي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) ،
(قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ) ، وَفِي الْحَقِيقِ الْمُتَفَعِّلِ ، نَحْوُ « حَفَرَتِ الْفَاعِي أَمْرًا »
وَالْمُتَفَعِّلِ فِي بَابِ « نِعَمَ ، وَبِئْسَ » نَحْوُ « نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » وَفِي الْجَمْعِ ،
نَحْوُ : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) إِلَّا جَمْعِي التَّضْعِيعِ فَسَكَنَ مَرَدِّهَا ، نَحْوُ « قَامَ
الزَّيْدُونَ » ، وَ « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّسْرِ « مَا قَامَتِ
إِلَّا هِنْدٌ » ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَذْكَرٌ مَحْذُوفٌ ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ : (أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ
فِي يَوْمِ ذِي مَسْنَةِ ، بَيْنَمَا) ، وَ (قُضِيَ الْأَمْرُ) ، وَ (انْبَسَجَ بِهِمْ وَانْعَمَ) ،
وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِمْ .

ش — لما انقضى الكلامُ في ذكر المبتدأ والخبر ، وما يتعلق بهما من
أبواب النواسخ ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب الفاعب ،
وباب التنازع ، وما يتعلق به من باب الاشتغال .

أعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، أُشِيدَ إليه فعلٌ ،
أو مؤول به ، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة : واقعاً منه ، أو قائماً به » .

مثالُ ذلك « زَيْدٌ » من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَ « عَلِمَ زَيْدٌ » ؛

فالأول : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعل واقع منه ؛ فإن الضرب واقع من زيد ، والثاني : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعل قائم به ؛ فإن العلم قائم بزيد .

وقولى أولاً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه نحو : (أَنْ تَخْشَعَ) فى قوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)^(١) ؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، ولـكنه فى تأويل الاسم ، وهو الخشوع .

وقولى ثانياً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه : (مُخْتَلِفٌ) فى قوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٢) ؛ فاللوانه : فاعلٌ ، ولم يُسْنَدَ إليه فعلٌ ، ولـكن أُسْنِدَ إليه مؤول بالـفعل ، وهو مختلف ؛ فإنه فى تأويل يختلف .

وخرج بقولى : « مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فليس بـفاعل ؛ لأن الفعل المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدَّمًا عليه ، بل مؤخرًا عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبر^(٣) .

وخرج بقولى : « بِالْأَصَالَةِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ؛ فإنه وإن أُسْنِدَ إليه شىء مؤول بالـفعل ، وهو مُقَدَّمٌ عليه ، لـكن تقديمه عليه ليس بالأصالة ؛ لأنه خبرٌ ؛ فهو فى ذىة التأخير .

وخرج بقولى : « واقِعًا منه — إلخ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « ضَرِبَ زَيْدٌ » ؛ فإن الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه ، وليس واقعًا منه ولا قائمًا به .

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

(٣) يريد الفعل مع فاعله : أى الجملة ، لـكن لما كان الفاعل ضميرًا مستترًا ، والفعل مذكور فى الكلام ، وهو الجزء الأهم ، نسب الحكم إليه ، وسبأى بدسطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها للمستقيم الواضح .

وإنما مثلتُ الفاعلَ به « قَامَ زَيْدٌ » ، و « مَاتَ عَمْرُو » يُعْلَمُ أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مَسْمَاَهُ أَحْدَثَ شَيْئاً ، بل كونه مُسْتَفْهِدًا إليه على الوجه للذكور ، ألا ترى أن عمراً لم يُحْدِثِ الموتَ ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً .

وإذا عَرَفْتَ الفاعلَ ، فاعلم أن له أحكاماً :

أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه ؛ فلا يجوز في نحو : « قَامَ أَخَوَاكَ » أن تقول : أَخَوَاكَ قَامَ ، وقد تضمن ذلك الحدُّ الذي ذكرناه ، وإنما يقال : أَخَوَاكَ قَامَا ، فيكون أخواكَ مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

والثاني : أنه لا يلحق عامله علامةٌ ثنائيةٌ ولا جمع : فلا يقال : « قَامَا أَخَوَاكَ » ولا « قَامُوا إِخْوَتُكَ » ولا « قُمْنِ نِسْوَتُكَ » ، بل يقال في الجميع : « قام » بالإنفراد ، كما يقال : « قَامَ أَخُوكَ » هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلاماتِ بالعامل : فَمَلَأَ كَانَ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أو اسماً كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَوْخَرِجِيْ هُمُ » قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ : وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، والأصل : أَوْخَرِجُوىَ هم ، فقلبت الوار ياء ، وأدغمت الياء في الياء ^(١) ، ولأكثر أن يقال : يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ ، أَوْخَرِجِيْ هُمُ - بتخفيف الياء .

والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء القانِثِ الساكنةُ إن كان فعلاً ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ؛ فنقول : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، و « زَيْدٌ قَانِثَةٌ أُمُّهُ » .

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً ، وقارة يكون واجباً .

فالجائز في أربع مسائل ، إحداها : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازياً القانِثِ ، ونعني به مالا فرَّج له ، تقول : طَلَمَتِ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ ،

(١) ثم كسر ما قبل الياء المناسبة .

والأول أَرْجَحُ ، قال الله تعالى : (قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ)^(١) وفي آية أخرى : (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ)^(٢) والثانية : أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقيً التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ أُمْرَأَةٌ » ويجوز : « حَضَرَ الْقَاضِيَّ أُمْرَأَةٌ » والأول أفصح ، والثالثة : أن يكون العامل نعم أو بئس ، نحو : « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدُ » الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً ، نحو : « جَاءَ الزُّبُودُ » و « جَاءَتِ الزُّبُودُ » و « جَاءَتِ الْهُنُودُ » ، و « جَاءَ الْهُنُودُ » ؛ فمن أنثَ فَعَلَى معنى الجماعة ، ومن ذَكَرَ فَعَلَى معنى الجمع ، وَيُسْتثنى من ذلك جمعاً التصحيح ؛ فإنه يُحْكَمُ لهما بحكم مفرديهما ؛ فتقول : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » بالتاء لا غير ، كما تفعل في « جَاءَتِ هِنْدُ » و « قَامَ الزُّبُودُ » بترك التاء لا غير ، كما تفعل في « قَامَ زَيْدٌ » .

والواجبُ فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان ؛ إحداهما : المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيثُ الذي لَيْسَ مَقْصُولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بئس ، نحو : (إِذْ قَالَتِ أُمْرَأَةٌ عِمْرَانُ)^(٣) الثانية : أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « مَقَامٌ إِلَّا هِنْدٌ » الوجهان ، ويترجح التأنيث ، كما في قولك « حَضَرَ الْقَاضِيَّ أُمْرَأَةٌ » واسكنهم أو جَبُوا فيه تركُ التاء في النثر لأن ما بعد « إلا » ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّرٍ قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مُذَكَّرٌ ، فلذلك ذَكَرَ العامل ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند .

وهذا أحدُ المواطنِ الأربعة التي يَطْرُدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ ، والثاني : فاعلُ المصدر كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(٤) تقديره : أو

(١) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

(٢) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣ ، ٨٥ من سورة الأعراف ، وكلتاها بتأنيث الفعل بالتاء ، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام (جاءكم بيينة) بحذف التاء .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآيتان ١٥ ، ١٤ من سورة البلد .

إطعامه يتما ، والثالث : فى باب النياية ، نحو : (وَقَضَى الْأَمْرُ)^(١) أصله - والله أعلم - وقضى الله الأمر ، والرابع : فاعل أفعِل فى التعجب إذا دل عليه مُقَدَّمٌ مثله ، كقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْعِرْ)^(٢) أى : وأبعر بهم ، لحذف « بهم » من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص - وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ : جَوَازاً نَحْوُ : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ) * كَمَا أَنَّى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ * وَوَجُوباً نَحْوُ : (وَلَئِذَا أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) * وَضَرْبِ زَيْدٌ ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « ضَرَبَ مُوسَىٰ عِيسَىٰ » بِخِلَافِ « أَرْضَعَتِ الْعُمَيْرَى الْكُبْرَى » وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ : جَوَازاً نَحْوُ : (فَرِيقًا هَدَى) ، وَوَجُوباً نَحْوُ : (أَيُّهَا مَا تَدْعُوا) :

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعَمَ أَوْ يَنْسُ فَالْفَاعِلُ إمَّا مُعْرِفٌ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ نَحْوُ : (نِعَمَ الْمُعْبُدُ) أَوْ مُضَافٌ لِلْمَا هِىَ فِيهِ نَحْوُ : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ مُضْمَرٌ مُسْتَتِرٌ مُقْتَضٍ بِتَمْيِيزِ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ : (يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) .

ش - الفعل والفاعل كالـ كلمة الواحدة فتحقق ما أن يتصلا ، وحق للمفعول أن يأتى بعدهما ، قال الله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(٣) وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ، وذلك على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)^(٤) وقول الشاعر :

٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَنَّى رَبُّهُ مُوسَىٰ عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود (٢) من الآية ٣٨ من سورة مريم

(٣) من الآية ١٦ من سورة النمل (٤) من الآية ٤١ من سورة القمر

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، بمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده ابن عقيل فى باب العطف (رقم ٢٩٣) وللؤلف فى أوضحه فى باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشبه فى باب الفاعل أيضا (رقم ٣٧٥) ■

فلو قيل في الكلام «جاء التذُرُّ آلَ فرعون» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كما أتى موسى رَبَّهُ» وذلك لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على مقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصل في عود الضمير.

والواجب كقوله تعالى: (وَلَمَّا زَكَرَ الْأُتَى لِمُرَاهِمَ رَبَّهُ) ^(١) وذلك لأنه لو قُدِّمَ الفاعلُ هنا فقول: «أُبَتَّلَى رَبَّهُ لِمُرَاهِمَ» لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، وكذلك نحو قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ» وذلك أنه لو قيل: «ضَرَبَ زَيْدٌ لِيَتَّى» لزم فصل الضمير مع التمكن من انصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

وقد يجب [أيضاً] تأخير المفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنوية نحو: «أَرْضَمَتِ الصغرى

اللمعة: «قدر» بفتح كل من القاف والهمزة - أي: موافقة له، أو مقدرة. الإعراب: «جاء» فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» حرف عطف بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «قدراً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «كما» الكاف حرف تشبيه وجز، وما: حرف مصدري «أتى» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى، وما للمصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كما إتيان موسى ربه على قدر الشاهد فيه: قوله «أتى ربه موسى» حيث قدم للمفعول به - وهو رب - على الفاعل - وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل للمفعول.

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

الْكَبْرَى « و » أَكَلِ الْكَعْبَةِ نَرَى مُوسَى « أو لفظة كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسَى سَلَمَى » و « ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عَيْسَى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيرُه عنه ؛ لا تنفاء اللبس في ذلك .

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل « ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى » ^(١) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ؛ لثلاث يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمِّلُ لضميره ، وأن « موسى » مفعول .

ويجوز في مثل « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أن يتقدم المفعول على الفعل ؛ لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى) ^(٢) .

وقد يكون تقديمه واجباً ، كقوله تعالى : (أَيَّامًا تَدْعُوا فِإِنَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ^(٣) فأيا : مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً ؛ لأنه شرطٌ ، والشرط له صدرُ الكلام ، وتدعوا : مجزوم به .

وإذا كان الفعل « نِعِمَّ » أو « بئس » وجب في فاعله أن يكون أسماً مفعولاً بالآلف واللام ، نحو : (نِعِمَّ الْعَبْدُ) ^(٤) أو مضافاً لما فيه أل ، كقوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) ^(٥) (فَلَبِئْسَ مَنُورِي الْمُتَكَبِّرِينَ) ^(٦) أو مضمراً مستتراً مفسراً بفكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : (بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) ^(٧) أي : بئس هو - أي البَدَلُ - بدلاً .

وإذا استوفت « نعم » فاعليها الظاهر ، أو فاعليها المضمرة وتميزه - جىء بالتحصيص بالمدح أو الذم ، فقول : « نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نعم رجلاً زَيْدٌ » .

-
- (١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرية كما في مثل المؤلف ، أو محلياً نحو قولك « ضرب هذا ذاك » أو « ضرب هؤلاء هذا » .
- (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف (٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء (٤) من الآية ٣٠ من سورة النحل (٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل (٦) من الآية ٢٩ من سورة النحل (٧) من الآية ٥٠ سورة البكف

ولإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام^(١) .

ولا يجوز بالإجماع أن يَتَقَدَّمَ الخُصُوصُ على الفاعل ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ » ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا » ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » ، ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)^(٢) أى : هو ، أى : أيوب .

ص — بابُ الفَائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ : يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَبْقَى فَعْلُهُ فِي أَحْكَامِهِ كَمَا مَقْعُولٌ بِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَعَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ تَجْرُورٍ أَوْ مَضْمَرٍ ، وَيُفَعَّلُ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَيُبْشَرُ بِهِ ثَانِي نَحْوِ : نَعْلَمْ ، وَثَالِثُ نَحْوِ : أَنْطَلَقَ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ ، وَيَكْسَرُ فِي الْمَاضِي ، وَلَكَ فِي نَحْوِ : قَالَ وَبَاعَ ، الْكَسْرُ مُخَلَصًا ، وَمُشَمَّا ضَمًّا ، وَالضَّمُّ مُخَلَصًا .

ش — يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لقَرَضٍ لفظي أو معنوي ؛ فالأول : كقوله : « سُرِقَ الْمَتَاعُ » ، و « رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » إذا لم يعلم السارق والراوى ، والثانى : كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ ، حُدَّتْ سَرِيرَتُهُ » ؛ فإنه لو قيل : « حُدَّتِ النَّاسُ سَرِيرَتُهُ » اخْتَلَّتِ السَّجْمَةُ ، والثالث : كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَانْفَسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ) ، وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا^(٣) ، وقول الشاعر :

(١) قد مضى بيان ذلك فى مباحث الخبر من باب «الابتداء والخبر» القسم الأول ١١٩

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص

(٣) من الآية ١١ من سورة المحادلة ،

٨٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الْإِيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَبِيهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَجْعَلُ

فَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ غَرَضُ بَذْكُرِهِ .

وحيث حُذِفَ فاعل الفعل فَإِنَّكَ تُقِيمُ مُقَامَهُ الْمَفْعُولَ بِهِ ، وَتُعْطِيهِ أَحْكَامَهُ الْمَذْكُورَةَ
لَهُ فِي بَابِهِ ، فَتَصِيرُهُ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، وَعُذَّةً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلَةً ، وَوَاجِبًا
التَّأْخِيرَ عَنِ الْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ ، وَيُؤَنِّثُ لَهُ الْفِعْلُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ،

٧٦ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ الشَّنْفَرِيِّ - بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْغَاءِ
وَالرَّاءِ - الْأَزْدِيِّ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ مِنَ اللَّوَلَيْنِ ابْنُ عَقِيلٍ (رَقْم ٧٨) وَالْأَشْمُونِيُّ (رَقْم
٢١٧) وَلِلْوَلَفِ فِي أَوْضَاحِهِ (رَقْم ١١٣) وَفِي مَعْنَى اللَّيِّيبِ (٨١٣) .

الْأَلْفَةُ : « أَجْشَعُ الْقَوْمِ » أَشَدُّهُمْ جَشَعًا ، وَالْجَشَعُ - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالشَّيْنِ - أَشَدُّ الطَّمَعِ وَفِعْلُهُ
مِنْ بَابِ فَرَحٍ « أَجْعَلُ » أَرَادَ بِهِ الْمَتَّعِجَ السَّرِيعَ إِلَى الْأَكْلِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ مَعْنَى التَّفْضِيلِ
الْإِعْرَابِ : « إِنْ » حَرْفُ شَرْطٍ جَائِزٌ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ الْأَوَّلُ فِعْلُ الشَّرْطِ وَالثَّانِي جَوَابُهُ
وَجَزَاؤُهُ « مُدَّتْ » مَدَّ : فِعْلٌ مَاضٍ ، مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، فِعْلُ الشَّرْطِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي عَمَلِ جَزْمٍ ،
وَالنَّاءُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ « الْإِيْدِي » نَائِبٌ فَاعِلٌ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْبَاءِ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا
الثَّقَلُ « إِلَى الزَّادِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَدِّ « لَمْ » حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبُ « أَكُنْ » فِعْلٌ
مَضَارِعٌ نَاقِصٌ ، جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا « بِأَعْجَبِيهِمْ » الْبَاءُ
حَرْفُ جَرِّ زَائِدٌ ، أَجْعَلُ : خَبَرٌ أَكُنْ ، مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا
اِشْتَغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَأَجْعَلُ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِينَ مَضَافٌ إِلَيْهِ « إِذْ »
كَلِمَةٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ ، قِيلَ : هِيَ حَرْفٌ ، فَلَا جَعْلَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَقِيلَ : هِيَ طَرَفٌ مَبْنِيٌّ
عَلَى السُّكُونِ فِي عَمَلِ نَصْبِ « أَجْشَعُ » مُبْتَدَأٌ ، وَأَجْشَعُ مَضَافٌ وَ« الْقَوْمِ » مَضَافٌ إِلَيْهِ ،
مَجْرُورٌ وَعِلَامَةُ جَرِّهِ السُّكُونُ الظَّاهِرُ « أَجْعَلُ » خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ .
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مُدَّتِ الْإِيْدِي » حَيْثُ حُذِفَ الْفَاعِلُ ، وَأَقَامَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ مَقَامَهُ ،
وَأَصْلُ السَّكَلَامِ : مَدَّ الْقَوْمُ الْإِيْدِي ، فَحُذِفَ « الْقَوْمِ » الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ
بَذْكُرِهِ غَرَضٌ ، وَأَقَامَ الْإِيْدِي الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، وَضَمَّ أَوَّلَ الْفِعْلِ وَكَسَرَ مَا قَبْلَ
الْآخِرِ لِإِدْلَالِهِ عَلَى أَنَّهُ مُسْنَدٌ لِلنَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ كَسَرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ؟
قُلْتَ : هُوَ مُقَدَّرٌ لَا يَمْنَعُ مِنْ ظَهْوَرِهِ إِلَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي الْحَرْفِ الَّذِي مِنْ جَنْبِهِ .

وَفِي قَوْلِهِ « أَجْعَلُ » شَاهِدٌ آخَرٌ لِلنَّجَاةِ ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ صِيغَةَ أَفْعَلٍ غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى

التَّفْضِيلِ ؟ إِذْ الْمَعْنَى أَجْشَعُ الْقَوْمِ الْعَجَلَانِ .

تقول في ضَرْبَ زَيْدٍ صَحْرًا : « ضَرْبَ عَمْرُو »^(١) ، وفي ضَرْبَ زَيْدٍ هَذَا : « ضَرِبْتُ هَذَا » .

فإن لم يكن في الكلام مفعول به نائب الظرف ، أو الجارُ والجرورُ ، أو المصدرُ ، تقول : سَيَرَفَرَسَخٌ ، وَصِيَمَ رَمَضَانُ ، وَهَرُزَ زَيْدٌ ، وَجُلِسَ جُلُوسُ الْأَمِيرِ .

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مختصًا ؛ فلا يجوز : ضَرْبَ ضَرْبٍ ، ولا صِيَمَ زَمَنٍ ، ولا اغْتَبِكَفَ مَكَانٍ ؛ لعدم اختصاصها ؛ فإن قلت : ضَرْبَ ضَرْبٍ شَدِيدٌ ، وَصِيَمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ ، واغْتَبِكَفَ مَكَانٌ حَسَنٌ — جاز ، لحصول الاختصاص بالوصف .

الثاني : أن يكون مُتَّصِرًا ، لا ملازمًا لانهب على الظرفية أو المصدرية ؛ فلا يجوز « سُبْحَانَ اللَّهِ » بالضم ، على أن يكون نائبًا مَقَابَ فَاعِلٍ فعله الْقَدَرُ ، على أن تقديره : يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ ، ولا « يُجَاهِدُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ » على أن « إِذَا » نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يَتَصَرَّفَانِ .

الثالث : أن لا يكون المفعول به موجودًا ؛ فلا تقول : « ضَرْبَ الْبَوْمِ زَيْدًا » خلافًا للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضًا جارٍ في الجار والجرور ، والخلافُ جارٍ فيه أيضًا ، واحتجَّ الجبزيُّ بقرادة أبي جعفر (ابن جزيٍّ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَنْكَسِبُونَ)^(٢) ، ويقول الشاعر :

٧٧ — وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَغْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

(١) وتقول في « ضربت هند زيدًا » بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول :

ضرب زيد .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيتان من الرجز

للشطور ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والاشموني (رقم ٣٨٩) .

اللغة : « المنيب » هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : النائب =

فأقيم (بما) و « بذكر » مع وجود (قوماً) و « قلبه » ، وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستترا] في الفعل عائداً على الْفُقَرَانِ المفهوم من قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) ^(١) أى : لِيُجْزَى الْفُقَرَانُ قَوْمًا ، وإنما أُقِيمَ المفعول به ، غاية ما فيه أنه للمفعول الثاني ، وذلك جائز .

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياء مُقَامَهُ وجب تغييرُ الفعل : بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحه في المضارع ؛ تقول : ضَرَبَ ، وَيُضَرَّبُ ، وإذا كان مبتدأ بقاء زائدة أو بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء ، وثالثه أوله في مسألة الهمزة ، تقول في تَعَلَّمْتُ المسألة : « تَعَلَّمْتُ المسألة » بضم التاء والعين ، وفي انْطَلَقْتُ

الراجع «معنيا» اسم مفعول من عَفَى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : اللهم بالامر للشغول به .

الإعراب : «إنما» أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضى مرفوع بالضمة الظاهرة «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص ، رفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنيا» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل « بذكر » جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله معنيا « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، سكن الرواية بالنصب ، بدليل نصب الباء في « ربه » في البيت الأول ، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ .

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

يزيد: « أنطلق » بضم الميم والطاء ، قال الله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ)^(١) ،
إذا ابتدئ بالفعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الميم والطاء ، وقال الهذلي :
٧٨ — سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرُّوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

٧٨ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وكان له أبناء خمسة فناموا جميعاً
بالطاهون في عام واحد ، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها ، وقد أنشده الأشموني
(رقم ٩٧٣) ولؤلؤ في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٢) .
اللمعة : « هوى » أصله هوى ، فقلب الألف ياء ثم أدمغ الياء في الياء ، وهذه اللمعة
هذيل ، والهوى : ما نواه النفس وتميل إليه وتطلبه « أعنقوا » سارعوا « تخرموا »
استأصلهم الموت « لكل جنب مصرع » يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت .
اللعن : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو
طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبأدروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه ، وهو الموت ،
وجعل الموت هوى لهم من باب للشاكلة ، ثم عزى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل
إنسان في هذه الدنيا ؛ فلعل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه .
الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، مبني على الفتح للمقدر على آخره منع من
ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع
« هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من
ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر
« وأعنقوا » الواو عاطفة ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة
« لهوهم » اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعنق ،
وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فتخرموا » الفاء عاطفة ، تخرم : فعل ماض
مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو للحال ، ولكل : جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف ، « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ
مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « تخرموا » فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناء للمجهول
وضم أوله أتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والحاء جميعاً ، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه
الباء الزائدة عند بنائه للمجهول .

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُمْتَلِئاً الوَسَطِ — نحو قال وباع — جاز لك فيه ثلاث لغات : إحداهما — وهى الفُضْحَى — : كَثُرَ ما قبل الألفِ ؛ فنقاب الألف ياء ، الثانية : إشتامُ الكسر شيئاً من الضم ، تنبيهاً على الأصل ، وهى لغة فصيحة ، أيضاً ، الثالثة : إخلاصُ ضم أوله ؛ فيجب نقاب الألف واءاً ؛ فتقول : قولَ وبُوعَ ، وهى قليلة .

ص — بابُ الإشتغالِ ، يَحْمُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ « ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » رَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ؛ فَأَلْجَأَهُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَضَبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهْنَتْ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الحَذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَتَرَجَّحُ النُّضْبُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا أَضْرَبْتُهُ » لِلطَّائِبِ ، وَنَحْوِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ ، وَفِي نَحْوِ (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا أَنْكُمْ) لِلتَّنْأَسِبِ ، وَنَحْوِ (أَبْشَرْنَا مِنْهَا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) وَ « مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ » لِعَلَبَةِ الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ « إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ » وَ « هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » لَوْجُوبِهِ ، وَيَجِبُ الرُّفْعُ فِي نَحْوِ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » لِامْتِنَاعِهِ ، وَبَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ » لِلتَّسْكَانِ ، وَلَيْسَ مِنْهُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) وَ « أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ » .

ش — ضابطُ هذا الباب : أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ ، هَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِحَيْثُ لَوْ فُرِّغَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَسُاطَ عَلَى الْأَنْهَرِ الْأَوَّلِ لَنَصَبَتْهُ .

مثالُ ذلك « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » لَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْهَاءَ وَتَلَطَّطَ « ضَرَبْتُ » عَلَى « زَيْدٍ » لَقُلْتَ « زَيْدًا ضَرَبْتُ » وَيَكُونُ زَيْدًا مَفْعُولًا مَقْدَمًا ، وَهَذَا مِثَالُ مَا اشْتَدَلَ = ويستشهد النحاة بقوله « هوى » على أن هذيلًا نقاب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المنكلم ، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها ؛ فيقولون : « هوأى » قال الله تعالى : (هُوَ عَصَى) وقال جعفر بن عتبة أحد شعراء الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرُّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْمِدٌ جَنِيْبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَسْكَةِ مُوْتَقٍ

فيه الفعل بضمير الاسم ، ومثاله أيضاً « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ، ومثال ما اشتغل فيه الفعلُ بِاسْمِهِ عَامِلٍ في الضمير نحو قولك « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » فإن « ضَرَبَ » عاملٌ في الأخر نصباً على المفعولية ، والأخر عامل في الضمير خفصاً بالإضافة .

إذا تقرر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن يُنْصَبَ بفعل محذوف وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مُفَسَّرَةٌ .

وتقديرُ الفعل في المثال الأول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ ، وفي الثاني : جاوزتُ زَيْدًا مررت به ، ولا تقدر « مَرَرْتُ » لأنه لا يَصِلُ إلى الاسم بنفسه ، وفي الثالث : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، ولا تقدر « ضَرَبْتُ » ؛ لأنك لم تضرب إلا الآخر .

واعلم أن الاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات ؛ فتارة يترجَّح نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجَّح رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يسوى الوجهان . فأمَّا ترجيحُ النصب في مسائل :

منها : أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ — وهو : الأمر ، والنعى ، والدعاء — كقولك « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » ، و « زَيْدًا لَتُنِيْنُهُ » ، و « اللَّهُمَّ هَبْ ذَلِكَ أَرْضَهُ » .

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلافُ القياس^(١) ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب .

وَيُسْكَكِلُ عَلَى هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(٢) فإنه نظير قولك « زَيْدًا وَغَمْرًا أَضْرِبْ أَخَاهُمَا » وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ

(١) لـكنه جائز ، فلمدا لم يمتنع الرفع

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة

لـ يكون الفعل المشغول فعلَ حَلَّابٍ ، وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا)^(١) ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين .

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يُنْقَلُ عليكم حُكْمُ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، واقطعوا : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقيم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأٍ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى ، ومثله : « زيدٌ فقيرٌ فأعطيه » و « خالدٌ مكسورٌ فلا تُهِنه » وهذا قول سيبويه ، وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كما في قولك : « الذي يأتيه درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّطَ على الاسم لنصبه .

ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ وَحَمْرَأُ أَكْرَمَتُهُ » ، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير : وأكرمت حمراً أكرمه ، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ ، وهما متناسبان ، والتناسبُ في المعطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِّحَ النصب ، قال الله تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا)^(٢) أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية — وهى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) .

ومنها : أن يتقدم على الاسم أداءة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال ، كقولك « أزيداً ضربه » ، و « ما زيداً رأيته » ، قال تعالى : (أَبَشِّرْهُم بِوَاحِدٍ نَّفِيسَةٍ)^(٣) .

(١) من الآية ٢ من سورة النور . (٢) من الآيتين ٤٥ من سورة النحل

(٣) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

وأما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات الشرط والتخييض ، كقولك : « إن زيدا رأيتك فأكرمته » و « هلا زيدا أكرمته » ، وكقول الشاعر :

٧٩ - لا تجزى إن منفسا أهلكته

فإذا هلكت فمئذ ذلك فاجزى

٨٩ - هذا البيت من كفة للنمر بن تولب يحيب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قالت لعمري من اللئيل : أسمع ، سقه تبئيتك اللامة ، فاهجى

اللفظة : « لا تجزى » يريد لا تحزنى ولا تخافى ، والجزع : هو ضعف للرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء « منفس » المراد به هنا المال الكثير « أهلكته » أراد أنفقته ، « هلكت » مت .

المعنى : يقول لها : لا تتألى من إنفاقي المال ؛ لأننى مادمت حيا فسوف لا ينالك مكروه ، فإذا مت فاجزى على موتى ؛ لأنك إن تجدى بعدى من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكما .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم مجزم فاعل الأول فعل الشرط والغاى جوابه وجزاؤه « منفسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « أهلكته » أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « فعند » الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق بـ « تجزى » ، وعند « منفسا » وذا من « ذلك » اسم إشارة مجرور محلا بإضافة عند إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزى » الفاء واقعة في جواب إذا ، اجزى : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

وأما وجوب الرفع ففما إذا تقدمَ على الاسم أداة خاصةٌ بالدخول على الجملة الاسمية ، كإذا الفجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُ غُرَّتُو » ؛ فلهذا لا يجوز فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقديرَ الفعلِ ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية .

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدمَ على الاسم عاطفٌ ، مسبوقٌ بجملة فعلية ، يُخبر بها عن اسمٍ قبلها » ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أبُوهُ ، وغُرٌّ أكرَمَتْهُ » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى قولى : « كبرى » أنها جملة فى ضمتها جملة ، ومعنى قولى : « ذات وجهين » أنها اسمية الصدر ، فعلية العجز ، فإن رَأَيْتَ صدرها رفعت « عمرًا » ، وكنت قد عَطَفْتَ جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن رَأَيْتَ عجزها نَصَبْتَ ، وكنت قد عَطَفْتَ جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجَّحُ فيه الرفع فما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » ، قال الله تعالى : (جَنَّاتٍ هَٰذِن يَدْخُلُونَهَا)^(١) ، أجمعت السبعة على رفعه ، وقرئ شاذًا بالنصب ، وإنما يترجَّحُ الرفع فى ذلك لأنه الأصل ، ولا مرجَّحَ لغيره . وليس منه قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ قَدْ قُلُوهُ فى الزُّبْرِ)^(٢) ، لأن تقديرَ تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ

== الشاهد فيه : قوله « إن منفساً » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه ؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يلحقها إلا الفعل ؛ وفى هذا البيت رواية برفع منفس ؛ وتخرج على أن « منفس » فاعل لفاعلٍ مذكورٍ من معنى الفعل المذكور بعده ؛ والتقدير : لا تجزى إن هلك منفس أهلكته .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الرعد

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

في الزُّبُرِ ، وهو مخالف لذلك المعنى ؛ فالرفع هنا واجب ، لا راجح ، والفعل المتأخرُ
صفةٌ للاسم ؛ فلا يصح له أن يعمل فيه [وليس منه « أزيدُ ذُهِبَ به » ادم
اقتضائه للنصب مع جواز التسليط] .

ص — بابٌ في التنازع ، يَجُوزُ في « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » إعمالُ
الأوّلِ ، واختارَهُ السُّكُونُ ؛ فَيَضْمَرُ في الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ ، أَوِ الثَّانِي ،
وَاخْتَارَهُ الْبَعْرِيُّونَ ، فَيَضْمَرُ في الأوّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ ، نَحْوُ :
٨٠ — * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ *

٨٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا القدي أنشده للمؤلف
قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنّامه :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنَّنِي

لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشعوني في باب التنازع
(رقم ٣٨١) .

الإصراب : « جفوني » جمعا : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء
الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول
به مبني على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم
وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمّة قبلها
دليل علمها « الأخلاء » مفعول به لأجفوا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن :
حرف تأكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم إن « لغير » جار
ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه « من »
حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء
المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للجميل ، و خليل مضاف وباء المتكلم
مضاف إليه « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم
أجف - في لفظ للمحذوف المتأخر ، وهو قوله الأخلاء ، ولما كان العامل الأول - وهو قوله

وَلَيْسَ مِنْهُ .

• كَمَا نِي - وَآمَ أَطْلُبُ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ •

افساد المعنى .

ش - يسمى هذا البابُ بابَ التَّنَازُعِ ، وبابَ الإحْمالِ أيضاً .

وضابطُهُ : « أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويقاخر معمول أو أكثر ، ويكون كلٌّ من المتقدم طالِباً لذلك المتأخر » :

مثالُ تنافزِ العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) ^(١) وذلك لأن « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و « أفرغ » فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْرًا » ، وكلٌّ منهما طالبٌ له .
ومثالُ تنافزِ العاملين أكثرَ من معمولٍ : « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا » .
ومثالُ تنافزِ أكثرَ من عاملين معمولاً واحداً : « كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَبَّحْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ؛ فـ « على إبراهيم » مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة .

ومثالُ تنافزِ أكثرَ من عاملين أكثرَ من معمولٍ قوله عليه الصلاة والسلام : « أَسْبَحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُسَبِّحُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ فـ « دبر » منصوبٌ على الظرفية ، و « ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » منصوبٌ على أنه مفعول مطلق ، وقد تنافزهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لاخلاف في جواز إحمالِ أى العاملين أو العواملِ شُئْتُ ،

== جفا - يحتاج إلى مرفوعٍ ضميره فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ، ورتبة لأن مرتبة المفعول المتأخر ، إلا أن البصريين يفترون في باب التنافزِ عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان الضمير مرفوعاً ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر العربي ؛ فلا داعي لإنكاره .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

وإنما الخلاف في المختار ؛ فالسكوفيون يختارون إعمال الأول استبقه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربيه^(١) .

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور ، وذلك نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَمَرَزْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه — وهو « أخواك » في المثال — في نية التقديم ؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه مقدم رتبة

وإن أعملت الثاني : فإن احتج الأول إلى مرفوع أضمرته ؛ فقلت « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » وإن احتج إلى منصوب أو مخفوض حذفته ؛ فقلت : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ أَخَوَاكَ » و « مَرَزْتُ وَمَرَزْتُ بِأَخَوَاكَ » ، ولا تقل « ضَرَبْتُهُمَا » ولا « مَرَزْتُ بِهِمَا » ؛ لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط ، ولا كذلك المنصوب والمجرور .

وليس من المتنازع قول امرئ القيس :

٨١ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) لقربه : أي من العمول ؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار للعمول .

٨١ — هذا البيت لامرئ القيس بن حنبل الكندي ، من قصيدة له طويلة أولها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَبْهَى الظَّلَلُ الْبَاكِي وَهَلْ يَبْعَثُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
وسيشهد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ما » مصدرية « أسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل الفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى — إلخ ؛ وأدنى مضاف و « معيشة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كفاني » كفي : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير للتكلم مفعول به « ولم » =

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ، ولو وَجَّهَ هذا « كفاني » و « أطلب » إلى « قليل » فَسَدَ المعنى ؛ لأن « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان ما بعدها مُقْبِتًا كان مُنْفِيًا ، نحو « لو جاءني أكرمه » وإذا كان منفيًا كان مُقْبِتًا ، نحو « لو لم يُسَمِّ لم أحاط به » وعلى هذا فقولُه : « أن ما أسمى لأدنى معيشة » منفي ؛ لـكونه في نفسه مثبتًا وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه ، ونقيض السمي لأدنى معيشة عدمُ السمي لأدنى معيشة ، وقوله : « ولم أطلب » مُثَبَّتٌ ؛ لـكونه منفيًا بـلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وَجَّهَ إلى « قليل » وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل ، وهو عين ما نَفَاهُ أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفًا ، وتقديره « ولم أطلب الملوك » ومتقضى ذلك أنه طالبُ الملوك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزمُ فسادُ جملة من باب التنازع لمطفك لم أطلب على كفاني ، ولو قدرته مُسْتَأْنَفًا كان نعيمًا محضًا غير داخل تحت حكم لو .
قلت : إنما يجوز التنازعُ بشرطٍ أن يكون بين العاملين ارتباطًا ، وتقدير
الاستئناف يزيل الارتباط .

الوار عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بـلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قليل » فاعل كفاني « من اللال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

الشاهد فيه : قوله « كفاني ولم أطلب قليل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفاني قوله أطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر ههنا ليس كذلك ؛ وقد أوضحه الشارح علامة إيضاحاً بديماً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه ، والله سبحانه أعلى وأعلم .

ص — باب^١ ، الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ .

ش — قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً ، واعلم الآن أن المفعول منصوبٌ أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقیلٌ ، والمفعول يكون واحداً فأكثر ، والنصب خفيف ؛ فَجَعَلُوا الثَّقِيلَ لِلْقَلِيلِ ، وَالْخَفِيفَ لِلْكَثِيرِ ؛ قَصْداً لِلتَّعَادُلِ .

ص — وَهُوَ ثَلَاثَةٌ .

ش — هذا هو الصحيح ، وهى : المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » والمفعولُ المطلق ، وهو المصدر ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعولُ فيه ، وهو الظرف^(١) ، كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » والمفعولُ له ، كـ « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » والمفعولُ مَعَهُ ، كـ « سِيرْتُ وَالنَّيْلَ » .

ونقص الزجاجُ منها المفعولَ معه ؛ فَجَعَلَهُ مفعولاً به ، وَقَدَّرَ « سِيرْتُ » وَجَاوَزْتُ النَّيْلَ » .

ونقص السكونيون منها المفعولَ لَهُ ؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق ، مثل « قَعَدْتُ جُلُوسًا » .

وزاد السيراني سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا^(٢) » لأن المعنى من قومه .

وسمى الجوهرى المستثنى « مفعولاً دونه » .

ص — الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ش — هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقوله « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « لَا تُضْرِبْ زَيْدًا » وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تَمَلُّقُهُ بِمَا لَا يُعْمَلُ إِلَّا بِهِ ، ألا ترى أن « زَيْدًا » في المثالين متعلق بِضَرْبٍ ، وأن « ضرب » يتوقف فِعْلُهُ عَلَيْهِ أو على ما قام مقامه من التعلقات .

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثابة .

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

ص — وَمِنْهُ الْمُنَادَى .

ش — أى : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأن قولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أصله أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ ؛ فحذف الفعل ، وأُنيب « يا » عنه .

ص — وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا ، كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » ، أو شِبْهَهُ ، كـ « يَا حَسَنًا وَجْهَهُ » و « يَا طَالِمًا جَبَلًا » و « يَا رَفِيقًا بِالْعِيَادِ » أو تَكْرَرَهُ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » .

ش — يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافاً ، كقولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ » وقال الشاعر :

٨٢ — أَلَا يَا عِيَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتِّيمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا

٨٢ — هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، هكذا قالوا ، ولم أجده في أصل ديوانه .

اللغة : « بعلا » : أى زوجا ، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النسخ ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقرأه اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح « وأغرم فعلا » وهو تصحيح للعنى من غير استناد إلى الرواية .

وبعد كتابة ذلك وجدت لليداني (مجمع الأمثال ١ / ٢٧٣ بتحقيقنا) رواء على ما أثبتته ، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك ، وهو قوله :

يَدِبُ عَلَى أَحْسَنِهَا كُلِّ كَيْلَةٍ دَيْبِ الْقَرْنِيِّ بَاتَ يَمْلُؤُنَا سَهْلًا

وقد روى أبو العباس المبردهذين البيتين في الكامل (٢٨٢ / ١) على هذا الوجه الذى أثبتناه

الإصراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء « عباد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعباد مضاف و « الله » مضاف إليه « قلبى » قلب : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المنكسك ، وقلب مضاف وياء المنكسك مضاف إليه « متم » خبر المبتدأ « بأحسن » جار ومجرور متعلق بتميم ، وأحسن مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « صلى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « وأقبحهم » الواو حرف عطف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « يا عباد الله » حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً ، لكونه مضافاً كما هو ظاهر

الثانية : أن يكون شبيهاً بالضاف ، وهو « ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه » وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً صرفوعاً بالمنادى ، كقولك : « يَا مُحَمَّدُ » فَمَلُهُ » و « يَا حَسَنًا وَجْهُهُ » و « يَا جَبِيلًا فَمَلُهُ » و « يَا كَثِيرًا بَرُّهُ » أو منصوباً به ، كقولك « يَا طَالِمًا جَبَلًا » أو مخفوضاً بخافضٍ متعلقٍ به كقولك « يَا رَفِيقًا بِالْعَبَادِ » و « يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ » أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك « يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فى رجلٍ تَمَّتْهُ بذلك .

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي وَقُولِ الشَّاعِرَ » :

٨٣ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

٨٣ - هذا البيت لعبد يثوث بن وقاص الحارثى ، من كلمة بقولها وقد أسرته النجم فى يوم السكلاب الثانى ، وهى من شعر المفضليات ، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف فى شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره فى أوضعه (رقم ٤٣١) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشعرى فى باب النداء (رقم ٨٧٢) .
اللغة : « عرضت » أثبت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : هى جبال نجد « نداماى » الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو المجلس والمصاحب « نجران » مدينة بالعجاز من شق اليمن ، ويروى « أيا راكبا » .

الإعراب : « أيا » أو « يا » حرف نداء « راكبا » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » كلمة مركبة من إن وما ، فإن شرطية ، وما زائدة « عرضت » عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « نداماى » ندامى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن =

ص — والمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ «يَا زَيْدُ» و «يَا زَيْدَانِ» و «يَا زَيْدُونَ» و «يَا رَجُلُ» لِمَعْنَى .

ش — يستحقُّ المُنَادَى البقاءَ بأمرين : إِفْرَادِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ ، ونعني بإفراده أن لا يكون مُضَافًا ولا شَبِيهًا به ، ونعني بتعريفه أن يكون مُرَادًا به مُعَيَّنٌ ، سواء كان معرفةً قَبْلَ العِداء كزید وعمره ، أو معرفة بعد العِداء — بسبب الإقبال عليه — كرجل وإنسان ، تريد بهما معيَّنًا ؛ فإذا وُجِدَ في الأسمِ هذان الأسمان استحقَّ أن يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ لو كان مُعَرَّبًا ؛ تقول : «يَا زَيْدُ» بالضم ، و «يَا زَيْدَانِ» بالألف ، و «يَا زَيْدُونَ» بالواو ، وقال الله تعالى : (يَا نُوحُ قَدْ جَاءَكَ لَيْلُنَا) ^(١) ، (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ) ^(٢) .

ص — فَصْلٌ ، وَتَقُولُ : «يَا غُلَامُ» بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتَحًا وَمِنْ كُنَّا ، وَبِالْأَلِفِ .

ش — إذا كان المُنَادَى مضافًا إلى ياء المتكلم كغلامى جاز فيه ستُّ لُعَاتٍ : إحداهما : يَا غُلَامِي ، بإثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى : (يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) ^(٣) .

والثانية : يَا غُلَامِ ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلًا عليها ، قال الله تعالى : (يَا هَبَاذِ فَاتَّقُونِ) ^(٤) .

محذوف ؛ والتقدير : أنه ؛ أى : الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف وتقديره : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخففة ؛ وأن الخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ .

الشاهد فيه : قوله «أيا راكبا» حيث جاء بالمنادى منصوبًا لفظًا ؛ لكونه إنكرة غير مقصودة ؛ فأنت خير بأنه لا يريد راكبا بعينه ؛ وفي هـذارى على من أنسكر وجود هذا النوع من المنادى

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود (٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف (٤) من الآية ١٦ من سورة الزمر .

الثالثة : ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء ، وهي لغة ضعيفة ، حكوا من كلامهم « يَا أُمُّ لَا تَقْمِلِي » بالضم ، وقرئ (قَالَ رَبُّ أَحْكُمِ بِالْحَقِّ)^(١) بالضم .

الرابعة : يا غُلَامِي ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ)^(٢) .

الخامسة : يا غُلَامًا ، بقلب السكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : (يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ)^(٣) (يَا أَسَفًا عَلَى يُوسُفَ)^(٤) .

السادسة : يا غُلَامَ ، بحذف الألف ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر :
٨٤ — وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي أَهْفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي
أى : بقولى يَا لَهْفَ .

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف .
٨٤ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسيه إلى قائل معين ، وعن أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٤٤) لثل ما ذكره همنا أيضاً ، والاشتمون فى باب المضاف لياء المتكلم وفى باب النداء (رقم ٦٧٧) .

اللفظة : « بلهف » أراد بأن أقول : بالهفا « بليت » أراد بأن أقول : باليتنى .
الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « راجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعله « ما » اسم موصول : مفعول به لراجع ، مبنى على السكون فى محل نصب « فات » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة « منى » جار ومجرور متعلق بـ « بلهف » الباء حرف جر ، والمجرور به محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير : بقولى بالهفا ، وسيأتى مزيد بيان لهذا الكلام « ولا » الواو حرف عطف ، ولا زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء حرف جار للمجرور محذوف على المنهج السابق ، وليت : منادى =

وقول : « وَتَقُولُ يَا غَلَامُ بِالْثَلَاثِ » أى : بضم الميم وفتحها وكسرهما ، وقد بَيَّنَّتْ تَوْجِيهَ ذَلِكَ .

ص — وَيَا أَبْتَ ، وَيَا أُمَّتَ ، وَيَا بْنَ أُمِّ ، وَيَا بْنَ هَمٍّ : بِمَقْتَحٍ ، وَكُسْرٍ ، وَالْخَافِ الْأَلِفِ أَوْ الْيَاءِ الْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَالْآخِرَيْنِ ضَعِيفٌ .

ش — إذا كان المقادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًا ، جاز فيه هَشْرُ لِفَاتٍ : السَّتِّ المذكورة ، وَلِفَاتٍ أَرْبَعٌ أُخَرُ :

أحداها : إبدالُ الياء تاءً مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عباس في (يَا أَبْتَ)^(١) .

الثانية : إبدالُها تاءً مفتوحةً ، وبها قرأ ابن عامر .
الثالثة : يَا أَبْتَا ، بالقاء والألف ، وبها قرىء شاذًا^(٢) .

■ مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف «ولا» الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو لمبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيها أنا فيه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله «بلمنف» وقوله «بليت» فإن كلا من لطف وليت منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التي قبلها ، وهذا مما أجازته الأختفص مستدلاً بها البيت على ما ذهب إليه من الجواز . (١) من الآيات ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من سورة مريم (٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبْتَا هَلَّاكَ أَوْ عَسَا كَا
وقول الآخر :

يَا أَبْتَا أَرَقْنِي الْقُذَابُ فَالْقَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَمِيْقَانُ
وقول الأعمش ميمون :

وَيَا أَبْتَا لَا تَزَلْ عِفْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بَأْسَ نُخْتَمِمْ

الرابعة : يا أَبَتِي ، بالتاء والياء ^(١) .

وهانان اللفتان قبيحتان ، والأخيرة أقبَحُ من التي قَبَلَهَا ، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر .

وإذا كان المُنَادَى مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل : « يَا غُلَامَ غُلَامِي » - لم يحز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، إلا إن كان ابن أم ، أو ابن عم ؛ فيجوز فيهما أَرْبَعُ لُفَاتٍ : ففتحُ الميم ، وكسرُها ، وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى : (قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَفُّوكِنِي) ^(٢) ، (قَالَ يَا بَنُ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي) ^(٣) .

والثالثة : إثباتُ الياء ، كقول الشاعر :

٨٥ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلْفَتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

* أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا *

(٢) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف . (٣) من الآية ٩٤ من سورة طه .

٨٥ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمة بن النذر ، وهو من كلمة يرثى فيها أخاه ، وقد أنشده المؤلف في أودنحه (رقم ٤١) والأشمونى في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) .

اللغة : « شقيق » بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصدر شقيق بفتح الشين « خلقتني » تركتني خلفك ، وفي رواية سيبويه « أنت خلقتني » أى تركتني . الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا » الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشقيق مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلقتني » خلف : فعل حاض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع ، والنون لواقية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بخلف « شديد » نعت لدهر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الـ « سر » الظاهرة الشاهد فيه . قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى

والرابعة : قلبُ الياء ألفاً كقوله :

٨٦ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأَهْجِمِي *

وهاتان اللفتان قَلِيلَتَانِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

== مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم » ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

٨٦ — هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشموقي في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) والقزويني في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءاً من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْغَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كَلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَحِ مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُهَا عَنْ قُنْزِ
جَذْبُ الْإِيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ : اطْمُئِي
* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي *

اللغة : « لا تلوحي » لا تعني « واهجي » أصله من المَجُوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اطمئني .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابنة مضاف ، وعم من « عما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لا » ناهية « تلوحي » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « واهجي » الواو حرف عطف ، واهجي : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « يا ابنة عما » حيث أثبت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ « ابنة » وأنها لا تجرى في لفظ « بنت أم » ولفظ « بنت عم » لكن صرحوا بأنها تجري فيها كما تجرى في « ابنة » .

ص — فصل: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلْ ، مِنْ نَعْتِ الْمُبْنِيِّ وَتَأْهِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ تَحْلِهِ ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى تَحْلِهِ ، وَنَعْتُ أُمَيَّةٍ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ الْمُجَرَّدُ ، [وَالنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ] كَالْمُنَادَى لِلْمُسْتَقِيلِ مُطْلَقًا .

ش — هذا الفصل ممتدود لأحكام تابع المنادى .

والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنياً ، وكان تابعه نعتاً ، أو تأكيذاً ، أو بياناً ، أو نعتاً بالالف واللام — وكان مع ذلك مفرداً ، أو مضافاً وفيه الألف واللام — جاز فيه الرفعُ على لفظ المنادى ، والنصبُ على تحلِهِ ، تقول في النعت: «يَا زَيْدُ الظَّيْفُ» بالرفع ، و«الظريف» بالنصب ، وفي التأكيذ: «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ» ، و«أَجْمَعِينَ» ، وفي البيان: «يَا سَمِيدُ كُرْزُ» ، و«كُرْزَا» ، وفي النسق: «يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ» ، و«وَالضَّحَّاكُ» قال الشاعر:

— ٨٧ — * يَا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَهْدِ الْمَلِكِ *

٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الفارح في كتابه مغنى اللبيب (رقم ١٥) .

الإعراب: «يا» حرف نداء «حكم» منادى ، مبني على الضم في محل نصب «الوارث» نعت لحكم ، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لحله ، ويروى بالوجهين جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل «عن» حرف جر «عبد» مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بالوارث ، وعبد مضاف و«الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه: قوله «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم ، و«الوارث» نعت مقترن بأل ، وقد روي برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب ، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل ، وكان المنادى مبنياً ، جاز في النعت الوجهان

(١٤ — شرح قطر الندى)

رُويَ برفع « الوارث » ونَصْبِهِ ، وقال الآخر :

٨٨ — فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى
بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا هُمْرُ الْجَوَادَا
والقوافي منصوبة ، وقال آخر :

٨٩ — أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

٨٨ — هذا البيت من كلة لجرير بن عطية بمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ابن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٥) وفي معنى الأبيد (رقم ١٦) اللغة والرواية : « كعب بن مامة » هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس « ابن أروى » أراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكان مضرب المثل في الكرم ، ويروى في مكانه « وابن سعدى » وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم .

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كعب » اسم ما « ابن » نعت لكعب ، وابن مضاف و « مامة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للمعية والتأنيث « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما وابن مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العجازية « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء « عمر » يروى بالضم والنصب ؛ فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبنى على الضم في محل نصب « الجوادا » نعت لعمر باعتبار محله ، ونعت المنسوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الجواد » فإنه نعت لعمر ، وعمر منادى مبنى على الضم على ما عرفت في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها ؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترنا بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .

٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللمعة : « خمر الطريق » — بفتح الخاء والميم جميعاً — هو السائر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أى جاوزتما الطريق الذى يستقر كما بكثرة أشجاره .

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويحدا فيه ؛ لأنهما قد صارا فى طريق لاسائر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما ، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما . =

وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ^(١)) وقرئ شاذاً (وَالطَّيْرُ)
وهذه أمثلة المفرد ، وكذلك المضاف الذى فيه أل ، تقول : « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ
الْوَجْهَ ، وَالْحَسَنَ الْوَجْهَ » وقال الشاعر :
• يَا صَاحِبَ يَأْذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ • ٩٠

= الإعراب «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على
الضم فى محل نصب «والضحاك» الواو حرف عطف ، والضحاك : معطوف على زيد . يجوز
فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل «سيرا» فعل
أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل
قد : حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وللم حرف
عناد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «نخر» مفعول به لجاوز ، ونخر مضاف
و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيد والضحاك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبنى على الضم
فى محل نصب ، وقوله «الضحاك» اسم مقترن بالغير مضاف ، وهو معطوف على المنادى
المبنى عطف نسق بالواو ، وقد روى فى البيت بنصبه ورفعاً ؛ فدل ذلك على أن المعطوف
على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .
(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

٩٠ — هذا الشاهد من كلام ابن لوزان — بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال
معجمة — السدوسى ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٣٠٦) وبعده قوله :

• وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحُلْسِ •

وقد نسب فى صلب الكتاب ، وفى شرح شواهد الأعلام إلى ابن لوزان السدوسى ،
كما قلنا ، وقد ذكر أبو الفرج فى الأغاني (١٢/١٥ بولاق) أن هذا البيت من كلام
خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد وذكر معه ثانياً ، وأشار إلى أن لها ثالثاً .

اللغة : «الضامر العنس» العنس : أصله الناقة الشديدة ، وضمورها : دقة وسطها
وأراد هنا تغييرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه
«الأنساع» جمع نسع — بكسر النون وسكون السين — وهو سير يربط به الرحل
«الحلس» بكسر الحاء وسكون اللام — كسواء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .

الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرفوع ، وأصله صاحب ، مبنى على ضم =

يروى برفع « الضامر » ونصبه .

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ تعين نصبه على المحل ، كقولك : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ، و « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَا تَيْمِ كُلِّكُمْ » أو « كُلُّهُمْ » ، و « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١) .

وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)^(٢) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)^(٣) .

وإن كان التابع بدلاً ، أو نعتاً بغير الألف واللام ؛ أعطى ما يستحقه لو كان منادى ، تقول فى البدل : « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » بضم « كرز » بغير تنوين ، كما تقول : « يَا كُرْزُ » ، و « يَا سَعِيدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبد الله ، وفى النسق : « يَا زَيْدُ وَعَمْرُو » بالضم ، و « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المندى معرباً .

الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصل فى محل نصب « الضامر » نعت لهذا المنادى ، إما مرفوع تبعاً لفظه المقدر ، أو منصوب تبعاً لمحلّه ، والضاير مضاف و « العنس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يَاذَا الضامر العنس » فإن « ذا » منادى مبنى ، و « الضامر العنس » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى برفع هذا النعت ونصبه ؛ فدل بمجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان .

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر .

(٢) من الآية ١ من سورة الحج ، ومن آيات كثيرة .

(٣) من الآية ١ من سورة التحريم ، ومن الآية ١ من سورة الطلاق ، ومن

آيات كثيرة فى القرآن .

ص — وَلَئِكَ فِي تَحْوٍ «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَعَلَاتِ»^(١) فَتَحْمُهُمَا أَوْ ضَمُّهُمَا الْأَوَّلِ.
ش — إذا تكرر المندى المفرد مضافاً، نحو «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَعَلَاتِ»^(٢)
جاز لك في الأول وجهان :

أحدهما : الضم ، وذلك على تقديره مندى مفرداً ، ويكون الثاني حينئذٍ :
إما مُنَادَى سَقَطَ منه حرفُ النداء ، وإما عَطْفُ بيان ، وإما مَمْعُولاً بتقدير أهـ في .
والثاني : الفتح ، وذلك على أن الأصل : «يَا زَيْدَ الْيَمَعَلَاتِ زَيْدَ الْيَمَعَلَاتِ»
ثم اختِصَّ فيه ؛ فقال سيدييه : حَذَفَ «اليمعلات» من الثاني لدلالة الأول عليه ،
وأَقْصَمَ «زَيْد» بين المضاف والمضاف إليه ، وقال المبرد : حذف «اليمعلات» من
الأول لدلالة الثاني عليه ، وكلٌّ من القولين فيه تَحْوٍ يَجُزُّ على وجه ضعیف : أما قول
سيديويه ففيه الفصلُ بين المتضامين ، وهما كالسكلمة الواحدة ، وأما قول المبرد ففيه
الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل ، والكثير عكسه .

ص — فَضْلٌ ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ : حَذَفُ آخِرِهِ
تَخْفِيفاً ؛ فَذُو النَّاءِ مُطْلَقاً ، كَمَا طَلَحَ ، وَيَا تُبَّ ، وَفَيْدُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ،
وَعَلَمِيَّتِهِ ، وَجُحَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، كَمَا جَعَفُ : ضَمّاً ، وَفَتْحاً .
ش — من أحكام المندى الترقيم ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهي تسمية
قديمة ، وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ)^(٣) ،
فقال : ما كان أَشْمَلَ^(٤) أَهْلَ الْفَارِ عن الترقيم ا ذكره الزنجشیری وغيره ،

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَعَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ
ومثله قول جرير بن عطية بهجو عمر بن لجا :

يَا تَنْيَمُ تَنْيَمَ عَدَى لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْدَةٍ مُرَّةٍ
ومنه قول الآخر :

فَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِراً وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِ بَيْنَ الْفُطَارِفِ
(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف (٣) في بعض النسخ « ما كان أغنى إلخ »

وعن بعضهم أن الذي حَسَنَ الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعضَ الاسم ؛ لضعفهم عن إتمامه .

وشترطه : أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يُشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في ثُبَّةٍ - وهي الجماعة - « يَا ثُبَّ » كما تقول في عائشة : « يَا عَائِشَ » وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يكون مبنياً على الضم ، والثاني : أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرفٍ ، وذلك نحو « حَارِثٌ » و« جَعْفَرٌ » تقول : « يَا حَارِثُ »^(١) و« يَا جَعْفَرُ » ولا يجوز في نحو « عبد الله » و« شأبَ قرناها » أن يُرْتَخَا ؛ لأنهما ليسا مضمومين ، ولا في نحو إنسان مقصوداً به مُتَمَيِّنٌ ؛ لأنه ليس علماً ، ولا في نحو « زَيْدٌ » و« عَمْرُو » و« حَكِيمٌ » لأنها ثلاثية ، وأجاز الفراء الترخيم في « حَكِيمٌ » و« حَسَنٌ » ونحوها من الثلاثيات الحركة الوسط ، قياساً على إجرائهم نحو « سَقَرٌ » يُجْرَى زَيْدٌ في إيجاب منع الصرف لا يُجْرَى هِنْدٌ في إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم « جَعَزَى » لحركة وَسَطِهِ يُجْرَى حُبَارَى في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لا يُجْرَى حُبْلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

وأشرتُ بقولي : « كَيْفَا جَعْفَرٌ ضَمًّا وَفَتْحًا » إلى أن الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظار عن الحذف ؛ فتجعل الباقي اسماً برأيه فتضمه ، ويسمى لغة من لا يَنْظُرُ ، ويجوز أن لا تقطع النظار عنه ، بل تجعله مُقَدَّرًا ؛ فيبقى [ما كان] على ما كان عليه ، ويسمى لغة من يَنْظُرُ . فتقول على اللفظ الثانية في جعفر : « يَا جَعْفَرُ » ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك « يَا مَالُ » ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود^(٢) ، وفي منصور « يَا مَنْصُ » ببقاء ضمة الصاد ، وفي هِرَقَل : « يَا هِرَقُ » ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللفظة الأولى : « يَا جَعْفَرُ ، وَيَا مَالُ ، وَيَا هِرَقُ » بضم أحجازهن ، وهي قراءة أبي السري الفَنَوِي^(٣) و« يَا مَنْصُ » بإجتماع ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنُ مِنْسَكُمُ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَاهَا سُوْفَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ
(٢) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف : (ونادوا يا مالك ليقتض علينا ربك)

ص — وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلَمَانٌ ، وَمَنْصُورٌ ، وَمِسْكِينٌ » حَرَفَانِ ،
وَمِنْ نَحْوِ « مَعْدِي كَرِيبٌ » السَّكَلَةُ الثَّانِيَةُ .
ش — المحذوف للتخيم على ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثَّلنا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ؛ أحدها :
أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلاً ، والثالث أن
يكون ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو :
« سَلَمَانٌ ، وَمَنْصُورٌ ، وَمِسْكِينٌ » علماً ، تقول : « يَا سَلَمُ ، وَيَا مَنْصُورُ ، وَيَا مِسْكَ »
وقال الشاعر :

٩١ — يَا مَرْوُ ؛ إِنَّ مَطِيقِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَيْئَاسِ]
٩١ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨)
وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٢) .

اللغة : « يامرو » أراد يامروان « مطيقى » اللطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تخطو
— أي تسرع — في سيرها « محبوسة » أراد أنها واقفة بالباب « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة
كتاب — هو العطاء « ربها » صاحبها « لم يئأس » أي : لم يقنط ، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه
للغنى : يصف أنه وقد على كريم بجهته ، وأنه طال وقوفه ببابه ، وانتظاره لجذواه
ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل .

الإعراب : « يا » حرف نداء « مرو » مفادى مرخم مبني على الضم في محل نصب « إن »
حرف توكيد ونصب « مطيقى » مطية : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
التسكيم ، ومطية مضاف وياء التسكيم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بأضمة الظاهرة
« ترجو » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيقى ،
والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن « الحباء » مفعول به لـ « ترجو » وربها
الواو واو الحال ، رب : مبتدأ ، ورب مضاف لها : مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب
« يئأس » فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها ، والجمله من لم يئأس وفاعله
في محل رفع خبر للبتدأ ، وجمله البتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » الذي أصله يامروان حيث رخنه بحذف آخره ، وهو

يُرِيدُ « يَا مَرْوَانَ » وقال الآخر :

٩٢ — * قَفِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِيَهُ ؟ *

يريد « يا أَسْمَاء » .

ويجب الاختصار على حذف الحرف الأخير في نحو « مُخْتَارٍ » علماً ؛ لأن الممثل

النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ؛ لحذف الحرف الذي قبل النون ، لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح ، إن شاء الله .
ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (١ - ٣٣٧) من قول الراجز :

* يَا نَعْمَ هَلْ تَخْلِفُ لَا تَدِينُهَا ؟ *

أراد « يا نعمان » لحذف النون ، ثم حذف الألف ؛ لاستتباع ما ذكرناه من الشروط

٩٢ — هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من رائيته المشهورة

التي أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ مُؤَبَّرٌ غَدَاةً غَدَتْ أُمُّ رَافِعٍ قَوْمَهُ جَرُّ ؟
وعجز البيت للاستفهام بصدده قوله :

* أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ ؟ *

اللغة : « قفي » فعل أمر من الوقوف « يا أَسْمَ » أراد يا أسماء « المغيرى » للنسب

إلى الغيرة وهو جد هجر صاحب الشاهد ، وقد عني بالمغيرى نفسه .

الإعراب : « قفي » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله

« فأنظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة

المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أَسْمَ » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « هل »

حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفينه » فعل مضارع

مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء

ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمَ » حيث رشح بحذف آخره ، وهو الحمزة ؛ إذ أصله

« يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو

الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقة بثلاثة أحرف ، ومثل هذا الشاهد

قول لبيد ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣) :

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِي وَمُنْتَظَرُ

أصله ؛ لأن الأصل مُحْتَرَفٌ أو مُحْتَرِفٌ ، فأبدلت الياء ألفاً ، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة ، كما شبهوا ألف مرآى في النسب بألف حُبَارَى فحذفوها ، وفي نحو دُلَامِصَ علماً ؛ لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم « دِرْعٌ دُلَامِصٌ » و « دِرْعٌ دِلَاصٌ » ولكنها حَرْفٌ صحيحٌ ، لا مُعْتَلٌّ ، وفي نحو « سَعِيدٌ ، وعِمَادٌ ، وثَمُودٌ » ؛ لأن الحرف المعتل لم يُسَبِّقْ بثلاثة أحرف ، وعن الفراء إجازة حذفهن ، وأنشد سيديويه :

٩٣ - * تَنْسَكُرْتُ مِدًّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِي *

= ومثل ذلك قول الشاعر :

أَلَمْ تَغْلِبْ يَا أَسْمُ - وَبَنُوكَ - أَنَّنِي حَلَفْتُ بِمِيمِكَ لَا أَخُونُ أَمِيئِي ؟

٩٣ - هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر ، وعجزه قوله :

* وَبَعْدَ التَّصَانِي وَالشَّبَابِ الْمُسْكَرِّمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيديويه (ج ١ ص ٣٣٦) .

اللمعة : « تنسكرت منا » يريد أنسكرتنا وصددت عنا « لمى » يريد بالميس ، وليس : اسم امرأة ، واسمع إلى قول الراجز يتنزل فيمن احمها لميس :

يَا كَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

* إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَلَمِيسُ *

اللمعة : يقول : إنك بالميس قد أنسكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب

الإعراب : « تنسكرت » تنسك : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع « منا » جار ومجرور متعلق بتنسك « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنسك ، وبعد مضاف و « معرفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لمى » منادى مخرم بحرف نداء محذوف مبنى على ضم الحرف المحذوف للتخيم في محل نصب . الشاهد فيه : قوله « لمى » حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله لميس ؛ فلم يحذف إلا السين ؛ ليكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبوق إلا بحرفين .

ومثله قول الشاعر ، وهو يزيد بن مخرم ، وأنشده سيديويه (ج ١ ص ٣٣٥) :

فَقُلْتُ : تَعَالَ يَا يَزِيدُ بَنُ خُرَّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صُدَّاهُ

أراد « يا يزيد » حذف الدال ، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها ؛ ليكون ما قبل =

أى : يا كَيْسُ ؛ فحذفوا السين فقط .

وفى نحو « هَيْبِخ » ، وقنور « لأن حرف العلة مُحَرَّكٌ .

والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك فى المركب تركيب

المزج ، نحو « مَعْدَى كَرِب » و « حَضَرَمَوْتَ » تقول : « يا حَضْرُ » .

ص — فَمَلُّ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِثُ : « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ » بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَفِثِ

بِهِ ، لِأَنَّهُ لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَسَكَّرْزَ مَعَهُ يَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدًا لِقَمَرٍ » .

ش — من أقسام المنادى : المستفث [به] .

وهو : « كُلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلَّصَ مِنْ شِدَّةٍ ، أَوْ يُعِينَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ » .

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالب استعماله مجروراً

بلام مفتوحة ، وهى متحركة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند

ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنسب ذلك إلى سيبويه ، وقال

ابن خروف : هى زائدة فلا تتعلق بشئ ، وذكر^(١) المستفث له بعده مجروراً

بلام مكسورة دائماً على الأصل ، وهى حرف تعليل ، وتعلقم بالفعل محذوف ،

وتقديره : أدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضى الله عنه « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ »^(٢)

— بفتح اللام الأولى وكسر الثانية — وإذا عطف عليه مستفثا آخر ؛ فإن

أَعَدْتَ « يا » مع المعطوف فَتَحَّتْ اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا لِقَوِي وَيَا لِمُثَالِ قَوِي لَأَنَاسٍ عُمُوهُمْ فِي أَرْذَادِ

== الياء حرفين ليس غير ، وسداء — بزنة غراب — يقال : هو اسم حى من بنى أسد ،

ويقال : هو اسم فرسه ، والمعنى على ذلك : لئى لا أحتاج مع وجود فرسى الذى أعز

به إلى أن أحالف أحداً ؛ لأننى أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً !

(١) أى : والغالب ذكر المستفث له بعد المستفث به ، وأن يكون المستفث له مجروراً

بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل فى لام الجر التى تنبى على الكسر ليناسب لفظها عملها

(٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ١٢٥/٦ الآية) :

تَكُنْفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَأْكُلُنِي لِلْوَأْثِي الْمَطَّاعِ

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لى معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف

=

فى أوضعه (رقم ٤٤٦) .

وإن لم تُمدَّ «يا» كسرت لام المعطوف ، كقوله :

٩٥ - يَبْ-كِيمِكَ نَاهُ بِمِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لَلْكُھُولِ وَالشُّبَّانِ لِمَعَجَبِ

اللقنة : « عتوم » بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار ، والتمرد على الحق ، وعدم الخضوع له .

المعنى : إن استغثت بقومى وبأقوام يماثلون قومى فى العديد والعدة وفى الاستجابة لمن يدعوم ونجدة من يستغث بهم ؛ ليدفعوا عنى قوماً ما يزال طغيانهم يزايد ، وشرهم يتفاقم الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثية « لقومى » اللام حرف جر ، قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى ؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت ياء عليه عند ابنى الصائغ وعصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه .

فإن قلت : هذا الفعل الذى تدل عليه « يا » هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول : أدعوك ، وأدعو قومى ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى فى هذا الباب باللام ؟ قلت : الجواب على ذلك من وجهين :

الأول : أناسنا هذا الفعل معنى التجيء أو أعجب أو نحوهما ، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والنصميين فى اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .
الوجه الثانى : أن هذا الفعل لما كان فى هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه ، فجئنا باللام لتقويته .

وبالأمثال « الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثية ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من « قومى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوم لأناس « عتوم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « فى ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « بالقومى وبالأمثال » فإنه جر المستغاث فى الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك فى الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه فى الثانية فلا أنه أعاد منه يا .

٩٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين . وقد أنشده المؤلف فى أوضعه (رقم ٤٤٧) .

وللمستغاث [به] استعمالان آخران ؛ أحدهما : أن تُنَحِقَ آخِرُهُ ألفاً ؛
فلا تُنَحِّقْهُ حينئذٍ اللامُ من أوله ، وذلك كقوله :
٩٦ - يَا بَرِيدَا لَيْلِي نَيْلٌ عِزِّي
وَعِزِّي بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

اللمعة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى ، من مثال فتح يفتح ، إذا بعد « السكحول »
جمع كهل ، وهو من وخطه الشيب ، وقيل : هو من كانت منه ما بين الأربع
والثلاثين إلى الخمسين .
للمعنى : يقول : إني أبكى عليك ولست من أهلك ؛ لأننى من ديار بعيدة عن ديارك ،
وأنا ناء شديد البعد عن أهلى ، ثم دعا السكحول والشبان ليعجبوا من هذه الحال .
الإصراب : « يبكى » بكي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من
ظهورها النقل ، والساكن ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « ناء »
فاعل يبكى مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من النقاء الساكنين
منع من ظهورها النقل « بعيد » صفة لناء ، وصفة للرفع مرفوعة ، وبعيد مضاف
و « الدار » مضاف إليه « مغرب » صفة ثانية لناء « يا » حرف نداء واستغاثة « للسكحول »
اللام حرف جر ، والسكحول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل
المحذوف ، على نحو ما فصلناه فى شرح الشاهد السابق « وللشبان » الواو عاطفة ، واللام
جارة ، والشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق
« للعجب » جار مجرور متعلق بالفعل محذوف ، أى : أدعوكم للعجب .
الشاهد فيه : قوله « يا للسكحول وللشبان » حيث جر الشبان بلام مكسورة ؛
لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا .

٩٦ - وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده
للمؤلف فى أوضعه (رقم ٤٤٨) .

اللمعة : « آمل » اسم فاعل ، من الأمل ، وهو الرجاء « فاقة » فقر « هوان » مذلة .
للمعنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى ؛ لأنه
يرجو رفقده ويستمنح عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونجى عنه الفاقة ، يكفى
بذلك عن أن المدوح يعطى العطاء الكثير الذى يغنى ، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه
وعظمت منزلته .

والثاني : أن لا تُدْخِلَ عليه اللام من أوله ، ولا تُنْجِثْهُ الألف من آخره ،
وحينئذٍ يجرى عليه حُكْمُ المنادى ؛ فنقول على ذلك : « يَا زَيْدُ لَعْمُرٍو » بضم
زيد ، و « يَا عَبْدَ اللَّهِ لَزَيْدٍ » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :
٩٧ - أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفْلَاتِ تَعْرِضُ الْإِرْبِ

= الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثه « يزيدا » منادى مستغاث به ، مبني على ضم
مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للأنى بها لأجل الألف ،
في محل نصب « لآمل » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوك لآمل ،
وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل »
مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و « عز » مضاف إليه « وغنى »
الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عن « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو
بمحذوف صفة لغنى ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
« وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة .
الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ، ولم
يدخل عليه اللام في أوله .

٩٧ - وهذا الشاهد مما لم أعره على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحه (رقم ٤٤٩) .

اللفظة : « الغفلات » جمع غفلة ، وهى إهمال الأمر ، وترك الأخذ باليقظة والتنبيه
للحوادث « الأريب » العاقل المحرب العالم بعواقب الأمور .
المعنى : يدعوك قومه ليتدبروا في العواقب ، ويتنبهوا لما يجرى من الأمور ، ويعجبهم
أشد العجب من غفلة العاقل المحرب عن عقيب الأمور ، مع علمه بما يترتب على ذلك
من انتفاض الأمور وفسادها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء واستغاثه « قوم » منادى
مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة
للأنى بها لأجل مناسبة ياء لالتسكام المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « للعجب » جار ومجرور
متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوك للعجب « العجيب » صفة للعجب « والغفلات »

ص — وَالْقَادِبُ : وَازِيدًا ، وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَرَأْسًا ، وَلَئِكَ الْخَلْقُ
الْهَاءُ وَقْفًا .

ش — المندوب : هو المندوب المتفجع عليه أو المتوجع منه ؛ فالأول كقول
الشاعر يَرْثِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

٩٨ — حُمِلَتْ أُمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبَرْتُ لَهُ ، وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا
والثاني كقول المتنبي :

الواو حرف عطف ، للغلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق
« تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الغلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغلات ، أو في
محل نصب حال منه « الأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال للمنادى ؛ فلم يلحق
به اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة .

٩٨ — هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن
عبد العزيز بن مروان وقد أنشده المؤلف في أوضحة (رقم ٤٣٠) .

اللفظة : « أمراً عظيماً » أراد به الخلافة وشؤونها « اصطبرت له » أراد اصططبت بأعبائه
وصبرت على لأوائه ومشاقه ، وحشمت نفسك المحول العظيم لمصلحة الرعاية ابتغاء رضوان الله .
الإصراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل
مبني على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول « أمراً » مفعول ثانٍ للمحل « عظيماً »
صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب
فاعل « له » جار ومجرور متعلق باصطبر « وقمت » الواو حرف عطف ، قمت : فعل
وفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بقام « بأمر » جار ومجرور متعلق بقام أيضاً .
وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « يا » حرف نداء وندبة « عمرا » منادى
مندوب ، مبني على الضم المقدّر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة
المأني بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا عمرا » فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه ؛ وأنت تراه
قد استعمله ييا التي تستعمل في النداء ، لأنه يأمن من الاتيئاس بالمندوب المحض ؛ لأنه
في مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ؛ والظاهر أنه لا يطالب إقباله ؛ وإنما
يظهر لحيته فيه وحزنه عليه ؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفا ؛ ولم يزد هاء .

٩٩ - وَاحَرَّ قَلْبَاهُ عَمَّنْ قَلْبُهُ شَيْمٌ

[وََمَنْ يَجْسِمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ]

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي ، وهو من شعراء الدولة العباسية ؛ فقد توفى في سنة ٣٥٤ الهجرة ، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها . وللؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس .

اللغة : « واحر قلباه » أراد أن يقول « واحر قلبي » بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة ، وكان من حقه أن يقول : واحر قلبياه ؛ فيفتح ياء المتكلم ، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها ، وهذه الهاء هي هاء السكت ، وقد ألحقها في الوصل ، وهذه ضرورة أخرى « شيم » بارد .

المعنى : يقول : واحر قلبي وشفغته الشديد بمن قلبه بارد ، لا يحس بما أحس به من الوجد ، ولا يشعر بما ألقى من لهب الهيام ، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه ، سقيم الحال لفساد اعتقاده في

الإعراب : « وا » حرف نداء وندبة ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حر » منادى مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحر مضاف وقلب من « قلباه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظمورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والألف المدلالة على الندبة ، والهاء للسكت ، وزيادتها في الوصل خطأ صرفية ، أو ضرورة « ممن » جار ومجرور متعلق بمجر « قلبه » قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن : مضاف إليه « شيم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها صلة الموصول « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « بجسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحالي » الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمي ، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عنده » هاء : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي ، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « سقم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها صلة الموصول .

التمثيل به : في قوله « واحر قلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه ، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة ، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيما بعد ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين ؟

ولا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ إِلَّا حُرُوفَانِ : « وَا » وَهِيَ الْغَائِبَةُ عَلَيْهِ
وَالْمُخْتَصَّةُ بِهِ ، وَ « يَا » وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَلْتَمِسِ بِالْمُنَادَى الْمَحْضَ .
وَحَكَمَهُ حَكَمُ الْمُنَادَى ؛ فَتَقُولُ « وَازِيدُ » بِالضَّمِّ ، وَ « وَاعْبُدْ اللَّهَ » بِالنَّصْبِ ،
وَلَا أَنْ تُنْجِيقَ آخِرَهُ أَلْفَا ؛ فَتَقُولُ : وَازِيدَا ، وَاعْمُرَا ، وَلَا إِنْ لَحِقَ الْهَاءُ فِي
الْوَقْفِ فَتَقُولُ : وَازِيدَاهُ ، وَاعْمُرَاهُ ، فَإِنْ وَصَلْتَ حَذَفْتُمَا ، إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ
فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا كَمَا تَقْدُمُ فِي بَيْتِ الْمُتَنَبِّي ؛ وَيَجُوزُ [حِينَئِذٍ] أَيْضًا ضَمُّهُمَا نَشْبِيهَا
بِهَاءِ الضَّمِيرِ ، وَكَسْرُهَا عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَقَوْلِي « وَالنَّادِبُ » مَعْنَاهُ :
وَيَقُولُ النَّادِبُ .

* * *

ص — وَالْمَفْعُولُ الْمُطَاقُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَسَاطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ
لَفْظِهِ كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ
غَيْرُهُ كـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)
(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوِيلِ) وَلَيْسَ مِنْهُ (وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا) .

ش — لَمَّا أُنْهِيَتْ الْقَوْلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى
شَرَعْتُ فِي السِّكْلَامِ عَلَى الثَّانِي مِنَ الْمَفَاعِيلِ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْمُطَاقُ .

وهو عبارة عن « مصدر ، فضلة ، تَسَاطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ » .
فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا)^(١) . وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ :
« قَعَدْتُ جُلُوسًا » ، وَ « تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً » قَالَ الشَّاعِرُ :

١٠٠ — تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَبْرَدُنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهنَّ مَفَايِدُ

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٦٤ مِنْ سُورَةِ الْفَسَاءِ .

١٠٠ — هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ زَيْدِ الْفَوَارِسِ ، وَاسْمُهُ الْحَصِينُ بْنُ ضَرَارِ الضَّبِيِّ ،
مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ اخْتَارَهَا أَبُو نَعْمَانَ حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الْمُطَائِيُّ فِي دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ .

اللُّغَةُ : « تَأَلَّى » حَلَفَ وَأَقْسَمَ « حَلْفَةً » يَمِينًا وَقِسْمًا « لَبْرَدُنِي » بَرَوَى بِكَسْرِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهَا
لَامُ التَّعْلِيلِ ، وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَضْمُورَةٌ ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
أَنَّهُ حَلَفَ لَا لِجَلِّ أَنْ يَرُدَّهُ ؛ وَبَرَوَى بِفَتْحِ اللَّامِ ؛ وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ ؛ وَهَذِهِ

وذلك لأن الأيئة هي الحلف ، والقُعود هو الجلوس .

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك « كلامك كلام حسن » وقول
المرب : « جدّ جدّه » فكلام الثاني وجده : مصدران ساط عليهما عامل من
لفظهما - وهو الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ؛ بناء على قول
سيبويه إن المجهول عامل في الخبر - وليس من باب المفعول المطلق في شيء .

وقد تَصَبَّأْتُ أُنْجَاءً على المفعول المطلق ولم تكن مصدرأ ، وذلك على سبيل
الفيابة عن المصدر ، نحو « كل » و « بمض » مُضَافَيْنِ إلى المصدر، كقوله تعالى :

اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم ، وكان حقه أن ياتى بالفعل المضارع
إحدى نوني التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً وقع جواب قسم واقترب باللام
وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده : إما لكونه حالا ، أو على ما ذهب
إليه سيبويه من تجويز محييه غير مؤكد كما في هذا البيت « مفائد » جمع مفاد - كبير -
وهن للماعير ، قاله شارح الحاشية ، وأرى أن المفائد - بالفاء - جمع مفاد - بزة منبر أيضاً -
وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور ، شبه النساء في اسودادها ولبسها بها ،
أراد أنهن مهزولات سود ، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على السنة عوام المصريين .
الإصراب : « تألى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التذمر
« ابن » فاعل تألى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وابن مضاف و « أوس » مضاف إليه « حافلة » ، فعول
مطلق مؤكد لعامله أو مبين لعدده منصوب بالفتحة الظاهرة « ليردني » اللام واقعة في
جواب القسم إما على ما رآه سيبويه ، وإما لأن للراد به الحال لا الاستقبال ، والنون
للوقاية ، وياء التشكيك مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ابن أوس « إلى نسوة » جار ومجرور متعلق بـ « كأنهن » كأن : حرف تشبيه
ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « مفائد » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره
في محل جر صفة للنسوة .

الشاهد فيه : قوله « تألى حلفة » فإن حلفة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من
معناه لا من لفظه ؛ ألتت ترى أن معنى الحلفة القسم ، وأن معنى تألى أقسم ، كما بيناه
في لغة البيت ، فكأنه قال : أقسم قسماً ، وقد تكون التاء في « حلفة » مما بنى عليه المصدر ،
فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله ، وقد تكون لاوحدة فيكون مبيناً لاعدد ، فافهم ذلك .

(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) ^(١) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوِيلِ) ^(٢) والمعدد ، نحو : (فَأَجْلِدُوهُمْ نِمْائِينَ جَلْدَةً) ^(٣) فثماين : مفعول مطلق ، وجلدة : تميز ، وأسماء الآلات نحو : غَرَبَتْهُ سَوَاطِلٌ ، أَوْ عَصَا ، أَوْ مِقْرَعَةً .

وليس مما يندوب عن المصدر صفته ، نحو : (وَكَلَّا مِنْهَا رَغْدًا) ^(٤) خلافاً للمعربين ، زعموا أن الأصل أَكَلًا رَغْدًا ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفة مَقَابِهَ فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المقوم منه ، والتقدير : فسكلاً حالاً كون الأكل رَغْدًا ، وبدل على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمجرور مُقَامَ الفاعل ، ولا يقولون « طَوِيلٌ » بالرفع ؛ فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مُقَامَ الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .

* * *

ص — وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعْتَلُّ لِحْدَثِ شَارِكِهِ وَقْتًا وَفَاعِلًا ؛ نحو « قُمْتُ لِإِبْرَاهِيمَ لَكَ » فَإِنْ فَقَدَ الْمُعْتَلُّ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْمِيلِ ، نَحْوُ : (خَلَقَ لَكُمْ) .

* وَإِنِ اتَّعَرَّوْا لِدِكْرِكِ هِزَةٌ *

* فَجِئْتُ وَقَدْ نَهَضْتُ لِنَوْمٍ نِيَابَهَا *

ش — الثالث من المفاعيل : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله . وهو : « كل مصدر معتل لحدث مُشَارِكٍ له في الزمان والفاعل » ، وذلك كقوله تعالى : (يَجْمَعُونَ أَصْحَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ^(٥) فالحذر : مصدر [منسوب] ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان ، وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضاً واحد ، وهم السكافرون ، فلما استوفيت [هذه] الشروط انتصب .

(١) من الآية ١٢٩ من سورة النساء (٢) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٣) من الآية ٤ من سورة النور (٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٩ من سورة البقرة .

فلو فقدَ المَعْلَم شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل ^(١) .
 فمثال ما فقدَ المصدرية قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ
 جَمِيعًا) ^(٢) فإن الخاطئين هم الالهة في الخلق ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأنه ليس
 مصدرأ ؛ وكذلك قول امرئ القيس :
 ٨١ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسَمَى لِأَذْنِي مَعِي شَيْءٌ كَفَأَنِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنْ الْمَالِ
 فإذني : أفعل تفضيل ، وليس بمصدر ؛ فلماذا جاء مخفوضاً باللام .
 ومثال ما فقدَ اتحادَ الزمانِ قوله :
 ١٠١ — فَجِئْتُ وَقَدْ نَعِمْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ ، إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

(١) اللام ليست بشرط ، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل
 — وهي اللام ، ومن ، وفي ، والباء — ومن نص على ذلك ابن عقيل ، وعبارة المؤلف في لائن هامة
 (٢) من الآية ٣٩ من سورة البقرة .

٨١ — قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله «لأذني» فإن اللام
 الداخلة على أذني دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن الشرط
 فيما يسمى مفعولاً لأجله — في عرف النحاة — أن يكون مصدرأ ، والذي معنا أفعل تفضيل ،
 ١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد أنشده المؤلف
 في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأثموني (رقم ٤٢٧)
 اللغة : «نضت» بالضاد للمعجمة مشددة أو مخففة — أي خلعت «لدى» أي : عند
 «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقها من يتبذل .

للغنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهايات لأن تنام .
 الإعراب : «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو والواو الحال ، قد : حرف تحقيق «نضت»
 نص : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ،
 والجملة في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب : مفعول به لنص
 وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنص ، منصوب
 بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف
 إليه ، «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء ، ولبسة مضاف و «المتفضل»
 مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن النوم ، وإن كان علة في خلع الثياب ، لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه .
ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله :

١٠٢ — وإني لتعروني لذكراك هزة
كما أنتفض العصفور بلة القطر

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم علة خلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنها تخلق ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجز فيه أن يكون منصوبا ؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو متقف هنا كما علمت .

١٠٢ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أنشده للؤلؤ في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشمنوني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله :

لَيْلِي بِذَاتِ اللَّيْلِ دَارُ عَرَفَتِي وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَبَشِ آيَاتُهَا سَعَرُ
الآفة : « تعروني » تنزل بي ، وتصيبني « ذكراك » الذكري - بكسر الهمزة - انتذكر
والخطور بالبال « هزة » بكسر الهاء - حركة واضطراب « انتفض » تحرك واضطرب
« القطر » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عندما يذكرها ؛ فيقول : إنه يصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده .

الإصراب : « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسمه « لتعروني » اللام هي المرحلة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « ذكراك » اللام حرف جر ، ذكرى مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسرة في محل جر ، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور

فإن الذكرى هي علامة عُرُو الهِزَّة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ؛ ففاعل العرو هو الهِزَّة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ؛ لأن المعنى لذكرى إياك ؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام ، وهى هذا جاء قوله تعالى : (اِتْرَكْبُوهَا وَزِينَتَهُ)^(١) فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ، وهو ملة تخلق الخليل والبنال والخبير ، وجرى به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم ، وجرى بقوله جل ثناؤه : (وَزِينَتَهُ) منصوباً ؛ لأن فاعل الخلق والزيين هو الله تعالى .

ص — وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِ » مِنْ اسمِ زَمَانٍ كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَيْبِ » ، أَوْ حِينًا ، أَوْ أَسْبُوهَا « أَوْ أَسْمَ مَسْكَانٍ مُبْتَنِيٍّ » ، وَهُوَ : الْجِهَاتُ السَّتْ : كَالْأَمَامِ ، وَالْفَوْقِ ، وَالْيَمِينِ ، وَمَسْكِينٍ ، وَوَهْنٍ : كَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَالْمَقَادِيرُ : كَالْفَرَسِخِ ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلٍ ، كـ « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » .

ش — الرابعُ من المفعولات : للمفعول فيه ، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا .

وهو : كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِ » كَقَوْلِكَ : صُمْتُ يَوْمَ الْخَيْبِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ .

== متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال من العصفور على تقدير قد .
الشاهد فيه : قوله « لذكرى » فإن اللام حرف جر دال على التعليل ، والتذكر علة لسرو الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة ، لسكن لما كان العامل الذى هو ترونى له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل حامله « أحداً » .

(١) من الآية ٨ من سورة النحل .

وَعُلِمَ بما ذكرته أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى :
 (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غَيْرًا)^(١) ، وقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ
 حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٢) فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً ، لكنهما ليسا على معنى
 « في » ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان
 المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به ، وعامل (حيث)
 فعل مقدر دل عليه (أعلم) أى : يعلم حيث يجعل رسالته ، وأنه ليس منهما
 أيضاً نحو : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) من قوله تعالى : (وَتَزَوَّجُوْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(٣)
 لأنه وإن كان على معنى « في » لكنه ليس زماناً ولا مكاناً .

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ولا فرق في ذلك بين
 المختص منها والمعدود والمُبْهَم ، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لمسى ، كيوم الخميس ،
 وبالمعدود ما يقع جواباً لكم ، كالأربعاء والشهر والحول ، وبالمُبْهَم ما لا يقع
 جواباً لشيء منهما ، كالحين ، والوقت .

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبْهَمًا .
 والمُبْهَم ثلاثة أنواع :

أحدها : أسماء الجهات الست ، وهى : الفوق ، والتحت ، والأعلى ،
 والأسفل ، واليمين ، والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ،
 قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)^(٤) (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ
 سَرِيرًا)^(٥) (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٦) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ
 تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ)^(٧)

-
- (١) من الآية ١٠ من سورة الإنسان « الدهر = هل أنى » .
 (٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام (٣) من الآية ١٢٧ من سورة النساء
 (٤) من الآية ١٧٦ من سورة يوسف (٥) من الآية ٤٢ من سورة مريم
 (٦) من الآية ٣٢ من سورة الأنفال .
 (٧) من الآية ١٧ من سورة الكهف .

(وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ) ^(١) ، وقولى : « وعكسهن » أشرتُ به إلى الوراثة والتفتت والشمال ، وقولى : « ونحوهن » أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت متما ، لكن ألقاها كثيرة .

ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها فى شدة الإيهام والاحتياج إلى ما يبين معناها « كَمِنْذَ ، وَلَدَى » .

الثانى : أسماء مقادير المساحات « كَالْفَرَسِيخِ ، وَالْمِيلِ ، وَالْأَرِيدِ » .

الثالث : ما كان مَصُوغًا من مصدر عامله كقولك : « جَلَسْتُ بِجَنَاسِ زَيْدٍ » فالجلوسُ : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر عامله وهو جالست ، قال الله تعالى : (وَأَنَا كُنُوزًا نَقَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلشَّيْخِ) ^(٢) ولوقلت : « ذهب مجلس زيدٍ » أو « جلست مذهب عمرو » لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المسكن ومصدر عامله .

ص — وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : اِسْمٌ فَضْلَةٌ بِمَدٍّ وَآوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كَـ « سِرْتُ وَالْقِيلَ » وَ « أَنَا سَائِرٌ وَالْقِيلَ » .

ش — خرج بذكر « الاسم » الفعلُ المنصوبُ بعد الواو فى قولك : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَاشْرَبِ اللَّبَنَ » فإنه على معنى الجمع : أى لَا تَفْعَلْ هذا مع فمك هذا ، ولا بسمى مفعولا معه ؛ لسكونه ليس اسما ، والجملة الحالية فى نحو « جاء زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ » فإنه وإن كان المعنى على قولك : « جاء زَيْدٌ مع طلوع الشمس » إلا أن ذلك ليس باسم واسكنه جملة ، وبذكر « الْفَضْلَةُ » ما بعد الواو فى نحو : « اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ وَعَمْرُو » فإنه عُمْدَةٌ ؛ لأن الفعل لَا يَسْتَفْنِي عنه ، لا يقال : « اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ » ؛ لأن الاشتراك لا يَتَأَنَّى إلا بين اثنين ؛ وبذكر الواو ما بعد « مع » فى نحو : « جاءنى زَيْدٌ مع عمرو » وما بعد الباء فى نحو : « بِعْتُكَ الدَّارَ بِأُتَانِهَا » وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو : « جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو » إذا أريد مجرد العطف .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٩ من سورة العن .

وقولى « مسبوقة — إلخ » بيانٌ لشرط المفعول معه ، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مسبوقةً بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ؛ فالأول كقولك « سِرْتُ وَالذِّلَّ » وقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١) والثانى كقولك : « أَنَا سَائِرٌ وَالذِّلَّ » ولا يجوز النصبُ فى نحو قولهم « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » خلافاً للصيرى ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل ، وكذلك لا يجوز « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو « أَشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه .

ص — وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ « لَا تَنْهَ عَنِ الْقَيْحِ وَإِتْيَانُهُ » وَمِنْهُ « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » . ش — اللام الواقعة بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه [ثلاث] حالات : إحداها : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان المطف ممتنعاً لمسانع معنوى أو صناعى ؛ فالأول كقولك « لَا تَنْهَ عَنِ الْقَيْحِ وَإِتْيَانُهُ » وذلك لأن المعنى [على المطف] لأنه عن القَيْح وعن إيتيانه ، وهذا تناقض ، والثانى كقولك « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » أما الأول فلأنه لا يجوز المطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) وأما الثانى فلأنه لا يجوز المطف على الضمير المحفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٣) ومن النحويين مَنْ لم يشترطى المسألتين شيئاً ؛ فعلى قوله يجوز المطف ، ولهذا قلت « على الأصح فيهما » .

والثانية : أن يترجح المفعولُ معه على المطف ، وذلك نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وذلك لأنك لو عطفت « زَيْدًا » على الضمير فى « كُنْ » لزم أن

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس (٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنين .

يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مُحاطَبَكَ بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

١٠٣ — فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ السَّكَاةَيْنِ مِنَ الطَّعَالِ

وقد استفيد من تمثيلي بـ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كالأخ » أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، وهذا هو الصحيح

١٠٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضاعه (رقم ٢٥٧) والأثنونى في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيويوه في الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جاز الله الزمخشري في الفصل (١ - ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد مجزؤه في كلمة للأقرب القشيري .

اللمعة : « السكيتين » ثنية كلية - بضم السكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الحاصرتين « الطحال » بوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص مبني على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبني » الواو الواو المعية ، بني : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف وأبي من « أبيكم » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وكاف مخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والليم حرف دال على جمع المخاطب « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا ، ومكان مضاف و « السكيتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء للفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف جر « الطحال » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتراكه على رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا ، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل القدي يسوغ العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان السكيتين من الطحال وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجع النصب ، ليدل على المعنى المراد .

ومن نص عليه ابن كَيْسَانَ ، والسماعُ والقياسُ بقتضيانِهِ ، وعن الأخفش
إجازة مطابقتهم قياساً على العطف ، وليس بالقوى .
والثالثة : أن يترجىح العطفُ وَيَضُمُّ المفعولُ معه ، وذلك إذا أمكن العطف
بغير ضمعف فى اللفظ ، ولا ضمعف فى المعنى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » ؛ لأن
العطف هو الأصل ولا مُضمف له فيترجىح .

* * *

ص - بَابُ الْحَالِ ، وَهُوَ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فى جَوَابِ كَيْفٍ ،
كـ « ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَسْكُوفًا » .

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات ، شَرَفْتُ فى الكلام على بقية
المنصوبات ؛ فمنها الحال ، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط ؛ أحدها : أن
يكون وَصْفًا ، والثانى : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع فى
جواب كيف ، وذلك كقولك : « ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَسْكُوفًا » .

فإن قلت : يَرِدُ على ذكر الوصفِ نحوُ قوله تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ^(١)) ؛ فإن
(ثُبَاتٍ) حالٌ ، وليس بوصفٍ ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمْشِ
فى الْأَرْضِ مَرَحًا) ^(٢) ، وقول الشاعر :

١٠٤ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَأَسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء ، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان .

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء ..

اللغة : « ميت » وقع فى هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة
رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ، فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى
واحد ، وقيل : المشدد معناه الذى فيه الحياة واسكنه فى تعب وجهه ، والمخفف معناه
الذى فارق الحياة ، وقيل عكسه « كشيئاً » حزيناً « كاسفاً باله » أراد به المتغير الحال
« الرجاء » الأمل ، ويقع فى بعض النسخ محرفاً « قليل الرخاء » .

إِنَّمَا التَّيْتُ مَنْ يَبْعِشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّسْبَاءِ
فإنه لو أسقط (مرحاً)، و «كثيباً» فسَدَ المعنى، فيبطل كون الحال فضلة،
وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى: (وَلَا تَمُوتُوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ) ^(١).

قلت: (ثَبَاتٍ) في معنى متفرقين، فهو وصف تقدير، والمراد بالفضلة ما يقع
بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه، والحدث المذكور للحال المهيئة لا المؤكدة.

ص — وَثَرْتُهَا التَّنْكِيرُ.

ش — شرط الحال: أن تكون نسكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها
بنكرة، وذلك كقولهم: «أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» و «أَرْسَلْنَا الْعِرَاقَ» وقراءة
بعضهم: (لَيْخَرُ بْنُ الْأَعَزِّ مِنْهَا الْأَذَلُّ) ^(٢) بفتح الياء وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها

■ الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «من» اسم موصول اسم ليس «مات» فعل ماض
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لأجل لخاصة «فاستراح»
الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة
«بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «ميت» خبر
المبتدأ، وميت مضاف، و«الأحياء» مضاف إليه «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من»
اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من، والجملة لأجل لخاصة «كثيباً» حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً»
حال ثانية «بأله» بال: فاعل بكاسف؛ لأنه اسم فاعل، وبال مضاف وضمير القائب
مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وقليل مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الميت من يعيش كثيباً كاسفاً بأله قليل الرجاء» فإن هذه الأحوال
لا يستغنى الكلام عنها؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام: إنما الميت من يعيش، وهذا تناقض
لأنك حملت الشيء على ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى، فقولنا في تعريف
الحال «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل
يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كل الماني.

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة (٢) من الآية ٨ من سورة المنافقين.

تَحْرُجَةً طَلَى زيادة الألف واللام ، وكقولهم : « اجْتَهِدْ وَحَدَّكَ » وهذا مؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه [والتقدير : اجتهد منفرداً] .

* * *

ص — — وَشَرَطُ صَاحِبِهَا : التَّعْرِيفُ ، أَوْ التَّخْصِيسُ ، أَوْ التَّعْمِيمُ ، أَوْ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ : (خُشَمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ، (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْإِنْسَانِ) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا أَنهَا مُنْذِرُونَ) .

* لِمَتِيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ *

ش — أَى : شَرَطُ صَاحِبِ الْحَالِ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ :

الأول : التَّعْرِيفُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (خُشَمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ^(١) فُخْشَمًا : حال من الضمير في قوله تعالى : (يَخْرُجُونَ) والضمير أغْرَفُ المعارف .

والثاني : التَّخْصِيسُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْإِنْسَانِ) ^(٢) فَسَوَاءٌ : حالٌ من أَرْبَعَةٍ ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً ، وَلَسْكَتْهَا مَخْصُصَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَيَّامٍ .

والثالث : التَّعْمِيمُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا أَنهَا مُنْذِرُونَ) ^(٣) فَمُجْمَلَةٌ (لَهَا مُنْذِرُونَ) حالٌ من قَرْيَةٍ ، وَهِيَ نَكْرَةٌ عَامَّةٌ ، لَوْقُوعُهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ .

والرابع : التَّأْخِيرُ عَنِ الْحَالِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٥ — لِمَتِيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلْمَلُ

(١) من الآية ٧ من سورة القمر (٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت

(٣) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء .

١٠٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وقد أنشده

سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله

في شذور الذهب مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢) .

اللغة : « طلل » : هو ما بقي شاخصاً — أَى بارزاً مرتفعاً عن الأرض — من آثار الديار

« موحشاً » اسم فاعل فعله « أوحش المنزل » إذا خلا من أهله ، أو صار مسكناً للوحوش

« خلمل » بكسر الخاء وفتح اللام — جمع خلة ، وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف .

الإعراب : « لمية » اللام حرف جر ، مية : مجرور باللام ، وعلامة جره الفتحة

فـ « موحشاً » حالٌ من « طَلَلٌ » وهو نكرة ؛ لتأخيره عن الحال .

ص — بابٌ : وَالتَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : أَنْتَمُ ، فَضْلَةٌ ، نَكِيرَةٌ ، جَاءِدٌ ، مُفَسَّرٌ
لِمَا أَنْتَبَهُم مِنَ الذَّوَاتِ .

ش — من المنصوبات : التَّمْيِيزُ ، وهو ما اجتمع فيه خمسةُ أمورٍ ؛ أحدها : أن
يكون اسماً ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون نَكِيرَةً ، والرابع : أن
يكون جَاءِداً ، والخامس : أن يكون مُفَسَّرًا لما أنبهم من الذوات .

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ويخالف في الأمرين الآخرين ؛

== نيابة عن النكرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « طَلَلٌ » مبتدأ
مؤخر ، وهو صاحب الحال ، واستعرف شيئاً في هذا الإعراب « يلوح » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طَلَلٌ ، والجملة من يلوح وفاعله في محل
رفع صفة لطلال « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الطلال اسمه « خال » خبر
كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشاً طَلَلٌ » فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة
والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما رى ؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه
في شرحنا على « أوضح للسالك » عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك هنا : إن
هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » وفاعله ؛ فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله
تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت : (في أربعة أيام سواء) وهو للتخصيص ، ثم إن
هذه النكرة مبتدأ ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه ، وأهون من هذا البيت في
الاستشهاد به قول الشاعر ، وهو من شواهد سيويوه أيضاً :

وَالْجَنَمُ مِنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ ، وَإِنْ أَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ أَشْهَدُ

فبينما : حال من قوله شُحُوبٌ ، وهو نكرة ، والقى سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه
عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ، والظاهر
أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيويوه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .

لأن الحال مشتق مبين للميثاث ، والتمييز جامد مبين للذوات ^(١) .

ص — وأكثُرُ وقُوْعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ ، كـ « جَرِيْبٍ تَحْلَا » و « صَاعٍ تَمْرًا »
و « مَوْنِيْنَ عَسَلًا » وَالْعَدَدُ ، تَحْوُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْنًا) وَ (نِسْعٌ وَاسْمُونَ نَمَجَةً)
وَمِنْهُ تَمْيِيْزُ « كَمْ » الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، تَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ » فَأَمَّا تَمْيِيْزُ
الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيْزِ الْمَائَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، أَوْ تَجْمُوعٌ كَتَمْيِيْزِ الْعَشْرِ
وَمَا دُونَهَا ، وَلَئِكَ فِي تَمْيِيْزِ الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْخَرْفِ جَرٌّ وَنَهْضٌ ،
وَيَكُونُ التَّمْيِيْزُ مُفَسِّرًا لِلنَّسَبَةِ : تَحْوَلًا ، كـ (اشْتَقَلَّ الرَّأْسُ شَيْئًا) وَ (وَفَجَّرْنَا
الْأَرْضَ مَيُونًا) وَ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أَوْ غَيْرُ تَحْوَلٍ ، تَحْوُ : امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ،
وَقَدْ يُوْكَدُّانِ ، تَحْوُ (وَلَا تَعْتَوْنَا فِي الْأَرْضِ مُتَسِدِينَ) وَقَوْلُهُ : * مِنْ خَيْرِ
أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا * وَمِنْهُ * يَنْسُ الْفَحْلُ فَحْلَهُمْ فَحْلًا * خِلَافًا لِسَيِّدِيَّوْنِهِ .

ش — التمييز ضربان : مُفَسِّرٌ لمفرد ، ومفسر نسبة .

ففسر المفرد له مَطْلَانٌ يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهى عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، كـ « جَرِيْبٍ تَحْلَا »
وَالسَّكَيْلِ ، كـ « صَاعٍ تَمْرًا » وَالْوَزْنِ ، كـ « مَوْنِيْنَ عَسَلًا » .

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ؛ الأول : أن كل واحد منهما اسم ، والثاني
أن كل واحد منهما فاعل ، والثالث : أن كل واحد منهما نسكرة ، والرابع : أن كل
واحد منهما منصوب ، والخامس : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويُفْتَرَقَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ أَيْضًا ؛ أَوَّلُهَا : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ أَنْ يَفْسَرْ هَيْئَةً صَاحِبِهِ ، وَالتَّمْيِيْزُ يَفْسَرُ
مَا أَنَّهُمْ مِنْ ذَاتِ أَوْ نَسَبَةٍ ، وَثَانِيهَا : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا وَالْأَصْلُ فِي التَّمْيِيْزِ أَنْ
يَكُونَ جَامِدًا ، وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِيهِ ، وَثَانِيهَا : أَنَّ الْحَالَ يَأْتِي
ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ جَمْعًا اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً وَالتَّمْيِيْزُ لَا يَجِيءُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَرَابِعُهَا :
أَنَّ الْحَالَ قَدْ يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِصَاحِبِهِ أَوْ لِعَامِلِهِ ، قِيَاسًا ، وَأَمَّا التَّمْيِيْزُ فَلَا يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِأَحَدِهِمَا
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، بَلْ إِنْ جَاءَ مُؤَكَّدًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مُؤَكَّدًا لشيءٍ غَيْرِ عَامِلِهِ وَغَيْرِ صَاحِبِهِ
وَسَمِعْتُ لِهَذَا مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ (ص ٦٦) وَخَامِسُهَا : أَنَّ الْحَالَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ
مُسْتَفْعًى عَنْهُ كَمَا فِي الشَّاهِدِ (رَقْم ١٠٤) وَالتَّمْيِيْزُ لَا يَكُونُ بِهَذِهِ النِّزْلَةِ ، بَلْ هُوَ مُسْتَفْعًى
عَنْهُ دَائِمًا ، نَعْنَى أَنَّ مَعْنَى السَّكَلَامِ لَا يَفْسَدُ بِدُونِهِ .

الثاني : العدد ، كأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ومنه قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)^(١) ، وهكذا حكم الأعداد من الأَحَدَ عَشَرَ إلى الثَّمَانَةِ وَالْتِسْعِينَ ، وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْهُونَ نَعْجَةً)^(٢) ، وفي الحديث : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَلَمًا » ، وَفَهُمْ من عَطْفِي في المقدمة العَدَدَ على المقادير أنه ليس من جملتها ، وهو قول أكثر المحققين ؛ لأن المراد بالمقادير ما لم تُرَدِّ حقيقةً ، بل مقداره ، حتى إنه تصدح إضافة المقدار إليه ، ولبس العدد كذلك ، ألا ترى أنك تقول : عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلِ زَيْتًا ، ولا تقول : عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا ، إلا على مَقْنَى آخر^(٣) .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية^(٤) ، وذلك لأن « كم » في العربية

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٣) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلا ، مثلاً ، فتقول : عِنْدِي مقدار عشرين رجلا ، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد :

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوْأَحَدٍ وَوَاحِدٌ كَأَلْفٍ إِنْ أَمَرْتُ هَنَى

(٤) الفرق بين « كم » الاستفهامية وتمييزها و « كم » الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه ؛ الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يختلف الحال في كل منهما ، والثاني ، أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً ، والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة ، والرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور ، والخامس : أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا ، تقول : كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك ، والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب ، والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب » أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول « كم عبداً سأملكه » على معنى الاستفهام ، والثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية ، والناسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهزمة =

كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهى على ضربين : استفهامية بمعنى أى عدد ، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير ، وتمييز الاستفهامية منهوب مفرد ؛ تقول : « كم عبداً ملّكت ؟ » و « كم داراً بنيت ؟ » وتمييز الخبرية مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فـ « ما دونها » ، تقول : كم قبيد ملّكت ! كما تقول : عشرة أعبد ملّكت ، وثلاثة أعبد ملّكت ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كم عبداً ملّكت ؟ كما تقول : مائة عبداً ملّكت ، وألف عبداً ملّكت ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، تقول : بكم درهم اشتريت ؟ وأخيراً « بن » مضمرة ، لا الإضافة ، خلافاً للزجاج .

الثالث من مظان تمييز المفرد : ما دلّ على ثمالة ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)^(١) ، وقولهم : إن لنا أمثالها إبلا .

الرابع : ما دلّ على مفارقة ، نحو : إن لنا غيرَهَا إبلا [أو شاء] وما أشبه ذلك . وقد أشرت بقول « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقدار . ومفسر النسبة على قسمين : محوّل ، وغير محوّل .

فالمحوّل على ثلاثة أقسام : محوّل عن الفاعل ، نحو (وَأَشْتَقِلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)^(٢) أصله : أشتَقِلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف تمييزاً ؛ ومحوّل عن المفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)^(٣) أصله : وفجّرنا عُيُونَ الْأَرْضِ ؛ ففعل فيه مثل ما ذكرنا ، ومحوّل عن مضاف غيرها ، وذلك بعد أفعل التفضيل الخبر به مما

الاستفهام ، بخلاف الخبرية فلا يقرن البدل منها بالهزمة ، والعاشر : أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله ، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدما - ولا يكون فصله منها إلا فى الضرورة كإقداً - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٤ من سورة مريم

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر .

هو مُغَايِرٌ للتمييز ، وذلك كقولك « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً » أصله : عَلِمَ زَيْدٌ أَكْثَرُ ، وكقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا^(١)) فإن كان الواقع بعد أفعال التفضيل هو عين الخبر عنه وجب خَفَضُهُ بالإضافة ، كقولك « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » إلا إن كان أفعالُ التفضيل مُضَافًا إلى غيره فينصب ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالاً » .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّدًا غير مبين لهيئة ولا ذات ، مثال ذلك في الحال قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٢)) (ثُمَّ وَلْيَسْئَمْ مُذْبِرِينَ^(٣)) (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا^(٤)) ، ١٠٦ — وَتُنْفِئُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً

(١) من الآية ٢٤ من سورة الكهف

(٢) من الآية ٢٥ من سورة التوبة

(٣) من الآية ١٩ من سورة النمل

١٠٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، من معلقته المشهورة ، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش .

اللغة : « تنضئ » يريد أنها شديدة البياض « وجه الظلام » أوله « جمانة » بضم الجيم - المؤلوة الصغيرة « البحري » أراد به الفواص « نظامها » أي : خيلها . الإعراب : « تنضئ » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « في وجه » جار ومجرور متعلق بتضئ ، ووجه مضاف و « الظلام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « منيرة » حال من فاعل تنضئ المستتر فيه « كجمانة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال ثانية من فاعل تنضئ ، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي كجمانة ، وجمانة مضاف ، و « البحري » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سل » فعل ماض مبني للبعول « نظامها » نظام : نائب فاعل سل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه ، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد .

الشاهد فيه : قوله « منيرة » فإنه حال من فاعل تنضئ ، على ما عرفت في الإعراب ، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله « تنضئ » لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ؛ فتسكون هذه الحال مؤكدة لعاملها .

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)^(١) ، (وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٢) ، وقول أبي طالب :

١٠٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنه قول الشاعر :

١٠٨ - وَالْتَفَلَبِيثُونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلُمُهُمْ فَحَلًا ، وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

(١) من الآية ٣٥ من سورة النوبة (٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .
واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين السكريتين ليس كتنأ كيد الحال ؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو (فتبسّم ضاحكاً) أما التمييز فلا يكون ، مؤكداً لعامله ؛ لأن (شهرًا) في الآية السكريّة تمييز لقوله سبحانه (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز ، وليس التمييز مؤكداً للآثني عشر ، بل هو مبين له ، وإما هو مؤكّد لقوله سبحانه : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ) وليس هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٦٤) .

١٠٧ - هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : «لقد» اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودين مضاف ومحمد مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير مضاف و«أديان» مضاف إليه ، وأديان مضاف و«البرية» مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في أوّل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم «دينًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله «دينًا» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكّد لما سبقه ، وبما أسلفنا ذكره في بيان التأكيّد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير» .
١٠٨ - هذا البيت من كلمة لجريز بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١) .

اللمعة : «الفعل» أراد به هنا أباهم «زلاء» بفتح الزاى وتشديد اللام وآخره حمزة - هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الألبين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم حميرتها

وسيدويه — رحمه الله تعالى ا — يمنع أن يقال «نعم الرجل رَجُلًا زَيْدٌ» وتأولوا
«خلا» في البيت على أنه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة؛ فلا حاجة
إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

ص — وَالْمُسْتَشْفَى بِالْأَمْرِ مِنْ كَلَامٍ تَامَ مُوجِبٌ، نَحْوُ (فَشَرُّ بَوَائِنِهِ إِلَّا قَائِلًا
مِنْهُمْ) فَإِنْ فُقِدَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَعَمِّلِ، نَحْوُ (مَا أَقُولُهُ إِلَّا قَائِلًا

المعنى: بذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أهمهم لتمتحن
في الأعمال؛ فيذهب عنها اللطم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل — وذلك عند العرب بما تدم
به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغليبيون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر
سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماض دال على إنشاء الذم
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الفعل» فاعل بئس مرفوع بالضممة الظاهرة،
والجمله من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «لخلهم» فعل: مبتدأ مؤخر، وهو
مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغليبيين مضاف إليه، وجمله المبتدأ والخبر في محل رفع
خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغليبيون «خلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة،
وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعر به سيدويه حالاً مؤكدة «وأمم» الواو حرف
عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائبين مضاف إليه «للاء» خبر للمبتدأ «منطبق» صفة
للاء، أو خبر بعد خبر، وجمله المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛
فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله «فحلا» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب،
وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر
في باب «نعم» وهو مما لا يحيزه جمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم»
إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على
ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب. وفي المسألة قولان آخران، أحدهما:
أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأى أبي العباس
المبرد وجماعة: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل — كما في
بيت الشاهد — لم يجر الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد
الفاعل جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَمِمَّنْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ نِهَامٍ

(مِنْهُمْ) وَالْفَضْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَعِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَارِيِّينَ ، نَحْوُ (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعَ الظَّنِّ) مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالْفَضْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ أَوْ فَقَدَ التَّمَامُ فَقَعَلَ حَسْبَ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا .

ش - من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلاً ، وكانت مسبوقاً بكلام تام ، مُوجِبٍ ، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصبُ المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » وقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)^(١) ، أو منقطعاً ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا » ، ومنه في أحدِ القولين^(٢)

(١) من الآية ٤٩ من سورة البقرة .

(٢) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله : أهر من جنس الملائكة أم من جنس آخر ؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين ؛ الأول : أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم ، والثاني : استثناءؤه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥ من سورة السجدة (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها ، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية ، ومنه قول النابغة الذبياني : يَا دَارَ مَيْمَةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّيِّدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ وَقَفَّتْ فِيهَا أُصَيْلًا كَنَى أَسَائِلَهَا هَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا الْأَوَارِيُّ لَايَا مَا أَبَيْدَتْهَا وَالنُّوْمُ كَالْخَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ فإنه استثنى الأوارى من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن ، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء : (ما لهم به من علم إلا انبعاث الظن) وقوله جل شأنه من الآيتين ٤٣ و ٤٤ من سورة يس : (وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون ، إلا رحمة منا) ولذا قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يحز إنكاره .

قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ)^(١) .
 فلو كانت المسألة بحالها ، ولـكن الكلام السابق غير واجب فلا بد :
 إما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً :
 فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان :
 أحدهما : أن يُفعلَ تابعاً للمستثنى منه ، على أنه بدلٌ منه بدلٌ بعضٍ من كل
 عند المصريين ، أو عطفٌ نسبي عند الكوفيين .
 الثاني : أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإتيان أجود منه .
 ونعني بشير الإيهاب النفي والنهي والاستفهام ، مثالُ النفي قوله تعالى :
 (مَا قَلِيلٌ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(٢) ، قرأ السبعة - غير ابن عامر - بالرفع على الإبدال
 من الواو في (ما فعلوه) ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثالُ
 النهي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَ أَتَكَ)^(٣) ، قرأ أبو عمرو
 وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) ، وقرأ الباقران بالنصب على الاستثناء ،
 وفيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) ، وجاءت قراءة الأكثر
 على الوجه المرجوح ؛ لأن ترجيح القراءة الرواية لا الرأي ، والثاني : أن يكون
 مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً ، ومثالُ الاستفهام قوله
 تعالى : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٤) ، قرأ الجميع بالرفع على
 الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرئ « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء
 لجاز ، ولـكن القراءة سُنةٌ مُتَّبَعَةٌ .

❏ وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح « في أحد القولين »
 فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء
 في الآية منقطعاً ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً ، والاستشهاد
 بالآية — هنا — على للمذهب الأول .

- (١) من الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء
 (٣) من الآية ٨١ من سورة هود (٤) من الآية ٥٦ من سورة الحجر

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يُوجبون النصب فيقولون :
« مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حَرَارٌ » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ
مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَبَاحُ الظَّنِّ)^(١) ، وبدو تميم يميزون النصب والإبدال ، ويقرون :
(إِلَّا أَنْتَبَاحُ الظَّنِّ) بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن
يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن الخافض له « مِنْ » الزائدة ،
و (أَنْتَبَاحُ الظَّنِّ) معرفة مُوجِبَةٌ ، و « مِنْ » الزائدة لا تعمل إلا في السكرات
المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمع في قوله تعالى : (مَا تَرَى فِي خَلْقِ
الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)^(٢) .

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً ، أى سواء كان
الاستثناء منقطعاً ، نحو « مَا فِيهَا إِلَّا حَرَارٌ أَحَدٌ » أو متصلاً ، نحو « مَا قَامَ
إِلَّا زَيْدٌ الْقَوْمِ » قال السكيت :

١٠٩ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(١) من سورة النساء من الآية ١٥٧ (٢) من الآية ٣ من سورة المائدة
١٠٩ - هذا البيت من كلام السكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح
فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) وللاؤاف في أوضعه
(رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨) .
اللقية : « شعبة » أشباع وأنصار ، أهائهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه « مذهب
الحق » يروى في مكانه « مشعب الحق » وللراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق .
الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة
استثناء « آل » منصوب على الاستثناء من شعبة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه ،
مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « شعبة » مبتدأ
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء ، ومذهب
مضاف و « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب للمستثنى
في الموضعين ؛ لأنه مقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالى شعبة إلا آل أحمد
ومالى مذهب إلا مذهب الحق .

ولأنما امتنع الإتيان في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .
 وإن كان الكلام السابق على « إلا » غير تام — ونعني به ألا يكون
 المستثنى منه مذكوراً — فإن الاسم المذكور الواقع بعد « إلا » يُعطى ما يستحقه
 لو لم توجد « إلا » فيقال : « ما قام إلا زيد » بالرفع ، كما يقال : « ما قام
 زيد » و « ما رأيت إلا زيدا » بالنصب ، كما يقال : « ما رأيت زيدا »
 و « ما مررت إلا بزيدا » بالجر ، كما يقال : « ما مررت بزيدا » ، ويُسمى ذلك
 استثناء مفرغاً ؛ لأن ما قبل « إلا » قد تفرغ لطلب ما بعدها ، ولم يشغل عنه
 بالعمل فيما يتبعه ، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير « ما قام
 إلا زيد » ما قام أحد إلا زيد ، وكذا الباقي .

ص — ويُستثنى بغير سيوى خافضين مُعرَّبين بإعراب الاسم الذي
 بعده « إلا » وبجلاً ، وهذا ، وحاشا ، نواصب أو خواص ، وبما خلا ،
 وبما عدا ، وليس ، ولا يكون ، نواصب .

ش — الأدوات التي يستثنى بها — غير إلا — ثلاثة أقسام : ما يخفض
 دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً فغير سيوى ؛ تقول : « قام القوم غير زيد » و « قام
 القوم سيوى زيد » بخفض زيد فيهما ، وتُعرَّب « غير » نفسها بما يستحقه الاسم
 الواقع بعد « إلا » في ذلك الكلام ؛ فتقول : « قام القوم غير زيد » بنصب
 غير ، كما تقول : « قام القوم إلا زيدا » بنصب زيد ، وتقول : « قام القوم غير
 زيد » و « غير زيد » بالنصب والرفع ، كما تقول : « قام القوم إلا زيدا »
 وإلا زيد ، وتقول : « قام القوم غير حمار » بالنصب عند الحجازيين ،
 وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقمن ، وهكذا حكم « سيوى » خلافاً
 لسيبويه ؛ فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

الثاني : ما ينصب فقط ، وهو أربعة : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ،

وما عدّا ، تقول : « فاموا لَيْسَ زَيْدًا » و « لَا يَكُونُ زَيْدًا » و « مَا خَلَا زَيْدًا » و « مَا عدّا زَيْدًا » ، وفي الحديث : « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَسَكُّوا ، لَيْسَ السُّنَّ وَالْغَفَرُ » وقال لبيد :
١١٠ — أَلَا كُلُّ شَيْءٍ — مَا خَلَا اللَّهَ — بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ — لَا مَحَالَةَ — زَائِلٌ

وانتصابه بعد « لَيْسَ » و « لَا يَكُونُ » على أنه خبرُهُما ، واسمهما مستتر فيهما [أى جُوبًا] وانتصابه بعد « مَا خَلَا » و « مَا عدّا » على أنه مفعولهما ، والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خَلَا ، وَعدّا ، وَحَاشَا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ؛ فإن قَدَرْتَهَا حُرُوفًا خَفَضَتْ بها المسمئى ، وإن قَدَرْتَهَا أفعالا نصبته بها على المفعولية ، وقَدَرْتَ الفاعل مضمرا فيها .

* * *

١١٠ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده للؤلؤ في أوضعه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣) . الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح وتنبية « كُلُّ » مبتدأ ، وكل مضاف و « شَيْءٌ » مضاف إليه « مَا » مصدرية « خَلَا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من السكل السابق « الله » منصوب على التعظيم ، مفعول به خلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « بَاطِلٌ » خبر للمبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و « نَعِيمٌ » مضاف إليه « لَا » نافية لاجنس « مَحَالَةَ » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا محالة موجودة ، مثلا والجملة من لا واسمها وخبرها لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبر « زَائِلٌ » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « قوله ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوبا على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جره إذا كان « خلا » حرفا ، وهي لا تكون حرفا متى سبقها الحرف المصدرى ، وبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمعه في شرحنا على « أوضاع المسالك » ولا يليق ذكره في هذه اللوحة اليسيرة .

ص — باب، بخفض الاسم إما بحرفٍ مُشْتَرَكٍ، وهو: مِنْ، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء للقسم وغيره، أو مُخْتَصٍ بالظاهر، وهو: رَبٍّ، ومُذٍّ، ومُنْذٌ، والسكاف، وحَقٍّ، وواو القسم، وتاؤه.

ش — لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شرعت في ذكر الجرورات، وقسمت الجرورات إلى قسمين: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة، وبدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

والحروف الجارة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعة — وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكفى، ولولاً — وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأولى لأن ذكرتها في الاستثناء، فاستغنيت بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «آمل» لا يجربها إلا عقيل، قال شاعرهم:
١١١ — آمل الله فضلكم عليّما بشيء أن أمكم شريم

١١١ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضعه (رقم ٢٧٧) والأشموني (رقم ٥٢٢).
اللغة: «أن» يجوز في حمزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر للنسب مجروراً بدلامن «شيء» المجرور بالباء، ويجوز في الهمزة الكسرة، على أن تكون الجملة استئنافية جىء بها لقصد التعليل، والمعنى على النحو «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكها، ويقال فيها: شرماء، وشروم — بفتح الشين — أيضاً المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب تأكيد الهم بما يشبه المدح.

الإعراب: «أعل» حرف ترج وجربيه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والسكاف ضمير مخاطب معول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومنعوله في محل رفع خبر المبتدأ «عليّما» جار ومجرور متعلق بـ «بشيء» جار ومجرور متعلق بـ «أن» =

و « مَتَى » لا يَجْرُ بها إلا هُذَيْل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

١١٢ — شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لُبَّحِ خُضْرٍ لَمْ تَنْجِجْ

حرف نو كيد ونصب « أمكم » أم : اسم أن ، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « شربم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « شيء » .

الشاهد فيه : قوله « امل الله » حيث جر بامل مابعدا لفظاً ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بامل لغة عقيل دون سائر العرب . ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي ، ويقال : إنه سهل الغنوي أخيه :

فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً كَلَمْ أَبِ الْمَفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

١١٢ — البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أنشده ابن عقيل (١٩٥) ولؤلؤ في أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والأشمونى (٥٢٣) .

اللفظة : ترفعت « تصاعدت وتباعدت » ليج « جمع لجة ، بزنة غرفة وغرف ، واللجة : معظم الماء » نثيج « هو الصوت العالي المرتفع » .

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو — كما ورد في بيت قبل هذا البيت بالسقيا بماء صعب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت مائها من ليج ، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

مَتَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَفَاتِمُ سُدَّ مَاؤُهُنَّ نَجِجَ

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، إما على تضمين شرب معنى روى : فتسكون الباء معبئية ، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء في قوله بماء بمعنى من الابتدائية ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : قبل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى « حفاتم » « متى » حرف جر بمعنى من « ليج » مجرور بمعنى ، والمبار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » صفة للبحر « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثيج » مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله « متى ليج » حيث استعمل « متى » حرف جر ، بخبره قوله ليج .

و «كى» لا يجرُ بها إلا «ما» الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن
عِلْمِ الشيء: «كَيْمَه؟» بمعنى لِمَه؟، و «لولا» لا يجرُ بها إلا الضمير في
قولهم: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ، وهو نادر، قال الشاعر:
١١٣ — أَوَمَتِ بَعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَاكِ لَمْ أَخْجُجْ

١١٣ — ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، ويروى بعده:
أَنْتِ إِلَى مَسَكَّةٍ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحُجَّ لَمْ أَخْرُجْ
اللافة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومت، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها
ألفاً لانتاحتها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين
«المودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء.
المعنى: يقول أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقيب.
وحدثني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما
خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على ففتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة
المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التأنيث، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينها» الباء حرف جر، عيني: مجرور بالياء وعلامة
جره الياء مفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها تقديره لأنه مفتوح، وعيني مضاف وضمير
الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأوماً «من المودج» جار ومجرور متعلق
بأوماً أيضاً «لولاك» لولا: حرف جر لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب
مبتدأ — قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيديويه والجمهور: له محلان،
أولها جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجاء به متصلاً والخبر
محذوف وجوبا تقديره: لولاك موجود، مثلاً «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني
على السكون في محل جر نفي، والجار والمجرور متعلق بأحجيج الآتي «العام» بدل
من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجيج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة
جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل بجره محذوف
كما هو مذهب سيديويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح
الأشعري، ولا يليق ذكره بهذه الصعالة.

وأُنْكَرَ الْمَبْرَدُ اسْتِمَالَهُ ، وَهَذَا الْبَيْتُ وَنَحْوُهُ حُجَّةٌ لِسَيِّبِيهِ عَلَيْهِ ^(١) ، وَالْأَكْثَرُ [فِي الْعَرَبِيَّةِ] لَوْلَا أَنَا ، وَلَوْلَا أَنْتَ ، وَلَوْلَا هُوَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ^(٢) .

وَتَنْقَسِمُ الْحُرُوفُ الْمَذْكُورَةُ إِلَى مَا وَضِعَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ خَمْسَةٌ : الْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وَالتَّاءُ ، وَمَا وَضِعَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ : مِثْنٌ ، وَهَمْزٌ ، وَفٍ ، وَمُذْنٌ ، وَمَا وَضِعَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : إِلَى ، وَعَلَى ، وَمُذْنٌ ، وَمَا وَضِعَ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَهُوَ « حَقٌّ » خَاصَّةٌ .

وَتَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مَا يَجْرُ الْظَاهِرُ دُونَ الْمَضْمَرِ ، وَهُوَ سَبْعَةٌ : الْوَاوُ ، وَالتَّاءُ ، وَمُذْنٌ ، وَمُذْنٌ ، وَحَقٌّ ، وَالْكَافُ ، وَرُبٌّ ، وَمَا يَجْرُ الْظَاهِرُ وَالْمَضْمَرُ ، وَهُوَ الْبَوَاقِي .

نَمُ الَّذِي لَا يَجْرُ إِلَّا الظَّاهِرُ يَنْقَسِمُ إِلَّا مَا لَا يَجْرُ إِلَّا الزَّمَانُ ، وَهُوَ مِثْنٌ ، وَمُذْنٌ ؛ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مِثْنٌ يَوْمِينَ ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمَا لَا يَجْرُ إِلَّا الْفَرَسَاتُ وَهُوَ « رُبٌّ » تَقُولُ : رُبٌّ رَجُلٍ صَالِحٍ ، وَمَا لَا يَجْرُ إِلَّا لَفْظُ الْجَلَالَةِ ، وَقَدْ يَجْرُ لَفْظُ الرَّبِّ مُضَافًا إِلَى وَهِيَ التَّاءُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَتَأْتِي لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ) ^(٣)

(١) مِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَخَاطَبُ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ ، وَهُوَ مِنْ هَوَاهِدِ الْأَشْجَمِيِّ (رَقْم ٥٢٤) :

أَنْظِمِمْ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَمْرِضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنُ ؟

وَقَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، الثَّقَفِيِّ يَخَاطَبُ ابْنَ عَمِّهِ ، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ هَوَاهِدِ الْأَشْجَمِيِّ (رَقْم ٥٢٥) :

وَكُنْ مَوْطِنِ لَوْلَايَ طِمَحْتَ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ الثَّقِيفِ مَنُهِوِي

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٦ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ

(تَالِهٍ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) ^(١) وهو كثير، وقالوا: «تَرَبُّ السَّكَمَةِ لِأَنْعَمَانٍ كَذَا» وهو قليل، وقالوا: «تَالَرُ حَنْ لِأَنْعَمَانٍ كَذَا» وهو أَقْلٌ، وما يجزئ كلَّ ظاهرٍ، وهو الباقي.

من — أَوْ بِإِصَافَةِ اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كـ «غُلَامٌ زَيْدٌ» أَوْ مِنْ كـ «خَاتَمٌ حَدِيدٌ» أَوْ فِي كـ «مَسْكُرُ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيسِ ، أَوْ بِإِصَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ ، كـ «بَابُ السَّكَمَةِ» وَ«مَعْمُورُ الدَّارِ» وَ«حَسَنُ الْوَجْهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا لِحَرْفٍ التَّخْفِيفِ .
ش — لِمَا فَرَعْتُ مِنْ ذِكْرِ الْجُرُورِ بِالْحَرْفِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْجُرُورِ بِالْإِضَافَةِ وَقَسَمْتُهُ إِلَى قَسَمَيْنِ :

أحدها : أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ، ويخرج من ذلك ثلاثُ صُورٍ ؛ إحداها : أن ينتفى الأمران معاً كـ «غلام زَيْدٌ» والثانية أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، نحو «كَاتِبُ الْقَاضِي» و «كَاتِبٌ بِهَا» والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضافُ صفةً ، نحو «ضَرْبُ اللَّصِّ» وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافةً معنويةً ، وذلك لأنها تفيدهُ أمراً معنوياً ، وهو التعريفُ إن كان المضاف إليه مَعْرِفَةً ، نحو «غلام زَيْدٍ» والتخصيصُ إن كان المضاف إليه نِسْكَةً ، كـ «غُلَامٌ امْرَأَةٌ» .

ثم إنَّ هذه الإضافة على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : أن تكون على معنى «فِي» وذلك إذا كان المضاف إليه ظَرْفًا للمضاف ، نحو (بَلْ مَسْكُرُ اللَّيْلِ) ^(٢) الثاني : أن تكون على معنى «مِنْ» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه ، كـ «خَاتَمٌ حَدِيدٌ» وباب سَاجٍ» بخلاف نحو «يَدِ زَيْدٍ» فإنه لا يصح أن

(١) من الآية ٩١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

يُخْتَبَرُ عن اليد بأنها زَيْدٌ ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقي ، نحو : « غَلَامٌ زَيْدٌ » و « يَدٌ زَيْدٌ » .

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لثلاث الصفات ، ولهذا أيضاً ثلاثُ صُورٍ : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ ، الآن أو غداً » وإضافة اسم المفعول ، كـ « هذا مَمُورُ الدَّارِ ، الآن أو غداً » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ « هذا رَجُلٌ حَسَنُ التَّوَجُّهِ » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، ألا ترى أن قولك « ضَارِبُ زَيْدٍ » أخفُّ من قولك « ضَارِبٌ زَيْدًا » ، وكذا الباقى ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هَذَا » بـ « بالغ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (هَذَا بَالِغٌ السَّكَبَةِ)^(١) ، وصحَّ بحىء « ثانى » حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (ثَانِى عِطْفٍ)^(٢)

ص — وَلَا تَجَامِسُ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِإِعْرَابٍ مُطْلَقًا ، وَلَا « أَلٌ » إِلَّا فِي نَحْوِ « الضَّارِبَا زَيْدٌ » و « الضَّارِبُ زَيْدٌ » و « الضَّارِبُ الرَّجُلُ » و « الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي » و « الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامٍ » .

ش — اعلم أن الإضافة لا تجمع مع التنوين ، ولا مع النون التالفة للإعراب ، ولا مع الألف واللام ، تقول : جاءني غُلَامٌ يا هذا ، فتنون ، وإذا أضفت تقول : جاءني غُلَامٌ زَيْدٌ ، فتحذف التنوين ، وذلك لأنه يدلُّ على كمال الاسم ، والإضافة تدلُّ على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، وتقول : جاءني مُسْلِمَانِ ، وَمُسْلِمُونَ ، فإذا أضفت قلت : مُسْلِمَاكَ ، وَمُسْلِمُوكَ ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)^(٣) (إِنَّا نُسَلِّمُ لَكُمْ لَذَانِقُوا الْعَذَابِ)^(٤) (إِنَّا مُرْسِلُو الدَّخَانِ)^(٥) والأصل : المقيمين ، ولذا تنون ،

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات

(٥) من الآية ٣٧ من سورة القمر .

ومرسلون ، والملة في حذف النون هي الملة في حذف التنوين ؛ لكونها قائمة مقام التنوين ، وإنما قيدت النون بكونها تالية للأعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير ، وذلك كـنوني حين وشياطين ؛ فإنهما متلوان بالأعراب ، لا تاليان له ، تقول : هذا حينٌ يَأْفَتِي ، وهؤلاء شياطينٌ يَأْفَتِي ، فتجد إعراباً واحدة واقعة بعد النون ؛ فإذا أضفت قلت : آتيتك حين طلوع الشمس ، وهؤلاء شياطين الإنسان ، بإثبات النون فيهما ؛ لأنها متلوة بالأعراب ، لا تالية له .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلامٌ زيدٌ ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلامُ زيدٌ » جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه مفعولاً لذلك الصفة ، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة .

أحدها : أن يكون المضاف مثنى ، نحو « الضاربُ زَيْدٌ » ^(١) .
والثاني : أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً ، نحو « الضاربُ زَيْدٌ » ^(٢) .
والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضاربُ الرَّجُلُ » .
والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو « الضاربُ رأسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائِدٍ على ما فيه الألف واللام ، نحو « مررت بالرجلِ الضاربِ غلامِهِ » .

ص - بَابُ ، يَمْعَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ سَبْعَةٌ * : أَسْمُ الْفِعْلِ ، كَتَيْبَاتٌ ، وَصَهٌ ، وَوَيْ

(١) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي :

وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدْرُ لِلْمُهَرَّبِ دَائِرَةٌ حَتَّى ابْنَى ضَمَنَهُمْ

الشَّامِيُّ هِرَاضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمْ أَوَّلًا وَإِذَا لَمْ أَلْقُهُمْ دَحِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه والأشجوني :

الْحَافِظُ عَوَزَقَ الْمَشِيرَةِ لَا يَأْنِيهِمْ مِنْ وَرَأِهِمْ نَهَافٌ

بِمَعْنَى : بَعْدَ ، وَأَسْكَتْ ، وَأَعْجَبَ ، وَلَا يُحَذَفُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْنَايِهِ ،
(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) مُتَأَوَّلٌ ، وَلَا يُبْزَزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي
جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ ، نَحْوُ * مَكَانَكَ نَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يُنْهَبُ
ش — هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عملَ أفعالها ، وهي سبعة ؛ أحدها :
اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

- (١) ما سمي به الماضي كـ «هَيَّات» بمعنى بَعْدَ ، قال الشاعر :
- ١١٤ — فَهَيَّاتِ هَيَّاتِ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ هَيَّاتِ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ
- (٢) وما سمي به الأمر ، كـ «هَهْ» بمعنى اسكت ، وفي الحديث «إذا قلت لصاحبك

١٤٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده للؤلؤ في أوضحه
(رقم ٤٦١) وفي غزور الذهب (رقم ٢١٢).

اللقية : «هَيَّات» معناه بعد ، وقد روى «أيهات» في المواضع الثلاثة ، بقلب الهاء
همزة «العقيق» اسم مكان ، ورواه ياقوت «العزيز» بضم العين وبزائد ، قال : هو ماء يقع
عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق الجمامة «خل» صدق ، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام .
المعنى : يقول : بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق ، وبعد عنا سكانه ؛ وبعد الأتخلاء
الذين كنا نواصلهم فيه ، يتحسر على فراق خللانه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها .
الإعراب : «هَيَّات» اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب
«هَيَّات» مؤكدة للأول «العقيق» فاعل بهيَّات ، مرفوع بالضممة الظاهرة «ومن» الواو
حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع
«به» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة للموصول «وهيَّات» الواو حرف
عطف ، هيَّات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب «خل» فاعل
لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل : فعل
مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء
ضمير الغائب مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب ، وسكنه لأجل القافية ، وللاوقوف
والجمل من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله «هَيَّات العقيق» وقوله «هيَّات خل» حيث استعمل هيَّات
في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما يرفع بنفسه بعد ؛ فدل ذلك على
أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .

والإمامُ يَحْطُبُ صَهْ فَقَدْ لَفَوْتَ كذا جاء في بعض الطرق .
(٣) وما سمي به المضارع ، كـ « مَوَى » بمعنى أعجب ، قال الله تعالى :
(وَيَسْكَانُ لَهُ لَتْ يَفْصَحُ السَّكَارُونَ) (١) أى : أعجب لعدم فلاح السكارين ،
ويقال فيه « وَا » قال الشاعر :

١١٥ — وَا ، بِأَبِي أَنْتَ وَفُوكِ الْأَشْجَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
و « وَا هَا » قال الشاعر :

١١٦ — وَا هَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَا هَا وَا هَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَا هَا

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

١١٥ — هذا البيت من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحداً اسمه ، وقد أنشده
للؤلف في أوصحه (رقم ٤٥٩) وفي اللقي (رقم ٦٠٤) والأشجوني (رقم ٩٣٤) .
اللفظ : « وَا » معناه أعجب « بِأَبِي » يريد أفديك بأبي ، أو أنت بأبي « الْأَشْجَبُ »
الذي فيه الشغب ، وهو — بفتح الشين والدون جميعاً — عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها
أو فقط يبيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب : « وَا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنا » « بِأَبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، و « أَنْتَ » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وَفُوكِ » الواو حرف عطف ، فو :
معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء
السننة ، وفو مضاف والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « الْأَشْجَبُ » نعت لفوك ، مرفوع
بالضمة الظاهرة « كَأَنَّمَا » كأن : حرف تشبيه ، وهو تامهمل ، وما : كافة « ذُرٌّ » فعل ماض
مبنى للمجهول « عَلَيْهِ » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل لذر ، والجملة
من الفعل — القى هو ذر — ونائب الفاعل في محل نصب حال من « فوكِ » .

الشاهد فيه : قوله « وَا » فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل « وى » بفتح الواو
وسكون الياء ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً ، كالقدي يرتفع بنفسه أعجب ؛ فدل
ذلك على أن اسم الفعل للمضارع يعمل عمل الفعل للمضارع الذي يكون بمعناه .

١١٦ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل
ابن أمية العجلي ، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع
(١٢ — شرح نظر الندى)

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يتأخر عن معموله ؛ فلا يجوز في « عَلَيْكَ زَيْدًا » بمعنى الزَمَ زَيْدًا ، أن يقال : زيدا عليك ، خلافاً للـكسائي ؛ فإنه أجازَهُ محتجاً عليه بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) ^(١) زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أى : الزموه ، وعند البصريين أن (كِتَابَ اللَّهِ) مصدرٌ محذوفُ العَامِلِ ، و (عليكم) جار ومجرور متعلق به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، ودل على ذلك المُقَدَّرُ قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) ^(٢) ، لأن التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أحكامه : أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جَزَمُ المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالَ يُحَدِّثُكَ » بالجزم ، كما تقول : « أُنْزِلْ تُحَدِّثُكَ » وقال الشاعر :

== بيت الشاهد ، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن ، وقد أنشد للؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠) والأشعوني في باب أسماء الأفعال والأصوات .

اللغة : «واها» معناها أعجب «عينها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها ، ووقع في بعض نسخ الشرح «يأليت عينها» وهو صحيح ، بل هو اللغة الفصحى ، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف .

الإعراب : «واها» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «اسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واها» اسم فعل كالسابق «واها» تأكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، ولقد نادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ، مثلاً «ليت» حرف تمن ونصب «عينها» عينا : اسم ليت منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» الواو حرف عطف ، فا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، ولام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «واها» في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل وى ، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا ، كما بيناه في إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

١١٧ - وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

فـ «مَكَانَكَ» فِي الْأَصْلِ ظَرْفُ مَكَانٍ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَجُمِلَ اسْمًا لِلْفِعْلِ ، وَمَعْنَاهُ : أَثْبَتِي ، وَقَوْلُهُ : «تُحْمَدِي» مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ فِي جَوَابِهِ ، وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ .

١١٧ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَمْرُو بْنِ زَيْدٍ مَتَا ، وَهُوَ لِلْعُرُوفِ بِعَمْرُو بْنِ الْإِطْنَابَةِ . وَالْإِطْنَابَةُ أُمُّهُ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي أَوْضَعِهِ (رَقْم ٣٠٥) وَأَنْشَدَهُ فِي شَذُورِ الذَّهَبِ (رَقْم ١٧٤) وَقَالَ قَبْلَ إِِنْشَادِهِ : «وَعَلَّاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فَنَسَبَهُ إِلَى قُطْرَى بْنِ الْفَجَاءَةِ» اهـ ، وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ فِي مَعْنَى اللَّيْلِ (رَقْم ٣٣٦) وَأَنْشَدَهُ الْأَثْمُونِيُّ أَيْضًا (رَقْم ١٠٤٠) هَذَا . وَقَبْلَ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبَتْ لِي عَمَّتِي وَأَبِي بِلَانِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْقَمَنِ الرَّبِيعِ
وَأَقْعَامِي عَلَى الْمَسْكُورَةِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةً الْبَهْلَ الْأُمَشِيحِ

الْفَتْة : «جَشَأَتْ» الْحَدِيثُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَجَشَوْهَا : نَهَضَهَا ، وَثَوْرَانَهَا مِنْ فَزَعٍ أَوْ حُزْنٍ «جَاشَتْ» عِلَتْ مِنَ الْفَزَعِ أَوْ الْحُزْنِ ، وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى «تُحْمَدِي» بِمُحَمَّدِكَ النَّاسَ وَيَشْكُرُوا لَكَ الْبَيَاتِ «تَسْتَرِيحِي» تَطْمَئِنُّ خَوَالِجِكَ وَتَسْكُنُ ثَوْرَتَكَ .

الْإِعْرَابُ : «وَقَوْلِي» الْوَاحِدُ حَرْفُ عَطْفٍ ، قَوْلٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ أَيْ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَقَدْ ذُكِرَ نَاهٍ فِي نِسْبَةِ الشَّاهِدِ ، فَمَوْزُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ مَنَعَتْ مِنْ ظَهْرِهَا الْاهْتِمَالُ الْمَحَلَّ بِحَرَكَةِ لِلْنَّاسِبَةِ ، وَقَوْلٌ مُضَافٌ وَيَاءُ الْمُنْكَمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ «كَلِمًا» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي قَبْلَهُ «جَشَأَتْ» جَشَأَ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ «وَجَاشَتْ» الْوَاحِدُ عَاطِفَةٌ ، جَاشَ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ «مَكَانَكَ» مَكَانٌ : اسْمٌ فَعَلَ أَمْرٍ بِمَعْنَى أَثْبَتِي مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا يَحْمَلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْكَافُ حَرْفُ دَالٍ عَلَى الْخُطَابِ ، وَالْفَا هَلْ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجَوَابُ تَقْدِيرِهِ أَنْتَ «تُحْمَدِي» فَعَلَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مُجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ ، وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَائِبٌ عَنْ فَاعِلٍ مَبْنِيٍّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ «أَوْ» حَرْفُ عَطْفٍ «تَسْتَرِيحِي» فَعَلَ مُضَارِعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَضَارِعِ السَّابِقِ ، وَلِلْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَجْزُومِ جُزْمٌ ، وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فَاعِلَةٌ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ «مَكَانَكَ تُحْمَدِي» حَيْثُ جُزِمَ «تُحْمَدِي» فِي جَوَابِ اسْمِ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْأَمْرِ ، وَعَلَامَةُ كَوْنِهِ مُجْزُومًا حَذْفُ النُّونِ مِنْهُ ، وَابْسَ بَيْنَ الْعِلْمَاءِ خِلَافٌ فِي جَوَازِ جُزْمِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ اسْمِ فَعْلِ الْأَمْرِ إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ ، كَمَا هُنَا ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ .

ومن أحكامه : أنه لا يُنصبُ الفعلُ بعدَ الفاءِ في جوابه ؛ لا تقول : «مَكَانَكَ
فَتَحْمَدِي ، وَصَهْ فَتُحَدِّثُكَ » خلافاً لـ كسائي ، وقد قدَّمتُ هذا الحـكم في صدرِ
المقدمة ؛ فلم أحتجْ إلى إعادته هنا .

* * *

ص — وَالْمَصْدَرُ كضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ ، إِنْ حَلَّ مَحَلُّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ ، أَوْ مَعَ
مَا ، وَلَمْ يَكُنْ : مُصْتَرَاً ، وَلَا مُضَمَّراً ، وَلَا مُخْدُوداً ، وَلَا مَمْنُوناً قَبْلَ الْعَمَلِ ،
وَلَا مُخْدُوداً ، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ الْمَعْمُولِ ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً
أَكْثَرُ ، نَحْوُ : (وَتَوَلَّى دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

* أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنَ *

وَمُنُونًا أَفَيْسُ ، نَحْوُ : (أَوْ لِمَ ظَلَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَةٍ يَبِينًا) وَبِأَلْ شَاذٌّ ، نَحْوُ :

* وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ *

ش — النوع الثاني من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : المَصْدَرُ .

وهو : « الاسم ، الدالُّ عَلَى الْحَدَثِ ، الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كَالضَّرْبِ وَالْإِكْرَامِ .
وإنما يعملُ بمثابة شروط :

أحدها : أَنْ [يصح أَنْ] يَحُلَّ مَحَلُّهُ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ فِعْلٌ مَعَ « مَا » .

فالأولُ كقولك : « أُعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ، و« يُعْجِبْنِي ضَرْبُكَ عَمْرًا » ، فإنه يصحُّ أَنْ
تقولَ مَكَانَ الْأَوَّلِ : أُعْجِبْنِي أَنْ ضَرْبَتْ زَيْدًا ، وَمَكَانَ الثَّانِي : يُعْجِبْنِي أَنْ تَضْرِبَ عَمْرًا .

والثاني نحو : « يُعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ » فهذا لا يمكنُ أَنْ يَحُلَّ مَحَلُّ « أَنْ
ضَرْبَتْ » لَأَنَّهُ الْمَاضِي ، وَلَا « أَنْ تَضْرِبَ » لِأَنَّهُ الْمُسْتَقْبَلُ ، وَلَسَكَنٌ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ
فِي مَكَانِهِ « مَا تَضْرِبُ » وتريدُ بِمَا الْمَصْدَرِيَّةَ مِثْلَ مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (بِمَا رَحِبَتْ)^(١)
وقوله تعالى : (وَذُومَا عَيْنَيْكُمْ)^(٢) أَيْ : بِرُحْبِهِمَا ، وَعَنْتَ كُفُّ ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ

(١) من كل من الآيتين ٢٥ و ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

« ضَرَبَا زَيْدًا » أن تعتقد أن « زيداً » معمولٌ بضرباً ، خلافاً لقوم من الذحويين ، لأن المصدر هنا إنما يحلُّ محله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول : أَضْرِبْ زَيْدًا ، وإنما « زيداً » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولا يجوز في نحو « مَرَرْتُ زَيْدًا فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » أن تنصب « صوت » الثاني بصوت الأول ؛ لأنه لا يحلُّ محلُّ الأول فعلٌ لامع حرف مصدرى ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك ؛ لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته ، لا أنه أخذت التصويت عند مرورك به .

الشرط الثاني : أن لا يكون مُصَفَّرًا ؛ فلا يجوز « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ولا يختلف الذحويون في ذلك ، وقاسَ على ذلك بعضهم المُصَدَّرَ المجموع ؛ فنع إعماله حملاً له على المُصَفَّر ؛ لأن كلاهما مُبَايِنٌ للفعل ، وأجاز كثيرٌ منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ — وَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ بَيْتَرَبِ

١١٨ — هذا البيت قد نسب في اللسان (ج ٢ ص ٨٥) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشعبي ، بدون تعيين .

اللغة : « سجية » خسة وخليقة « عرُقوب » رجل يضرب به المثل في خلف الوعد « بترَب » حكاة في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء للمهملة - وهو اسم مكان بالجماعة ، ومنهم من يرويه بالتاء للثلاثة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم لبلدية الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة ، وقد صار لفظ « المدينة » علماً بالغلبة عليها .

الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية ، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا « سجية » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومواعيد مضاف و « عرُقوب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » أخا : مفعول به لمواعيد ، منصوب بالأنف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وخمير الغائب العائد إلى عرُقوب مضاف إليه « بترَب » جار ومجرور متعلق بمواعيد ■

الثالث : أن لا يكون مُضَمَّراً ؛ فلا تقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ حَسَنٌ » وهو عَمَرٌ قَبِيحٌ ، لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :
 ١١٩ — وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ
 وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

الشاهد فيه : قوله « مواعيد عرقوب أخاه » فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد ، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إغباع الكسرة في الجمع حتى تولد منها الياء ، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد : مصدر ميمي لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد .

١١٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الخزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق) .

اللافة : « وما الحرب إلا ما علمتم » يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجها من التدمير والفتنة ، يحذروهم من أن يعودوا إليها « وما هو » الضمير يعود إلى العلم الذى يشير إليه قوله « علمتم » وقوله « بالحديث » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعون به قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكد أن أمره ما معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « المرجم » الأصل فى هذه الكلمة الرجم ، وهو القذف بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلانا ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رجمه به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رجم ، ورجم - بالتخفيف والتشديد - وهم يريدون ظن وقالوا : لقد قال فلان هذا الكلام رجماً ، وهم يريدون قاله ظناً ، فقول زهير « المرجم » يريد به المظنون الذى ليس فى موضع اليقين .

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء مفعلة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على المحكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفعل لا عمل لها صلة الموصول ، والتاء ضمير منصوب بعلم محذوف ، والتقدير : إلا ما علمتموها « وذقتم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، فلا عمل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « هو » اسمها ، وهو ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق

أى : وما الحديثُ عنها بالحديثِ الرَّجْمِ ، قالوا : فَعِنها متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادرٌ قَابِلٌ للتأويل ؛ فلا تُدْنِي عليه قاهدة
الرابع : أن لا يكون محدوداً ؛ فلا نقول : « أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَبْداً » ،
وَشَذَّ قَوْلُهُ :

١٢٠ — يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ
بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

= هو ، وسيأتى إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد
الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة حرف الجر الزائد « المرحم » نعت للحديث باعتبار لفظه ، مجرور بالكسرة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هو عنها » فإن السكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » في هذا البيت
ليس راجعاً إلى الحرب ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع
هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما العرب عن الحرب بالحديث
المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، وبرجح ذلك إخباره عنه بقوله
« الحديث المرحم » أى المظنون ، فسكانه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث
المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول
أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كناية عن المعارف التى المعانى ؛ إذ الظرف والعبار
والمجرور يكتفيان برائحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم
مافى كلام بعض أرباب الحواشى من التهاوت فافهمه ، ولا تسكن أسير التلقيد .

١٢٠ — لم أجده أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأثوثى (رقم ٦٨٣)
اللقنة : « يحايى » أراد يحى « الجلد » الصبور الصاب القوى على احتمال المصاعب
والمسكاره « حازم » هو الضابط لأمواره « الملاء » التراب .

المعنى : قال شراح الشواهد - ومنهم المصنف ، وتبعهم عامة أرباب الحواشى - إن قائل
هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر ليشربه ، فأعطاه إياه ، وتيمم بدلا
من أن يتوضأ ، فأحياناً نفس هذا الذى كان يحتاجه ، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا : يحايى بالماء
نفس راكب الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملاء ، وستعرف إعرابه ، ووجه ما ذكره
أنهم يروونه « يحايى به » ولا يروون شيئاً قبله ؛ فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير =

فأعمل الضَّرْبَةَ في الملا ، وأما « نَفْسَ رَاكِب » فمفعول ليجاهي ، ومعناه أنه
عَدَلَ عن الوضوء إلى التيمم وَسَقَى الراكب الماء الذي كان معه فأَحْيَا نفسه .
الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يقال : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ
الشَّدِيدُ زَيْدًا » فَإِنْ أَخَرْتَ « الشديد » جاز ، قال الشاعر :

١٢١ — إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي

عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

= في قوله « به » فتحيلوه الماء ، وإن لم يجر له ذكر ، والبيت ثاني بيتين ، رواهما غير
واحد من حملة اللغة والأدب ، والذي قبله قوله :

وَدَاوِيَّةٌ قَفَرٌ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا أَدِلَّةٌ رَكْبِيهَا بَمَاتُ النَّجَّابِ

« دَاوِيَّةٌ » لغة فاسدة . بيت الشاهد « يجاهي بها » والضمير عائد على الداوية التي هي

في ، و « نفس راکب » أراد به نفس الجلد الذي هو

اضمر ، والأصل : يجاهي فيها الجلد نفسه ، بأن يقيم

مارع ، مرفوع بضمة مقدره غلى الياء منع من ظهورها

يجاهي « الجلد » فاعل يجاهي « الذي » اسم موصول

رفع « هو » مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ ، والجملة لا عمل

لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بيجاهي ، وضربة مضاف وكفي من « كفيه »

مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور

ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى ، وكفي مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبني

على الكسر في محل جر « الملا » مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدره على الألف

منع من ظهورها التعذر « نفس » مفعول به ليجاهي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،

ونفس مضاف و « راکب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد

أعمله ؛ فأضافه إلى فاعله — وهو قوله « كفيه » — ثم نصب به المفعول به — وهو قوله

« الملا » — وذلك شاذ .

١٢١ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « وجدى » الوجد : العشق أو أشده « عاذراً » اسم فاعل من قولك : عذر =

فآخر « الشديد » من الجار والمجرور المتعلق بوجودي .
السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا ردوا على من قال في « مَالَكَ وَزَيْدًا »
إن التقدير ومُلَا بَسَّتَكَ زَيْدًا ، وعلى من قال في « بسم الله » : إن التقدير ابتدأني
بسم الله ثابت ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجهلوا من
الضرورة قوله :

١٢٢ — هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الَّذِينَ هَاجَرْتَكُمْ
وَمَنْعْتَكُمْ صَلَاتِهِمْ رَحْمَانٌ قَوُّمًا ؟

« قُلَانِ فَلَانَا يَعْزُرُهُ — على وزن ضرب — إذا دفع عنه اللوم ، أو التمس له عذراً
« عذولا » فعول بمعنى فاعل : أى طاع ، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل ،
والعذل : اللوم والتعنيف على ما تلمعه .

الغنى : لقد زاد وجدى ، وبأن للناس تهبأى بك ، حق لقد صار الذين كانوا
يلومونى على محبتي إياك يلتمسون لى الأعذار
الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » وجد : اسم إن منصوب
بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للنسكلم ، ووجد مضاف وياء للنسكلم مضاف إليه من إضافة
المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » صفة لوجد ، منصوبة
بافتحة الظاهرة « أراى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأرى « عاذراً » مفعول ثالث لأرى
تقدم على المفعول الثانى « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول :
مفعول ثان لأرى ، مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، وله مفعول
محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « عذولا »
حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله فى محل رفع خبر إن وتقدير
الكلام : إن الوجد الشديد أراى القى عهده عذولا عاذرا فيك

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف
بقوله « الشديد » وقوله « بك » متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف
جاء ، ولو أخره فقال « إن وجدى الشديد بك » لامتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون
موصوفاً قبل العمل ، هكذا قالوا ، وفى كلامهم مقال .

١٢٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصرانى ،
وأول هذه القصيدة قوله :

لأنه بتقدير « وَقَوْسَكُمْ يَارَحْمَنُ قُرْبَانَا » .
 السابع : أن لا يكون مَفْصُولًا عن معموله ؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في : (يَوْمَ
 تُبْلَى السَّرَائِرُ) ^(١) : إنه معمول لِجَمْعِهِ ، لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالخبر .
 الثامن : أن لا يكون مؤخرًا عنه ؛ فلا يجوز : أعجوبى زَيْدًا مَرَبُوكَ ، وأجاز
 الشهريلي تقدِيمَ الجار والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : (لَا يَنْفَعُونَ عَنْهَا جَوْلًا) ^(٢)
 وقولهم : اللَّهُمَّ أَجْمَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَخَرَجًا .
 وينقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثة أقسام :
 أحدها : المضافُ ، وإعماله أَكْثَرُ من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان ؛

== بَأَنَّ الْخَلِيطُ ، وَلَوْ طَوَّعْتَ مَا بَأَنَا ، وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانًا
 اللمعة : « بان » فارق « الخليط » أراد العشاء الخالطين « الدينين » ثنية دير ،
 وهو معبد من معابد النصارى « صلبكم » جمع صليب ، وأصله بضمتين مثل نذير
 ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً « قربانا » أى : تقربا .
 الإعراب : « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون ، وواو الجماعة فاعل « إلى الدينين » جار ومجرور متعلق بقوله هجر تسكم الآتى
 « هجر تسكم » هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والسكاف ضمير المخاطب
 مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع « ومسحكم » الواو عاطفة ، مسح : معطوف
 على هجرة ، ومسح مضاف والسكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله
 والميم حرف دال على الجمع « صلبكم » صلب : مفعول به لمسح ، وصاب مضاف إليه على
 نحو ما سبق « رحمان » منادى بحرف نداء محذوف فيه ، مبني على الضم في محل نصب ،
 وجملة هذا النداء مفعول لقول محذوف ، والتقدير : وفولسكم يارحمن ، على ما ذكره المؤلف
 « قربانا » مفعول لأجله ، أى : تفعلون ذلك كله قربانا ، أى تقربا .

الشاهد فيه : قوله « رحمن » فإنه على ما بينا في الإعراب وعلى ما أشار إليه المؤلف
 معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو
 محذوف ، ولنا في هذا الذى قاله المؤلف مقال لا يتسع لذكره هذه اللمعة ، فإن إعمال القول
 محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج ؛ فسكانه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً .
 (١) الآية ٩ من سورة الطارق (٢) من الآية ١٠٨ من سورة السكف .

مضاف للفاعل، كقوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١)، (وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ) وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ، وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) ^(٢)، ومضاف المفعول كقوله: ١٢٣ — أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد ١٨ و ١٢٠ و ١٢٢.

١٢٣ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت الى قائل معين.

الافعة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى» ما ميل إليه النفس بطبيعتها «يفلب العقل» أراد بمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وظلم مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم، مرفوع بالضممة الظاهرة «بين» خبر إن، مرفوع بالضممة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق ب«يصن» «يفلب» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى هوى «العقل» مفعول به لينجاب، والألف الاطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر وهو قوله «ظلم» إلى مفعوله؛ الذي هو قوله «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله «المرء».

وليس يجوز لك أن تجعل قوله «نفسه» فاعل المصدر، وقوله «المرء» مفعوله؛ لأمرين: الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منها ما وقع في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثال هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد بقرث بن وقاص الحارثي، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠):

وقوله عليه الصلاة والسلام : « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »
و بيت السكتاب — أى ككتاب سيديوه — وهو قول الشاعر :

١٢٤- تَنْفَى يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفَى الدَّرَاهِمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِفُ

= وَكَانَتْ إِذَا مَا اتَّخِلُ كَتَمَتْهَا الْقَنَّا لَيْفًا يَتَعَرِّفُ الْقَنَّا بَفَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله « تصرف » إلى مفعوله وهو قوله « القنّة » ومعناه الرمح ،
ثم أنى بالفاعل وهو قوله « بنانيا » وأراد به يده .

١٢٤ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقته ، وهو من شواهد سيديوه
(ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) وللمؤلف في
أوضح للسالك (رقم ٥٦٨) والأشعثى (رقم ٦٩٠) .

اللمة : « تنفى » أراد تدفع « هاجرة » هى نصف النهار عند اشتداد الحر « الدراهم »
جمع درهم وأصله الدرام ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد
١١٨) وقيل : مفردة درهام ؛ كقراطس وقراطيس ، ويروى « نفى الدنانير » جمع
دينار ، ويروى « نفى الدراهم » من غير زيادة الياء المشبهة عن الكسرة « تنقاد » هو
مصدر نقد كالتدكار مصدر ذكر « الصياريف » جمع صيرف .

اللمة : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة
واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفى الداقد الدراهم ، وكفى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها
الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل مرفوع بالأنف لأنه مثنى ،
ويدا مضاف وها : مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى كل » جار ومجرور متعلق
بتنفى ، وكل مضاف ، و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق ، عامله تنفى ، منصوب
بالفتحة الظاهرة ، ونفى مضاف و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله
« تنقاد » فاعل نفى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وتنقاد مضاف و « الصياريف »
مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر ، وهو قوله نفى ، إلى
مفعوله ، وهو قوله الدراهم ، ثم أنى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .
ومثله فى ذلك الشاهد الآتى (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأقيشر الأسمى :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فقرع مصدر ، وهر مضاف إلى « القواقيز » من إضافة المصدر
إلى مفعوله ، وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر .

الثاني : المذنون ، وإعماله أقيس من إعمال المضاف ؛ لأنه يشبه الفعل بالتفكير ، كقوله تعالى : (أَوْ اطْعَمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ^(١)) تقديره : أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيمًا .

الثالث : المَعْرِفُ بَال ، وإعماله شاذٌ قياسًا واستعمالًا ، كقوله :

١٢٥ — عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسَىءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَتَبَرَأَ أَيْ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ رَزَقَ الْمُسَىءَ إِلَهُهُ ، وَمِنْ أَنَّ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَتَبَرَأَ .

ص — وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كضاربٍ وَهُوَ مُكْرِمٌ ، فَإِنْ كَانَ بَالٌ عَمِلَ مُطَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا فَبَشَرٌ طَيْنٌ : كَوْنُهُ حَالًا أَوْ أَسْتِقْبَالًا ، وَأَعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ اسْتِغْنَاءُهُ عَنْهُ

(١) من الآيتين ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

١٢٥ — وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين .

المعنى : يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون — في نظره — أن يرزقهم ، ويوسع عليهم ، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقفراً عليه ، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَغَيْتَ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَايَرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ الْفَخْرِيَّ زَنْدِيقًا

الإعراب : « عَجِبْتُ » فعل وفاعل « من الرزق » جار ومجرور متعلق بـ « عجب » ، والرزق مضاف ، و « للمسيء » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إله » : إله : فاعل المصدر ، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه « ومن ترك » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف ، و « بعض » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و « الصالحين » مضاف إليه « فقيراً » حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله « الرزق المسيء إله » حيث أضاف المصدر المقرون بَال ، وهو قوله الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله المسيء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله إله ، وإعماله مع كونه مقترناً بَال شاذ في القياس والاستعمال ، أما شذوه في القياس فلأن المصدر عمل بالمل على الفعل واقترانه بَال يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر .

أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَ (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافًا لِلْكِسَافِيِّ ،
وَ «خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ . وَتَقْدِيرُهُ : خَيْرٌ كَقَطَامِيرٍ ،
خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ .

وَالثَّالِثُ ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمُبَاقَفَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ،
بِكُنْزَتِهِ ، أَوْ فِعْمِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، بِقِلَّةٍ ، نَحْوُ «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا ذَرَابٌ» .

ش — النوع الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الْفِعْلِ : اسمُ الْفَاعِلِ .

وهو : «الوصف» الدَّالُّ عَلَى الْفَاعِلِ ، الْجَارِى عَلَى حَرَكَاتِ الْمَضَارِعِ وَسُكُونَاتِهِ
كَضَارِبٍ ، وَمُكْرِمٍ ، وَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَلٍ ، أَوْ مُجْرَدًا مِنْهَا .

فَإِنْ كَانَ بِأَلٍ حَلَّ مُطْلَقًا ، مَاضِيًا كَانَ أَوْحَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا ، تَقُولُ : جَاءَ الضَّارِبُ
زَيْدًا أَمْسٍ ، أَوِ الْآنَ ، أَوْ غَدًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هَذِهِ مُوصُولَةٌ ، وَضَارِبٌ مُحَالٌ مُحَلٌّ
ضَرَبَ إِنْ أَرَدْتَ الْمِضَى ، أَوْ يَضْرِبُ إِنْ أَرَدْتَ غَيْرَهُ ^(١) ، وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ فِي جَمِيعِ
الْحَالَاتِ ؛ فَكَذَا مَا حَلَّ عَمَلُهُ ، وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

١٢٦ — الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَ خَيْرٌ مَعْدَ حَسَبًا وَنَائِلًا

(١) وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي مُصَلَّةِ الْمَوْصُولِ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً ، وَعَدَلَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ فِي مُصَلَّةِ
تَشْبِيهِهَا لِأَنَّ الْمَوْصُولَةَ بِأَلٍ الْمَعْرِفَةِ ، فَسُكُنَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلُ بِأَلٍ الْمَوْصُولَةِ حَالًا عَمَلَ الْفِعْلِ .
١٢٦ — هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ لَأَسْرَى الْقَيْسِ بْنِ حَجَرِ الْكِنْدِيِّ ، يَقُولُهَا بَعْدَ أَنْ
قَتَلَ بَنُو أَسَدِ أَبَاهُ ، وَخَرَجَ يَطْلُبُ ثَأْرَهُ مِنْهُمْ ، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ قَوْلُهُ :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأَطْلًا حَتَّى أُبَيَّرَ مَا لِكَا وَكَاهِلًا

اللُّغَةُ : «شَيْخِي» أَرَادَ أَبَاهُ ، وَالسَّكَامَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ :
لَا يَذْهَبُ دَمُ شَيْخِي بِأَطْلًا ، يَرِيدُ لَا يَذْهَبُ دَمُهُ هَدْرًا ، يَعْنِي أَنَّهُ سَيَأْخُذُ بِثَأْرِهِ «أُبَيَّرَ» أَهْلُك
«مَا لِكَا وَكَاهِلًا» قَبِيلَتَانِ «الْحُلَاحِلُ» بَضْمُ الْعَاءِ الْأَوَّلَى — السَّيِّدُ الشَّجَاعُ ، أَوْ
الْعَظِيمُ الْمُرُوءَةُ «حَسَبًا» هُوَ مَا يَعْدُهُ الْمَرْءُ مِنْ مُتَأَخَّرِ آبَائِهِ «نَائِلًا» عَطَاءٌ وَجُودًا .
الْإِعْرَابُ : «الْقَاتِلِينَ» صِفَةٌ لِقَوْلِهِ مَا لِكَا وَكَاهِلًا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الَّذِي
أَنْشَدْنَاهُ ، مَنْصُوبٌ بِالْبَيَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكَرٌ سَالِمٌ «الْمَلِكُ» مَفْعُولٌ بِهِ
لِلْقَاتِلِينَ ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلِينَ جَمْعُ اسْمِ فَاعِلٍ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ «الْحُلَاحِلُ» صِفَةُ الْمَلِكِ ، وَصِفَةُ
الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبَةٌ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ «خَيْرٌ» صِفَةُ ثَانِيَةِ الْمَلِكِ ، وَخَيْرٌ مُضَافٌ وَ«مَعْدٌ»
مُضَافٌ إِلَيْهِ «حَسَبًا» نَمِيزٌ «وَنَائِلًا» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ حَسَبًا .

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى الماضي ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء^(١) ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى : (وَكَذَلِبُهُمْ بِأَسِطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ)^(٢) ، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصبح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ . ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : (وَنَقَلْنَاهُمْ) ولم يقل وقَلْبْنَاهُمْ .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ؛ مثال النفي قوله :

— ٣٨ * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِمَعْدِي أَنْتُمْمَا *

فإنما : فاعلٌ بوافٍ ؛ لاعتماده على النفي ، ومثال الاستفهام قوله :

— ٣٩ * أَفَاطِنُ قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْمًا *

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَعُ أَمْرِهِ)^(٣) ومثال اعتماده على الموصوف قولك « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » وقول الشاعر :

■ الشاهد فيه : قوله « القتاتين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « القتاتين » في المفعول به ، مع كونه دالاً على المضي ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلي بال ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) في نسخة « ابن جني »

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

٣٨ — قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبيننا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث المبتدأ والخبر في القسم الأول من شرح قطر الندى .

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء عنه ، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً .

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، والتثنية بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين « بالغ » ونصب « أمره » .

١٢٧ — إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكْفَهُمْ بَيْنَ الْحَظِيمِ وَبَيْنَ حَوْضِي زَمَزَمَ .
أى : يقوم رافعين .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ،
واستدل بقوله :

١٢٨ — خَيْرٌ بَنُو لِبٍّ ؛ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا مَقَالَةَ لِبٍّ إِذَا الْعَاثِرُ مَرَّتْ

١٢٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « الحطيم » بجاء مهملة مفتوحة - اسم الحجر البيت الحرام في مكة « زمزم »
اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام .

الإعراب : « إني » إن : حرف تأكيد ونصب ، وباء التسلّم اسم ، مبني على السكون
في محل نصب « حلفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « رافعين » جار
ومجرور متعلق بحلف « أكفهم » أكف : مفعول به لرافعين ؛ لكون رافعين جمع
اسم فاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه
« بين » ظرف متعلق برافعين ، وبين مضاف و« الحطيم » مضاف إليه « وبين » الواو
عاطفة « وبين » ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف و« حوضي »
مضاف إليه ، منصوب بلباء المفتوح ما قبلها للكسور ما بعدها تقدير لأنّه منى ، وحوضي
مضاف و « زمزم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رافعين أكفهم » حيث أعمل جمع اسم الفعل ، وهو قوله
« رافعين » عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « أكفهم » ؛ لكونه معتدأ على
موصوف محذوف ؛ إذا التقدير : حلفت رجال رافعين أكفهم ، وأنت حبير أن المحذوف
للدلول عليه كالأد تور .

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحه (رقم ٩٦) والأشعوني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٣) .

اللغة : « خبير » هو من الخبرة ، وهى العلم بالشيء ومعرفته « بنو لب » جماعة من
بنو نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر زمزم ؛ وهم بنو لب بن أحجن بن كعب بن العارث
ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد ، وفهم يقول كثير عزة :

تَيَجَّمْتُ لِبًّا أَبْتَحِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَاثِرِينَ إِلَى لِبٍّ
« ملقيا » اسم فاعل من الإلقاء ، بمعنى مهمل .

المعنى : إن بنى لب عالون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا
تهملى ما يذكره لك إن زجر أو عاف .

وذلك لأن « بنو لهب » فاعل بخير ، مع أن خبيراً لم يمتد ، وأجيب بأنا نَحْمِلُهُ على التقديم والتأخير ، فبنو لهب : مبتدأ ، وخير : خبره ، وردُّ بأنه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فِعْلاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ^(١).

الإعراب : «خير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنو مضاف و «لهب» مضاف إليه ، هذا إعراب الأخفش ، وسترى ما فيه «فلا» الغاء حرف دال على التفریع ، لا : ناهية «تلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملفياً» خبر تلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملفياً ، ومقالة مضاف و«لهي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا عمل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلانك ملفياً مقالة لهي .

الشاهد فيه : قوله «خير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خير» مبتدأ ، وأن قوله «بنو لهب» فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش ، وقالوا : إن قوله «خير» خبر مقدم ، وقوله «بنو لهب» مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو لهب خير ؟ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو لهب» جمع ، و «خير» مفرد ؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور ، والجواب على ذلك أن نقول : إن صيغة فاعل ربما استعملت للمفرد والثني والجمع بلفظ واحد ؛ فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ، وفي نحو قول الشاعر :

* هن صديق للذي لم يشب *

فسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وكلها تقتضى تكرر الفعل ؛ فلا يقال « ضَرَبَ » لمن ضرب مرة واحدة ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قول سيديويه وأصحابه ، وحُجَّتُهُمْ فى ذلك الجماع ، والحل على أصلها — وهو اسم الفاعل — لأنها مُحَوَّلَةٌ هذه لقصد المبالغة ، ولم يُجْزِ السكوفيون إعمال شيء منها ؛ لخالفتهما لأوزان المضارع ولمفاه ، وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويرد عليهم قول العرب : « أما المَسَلْ فَأَنَا شَرَّابٌ »^(١) . ولم يُجْزِ بعض البصريين إعمال فَعِيلٍ ، وفَعِيلٍ .

== المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطمع والقدح ، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم ؛ لأنهم عندى بمنزلة الجحاش الذى ترد هذا الماء وهى تصبح وتصوت .

الإعراب : «أتانى» أنى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «عرضى» عرض : مفعول به مزقون ، وعرض مضاف وياء التكميل مضاف إليه ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى ، أى أتانى تمزيقهم عرضى «جحاش» خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره هم جحاش ، وجحاش مضاف و«الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبله المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون ؛ فإنه جمع مزق — بفتح فسكسر — ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله عرضى ، واسم المبالغة هذا معتمد على خبر عنه مذكور فى الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به .

(١) ونظير هذا فى الرد عليهم قول أبى ذؤيب الهذلى :

قَتَلَى ذِيْنَهُ ، وَاهْتَمَّاجَ لِلشَّوْقِ ؛ لِمَنْهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ
فإن قوله : «إخوان العزاء» مفعول لهيَّوْج ، وقد تقدم عليه كاترى ، ونظائره كثيرة

وأجاز الجزمُ إعمالَ فِعِلٍ ، دون فِعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الفعل « كَتَبَ وَفَهِمَ » .

ص - واسمُ المفعولِ ، كَمَضْرُوبٍ وَمُسْتَحْرَمٍ ، وَيَفْعَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ ، وَهُوَ كَانِمٌ الْفَاعِلِ .

ش - النوعُ انطاسٌ من الأسماء التي تعمل عملَ الفعلِ : اسمُ المفعولِ ، « كَمَضْرُوبٍ ، وَمُسْتَحْرَمٍ » .

وهو كاسمِ الفاعلِ فيما ذكرنا ، تقول : « جاءَ الْمَضْرُوبُ عَهْدُهُ » فترفع العبدَ بمضروبٍ على أنه قائمٌ بِمَقَامِ فاعله ، كما تقول : « جاءَ الذي ضَرِبَ عَهْدُهُ » ، ولا يختص إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه ؛ لاعتداده على الألف واللام ، وتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَهْدُهُ » فَتُعْمِلُهُ فيه إن أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ ، ولا يجوز أن تقول : « مضروبٌ عَهْدُهُ » وأنت تريد الماضي ، خلافاً للكسائي ، ولا أن تقول : « مضروبٌ الزَّيْدَانِ » لعدم الاعتداد ، خلافاً للأخفش .

ص - وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَهِيَ : الصِّفَةُ الْمَصُوعَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثَّبُوتِ ، كـ « حَسَنٍ ، وَطَرِيفٍ ، وَطَاهِرٍ ، وَضَايِرٍ » وَلَا يَتَعَدَّدُهَا مَمْمُولُهَا ، وَلَا يَكُونُ أَجَنَبِيًّا ، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالثَّانِي يَتَعَمَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ .

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : الصفةُ المشبهة باسمِ الفاعلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ .

وهي : « الصفةُ ، الْمَصُوعَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ ؛ لِإِفَادَةِ نِسْبَةِ الْحَدَثِ إِلَى مَوْصُوفِهَا ، دُونَ إِفَادَةِ الْحَدُوثِ » .

مثالُ ذلك : « حَسَنٌ » في قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » فحسن : صفة ؛ لأن الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهي مَصُوعَةٌ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ قَطْعًا ؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة

وزيادة كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ وَأَكْثَرَ ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغت لنسبة
الْحَدَثِ إلى موصوفها ، وهو الْحُسْنُ ، وابست مَصْوَغَةً لإفادة معنى الحدث ،
وأعني بذلك أنها تفيد أن الْحُسْنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس
بمحدث مُتَجَدِّدٍ ، وهذا بخلاف اِسْمِ الْفَاعِلِ والمفعول ، فإنهما يفيدان الحدثَ
والتجددَ ، ألا ترى أنك تقول : « مَرَزْتُ رَجُلًا ضَارِبَ عَمْرَأَ » فتجد « ضارباً »
مفيداً لحدث الضرب وتجدده ، وكذلك « مَرَزْتُ رَجُلًا مَضْرُوبًا » .

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ؛ لسكونها
مأخوذة من فعلٍ قاصرٍ ، ولسكونها لم يُقَصِّدْ بها الحدث ؛ فهي مُبَايَنَةٌ للفعل ،
لسكنها أشبهت اسمَ الفاعل ؛ فأعطيت حكمه في العمل ، وَوَجَّهُ الشَّيْءَ بينهما أنها
تَوَاقُفُ وتُنْفَى وتُجْمَعُ ؛ فتقول : « حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَنَانِ ، وَحَسَنَتَانِ ،
وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ » كما تقول في اسم الفاعل : « ضَارِبٌ ، وضاربة ،
وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات » وهذا بخلاف اسم التفضيل
كأَعْلَمَ وأَكْثَرَ ؛ فإنه لا يُنْفَى ولا يجمع ولا يؤنث ، أى : في غالب أحواله ؛
فلهذا لا يجوز أن يُشَبَّهَ باسم الفاعل .

وقولى : « الْمُتَقَدِّمُ إلى واحدٍ » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً .
ولم تُشَبَّهْ باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ؛ ولأن
مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور :
أحدها : أنها تارة لا تجزى على حركات المضارع وسكفاته ، وتارة تجزى .
فالأول : كـ « حَسَنٌ ، وَظَرِيفٌ » ألا ترى أنهما لا يجاربان يَحْسُنُ وَيَظْرِفُ .
والثانى نحو : « طاهر ، وضامر » ألا ترى أنهما يجاربان يَطْهَرُ وَيَضْمُرُ .
والقسم الأول هو الغالب ، حتى إن كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك .
ونَبَّهْتُ على أن عدم الجارة هو الغالب بتقديمى مثال ما لا يجارى ، وهذا بخلاف
اسم المفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا تجارياً للمضارع كضارب فإنه تجارى لِيَضْرِبَ .

فإن قلت : هذا مُنْقَضٌ بِدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة .
قلت : أُمْتَبَرُ فِي الْجَارَةِ تَقَابُلُ حَرَكَةٍ بِحَرَكَةٍ ، لا حركة بعينها .
فإن قلت : كيف تصنع بقائم وَيَقُومُ ، فإن ثانی قائم ساكن ، وثانی
يَقُومُ متحرك ؟ .

قلت : الحركة في ثانی يَقُومُ مَنقُولَةٌ من ثالثٍ ، والأصل يَقُومُ كَيَدْخُلُ ؛
فقلت [الضمة] لعل تصريفيه .

الثاني : أنها تَدُلُّ على الثبوت ، واسمُ الفاعل يدل على الحدث .

الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللإستقبال ، وهي لا تكون
للماضى المنقطع ، ولا لمالم يَقَعُ ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل
في باب الصفات .

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني ، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت
من الحد ، ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول : « زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ » بنصب
الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ » وذلك لضمة
الصفة ؛ لكونها فرعاً عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن
الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى ؛ لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل .

الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبياً ، بل سببياً ، ونعني بالسببي واحداً من
أمر ثلاثة ؛ الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
حَسَنٍ وَجْهَهُ » الثاني : أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره ، نحو : « مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » لأن « أل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه ، الثالث :
أن يكون مُقَدِّراً معه ضمير الموصوف ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ » أى :
وجْهاً منه ، ولا يكون أجنبياً ، لا تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرَأً » وهذا
بخلاف اسم الفاعل ، فإن معموله يكون سببياً كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ
أَبَاهُ » ويكون أجنبياً ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرَأً » .

وللمعول الصفة المشبهة ثلاثه أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو : « مَرَزْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ » وذلك على ضربين ؛ أحدهما : للفاعلية ، وهو مُتَّفَقٌ عليه ، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأنه لا يكون للشيء فاعِلًا ، والثاني : الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، أجاز ذلك الفارسي ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَذْنٍ مُتَّحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(١) ، فَقَدَّرَ في [مفتحة] ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدر (الأبواب) مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلًا بعض من كل .

الوجه الثاني : النصب ؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك : « وَجْهًا » أو معرفة كقولك : « الْوَجْهَ » فإن كان نكرة فنصبه على وجهين ، أحدهما : أن يكون على التمييز وهو الْأَرْجَحُ . والثاني : [أن يكون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان معرفة تعيّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للـكوفيّين .
الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية . وأصل هذه الْأَوْجُهِ الرفع ، وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الخفض .

ص — واسمُ التفضيل ، وهو : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ ، كـ « أَكْرَمَ » وَبُسْتَعْمَلُ بَيْنَ ، وَمُضَافًا لِنَسْكَرَتِ ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ ، وَيَأَلُ فَيُطَابِقُ ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةِ فَوَجْهَانِ ، وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَائِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ السُّكْحَلِ .

ش — الدُّوْعُ السَّابِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ حَمَلَ الْفِعْلِ : اسمُ التفضيل . وهو : « الصِّفَةُ ، الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ » نحو : « أَفْضَلُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَكْثَرُ » .

وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين :

إحداها : أن يكون بعده « مِنْ » جَارَةً لِلْمَنْضُولِ ، كقوله : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : (إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا)^(١) ، وقال الله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أُتْرِفْتُمْوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا) أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ)^(٢) فَأُفْرِدَ فِي آيَةِ الْوَلَدَيْنِ ، وفي الثانية مع الجماعة الثانية : أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ فتقول « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ ، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ أَمْرَأَتَيْنِ ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ » .

وحالة يكون فيها مُطَابِقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بآل ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ ، والزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، والزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وهِنْدٌ الْفُضْلَى ، والهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ ، والهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ ، أَوِ الْفُضْلُ » .

وحالة يكون فيها جَائِزاً الوجهين : للمطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة ؛ تقول « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » وإن شئت قلت : « أَفْضَلَا الْقَوْمِ » وكذلك في الباقي ، وعدم المطابقة أفصح ، قال الله تعالى : (وَلَمَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ)^(٣) ، ولم يقل « أَحْرَصِي » بالياء ، وقال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا)^(٤) فطابق ، ولم يقل « أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، وَرُدَّ عَلَيْهِ بهذه الآية .

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة (٤) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : (إِنْ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَخِضُّ عَنْ سَبِيلِهِ)^(١) : إن « مَنْ » ليست مفعولاً بأعلم ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ؛ لأن أفعلَ بعضُ ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أى : يعلم مَنْ يَخِضُّ .
واسمُ التفضيل يرفع الضمير المستقر باتفاق ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » فيكون في « أفضل » ضميرٌ مستقرٌّ عائدٌ على زيد ، وهل يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛ فتقول : مَرَزْتُ رجلاً أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فتخفف « أفضل » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهى لغة قليلة ، وأكثرُهُمْ يُوجِبُ رَفْعَ « أفضل » فى ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر^(٢) ، وفاعلُ « أفضل » ضميرٌ مستقرٌّ عائدٌ عليه ، ولا يرفع أكثرُهُمْ بأفعلَ الاسم الظاهر إلا فى مسألة السكحل ، وضابطها : أن يكون فى الكلام نَفْيٌ ، بعده اسمٌ جنسى ، موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسمٌ مُقْضَلٌ على نفسه باعتبارين ، مثالُ ذلك قولهم : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِى عَيْنَيْهِ السَّكْحُلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ » وقولُ الشاعر :

١٣٢ — مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَسْدَلُ مِنْهُ إِلَّا نِكَاحَ ابْنِ سِنَانٍ

(١) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام .

(٢) وجملته ابتداءً والخبر فى محل جر صفة لرجل ؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين ؛ الأولى : أن النعت فى الوجه الأول مفرد ، وهو فى الوجه الثانى جملة ، والجهة الثانية : أن أفعل التفضيل غير متعذر الضمير فى الوجه الأول ؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به ، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً ، وهو فى الوجه الثانى متحمل للضمير ؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له

١٣٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبى سلمى للزنى ، قد ذكر ابن سنان فيه ، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المرمى ، واسكنه ليس من شعر زهير الذى رواه وشرحه الأهم الشنتمرى وأحمد بن يحيى ثعلب .

وكذلك لو كان مكان الذى استفهام ، كقولك : « هل رأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد ؟ » أو نهى نحو « لا يكن أحد أحب إليه الخيل منه إليك » .

ص — باب التواضع : يَفْعُ مَاقْبَلُهُ في إعرابه خمسة .

ش — التواضع عبارة عن الكلمات التي لا يمشها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها ، وهي خمسة : الذمت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل ، وعدّها الزجاجي وعيّه أربعة ، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم « العطف » .

ص — الذمت ، وهو : التابع ، المشتق أو المؤول به ، المباني لفظ متبوعه .

ش — « التابع » جنس يشمل التواضع الخمسة ، و « المشتق أو المؤول به » مخرج لبقية التواضع ؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به^(١) ألا ترى أنك تقول

الذمت : « البذل » العطاء والجود .

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « اصراً » مفعول به رأى « أحب » نعت لاصراً « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل أحب « منه » إليه جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أحب . . . البذل » حيث رفع أفعّل التفضيل ، وهو قوله : « أحب » ، الاسم الظاهر غير المبيى ، وهو قوله : « البذل » لتكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس ، وهو قوله « امراً » واسم الجنس مسبوق بنفي ، وهو للذكور في قوله : « ما رأيت » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « البذل » باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذى يعبر العلماء عنه بمسألة السكحل .

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ، وهذا مما لا ينكره أحد (انظر ص ١٩٩ الآية) معنى قول الشارح : إن التواضع غير الذمت

في التوكيد « جاء القوم أجمعون » و « جاء زيدٌ زيدٌ » وفي البيان والبدل « جاء زيدٌ أبو عبد الله » وفي عطف النسق « جاء زيدٌ وعمرٌ » فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي ؛ فإنه قد يحى مشتقاً كقولك « جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ » الأول نعم والثاني توكيد لفظي ؛ فلماذا أخرجته بقولي « الماين لفظ متبوعه » .

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعم ، مثال ذلك في البيان والبدل قولك : « قال أبو بكر الصديق ، وقال عمر الفاروق » وفي عطف النسق : « رأيت كاتباً وشاعراً » .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفةين رضى الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمر ، و « شاعراً » في المثال المذكور نعم حذف منعوتة ، وذلك المنعوت هو المظوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة ، إنما هو صفة المفعول ، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .
ص — وفائدته تخصيصٌ ، أو توضيحٌ ، أو مدحٌ ، أو ذمٌ ،
أو ترخيمٌ ، أو توكيدٌ .

ش — فائدة الدعاء : إما تخصيصٌ نسكراً ، كقولك : « مررتُ برجلٍ كاتبٍ » أو توضيحٌ معرفته ، كقولك : « مررتُ بزيد الخياط » أو مدحٌ ، نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) ^(١) أو ذمٌ نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » أو ترخيمٌ ، نحو « اللهم ارحم عبدك المسكين » أو توكيدٌ ، نحو قوله تعالى : (تلك حشرةٌ كاملةٌ) ^(٢) (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ^(٣) .

لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو شرط في الدعاء ، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه ، من كل ما كان فيه المظوف وصفاً لا الذي وصف به المظوف عليه ، لا لغيره كإفرضه الشارح في مثاله .
(١) الآية ١ من سورة الفاتحة ، وفي عدها آية منها وعدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل القيل ، عميق السيل .

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٤ من سورة الحاقة .

ص — وَيَتَّبِعُ مَنَعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهٍ الْإِعْرَابِ ، وَمِنْ الْقَمَرِيفِ
وَالْقَنَسِكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْأِيثِ ،
وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرَعَيْنِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفَعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ « جَاءَنِي رَجُلٌ
قَمُودٌ غِلْمَانُهُ » ثُمَّ « قَاعِدٌ » ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش — اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ،
وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتنبيه ، وجمع ، وبحسب التذكير
والتأنيث حالتان ، وبحسب التذكير والتعريف حالتان ؛ فهذه عشرة أحوال للاسم .
ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد : لما في بعضها من التضاد ، ألا
ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكراً ، ولا مفرداً
مثنى مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً ؟

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ،
نقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع ؛ فإن
جئت مكانه برجل ففيه التذكير بدل التعريف وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه
بالزيدان أو بالرجال ففيه التنبيه أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ؛ فإن جئت
مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه ؛ فإن قلت : « رَأَيْتُ
زَيْدًا » أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ففيه الفصـب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه .
ووقع في عبارة [بعض] المربين أن الفمت يتبع المفعول في أربعة من عشرة ،
وَيَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ فِي الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،
وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً ، هما : واحد من أَوْجُهٍ الْإِعْرَابِ ،
وواحد من التعريف والتذكير ، ولا يجوز في شيء من المفعول أن يخالف مفعولته
في الإعراب ، ولا أن يخالفه في التعريف والتذكير .

فإن قلت : هذا منقطع بقولهم : « هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرْبٍ » ^(١) فوصفوا المرفوع ،

(١) مثل هذا المثال قول امرئ القيس بن حجر السكندى :

كَأَنَّ تَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبِلَهٍ كَبِيرٍ أَنَاسٍ فِي بَحَارٍ مُزْمَلٍ

فإن قوله : « مزمل » نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والنعت
مرفوعاً ، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثال عند من جر « خرب » .

وهو الجُحْرُ ، بالخفوض ، وهو « خَرِب » وبقوله تعالى : (وَبِلْ لِكُلِّ مُهَازٍ
لُمَزَةٍ الذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ)^(١) فوصف النكرة ، وهى (كل همزة لمزة)
بالمعرفة ، وهو (الذى) وبقوله تعالى : (حَمُ ، تَنْزِيلِ السِّكِّاتِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ
الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ)^(٢) فوصف
المعرفة — وهو اسم الله تعالى — بالنكرة ، وهى (شديد العقاب) وإنما قلنا
إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير
الانفصال ، ألا ترى أن المعنى : شديد عقابهُ ، لا ينفك فى المعنى عن ذلك ؟
قلت : أما قولهم : « هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » فأكثر العرب ترفع خَرِبًا ،
ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لجوارته المخفوض ، كما قال الشاعر :

١٣٣ — * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ *

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحمزة .

(٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة غافر .

١٣٣ — هذا مثل من أمثال العهد الإسلامى يوافق نصف بيت من الرجز ،
وانظره فى مجمع الأمثال للميدانى (ج ٢ ص ١٧ طبع للطبعة الخيرية) ، وقد أورده
أبو الفتح ابن جنى فى كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز
المشطور ، ونسبه لأعرابى بقوله لامرأته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريرى فى اللقمة
الأربعين ، وذكر شارحها الأبيات والقصة التى ذكرها ابن جنى :

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« يؤخذ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الجار » نائب
فاعل يؤخذ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بظلم » جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ ،
وظلم نائب و « الجار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس فى هذا اللؤلؤ شاهد لهذا الباب يستشهد بشئ من ألفاظه
عليه ، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشئ قد يعامل للمعاملة التى يستحقها
جاره ، لا للمعاملة التى يستحقها هو نفسه ، ونظيره أن العرب عاملت « خرب » للمعاملة
التي يستحقها « ضب » فجروا لفظه ، ولو أنهم عاملوا « خرب » للمعاملة التى يستحقها
هو نفسه لرفعوه ؛ لأنه نعت للمرفوع ، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعا .

أو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ؛ فنقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُما »
و « بِرَجَالٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُم » كما نقول : قام أَبَوَاهُما ، وقام أَبَاؤُهُم . ومن قال
« قَامَا أَبَوَاهُما » و « أَكَلَوْنِي الْبِرَاغِيثُ » نَبَى الوَصْفَ وَجَمْعَهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ ؛
فقال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُما » و « قَائِمَيْنِ أَبَاؤُهُم » وأجاز الجميع أن تجمع الصفة لجمع
التكسير ، إذا كان الأسمُ المرفوع جمعاً ؛ فنقول : « مَرَزْتُ بِرَجَالٍ يَقيَامُ
أَبَاؤُهُم » و « بِرَجُلٍ قُمُودٍ غِلْمَانُهُ » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو
أحسن من جمع التصحيح .

* * *

ص — وَيَوْزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً ، رَفْعًا
بِتَقْدِيرِهِ هُوَ ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِ أَغْنَى أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذْمُ أَوْ أَرْحَمُ .

ش — إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتيانُ
والقطعُ . مثال ذلك في صفة المدح « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أجاز فيه سيديويه الجرَّ
على الإتيان ، والنصب بتقدير أَمْدَحُ ، والرفع بتقدير هو ، وقال « سمعنا بعض
العرب يقول : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) بالنصب ؛ فسأت عنها يونس فزعم
أنها عربية » هـ ؛ ومثاله في صفة الذم (وَأَمْرَأَتُهُ خَمَّالَةٌ الْخَطَّابِ)^(٢) قرأ الجمهور
بالرفع على الإتيان ، وقرأ عامر بالنصب على الذم . ومثاله في صفة الترحم
« مَرَزْتُ بِرَبِّدٍ الْمُسْكِينِ » يجوز فيه الخفضُ على الإتيان ، والرفعُ بتقدير هو ،
والنصبُ بتقدير أَرْحَمُ . ومثاله في صفة الإيضاح « مَرَزْتُ بِرَبِّدٍ التَّاجِرِ » يجوز
فيه الخفضُ على الإتيان ، والرفعُ بتقدير هو ، والنصبُ بتقدير أغنى .

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوفُ معلوماً حقيقةً أو ادِّعَاءً ؛
فالأولُ مشهور ، وقد ذكرنا أمثله . والثاني نَحَى عليه سيديويه في كتابه ؛ فقال :
« وقد يجوز أن تقول : « مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ الْكَرَامِ » يعنى بالنصب أو بالرفع
« إذا جعلت الخطابُ كأنه قد عَرَفَهُم » . . . ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ،
وإن كان لم يعرفهم » هـ .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة (٢) من الآية ٤ من سورة المسد

ص - والتوكيدُ ، وهو إمَّا لفظيٌّ ، نحوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَه * ونحوُ * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ * ونحوُ * لَا لَا أَبُوحُ يَحِبُّ بَنَفَةَ لِنَهَا * وَلَيْسَ مِنْهُ (دَكَا دَكَا) (صَفَا صَفَا) .

ش - الثاني من التوابع : التوكيدُ ، ويقال فيه أيضاً : التأكيدُ - بالجمزة - وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو : « فأس ، ورأس » . وهو ضربان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بِعَيْنِهِ » سواء كان أسماً ، كقوله :

١٣٤ - أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَه

كسَّاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

١٣٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبته الأعمى إلى إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي هذور الذهب (رقم ١٠٦) .
اللمعة : « الهيجا » بالقصر ههنا - الحرب ، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد :
* يَا رَبُّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ونعم أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَاكَّتِ الْهَيْجَا وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُمَدُّ

اللمعة : يحض على الاعتصام بالأخ ، والتمسك بوداده ؛ لأنه الناصر في وقت الشدة .
الإعراب : « أَخَاكَ » مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، تقديره أزم أَخَاكَ ، مثلاً ، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخامضاف والسكاف ضمير مخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « أَخَاكَ » تأكيداً لأول « إِنَّ » - حرف توكيد ونصب « مَنْ » اسم موصول اسم إن ، مبني على السكون في محل نصب « لَا » نافية للجنس « أَخَا » اسم لا « ه » خبر لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه المبالغة فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني ، والجملة من لا واسمها وخبرها =
(١٩ - شرح فطر الندي)

وانتصابُ « أخاك » الأول : بإضمار أحفظ أو ألزم أو نحوها ، والثاني تأكيد له ، أو فعلاً كقوله :

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغَلَتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا ، بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن هذا تأكيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول ، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، ألا ترى أن التثنية بغير هذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ، ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين ، فكان اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والم عوض عنه .

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، ومن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٨) وللؤاف في باب التنازع من أوضعه (رقم ٢٤٠) . الإعراب : « أين » اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ، مبني على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤاف ، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فإلى أين ، لم تكن قد أبعدت ، لكن الوجه الأول أقبس ؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف « إلى أين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النجاة » مبتدأ مؤخر « ببغلت » جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء التثنية مضاف إليه « أتاك » أنى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطبة معمول به « أتاك » تأكيد للسابق « اللاحقون » فاعل لأنى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس » فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » وقوله « احبس احبس » فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً ؛ فأما الأولى فإن « أتاك » الثانية ذكرت تأكيداً الأولى . ولا فاعل للثانية ، ومن النحاة من زعم أن قوله « اللاحقون » تنازعه كل من العاملين ، وهذا غير صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المفعول المذكور ، وأن يضم في المفعول ضمير المفعول ؛ فكان يقال على إعمال الأول « أتاك أتاك اللاحقون »

وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتى ؟ لحذف الفعل الصادر في
أين الأول ، وكررَ الفعل والمفعول في قوله : «أتاك أتاك» و «اللاحقون» : فاعل
بأتاك الأول ، ولا فاعل للثاني ؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد ، لا ليُسندَ إلى شيء ،
وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لمسا اتحدتا لفظاً ومعنى نُزلاً منزلةً
الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تفاعلاً قوله «اللاحقون» ولو كان كذلك لزم
أن يُضمرَ في أحدهما ؛ فكان يقول : أتوكِ أتاكِ اللاحقون ، على إعمال الثاني ،
وأتاكِ أتوكِ ، على إعمال الأول ، وقوله : «أحبسِ أحبسِ» تكرير للجملة ؛
لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملقوظ به ، أو حرفاً ، كقوله :

١٣٦ — لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إِنَّمَا

أَخَذْتُ عَلَى مَوَائِقَا وَعُمُودَا

= وعلى إعمال الثاني «أتوكِ أتاكِ اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه
لم يجر على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على الاختار عند البصريين
وأما الثانية فإن قوله «أحبسِ» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع
ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة .

١٣٦ — هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإنما الصواب
أنه لكثير عزة ، وذكر بثنة فيه سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .
اللغة : «أبوح» مضارع باخ بما في نفسه ، إذا أظهره للناس «موائقا» جمع موثق
وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف : (حق تؤثوني موثقاً من الله) ، وللموثق
العهد القوي تؤثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعموداً» جمع عهد ، وهو بمعنى
الموثق والميثاق .

الإعراب : «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكداً لسابقه «أبوح» فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح ، وحب مضاف
و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث
«إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ : فعل
ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى =

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)^(١) ، خلافاً لكثير من المحوطين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً ، وأن معنى (صَفًّا صَفًّا) أنه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفًّا بعد صف مُحدِّدين بالجن والإنس ، وعلى هذا فليس الثانى فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به العكس ، كما يقال : علمته الحساب باباً باباً .
وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن : « الله أكبر ، الله أكبر » خلافاً لابن جنى ؛ لأن الثانى لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثان ، بخلاف قوله : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبر [ثان] ، جىء به لتأكيد الخبر الأول .

ص — أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ، إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَتَجَمَّعَا عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكَلٍّ لِيُغَيَّرَ مَعْنَى إِنْ نَجَزَ أَيْنَفْسِهِ أَوْ بِمَا مِثْلِهِ ، وَبِكَلٍّ وَكِلْتَا لِهْ إِنْ صَحَّ وَفُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعُهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْتَفِدِّ ، وَيُضَفَّنُ لِغَضَائِرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَبِأَجْمَعٍ وَتَجَمَّعَ وَتَجَمَّعَا غَيْرُ مُضَافَةٍ .
ش — الدَّوْعُ الثَّانِي : التَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ، وَهُوَ بِالْفَاظِ مُحْصُورَةٌ .

منها : « النفس ، والعين » وهما ارفع الجاهز عن الذات . تقول : « جاء زيدٌ » ،
= بثنة ، والجملة في محل رفع خبر إن « على » جار ومجرور متعلق بأخذت « موافقاً »
مفعول به لأخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة للنوع من الصرف
لكونها على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « وعموداً » الواو
حاطفة ، عموداً : معطوف على موافق .

الشاهد فيه : قوله « لالا » فإن الثانى من هذين الحرفين تأكيد لفظى للأول منهما
(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفجر ، ومن تقرير اللؤلؤ في هاتين الآيتين
السكريتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظى أن يكون المعنى المراد
من اللفظ الثانى هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول ، لا شبهه .

فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا قلت : « نَفْسُهُ » ارتفع الاحتمالُ الثاني ، ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائدٍ على المؤكِّدِ ، ولك أن تؤكِّدَ بكل منهما وَحْدَهُ ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيد نفسه عِيْنُهُ » ويمتنع « جاء زيد عِيْنُهُ نَفْسُهُ » ويجب لإفراد النفس والدين مع المفرد ، وجمعهما على وزن أَفْعَلٍ مع التثنية والجمع ، تقول : « جاء الزيدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا » ، و « الزِيدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ » و « الْمِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » .

ومنها : « كلٌّ » رفع احتمال إرادة التخصُّصِ بلفظ المُؤْمَرِ ؛ تقول : « جاء القَوْمُ » فيحتمل مجيء جميعهم ، ويحتمل مجيء بعضهم ، وأنت عَبرْتَ بالسَّكَلِ ^(١) عن البعض ؛ فإذا قلت : « كلهم » رَفَعْتَ هذا الاحتمالَ ، وإنما يؤكد بها بشرط ؛ أحدها : أن يكون المؤكِّد بها غير مثنى - وهو المفرد والجمع - الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو بمامله ؛ فالأول كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) ^(٢) ، والثاني كقولك : « أَشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » فإن العبد يتجزأ باعتباره الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتباره ذاته ، ولا يجوز « جاء زيدُ كُلُّهُ » لأنه لا يتجزأ ، لا بذاته ولا بمامله ، الثالث : أن يفصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكِّدِ ؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم (إِنَّا كُلًّا فِيهَا) ^(٣) خلافاً للزخرفى والفراء .

ومنها : « كلاً ، وكلاً » وهما بمنزلة كلٍّ في المعنى ، تقول : « جاء الزيدَانِ » فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأن المراد أحدُ الزيدَيْنِ ، كما قالوا في قوله تعالى : (لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) ^(٤) : إن معناه

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ « كل » ولفظ « بعض » لا تدخل عليهما أل .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الزخرف ، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في

قوله تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) .

على رجل من إحدى القريتين ؛ فإذا قيل : « كلاهما » اندفع الاحتمال ، وإنما يؤكَّدُ بهما بشروط ؛ أحدها : أن يكون المؤكَّدُ بهما دالا على اثنين ، الثاني : أن يصحَّ حُلُولُ الواحدِ تحلُّلِهما ؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : « أُخْتَصِمَ الزَّيْدَانِ كلاهما » ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « أُخْتَصِمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ » فلا حاجة للتأكيد ، الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى ، فلا يجوز « ماتَ زَيْدٌ وعاش عمرو كلاهما » الرابع : أن يتَّصِلَ بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما .

ومنها : « أَجْمَعُ ، وَجَمَاعُهُ » وَجَمْعُهُمَا ، وَهُوَ « أَجْمَعُونَ ، وَجَمْعُ » ^(١) ، وإنما يؤكد بها غالباً بعد « كلٌّ » فلماذا استغنيت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكَّد ، تقول : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعُ » ، و « الْأَمَّةُ كُلَّهَا جَمَاعَةٌ » ، و « الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ » ، و « الْإِمَامَ كُلَّهُمْ أَجْمَعٌ » ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) ^(٢) ، ويجوز التأكيُّدُ بها وإن لم يقدِّم « كل » ، قال الله تعالى : (لَا غَوْ يَنْهَمُ أَجْمَعِينَ) ^(٣) ، (وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) ^(٤) وفي الحديث « إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » يروى بالرفع تأكيداً للضمير ، وباللصّب على الحال وهو ضعيف ، لا سقراطه تفكيرها ، وهي معرفة بنية الإضافة .

وقد فهم من قولى : « أَجْمَعُ ، وَجَمَاعُهُ » أنهما لا يُذْنَبَانِ ، فلا يقال : أَجْمَعَانِ ، ولا جَمَاعَتَانِ ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن ذلك لم يسمع .

ص — وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَمَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ ، وَلَا أَنْ يَنْذَبَنَّ نَكِيرَةً ، وَتَذَرَّ :

(١) وجماوات أيضاً . (٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر ، ومن الآية ٨٢ من سورة ص .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

* يَا لَيْتَ هَذِهِ حَوْلَ كُلِّهِ رَجَبٌ *

ش — ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :
إحداها : أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها تُخَيَّر بين الجيء بالعطف
وتركه ؛ فالأول كقوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ،
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)^(١) ، وكقول الشاعر :
١٣٧ — إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْتَ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة الأعلى .

١٣٧ — هذا بيت مشهور ، لكنني لم أفهم له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين
وقد أنشده الزمخشري في الكشف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة
البقرة : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه ، ولا نسبة
العلامة السيد في الحاشية ، ولا نسبه شراح شواهد .

اللغة : « القرم » بفتح القاف وسكون الراء — هو في الأصل الجبل للكرم الذي
أعد للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « لَيْتِ الْكَتَيْبَةِ » أي : الشجاع الفاتك ،
وأصل الليث : الأسد ، وأصل الكتيبة : الفرقة من الجيش « الزدحم » أصله مكان
الازدحام ، وأراد به هنا موطن الحرب .

الإعراب : « إِلَى الْمَلِكِ » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً « القرم » صفة
للملك « وَأَبْنِ » معطوف على القرم ، وابن مضاف و « الْهُمَامِ » مضاف إليه « وَلَيْتَ »
معطوف على القرم أيضاً ، وليث مضاف و « الْكَتَيْبَةِ » مضاف إليه « فِي الْمَزْدَحَمِ »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لَيْتِ الْكَتَيْبَةِ .

الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض لما كان للوصوف بها واحداً ،
ومثله قول ابن زبابة :

يَا لَهْفَ زَبَابَةَ لِلْحَارِثِ السَّصَابِ حِ فَالْفَانِمِ فَالْأَيْبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب ،
لما كانت نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة ؛ إذ المراد أنه يصبح القوم
بالحروب فينهم أموالهم فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً .

والثاني كقولہ تعالى: (وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مِّمِّينَ ، هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِمَوْجِبِهِ ، مَقَّاعٍ لِخَيْرٍ مُّقْتَدِرٍ أَيْمٍ) (١) الآية .

الثانية : أن اللمت كما يقع المعرفة كذلك يقع النكرة .

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُخَالَفَةٌ للنعوت في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تَقْتَمِطُ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، لا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَنْجَمُونَ » وعِلَّةُ ذلك أنها بمعنى وَاحِدٍ ، والشئ لا يُعْطَفُ على نفسه ، بخلاف النعوت ، فإن معانيها متخالفة .

وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تقع نكرة ، لا يقال : « جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ » لأن ألفاظ التوكيد مَعَارِفٌ ؛ فلا تجرى على النكرات ، وشذَّ قول الشاعر :

١٣٨ — لَيْكَنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ
يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

(١) الآيات ١٠ و ١١ و ١٢ من سورة نون .

١٣٨ — هذا بيت من البسيط ، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة أولها قوله :

يَا لَرَّجَالٍ أَيَّوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا ؟
إِذْ لَا بَرَّالٍ غَزَالٍ فِيهِ يَفْتَنِي يَا لَيْتَ إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِبًا
والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد « يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبًا » على نصب الجزمين (البتدأ والخبر) جميعاً بليت ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، ويقال : هم بنو تميم ، ولكن النحاة غيروا حين لم يعثروا على بقية الكلمة .

اللمة : « شاقه » أهجبه ، أو أثار شوقه ، و « بروي » ساقه » من السوق .

الإعراب : « لَيْكَنَّهُ » لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسم « شاقه » شاق : فعل ماض ، والضمير القدي للغائب مفعول به « أَنْ » حرف مصدرى ونصب « قِيلَ » فعل ماض مبنى للمجهول « ذَارَجَبٍ » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن ومادخات عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومنعوله في محل رفع خبر لكن

ص — وَعَظْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ .

ش — هذا البابُ الثالثُ من أبواب التوابع .

والعطف في اللمة : الرجوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وفي الاصطلاح ضربان : « عَظْفُ نَسَقٍ » وسيأتي ، و « عَظْفُ بَيَانٍ » والكلامُ الآن فيه .
وقولي : « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، وقولي : « موضح ، أو مخصص » مخرج للتأكيد ، كـ « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ » ولعطف النسق ، كـ « جاء زَيْدٌ وَتَمَرُّرٌ » ولابدل كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً » وقولي « جامد » مخرج للذمت ؛ فإنه وإن كان موضحاً في نحو : « جاء زيد التاجر » ومخصصاً في نحو : « جاءني رَجُلٌ تاجرٌ » لكنه مشتق ، وقولي : « غير مؤوَّلٍ » مُخْرَجٌ لما وقع من الدعوت جامداً نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » و « بِقَائِعٍ عَرَفَجٍ » فإنه في تأويل المشتق ، ألا ترى أن المعنى سررتُ بزيدٍ المشار إليه ، وبقائِعٍ خَشِينٍ .

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادي به محذوف « ليت » حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كله » كل : تأكيد لحول ، وكل مضاف والهاء مضاف إليه « رجب » خبر ليت ، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونظيره في نصب الجزئين بليت قول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

الشاهد فيه هنا : قوله « حول كله » حيث أكد للنكرة وهي قوله : « حول » بكل ، وهذا شاذ فيها حكاه للؤاف همنا ، لكن للؤاف قد اختار في أوضحه — تبعاً لابن مالك — صحة تأكيد النكرة إن أفاد تأكيداً ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » . وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

ومثله قول العرجي :

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا هَلَى مَنَهَجٍ

ص — فَيَوَافِقُ مَتَّبِعُوهُ .

ش — أعنى بهذا أن عطف البهائم — لكونه مفيداً فائدة النعت ، من إيضاح متبوعه ، ونخصيصه — يلزمه من موافقة المتبوع في التذكير والتذكير والإفراد ، وفروعهم ، ما يلزم في النعت .

ص — كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَنْصٍ عُمَرُ ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ .

ش — أشرت بالمثاليين إلى ما تضمنه الخلد ، من كونه موصحاً للمعارف وتخصيصاً للنكرات ، والمراد بأبي حنص عمر بن الخطاب رضى الله عنه . ولك في نحو : « خاتم حديد » ثلاثة أوجه : الجرح بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز — وقيل : على الحال — والإتيان ؛ فن خرج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرج على الحال قال : إنه صفة ، والأول أولى ؛ لأنه جامدٌ جهوداً مخضاً ؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة . ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرة] تابعاً للنكرة ، والصحيح الجواز ، وقد خرج على ذلك قوله تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(١) .

وقال الفارسي في قوله تعالى : (أَوْ كَغَفَارَةِ حَمَامٍ مَسَاكِينٍ)^(٢) : يجوز في (طعام) أن يكون بياناً ، وأن يكون بدلاً .

ص — وَيُعَرَّبُ بَدَلُ كُلِّ مَنْ كُلُّهُ ، إِنْ لَمْ يَمْنَعْ إِخْلَالُهُ تَحْلُ الْأَوَّلِ

كقوله : * أَنَا ابْنُ الْغَارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشِيرٌ *

وقوله : * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

ش — كل اسم صحيح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة السائدة .

صَحَّ أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بَدَلُ كُلِّ مَنْ كُلِّ ، مَفِيدٌ لِقَرِيرِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَتَوْكِيدُهُ ؛
لِكَوْنِهِ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ .

وَاسْتَنْقَى بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةً ، وَبَعْضُهُمْ مَسْأَلَتَيْنِ ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ ، وَبِجَمْعِ الْجَمِيعِ قَوْلِي : « إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ » وَقَدْ ذَكَرْتُ
لِلَّذَلِكَ مِثَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٣٩ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ
عَلَيْهِ الطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَتُوقِعَا

١٣٩ — هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ لِلرَّارِ بْنِ سَعْدِ بْنِ نَضْلَةَ بْنِ الْأَشْتَرِ ، الْفَقْعَسِيِّ ، وَقَدْ
أَنشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوْضَحِهِ (رَقْم ٤١١) وَفِي هَذُورِ الذَّهَبِ (رَقْم ٢٣٠) وَابْنُ عَقِيلٍ
(رَقْم ٢٨٩) .

اللُّغَةُ : « التَّارِكُ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « تَرَكَ » بِمَعْنَى صَبَرَ ، وَعَلَيْهِ يَحْتَاجُ إِلَى
مَفْعُولَيْنِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « تَرَكَ » بِمَعْنَى خَلَّى وَفَارَقَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ
« الْبَكْرِيُّ » الْمُنْسُوبُ إِلَى بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ « بَشَرٌ » هُوَ بَشَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَرْثَدٍ
« تَرْقُبُهُ » تَنْتَظِرُ مَوْتَهُ لَتَنْقُضَ عَلَيْهِ فَنَاءَ كُلِّهِ ، وَيُرْوَى « تَرْكَبُهُ » .

الْإِعْرَابُ : « أَنَا » مُبْتَدَأٌ ، « ابْنُ » خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ ، وَابْنُ مِضَافٌ ، وَ« التَّارِكُ » مِضَافٌ
إِلَيْهِ ، وَالتَّارِكُ مِضَافٌ ، وَ« الْبَكْرِيُّ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « بَشَرٌ » عِطْفٌ بَيَانٌ عَلَى الْبَكْرِيِّ
« عَلَيْهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « الطَّيْرِ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجِهَةٌ لِلْمُبْتَدَأِ
وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٌ مِنَ الْبَكْرِيِّ إِنْ جَعَلْتَ التَّارِكَ مِنْ تَرَكَ بِمَعْنَى خَلَّى ، وَفِي مَحَلِّ
نَصْبٍ مَفْعُولٍ ثَانٍ لِلتَّارِكِ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ تَرَكَ بِمَعْنَى صَبَرَ ، وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ هُوَ قَوْلُهُ الْبَكْرِيُّ ؛
لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مِنَ الْإِضَافَةِ اسْمُ الْمَفَاعِلِ إِلَى مَفْعُولِهِ « تَرْقُبُهُ » تَرْقُبُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى الطَّيْرِ ، وَهُوَ فَاعِلُهُ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ الْبَارِزُ الْعَائِدُ إِلَى
بَشَرٍ مَفْعُولُهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ مِنَ الطَّيْرِ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ لِلْمُسْتَتَرِّ فِي خَبَرِهِ « وَتُوقِعَا »
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي تَرْقُبِهِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بِشَرِّ » فَإِنْ قَوْلُهُ « بَشَرٌ » عِطْفٌ بَيَانٌ عَلَى
قَوْلِهِ « الْبَكْرِيُّ » ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ ، =

والثاني قول الآخر :

١٤٠ — أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا

أعيدكم بالله أن نحدثنا حرباً

وبيان ذلك في [البيت] الأول أن قوله « بشر » عطف بيان على « البكري » ،

فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز رفع اللبدل منه ووضع البدل مكانه ، فنقول « التارك بشر » ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها ، وذلك في الصحيح لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

١٤٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين على بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويكي فيها على من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه السكامة في سيرة ابن هشام (ح ٢ ص ١٢ طبع بولاق — ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) ، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠) .

الإعراب : « أيا » حرف نداء « أخويننا » أخوى : منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وأخوى مضاف والضمير مضاف إليه « عبد » عطف بيان ، وعبد مضاف و« شمس » مضاف إليه « ونوفلا » معطوف بالواو على عبد شمس « أعيدكم » أعيد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به « بالله » جار ومجرور متعلق بأعيد « أن » مصدرية « نحدثنا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيدكم بالله من إحداه حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيد .

الشاهد فيه : قوله « أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا » فإن قوله « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخويننا » ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأنه لو كان بدلا لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى للمستقل ؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل ؛ لكونه على نية تكرار العامل الذى هو هنا حرف النداء ، وهذا يستدعى أن يكون قوله « نوفلا » مبنيًا على الضم ؛ لكونه علما مفردا ، لكن الرواية وردت بنصبه ، فدللت على أنه لا يكون حينئذ بدلا ، أى أن المانع من جعل عبد شمس بدلا مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسمًا آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علما مفردا .

ولا يجوز أن يكون بدلًا منه ؛ لأن البدل في نية إحلاله محلّ الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ القاريكِ بشرٍ ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو «التارك» إلّا لما فيه الألف واللام ، نحو «السكرى» ولا يقال : الضاربُ زَيْدٌ ، كما تقدم شرّحه في باب الإضافة .

وبَيَّانُ ذلك في البيت الثاني أن قوله «عبد شمس ونوفلا» عطفُ بيانٍ على قوله «أخويننا» ولا يجوز أن يكون بدلًا ؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلّ الأول ؛ فكأنك قلت : «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا» وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام ، وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و «نوفلا» لو كان منادى ل قيل فيه «يَا نَوْفَلُ» بالضم ، لا «يَا نَوْفَلًا» بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أن يقال ^(١) هنا «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ» .

* * *

ص — وَعَظْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ .

ش — الرابع من التوابع : عطف النسق .

وقد مضى تفسيرُ العطف ؛ فأما النَّسْقُ فهو «التابع ، المُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ أَحَدُ حُرُوفِ الْعَطْفِ الَّتِي ذِكْرُهَا» ولم أحدهُ بحدّ لوضوحه ، على أني فسّرته بقولي : «بالواو — إلخ» فإنّ معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما ، واعتزّضتُ بعد ذكرى كلِّ حرفٍ بتفسير معناه .

ص — وَهِيَ لِإِطْلَاقِ الْجَمْعِ .

ش — قال السيرافي : «أجمع النحويون واللغويون من البصر بين والكوفيين على أن الواو لا تجمع من غير ترتيب» ١ هـ .

وأقول : إذا قيل «جاء زيد وحمرو» فعناه أنهما اشتركا في الجيء ، ثم يمتثل

(١) أي لصبح كونه بدلًا ، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠ ، ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عريية . لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلًا ، فافهم ذلك .

الكلامُ ثلاثةَ مَعَانٍ أحدها : أن يكونا جاءا معاً ، والثاني : أن يكون مجيئهما على الترتيب^(١) ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فُهِمَ أَحَدُ الأمور بخصوصه فن دليل آخر ، كما فُهِمَت المعية في [نحو] قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)^(٢) ، وكما فُهِمَ الترتيب في قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا)^(٣) ، وكما فُهِمَ عَكْسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنْشِكِرِي الْأَبْصَارِ : (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)^(٤) ، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : من النجاة وغيرهم ، وليس بإجماع كما قال السبكي ، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولدُ صغارنا فنحيا ، وهو بعيد ، ومن أوضح ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وامة ناههم من أن يعطفوا في ذلك بالغاء أو بضم ؛ لكونهما للترتيب ؛ فلو كانت الواو مشههما لامتنع ذلك معهما ، كما امتنع معهما .

ص — وَالْغَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ .

ش — إِذَا قِيلَ « جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » فَعِنَاهُ أَنْ يَجِيءَ عَمْرُو وَقَعَ بَعْدَ جِيءَ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ ؛ فَهِيَ مُفِيدَةٌ لثَلَاثَةِ أُمُورَ : التَّشْرِيكَ فِي الْحَكْمِ ، وَلَمْ أَنْبِئْهُ عَلَيْهِ لَوْضُوحُهُ ، وَالتَّرْتِيبُ ، وَالتَّعْقِيبُ .

وتعقيبُ كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت : « دَخَلْتُ الْبَهْرَةَ فَبَعْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادة ؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يَجُزِ الْكَلَامُ .

(١) المراد ترتيب ذكرهما في الكلام ، وذلك بأن يكون جيء زيد قبل جيء عمرو في هذا المثال .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة (٣) من الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الزلزلة

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وللفاء مَعْنَى آخر ، وهو التَّسْبُبُ ، وذلك غالباً في عطف الجمل ، نحو قولك :
 « سَهَا فَسَجَدَ » و « زَنَى فَرُجِمَ » و « سَرَقَ فَقُطِعَ » وقوله تعالى : (فَتَلَقَّى
 آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)^(١) ولدلائلها على ذلك استعميرت للربط في
 جواب الشرط نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَأَنْتَى أَكْرَمُهُ » ولهذا إذا قيل « من دخل دارى
 فَلَهُ درهم » أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ، ولوحذف الفاء احتمال ذلك واحتمال
 الإقرار بالدرهم له ، وقد تخلو الفاء العاطفة لأجمل عن هذا المعنى ، كقوله
 تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ اللَّرْعَى ،
 فَجَعَلَهُ نُطَاءً أَخْوَى) .

ص — وَنُمِّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي .
 ش — إذا قيل « جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء
 زيد بمُهْلَكَةٍ ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التثريب في الحكم ، ولم أتبه عليه
 لوضوحه ، والترتيب ، والتراخي .
 فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ)^(٢) ،
 فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ؛ فحذف المضاف منهما .

ص — وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ .
 ش — معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدرّيج : أن ما قبلها ينفعني شيئاً
 فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الأسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون
 المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه : إمّا تحقيقاً كقوالك « أَكُنْتُ السَّكَّةَ
 حَتَّى رَأَسَهَا » أو تقديرًا كقوله :

(١) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) الآيات ٢، ٤١، ٥ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

١٤١- أَلْتَقَى الصَّحِيفَةُ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
فَعَطَفَ « نَعْلَهُ » بِحَتَّى ، وَلَيْسَتْ جُزْءاً مِمَّا قَبْلَهَا تَحْقِيقاً ، لِسُكْنِهَا جُزْءَ تَقْدِيرٍ ؛
لَأَنَّ مَعْنَى السَّكَامِ أَلْتَقَى مَا يُثْقِلُهُ حَتَّى نَعْلَهُ .

ص - لَا لِتَرْتِيبٍ .
ش - زَعَمَ بِمَعْشَرِهِمْ أَنَّ « حَتَّى » تَفْعِيلُ التَّرْتِيبِ كَمَا تَفْعِيلُهُ ثُمَّ وَالْفَاءُ ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِمَطْلَقِ الْجَمْعِ كَالْوَاوِ ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
« كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَّرَ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ » وَلَا تَرْتِيبُ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ
وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ فِي ظُهُورِ الْقَضِيَّاتِ وَالْمَقْدَرَاتِ .

١٤١ - حَكَى الْأَخْفَشُ عَنْ عِيْسَى بْنِ عِمْرَانَ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ كَلَامِ أَبِي مَرْوَانَ الْفَحْوَى
يَقُولُهُ فِي قِصَّةِ لِلْنَّاسِ وَفِرَارِهِ مِنْ عَمْرِو بْنِ هَنْدٍ ، وَكَانَ عَمْرُو بْنُ هَنْدٍ قَدْ كَتَبَ لَهُ كِتَاباً
إِلَى عَامِلِهِ يَأْمُرُهُ فِيهِ بِقَتْلِهِ ، وَأَوْحَى لِلْنَّاسِ أَنَّهُ أَمْرٌ لَهُ فِي هَذَا السَّكْتِ بِعَطَاءٍ عَظِيمٍ ، فَفَتَحَهُ
وَاقْتَرَأَهُ ، فَلَمَّا عَلِمَ مَا فِيهِ رَمَى بِهِ فِي النَّهْرِ ، وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ السَّكْتُ شِدْهُ قَوْلُهُ :
وَمَضَى يَغْطِي بِرِيدِ عَمْرِو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَّاهَا
الْإِعْرَابُ : « أَلْتَقَى » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ « الصَّحِيفَةُ »
مَفْعُولٌ بِهِ لِأَلْتَقَى « كَى » حَرْفٌ تَعْلِيلٌ وَجَرٌ ، أَوْ حَرْفٌ مُصَدِّرٌ وَنَصَبٌ « يُخَفِّفَ » فَعْلٌ
مُضَارِعٌ مُنْصَوْبٌ إِمَّا بِأَنَّ مَضْمُونَهُ إِنْ قَدَّرْتَ كَى تَعْلِيلِيَّةً ، وَإِمَّا بِكَيْ نَفْسِهَا إِنْ قَدَّرْتَهَا مُصَدَّرِيَّةً
وَفَاعِلُ يُخَفِّفَ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ « رَحْلَهُ » رَحْلٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لِيُخَفِّفَ ،
وَرَحْلٌ مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَالزَّادَ » مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى الصَّحِيفَةِ « حَتَّى » حَرْفٌ
عَطْفٌ « نَعْلَهُ » نَعْلٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَنَعْلٌ مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ الَّذِي لِقَائِهِ مُضَافٌ إِلَيْهِ
« أَلْقَاهَا » أَلْتَقَى : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى
النَّعْلِ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَلْتَقَى ، مَبْنًى عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ، وَذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ يَرْجِعُ عِنْدَنَا
رَوَايَةً رَفَعَ « نَعْلَهُ » عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَعَلَيْهِ تَسْكُونُ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ لَاهَاطِفَةٌ .
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « حَقَّ نَعْلَهُ » عَلَى رَوَايَةِ النَّصَبِ ؛ فَإِنَّ النَّعْلَ وَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ جُزْءًا مِنَ
الَّذِي قَبْلَهَا عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ فَهِيَ جُزْءٌ مِنْهُ بِسَبَبِ الْقَاوِلِ فِيهَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى السَّكَامِ :
أَلْتَقَى كُلُّ شَيْءٍ بِثِقَلِهِ حَتَّى نَعْلُهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّعْلَ بَعْضُ مَا يَثْقِلُهُ

ص — و « أَوْ » لأحد الشَّيْئَيْنِ أو الأشياءِ ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أو الإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ اخْتِيَارِ الشَّكِّ أو التَّشْكِيكِ .

ش — مثالها لأحد الشَّيْئَيْنِ قوله تعالى : (لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) ، ولأحد الأشياءِ (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٢) ، ولكونها لأحد الشَّيْئَيْنِ أو الأشياءِ امتنع أن يقال : « سِوَا عَلَى أَقَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ » ؛ لأن « سواء » لا بُدَّ فيها من شيئين ؛ لأنك لا تقول : سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معانٍ : مَعْنَيَانِ بَعْدَ الطَّلَبِ ، وهما : التَّخْيِيرُ ، والإِبَاحَةُ ، وَمَعْنَيَانِ بَعْدَ اخْتِيَارِ ، وهما : الشَّكُّ ، والتَّشْكِيكُ .

فمثالها للتَّخْيِيرِ « تَزَوَّجْ هَذَا أَوْ أَخْتَهَا » وللإِبَاحَةِ « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ » والفرقُ بينهما أن التَّخْيِيرَ يَأْبَى جَوَازَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَاقْبَلِهَا وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْإِبَاحَةَ لَا تَأْبَاهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْزُلُ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ تَزَوُّجِ هَذَا وَأَخْتَهَا ، وَلَهُ أَنْ يَجَالِسَ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ جَمِيعًا ؟

ومثالها للشَّكِّ قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إذا لم تعلم الجائئَ منهما .
ومثالها للتَّشْكِيكِ قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إذا كُفِتَ هَلْمَا بِالْجَائِئِ مِنْهُمَا ، وَلَكِنَّكَ أَتَيْتَ عَلَى الْخَطَاطِيِّ .

وأمثلة ذلك من التَّنْزِيلِ قوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ)^(٣) — الآية ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْزُلُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَمِيعِ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّ الْجَمِيعَ هُوَ الْكَفَّارَةُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ)^(٤) الآية

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور ، والتلاوة في الكتاب الكريم (ليس على الأعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على أنفسكم أن تأكلوا) .
(٢٠ — شرح قطر الندى)

وقوله تعالى : (لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم مَّوَدَّةٌ وَلَا حِلٌّ لَنَا بِهَا) ، وقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِبْنَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(١) .

ص — و « أم » لِيَطْلُبِ التَّعْيِينَ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيِّينِ .

ش — تقول : « أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ، واسكنك شككت في عيئه ، ولهذا يكون الجواب بالتعيين ، لا بـ « مَعَم » ، ولا بـ « لا » ، ونسمى « أم » هذه مُعَادِلَةً ؛ لأنها عَادَلَتِ الْهَمْزَةَ فِي الِاسْتِفْهَامِ بِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْهَمْزَةَ عَلَى أَحَدِ الْأَسْمَاءِ اللَّذَيْنِ اسْتَوَى الْحُكْمُ فِي ظَنِّكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا ، وَأَدْخَلْتَ « أَمْ » عَلَى الْآخَرِ ، وَوَسَّطْتَ بَيْنَهُمَا مَا لَا تَشْكُ فِيهِ — وَهُوَ قَوْلُكَ : « عِنْدَكَ » ؟ — وَنَسَمِيَ أَيْضاً مُتَّصِلَةً ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَفْنَى بِأَحَدِهِمَا مِنْ الْآخَرِ .

ص — وَلَوْلَا رَدُّ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ « لَا » بَعْدَ إِيحَابٍ ، وَ « لَيْكِنْ » ، وَ « بَلْ » بَعْدَ تَنْقِيٍّ ، وَلِعَرَفِ الْحُكْمُ إِلَى مَا بَعْدَهَا « بَلْ » بَعْدَ إِيحَابٍ .

ش — حَاصِلُ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ بَيْنَ « لَا » ، وَ « لَيْكِنْ » ، وَ « بَلْ » اشْتِرَاكَ وَافْتِرَاقًا .

فَأَمَّا اشْتِرَاكُهُمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَفْهِيمُ رَدِّ السَّامِعِ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ .

وَأَمَّا افْتِرَاقُهُمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضًا ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ « لَا » تَكُونُ لِقَصْرِ الْقَلْبِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ١١٣ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٤ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

وقصر الأفراد^(١) ، و « بِلْ » ، و « لِسْكِنْ » إنما يكونان تَهْمِيرِ الْقَلْبِ فقط ، تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ « عَمْرًا » جاء دون « زيد » أو أنهما جاءا معاً ، وتقول : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَسْكِنْ عَمْرُو » ، أو « بِلْ عَمْرُو » ، رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ الْعَكْسَ ، والثاني : أَنَّ « لَا » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، و « بِلْ » يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، و « لَسْكِنْ » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيُعْطَفُ

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلت « محمد عالم » فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد ، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه ، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه ، فإذا قلت : « إنما محمد عالم » أو قلت : « ما محمد إلا عالم » دللت هذه العبارة على شيئين ؛ الأول : ثبوت العلم لمحمد ، والثاني : انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مشار جدل بينك وبين غيرك عنه ، وهذا هو الذي يسمى قصرأ .

ثم اعلم أن المخاطب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه ، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل ؛ فإذا قلت في هذه الحال « إنما محمد عالم » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين ؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر ونائر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : « إنما خالد شاعر » فهذا يسمى قصر أفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يحزم بهذه الصفة بذاتها ، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ « إنما خالد كاتب » كنت قد عيشت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه ، وهذا يسمى قصر التعيين .

فالقصر على ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر أفراد ، وقصر تعيين ، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً ، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب ؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الأفراد ، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين

وقد تضمن سكوتي عن «إثنا» أنها غير عاطفة، وهو الحق، وبه قال
 الفارسي، وقال الجرجاني: عُدَّ مَا فِي حُرُوفِ الْعُطْفِ سَمَوُ ظَاهِر.

من - وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُتَعَوِّدٌ بِالْحُكْمِ ، بِإِلَاقَةِ ، وَهُوَ
سَيْقَةٌ : بَدَلُ كُلِّ ، نَحْوُ : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ، وَبَعْضٍ ، نَحْوُ : (مَنِ اسْتَقَطَعَ) ،
وَأَشْتِمَالٍ ، نَحْوُ : (فَعَالَيَ فِيهِ) ، وَإِضْرَابٍ ، وَغَلَطٍ ، وَنِسْبَانٍ ، نَحْوُ « تَعَدَّدْتُ
بِذَرَّتِهِمْ دِيكَارَ » بِحَسَبِ قَضَدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ الْأَسَانُ ،

وهو في اللغة : **الْيَوْمَضُ** ، قال الله تعالى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَا خَيْرًا مِنْهَا)^(٢٢) ، وفي الاصطلاح : « تابع ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة » فقولى : « تابع » جنس يشمل جميع التوابع ، وقولى : « مقصود بالحكم » مخرج للنفى ، والتأكيـد ، وعطف البيان ؛ فإنها مُكَمَّلَةٌ للمتبوع المقصود بالحكم ، لأنها هى المقصودة بالحكم ، و « بلا واسطة » مخرج لعطف النسق ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » فإنه وإن كان تابعا مقصودا بالحكم ، ولسكنه بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستة ، أحدها : بدلُ كلٍّ من كلٍّ ، وهو عبارة عما الثاني فيه عَيْنُ

(٢) من الآية ٣٢ من سورة ن .

الأول ، كقولك : « جاني محمد أبو عبد الله » وقوله تعالى : (مَفَازًا حَدَائِقَ)^(١) ، وإنما لم أقل : « بدل السكل من السكل » حذراً من مذهب مَنْ لَا يُشِيرُ إِذْ خَالَ آلَ عَلَى كُلِّ ، وقد استعمله الزجاجي في جملته ، واعتذر عنه بأنه آتاهُ فيه موافقةً للناس^(٢) .

الثاني : بدل بمض من كل ، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ، كقولك : « أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثَةً » ، وكقوله تعالى : (وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ أَلْبَيْتٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٣) ، فن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعِلٌ بالهيج ، أى : وفيه على الناس أن يهيج مُسْتَطَاعُهُمْ ، وقال السكسائي : إنها شَرْطِيَّةٌ مبتدأ ، والجواب محذوف ، أى : من استطاع فَلْيَسْجُجْ ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطاعهم يسجج ، وذلك باطل باتفاق ، فيتمين القول الأول . وإنما لم أقل « البعض » - بالالف واللام - لما قَدَّمْتُ في كل^(٤) .

والثالث : بدل الاشتغال ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَةٌ بغير الجزئية ، كقولك : « أَفْجَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٥) .

وَنَبَّهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البذل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو [قوله تعالى] : (مَفَازًا حَدَائِقَ)^(١) ، ومعرفة مثل الناس وَمَنْ ، ومختلئين مثل الشهر وقِتَال .

(١) من الآيتين ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ (عم يتساءلون) .

(٢) قد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا ، وذلك في كلامه على التوكيد بكل ونهنا عليه هناك (انظر ص ١١٩ من هذا القسم) .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

والرابع والخامس والسادس : بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وبَدَلُ القَلَطِ ، وبَدَلُ النِّسْيَانِ ، كَقَوْلِكَ : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » فهذا اللّثامُ مُخْتَلِفٌ لِأَن تَكُونُ قَدْ أَخْبَرْتَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ عَنْ لَكَ أَنْ تُخَبِّرَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ ، وهذا بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَلِأَن تَكُونُ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّينَارِ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى الدِّرْهَمِ ، وهذا بَدَلُ القَلَطِ ، وَلِأَن تَكُونُ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّرْهَمِ ، فَلَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَبَيَّنَ فَسَادُ ذَلِكَ الْقَعْدِ ، وهذا بَدَلُ النِّسْيَانِ .
وربما أَشْكَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ الْفَرْقُ بَيْنَ بَدَلِي القَلَطِ والنِّسْيَانِ ، وَقَدْ يَنْبَغِي أَنْ يُوضَّحَ أَيْضًا أَنَّ القَلَطَ فِي اللِّسَانِ والنِّسْيَانِ فِي الْجَنَانِ .

ص — بَابُ : التَّعَدُّدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤْنِثُ مَعَ الْمَذْكَرِ وَيُذَكِّرُ مَعَ الْمُوْنِثِ دَائِمًا ، نَحْوُ : (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) ، وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَقَاعِلٌ كَثَاثِثٌ وَرَابِيعٌ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ قَاعِلٌ ، أَوْ يُضَافُ لِمَا أَشَقُّقٌ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصَبُ مَا دُونَهُ .

ش — أَعْلَمُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
أَحَدُهَا : مَا يَجْرِي دَائِمًا عَلَى الْقِيَاسِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمَذْكَرِ ، وَيُؤْنِثُ مَعَ الْمُوْنِثِ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ ، وَالْإِثْنَانُ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيفَةِ قَاعِلٍ ؛ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : وَاحِدٌ ، وَإِثْنَانٌ ، وَثَانٍ ، وَثَلَاثٌ ، وَرَابِعٌ — إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي الْمُوْنِثِ : وَاحِدَةٌ ، وَإِثْنَانٌ ، وَثَانِيَةٌ ، وَثَلَاثَةٌ ، وَرَابِعَةٌ — إِلَى عَاشِرَةٍ .

وَالثَّانِي : مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ دَائِمًا ، فَيُؤْنِثُ مَعَ الْمَذْكَرِ ، وَيُذَكِّرُ مَعَ الْمُوْنِثِ ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ؛ تَقُولُ : « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » وَ « ثَلَاثُ نِسْوَةٍ » قَالَ تَعَالَى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا)^(١) .

(١) الجنان — بفتح الجيم ، بزنة السحاب — القلب ، وهو موضع التمسك فيه بأذن العرب .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

والثالث : ماله حالتان ، وهو « العَشْرَةُ » فإن استعملت مركبة جَرَتْ عَلَى القياس ؛ تقول : « ثَلَاثَةُ عَشَرَ عَبْدًا » بالتذكير ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمَّةً » بالتأنيث ، وإن استعملت غير مركبة جَرَتْ عَلَى خلاف القياس ، تقول : « عَشْرَةُ رِجَالٍ » بالتأنيث ، و « عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير .

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِلٍ أَرْبَعَ حالات :
أحداها : الإفراد ، تقول : ثانٍ ، ثالثٌ ، رابِعٌ ، خامِسٌ ، ومعناه واحدٌ موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه ؛ فتقول : « ثَانِي اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ)^(١) ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)^(٢) .

الثالثة : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : « ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٣) .

الرابعة : أن يَنْصِبَ مادونه ؛ فتقول : « رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » بنونين رابع ، ونصب ثلاثة ، كما تقول : « جاعلُ الثلاثة أَرْبَعَةً » ، ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه ، خلافاً للأخفش وثلث .

ص — بَابُ : مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمَاءِ نِسْقَةً ، يَجْمَعُهَا :

وَزَنُ الْمَرْكَبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيْفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيْثًا
كَأَحَدٍ ، وَأُنْثَى ، وَبَعْلَبَيْكٍ ، وَلِإِبْرَاهِيمَ ، وَنُحْرٍ ، وَأَخْرَ ، وَأَحَادَ .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة . (٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة المجادلة .

وَمَوْحَدَ ، إِلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدَ ، وَدَنَائِدَ ، وَسَلْمَانَ ، وَسَكْرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ ، وَسَلْمَى ، وَصَحْرَاءَ .

فَأَلِفُ التَّائِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا تَنْظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَأْذِرُ بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ هِلَةٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ .

وَتَقَعَيْنُ الْعَلَمِيَّةِ مَعَ التَّرَكِيبِ ، وَالتَّائِيثِ ، وَالْعُجْمَةِ ، وَشَرَطُ الْعُجْمَةِ : عِلْمِيَّةٌ فِي الْعَجْمِيَّةِ ، وَزِيَادَةُ هَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصَّفَةِ : أَصَاتُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا الْقَاءِ ؛ فَمُرْيَانُ ، وَأَرْمَلُ ، وَصَفْوَانُ ، وَأَرْزَبُ — بِمَعْنَى قَاسٍ ، وَذَلِيلٌ — مُتَصَرِّفَةٌ . وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ « هِنْدٌ » وَجِهَانٌ ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرٌ وَبَلَخٌ ، وَكُمَرَةٌ عِنْدَ نَمِيرٍ بِأَبْ حَذَامٍ ، إِنْ لَمْ يُخْتَمَرْ بِرَأْسِ كَسْفَارٍ ، وَأَمْسٍ لِمُعَيْنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا ، وَشَحَرُ هِنْدَ الْجَمْعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا .

ش — الْأَصْلُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرُوبِ بِالْحُرُوكَاتِ الْعَرَفُ ، وَإِنَّمَا يُخْرَجُ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ هِلَتَانِ مِنْ عِلَلِ تَسْعٍ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا ، وَقَدْ جُمِعَ الْعِلَلُ التَّسْعُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مَنِ قَالَ :

أَجْعُ ، وَزَيْنُ ، عَادِلًا ، أَنْتُ ، بِمَعْرِفَةٍ رَأْبُ ، وَزِدْجَمَةٌ ، فَالْوَضْفُ ، قَدْ كَلَّمَ وَهَذَا الْبَيْتُ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي أَثْبَتَهُ فِي الْمَقْدَمَةِ ، وَهُوَ لَابِنُ الْفَحَّاسِ ، وَقَدْ مَثَلَتْهَا فِي الْمَقْدَمَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهِيَ أَنَا أُمَرِّحُهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَأَقُولُ :

الْعِلَّةُ الْأُولَى : وَزْنُ الْفِعْلِ ، وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍ بِالْفِعْلِ ، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي وَزْنِهِ ؛ فَالْأَوَّلُ كَانَ تَسْمَى رَجُلًا « قَتَلَ » بِالْفَشْدِيدِ ، أَوْ « ضَرَبَ » أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أُبْنِيَةِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَوْ « انْصَلَقَ » وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُودَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْزَانَ كُلَّهَا خَاصَةٌ بِالْفِعْلِ ، وَالثَّانِي مِثْلُ : « أَحَدَ » وَ « زَيْدَ » وَ « بَشَكْرَ » وَ « تَمَلَّيَ » وَ « تَرْجَسَ » عَلَمًا .

الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ : التَّرَكِيبُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكِيبُ الْإِضَافَةِ كَامْرِءِ الْقَيْسِ ؛ لِأَنَّ

الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة ؛ فلا تكون مُقْتَضِيَةً للجر بالفتحة ، ولا تركيب الإسناد كشأبَ قَرْنَاهَا وتَأَبَّطَ قَرْنًا ، فإنه من باب المحكي ، ولا التركيب المزجي المختوم بَوَيْنِهِ مثل سَيِّبَوَيْنِهِ ومَحْرَوَيْنِهِ ؛ لأنه من باب المبني ، والصرفُ وعدمه إنما يقالان في المغرب ، وإنما المراد التركيب المزجي الذى لم يحتم بَوَيْنِهِ ، كَبَتَمَلَيْكَ وحَضَرَ مَوْتٌ ومَقْدِرٌ يَكْرِبُ .

الملة الثالثة : المُجْمَعَة ، وهى : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأجمعية . كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب .

وجميعُ أسماء الأنبياء أجمعيَّةٌ إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهود^(١) ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ! .

ويشترط لاعتبار المُجْمَعَة أمران ؛ أحدهما : أن تكون الكلمة كلمةً فى لغة المعجم كما مَثَّلْنَا ؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنس ثم جعلناها كلمةً وجب صَرَفُهَا ، وذلك بأن تسمى رجلاً بِلِجَامٍ ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولوط ، قال الله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ)^(٢) وقال الله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)^(٣) وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النّٰحْوِيِّينَ أَنَّ هَذَا النّٰوِعَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وعدمه فليس بمصيب .

الملة الرابعة : التعريف ، والمراد به تعريفُ الْعَلَمِيَّةِ ؛ لأن المضمورات والإشارات والوصلات لا سَبِيلَ لدخول تعريفها فى هذا الباب ؛ لأنها مبنيات كلها ، وهذا بابُ إعراب ، وأما ذرُ الأداة والمضافُ فإن الاسمَ إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أُضِيفَ الحرفُ بالكسرة ؛ فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة ؛ وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريفُ العلمية .

(١) وبقي اثنان على الراجع - وهانوح ، ولوط - وقد اعتبرهما المؤلف أعجميين ، بدليل ما بعده ، وهو رأى فيها .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٣) الآية ١ من سورة نوح .

العلّة الخامسة : المعدّل ، وهو : تَحْوِيلُ الاسم من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي .

وهو على ضربين : واقع في المعارف ، وواقع في الصفات .
فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ ؛ أحدهما : فَعْلٌ ، وذلك في المذكر ، وعَدْلُهُ من فاعل ، كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَزَحَلَ ، وَجَجَ ، والثاني : فَعَالٍ ، وذلك في المؤنث ، وعَدْلُهُ عن فاعلة ، نحو حَدَّامٍ وَقَطَّامٍ وَرَقَّاشٍ^(١) . وذلك في لغة تميم خاصة ؛ فأما الحجازيون فيبدونه على الكسر ، قال الشاعر :

١٤٢ — أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَّامٌ ؟ رَضِينَا بِاللَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش — وقد زوجها ثم أنكر عليها — في قصة طويلة :

خَبَّرَنِي رَقَّاشٌ لَا تَكْذِبْنِي أَيْحُرٌّ زَنَيْتِ أُمَّ بَهَجِينَ ؟
أُمِّ بِمَبْدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِمَبْدٍ أُمِّ يَدُونٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِدُونٍ ؟

١٤٣ — هذا البيت مطلع كلمة طويلة للناطقة الديباني ، يمدح فيها عمرو بن هند ، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه للنذر .

واللغة : « تاركة » مؤنث تارك ، وهو اسم فاعل فعله ترك ، ومعناه خلى وفارق « تدللها » التدلل هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة « قطام » اسم امرأة . الإعراب : « أتاركة » الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، « تدللها » تدلل : مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه « قطام » فاعل بتاركة أخفى عن خبر المبتدأ ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام . وقطام مبنى على الكسر في محل رفع « رضىنا » فعل ماض وفاعله « بالتحية » جار ومجرور متعلق برضى « والسلام » معطوف بالواو على التحية مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « قطام » فإنه علم على زنة فصال — بفتح الفاء — فهو معدول عن قاطمة ، وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبنى ؛ إذ لو كان معربا لارتفع لأنه في موضع المفاعل ، والفاعل مرفوع البتة ، فلما لم يكن مرفوعا في اللفظ حكمتنا ببنائه ليكون رفعه محليا .

وقال الآخر :

١ - إِذَا قَالَتْ حَـ ذَامَ فَصَدَّقُوها

فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَـ ذَامَ^(١)

فإن كان آخره راء كسفاً - اسم لـ ماء ، وحضارٍ - لسكوكب ، ووبارٍ - لقبيلة ؛ فأكثرهم يُوافقُ الحجازيين على بنائه على الكسر ؛ ومنهم من لا يُوافقهم ، بل يلتزم الإعرابَ ومنع الصرف^(٢) .

وبما اختلاف فيه التميميون أيضاً « أمس » الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك ؛ فأكثرهم بمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه مَعْدُولٌ عن الأَمْس ؛ فيقول : « مَضَى أَمْسٌ بما فيه » ، ويُنْبِئُهُ على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ؛ فيقول : « اعتكفتُ أَمْسٍ » ، و « ما رأيتهُ مُذْ أَمْسٍ » ، وبعضهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدرِ هذا الشرح^(٣) .

وأما « سَحَرٌ » فجميع العرب تنمعه من الصرف ، بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون ظرفاً ، والثاني : أن يكون من يوم معين ، كقولك : « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرٌ » ؛ لأنه حينئذ مَعْدُولٌ عن السَحَرِ ، كما قدَّرَ التميميون « أَمْسٍ » مَعْدُولاً عن الأَمْسِ ، فإن كان سَحَرٌ غير يومٍ معينٍ انصرف ، كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٤) .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول القسم الأول (ص ١٤) وشرحناه هناك شرحاً وافياً ، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به هنا كالاستشهاد به هناك ؛ فلاداعي لإعادة شيء من الكلام عليه .

(٢) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ١٥) من القسم الأول ، وما بعدها .

(٣) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ١٥) من القسم الأول وما بعدها .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .
فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فَمَالَ ، وَمَقَمَلَ ، وذلك في الواحد
والأربعة وما بينهما ، تقول : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثَ وَمَثَلَاثَ ،
وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العربُ الأربعةَ ؛
فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ؛ لأن « أحاد »
معناه واحد واحد ، و « ثمناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى :
(أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّشَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(١) فَمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة ،
والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ،
وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » ؛ فثنى الثاني
لأنه أكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع في غير المدوّ « آخرُ » وذلك نحو قولك « مررتُ بنسوةٍ آخرَ » ؛
لأنها جمْعُ الأخرى ، وأخرى أنى آخرَ ، ألا ترى أنك تقول « جاءني رجلٌ
آخرُ ، وأمرأةٌ أخرى » والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أفْعَل لا تستعمل هي ولا جمعها
إلا بالالف واللام أو بالإضافة ، كالْكُبْرَى والصُّفْرَى ، والْكَبَرِ والعُصْفَرِ ، قال
الله تعالى : (إِنهَا لِيَحْدَى الْكَبَرِ) ^(٢) ولا يجوز أن تقول « صُفْرَى »
ولا « كُبْرَى » ولا « كَبَرٌ » ولا « صُفَرٌ » ولهذا آمَنُوا العروضيّين في قولهم :
فاصلة كُبْرَى ، وفاصلة صُفْرَى ، وَلَحَنُوا أَبَا نُوَّاسٍ في قوله :

١٤٣ — كَانَ صُفْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِمَهَا

حَصْبَاءَهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) من الآية ١ من سورة طاهر . (٢) من الآية ٣٥ من سورة الدثر

١٤٣ — هذا البيت من كلمة لأبي نواس — بضم النون ، وفتح الواو مخففة —
واسمه الحسن بن هاني ، الحسكي ، الدمشقي ، يصف فيه الحمر ، وقبله قوله :

سَاعِرٍ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنَظَرٍ عَجَبٍ
قَامَتْ تُرِينِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ يُجَنِّمُ مَسْجِدُ صُبْحًا تَوَلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهِمِ

فكان القياسُ أن يُقال «الأخرُ» ولكنهم عدّلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: «أخرُ» كما عدّل التميميون الأَمْسَ عن الأَمْسِ ؛ وكما عدّل جميعُ العربِ سَحَرَ عن السَّحَرِ ، قال الله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(١) .

العلّة السادسة : الوصفُ ، كالأخَرَ وأفضلَ ، وسَكْرانَ ، وغَضبانَ ، ويشترط لاعتباره أمران ؛ أحدهما : الأصل ؛ فلو كانت الكلمة في الأصل اسمًا لم طرأت لها

اللفّة : «فقاقمها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى «فواقمها» وهي على هذه الرواية جمع فاقمة ، وأراد بهما ما يطوف فوق السكّاس من النفاخت إذا مزجت الخمر بالماء ، وبروي «فقاقمها» وهي جمع فقاقة - بضم فتشديد - ومعناه ماذكرناه في معنى الرواية الأولى ، وللوجود في كتب اللغة يرجع الرواية الثانية «حصباء» هي صغار الحصى .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسم ، منصوب بفتح مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» معطوف عليه «من» حرف جر «فقاقمها» فقاقم : مجرور بمن ، وعلامة جره السكسة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وحصباء مضاف و «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن «من الذهب» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض

التخيل به : قوله «صغرى وكبرى» فإن للؤلف كجاعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين السكتين أفعّل تفضيل ، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نواس ؛ لأن من حق أفعّل التفضيل إذا كان مجرداً من ال والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به ، فكان عليه أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاقمها — إلخ ، أو يقول : كأن الكبرى والصغرى — إلخ .

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل ، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة : أي كأن الفقاخة الصغيرة والفقاخة الكبيرة من فقاقم هذه الخمر — إلخ ، والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه ، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الأفراد والتأنيث ، وهذا هو الذي فعله الشاعر ؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس للطرد ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العرويين : لاصلة الكبرى ، واصله صغرى ؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة ، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر

(١) من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة .

الوصفية لم يُعْتَدَ بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صَفْوَانَا ، وَأَرْزَبَا » عن معناها الأصلي - وهو الحجر الأملس ، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قاس وذليل فقلت : هذا قلب صَفْوَانٌ ، وهذا رجلٌ أَرْزَبٌ ، فإنك تهرفهما ؛ لعروض الوصفية فيهما ، الثاني : أن لا تقبل السكامة تاء التأنيث ، فلمذا تقول : مَرَزْتُ برجلٍ حُرِّيَّانٍ ، ورجل أَرْمَلٍ^(٢) بالعرف ، لقولهم في المؤنثة : حُرِّيَّانَةٌ ، وَأَرْمَلَةٌ ، بخلاف « سكران » و « أحر » فإن مؤنثهما سَكْرَى وسَحْرَاء ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد ، وهو نوعان : مَقَاعِلُ ، كمساجدٍ ودَرَامٍ ، ومَقَاعِيلُ ، كمصاييح وطَوَائِسَ .

العلة الثامنة : الزيادة ، والمراد بها الألف والنون الزائدتان ، نحو سَكْرَانٍ ، وَعُمَانٍ .

العلة التاسعة : التأنيث ، وهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف كحُبْلَى وصَحْرَاء وتَأْنِيثٌ بالقاء كطَلْحَةٍ وَحَمْرَةٍ ، وتأنيث بالمعنى كزَيْنَبَ وَسَعَادَ ، وتأنيث الأول منها في منع العرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي ؛ وتأنيث الثاني مشروط بالعلة كما سيأتي . وتأنيث الثالث كتأنيث الثاني ، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع العرف وتارة يؤثر جَوَازُهُ ؛ فالأول مشروط بوجود واحدٍ من ثلاثة أمور ؛ وهي : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسَعَادَ وزَيْنَبَ ، وإما تحريك الوسط كسَقَرٍ وَأَطَى ، وإما العُجْمَةُ كَمَاةَ وَجُورَ وَحَصَّ وَبَلَخَ ، والثاني فيما عدا ذلك كهِنْدَ ودَعْدَ وَجُلَ ؛ فمذه يجوز فيها العرف وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِيزَرِهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسْقِ دَعْدُ فِي الْعَائِبِ

(١) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز :

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَصَّيْتُ حَاجَتَهَا فَمَنْ إِيحَاجَةً هَذَا الْأَرْمَلُ الْكَرَّ ؟

١٤٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبة الأعلام إلى جرير بن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به المؤلف في كتابه هذور الذهب (رقم ٢٣٨) .

فهذه جميعُ العِلَالِ ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .
ثم اعل منها على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يؤثر وحده ، ولا يحتاج إلى انضمام عِلَّةٍ أخرى ، وهو شيئان :
الجمعُ ، وألفُ التأنيث .
والثاني : ما يؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أشياء : القأنيث بغير الألف ،
والتركيب ، والمُعْجَمَةُ ، نحو « فاطمة ، وزينب ، ومعد يكرب ، وإبراهيم » . ومن
ثمَّ انصرفَ صِفَةٌ وإن كان مؤنثاً أجمعياً ، وصَوْنُ كَبَّان ، وإن كان أجمعياً أذا زيادة ،
ومُسْلَمَةٌ وإن كان مؤنثاً وصفاً ، لا نقفاء العلمية فيهن .
الثالث : ما يؤثر بشرط وجود أحدِ أمرين : العلمية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة

■ اللغة : « تتلفع » تتفنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد
« العلب » بضم ففتح - جمع علبة ، وهي - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه
الأعراب « دعد » اسم امرأة .
المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية ، رقيقة العيش ، ناعمة الحال ، فهي لا تلبس
لباس الأعراب ، ولا تتخذى غذاءهم .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بـ « بفضل »
جار ومجرور متعلق بتلفع ، وفضل مضاف ومُنْزَر من « مُنْزَرها » مضاف إليه ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ، ومُنْزَر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد »
فاعل تتلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبني للمجهول
مجزوم بـ « وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليلاً عليها » دعد « نائب فاعل
تسق » في العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » في اللرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثى ساكن
الوسط غير أعجمى ، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى ، وغير منون في الجملة
الثانية ؛ فدل ذلك على أن العلم للمؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ،
ولم يكن أعجمياً ، جاز فيه الصرف وعدمه .

أيضاً : العَدْلُ ، والوزن ، والزيادة ، مثلُ تأثيرها مع العلمية « عُرُرُ ، وأَحَدُ ، وسَلَمَان » ومثالُ تأثيرها مع الصفة « ثَلَاث ، وأَحْمَر ، وسَكْرَان » .



من — باب : التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلُ زَيْدًا ، وإِعْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، و « أَفْعَل » فَعْلٌ مَاضٍ فَأَعْلَهُ صَيَّرُ « مَا » و « زَيْدًا » مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ « مَا » . وَأَفْعَلُ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَصْلُهُ : أَفْعَلُ أَيْ صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَغْدَ الْبَيْعِيرُ ، أَيْ : صَارَ ذَاغْدَةً ، فَتَغَيَّرَ اللَّفْظُ ، وَزَيْدٌ فِي الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ ، فَمِنْ نَمَّ أَرَزَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلٍ كَفَى . وَإِنَّمَا يُبْنَى فَعْلًا التَّعَجُّبِ وَأَسْمُ التَّغْيِيلِ مِنْ فَعْلٍ ، ثَلَاثِي ، مُثَبَّتٍ ، مُتَّفَاوِتٍ ، تَامٌ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلٍ .

ش — التعجب : تَفْعُلُ مِنَ التَّعَجُّبِ ، وَلَهُ أَلْفَاظُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهَا فِي النُّحُو كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) ^(١) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُ سَهْمًا وَلَا مِئْيَةً » وَقَوْلُهُمْ : اللَّهُ دَرَهُ فَارِصًا وَقَوْلُ الشَّاهِرِ :

١٤٥ — يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأً الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

١٤٥ — لم أَفْ لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في هذور الذهب (رقم ١٢١) .

اللفظة : « مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ » الْأَكْنَافُ : جمع كنف ، على مثال سبب وأحباب ، والسكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ ، إذا كان مهادها ، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به « رحب الدراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « سيداً » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنت » خبر للمبتدأ ، وهذا أحسن الأعراب لما في هذه العبارة « من سيد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها « مَوْطَأً » نعت

والمُبَوَّبُ له في الفحو صيغتان : « مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَأَفْعِلَ بِهِ » .
فأما الصيغة الأولى فما : اسم مبتدأ ، واختلاف في معناها على مذهبين :
أحدهما : أنها نكرة تأمّة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ،
وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :

١٤٦ — عَجَبٌ لِيْلِكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِقَامَتِي
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

للعنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار
لفظه ؛ فالكلمة على هذا مجرورة ، وهي منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ
مضاف و «الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس للنعوت الذي ينعت بالنعوت
السابق ، ورحب مضاف و «الذراع» مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب ؛
لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ،
وهذا التعبير ليس هو للبوب له في علم النحو بعنوان التعجب .

وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله «ياسيدا» وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما
هو واضح ؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة
النكرة غير المقصودة ، فنصبه منونا .

١٤٦ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله : فمنهم من نسبته لزراعة
الباهلي ، ومنهم من نسبته إلى عمرو بن الفوث بن طيء ، ومنهم من نسبته لحنى بن أحر
السكناني ، ونسبه سيبيويه لرجل من مذحج ولم يعينه ؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبيويه
(ج ١ ص ٦١) والأشمونى في باب البيت والخبر (رقم ١٤٦) .

الإعراب : «عجب» مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه إما أنه لا خبر لهذا البيت ، أو خبره محذوف ،
أو عجب خبر لبيت محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمرى عجب ، محذوف المبتدأ «قضية»
بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة ، وإقامة : مبتدأ ، وإقامة مضاف وإياء
للتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق
بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلاً
(٢١ — شرح فطر الندى)

وإما لأنها في قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا ، كما قالوا في « مُرَّ أَمْرٌ ذَا نَابٍ » : إن معناه شر عظيم أَمْرٌ ذَا نَابٍ .
والثاني : أنها تحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيديويه ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والثالث : أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وهى هذين الوجهين فالجبر محذوف ، والمعنى شيء حسن زيدا عظيم ، أو الذى حسن زيدا شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .
وأما « أَفْعَلٌ » فزعم السكوفيون أنه اسم ؛ بدليل أنه يُصَغَّرُ ، قالوا : « مَا أَحْسَنُهُ » و « مَا أَمْتَلِيحُهُ » ^(١) ، وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنه مبني على الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، يقال : « مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » ، ولا يقال : « مَا أَفْقَرِي » وأما التصغير فشاذ ، وجهه أنه أشبه الأسماء موصوفاً بجموده وأنه لا مَصْدَرَ له ، وأشبه أَفْعَلٌ التفضيل خصوصاً بكونه على وَزْنٍ ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُبْنِيَانِ إلا بما استكمل شروطاً يأتي ذكرها ، وفي « أَحْسَنَ » ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذى دللنا على اسميتها ؛ لأن الضمير لا يمود إلا على الأسماء .
و « زَيْدًا » مفعول به على القول بأن أَفْعَلٌ فعل ماضٍ ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم .

= على ، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بـ « أعجب » خبر المبتدأ الذى هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغاً لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل ، إذ تدل على ما يدل عليه « أعجب » ؛ ففي هذا البيت قوله « عجب » نكرة ، ولدلتها على معنى التعجب الذى هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ؛ فتكون « ما » التى فى قولهم « ما أحسن زيدا » مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ ؛ لدلتها على معنى التعجب ، فافهم هذا .
(١) من ذلك قول الشاعر :

يَا مَا أَمْتَلِيحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَا سَكَنَ الصَّالِ وَالسَّامِرُ

وأما الصيغة الثانية فأفعل ففعل باتفاق ، لفظه لفظ الأثر ، ومعناه التعجب ، وهو خالو من الضمير ، وأصل قولك : « أحسن زيد » : أى صار ذا حسن ، كما قالوا : أوزق الشجر ، وأزهر البستان ، وأمرى فلان ، وأزرب زيد ، وأغد البعير^(١) ، بمعنى صار ذا ورق ، وذا زهر ، وذا ثروة ، وذا منزلة — أى فخر وفاقة — وذا غدة^(٢) ؛ فهذه معنى التعجب ، وحولت صيغته إلى صيغة أفعل — بكسر الهمزة — فصار : أحسن زيد ؛ فأستخرج اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر ؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ؛ فصار : أحسن زيد ، على صيغة أمر زيدا ؛ فهذه الباء تشبه الباء في (كفى بالله شهيدا)^(٣) في أنها زيدت في الفاعل ، ولما كانت مخالفا من جهة أنها لازمة وتلك جائرة الحذف ، قال سحيم :

١٤٧ — عَمْدَةٌ وَدَعُ إِذَا تَجَمَّزْتَ غَايَا

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ الْمَرْءَ نَاهِيَا

(١) الغدة — بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة — طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه نبال (خراج) وتقول : أغد البعير فهو مفد ، وأغد القوم : أى أصابت إبلهم الغدة .
(٢) من الآيتين ١٦٦ و ٨٧ من سورة النساء ، ومن الآية ٤٥ من سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح .

١٤٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الزياحي ، وقد استشهد به الأحموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩)

اللمعة : « عميرة » اسم امرأة « ودع » أمر من التوديع ، وأراد أترك مواصليها والتودد إليها « تجهزت غايا » أراد أعددت العدة للفرار في سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس ، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) « إن تجهزت غايا » .

المعنى : أترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يدعان من لا يرتدع عن الفنى والضلال ، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

الإهراب : « عميرة » مفعول به تقدم على عامله وهو ودع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ودع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت إن ، حرف شرط جازم يحزم فعلين

ولا يُبْنَى فعلُ التعجبِ واسمُ التفضيلِ إلا مما استكمل تحسنةً شرطيّةً :
أحدها : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل ، ولهذا خُطّي « مَنْ بَنَاهُ »
من الجلفِ ، والحار ؛ فقال : ما أَجْلَفُهُ ، وما أَسْرَرُهُ ، وشَذَّ قولهم : ما أَلَمَّهُ ،
وهو أَلَمٌ مِنْ شِطَاظٍ^(١) .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « دَخَرَجَ ، وَأَنْطَلَقَ ،
وَأَسْتَخْرَجَ » وعن أبي الحسن جَوَازُ بَنَائِهِ من الثلاثي الزَّيْدِ فيه ، بشرط
حذفِ زوائده ، وعن سيهويه جوازُ بَنَائِهِ من أَفْعَلٍ ، نحو « أَكْرَمَ ،
وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى » .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوتَ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « مَاتَ ،
وَفَيَّ » لأن حقيقةً واحدة ، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره .

الرابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضُرِبَ ، وَقُتِلَ » .
الخامس : أن لا يكون اسمُ فاعله على وزن أَفْعَلٍ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو
« عَمِيَ ، وَغَرَجَ » وَشَبَّهِمَا من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو « سَوَدَ ،
بَنَ » نحو « كَمَى ، وَدَعِيجَ » ونحوهما

بوابه وجزاؤه « نَجْهَزَتْ » تَجْهَزُ : فعل ماضٍ فعل الشرط

صبي على الفتح للمقدر في محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل
رفع « غَازِيَا » حال من الفاعل « كَفَى » فعل ماضٍ « الشيب » فاعل « والإسلام » معطوف
عليه « للمرء » جار ومجرور متعلق بقوله « نَاهِيَا » الآتي « نَاهِيَا » حال من الشيب .
الشاهد فيه : قوله « كَفَى الشيب » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور
بالباء الزائدة كأنه في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء : (كَفَى بِاللَّهِ شَيْدًا)
فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه
مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أَفْعَلٍ في التعجب في نحو قولك « أَجْمَلُ بِالْمُهْتَدِ » فإن
هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً .

(١) شظاظ - بزنة كتاب - اسم رجل من بني ضبة ، يضرب به المثل في اللوصية
فيقال : أَلَسَ مِنْ شُظَاظٍ ، وأسرق من شُظَاظٍ (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٣٧٤٥ -

٣٧٤٧ بتحقيقنا)

من أفعال الحلى، التي الوصفُ منها على وزن أَفْعَلَ ؛ لأنهم قالوا من ذلك: « هو أعنى ، وأخرج ، وأسود ، وأحمر ، وألنى ، وأذعج » .

ص - باب : الوقفُ في الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ بِالْمَاءِ ، وَطَى نَحْوِ « مُسْلِمَاتٍ » بِالتَّاءِ .

ش - إذا وَقِفَ على ما فيه تاء التانيث ؛ فإن كانت ساكنة لم تنجز ، نحو « قَامَتْ » و « قَعَدَتْ » وإن كانت متحركة : فلما إن تكون الكلمة جمعا بالألف والتاء ، أولا ؛ فإن لم تكن كذلك فالأَفْصَحُ الوقفُ بإبدالها هاء ، تقول : « هَذِهِ رَحْمَةٌ » و « هَذِهِ شَجَرَةٌ » وبعضهم يقف بالتاء ، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)^(١) ، و (وَإِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ)^(٢) بالتاء ، وسمِعَ بعضهم يقول : يا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ! فقال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ : والله ما أَحْفَظُ منها آيَتَ ، وقال الشاعر :

١٤٨ - وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَمَتِ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَت

(١) من الآية ٦٦ من سورة الاعراف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة ، أبى النجم ، العجلي ، وقد أنشده

للؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٤) .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الله ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف ، و « مسلت » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة ، وإنما سكن لأجل الوقف « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » مصدرية « وبعدما » معطوف على سابقة « وبعدمت » كذلك « كانت » كان : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث « نفوس » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونفوس مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه ، وما

وإن كان جمعاً بالآلف والتاء فالأصحُّ الوقْفُ بالتاء ، وبعضهم ينفِ بالهاء ،
وسُمِّحَ من كلامهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ؟ » وقالوا : « دَفَنُ التَّبَاةِ »
مِنَ الْمَكْرُمَاتِ ، وقد نَبَّهْتُ على الوقف على نحو « رحمة » بالتاء ، و « مسلمات »
بالحاء بقولي بعدُ : « وَقَدْ يُنْكَسُ فِيهِنَّ » .

ص - وَطَى نَحْوُ « قَاضٍ » رَفَعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ « الْقَاضِي »
فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ .

ش - إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَقْصُودِ - وَهُوَ الْأَسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ
مَاقِلُهَا - فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا ، أَوْ لَا .

فإن كان مُنَوَّنًا فالأصحُّ الوقْفُ عليه رَفَعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، تقول : هذا
قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، ويجوز أن تقف عليه بالياء ، وبذلك وقف ابن كثير
على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى : (وَإِسْكَالُ قَوْمٍ هَادِي)^(١) ،
(وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي)^(٢) ، (وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاكِ)^(٣) .

وإن كان غير مُنَوَّنٍ فالأصحُّ الوقْفُ عليه رَفَعًا وَجَرًّا بِالْإِثْبَاتِ ، كقولك : هذا
القاضي ، ومررت بالقاضي ، ويجوز الوقْفُ عليه بِالْحَذْفِ ، وبذلك وقف الجمهور على
(التَّعَالِ) و (التَّلَاقِ) في قوله تعالى : (وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)^(٤) (أَيْنَذِرَ يَوْمَ

= المصدرية مع كان ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه : أى من بعد
كون نفوس القوم عند الغلظة .

الشاهد فيه : قوله « مسلت » وقوله « مت » وقوله « الغلصمت » وقوله « أمت » أما
الأول فأصله مسلة - بفتح الميم - فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف ، ومثله الغلصمة
وأمة ، وأما قوله « مت » فأصله « ما » فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء ،
تشبيها لها بهاء التأنيث .

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد (٢) من الآية ١١ من سورة الرعد

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الرعد (٤) من الآية ٩ من سورة الرعد

التَّلَاقِ»^(١) ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأَفْصَح .

ص — وَقَدْ يُنْكَسُ فِيهِنَّ .

ش — الضمير^(٢) راجعُ إلى قلبِ تاء «رحمة» هاء ، وإثباتِ تاء «مُسَلِّمات» وحذفِ ياء «قَاضٍ» وإثباتِ ياء «القَاضِي» أي: وقد يُوقَفُ على «رحمة» بالتاء ، وعلى «مُسَلِّمات» بالهاء ، وعلى «قَاضٍ» بالياء ، وعلى «القَاضِي» بالحذف .

ص — وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا الْيَاءُ .

ش — إذا كان المقصود منصوباً وجب في الوقف إثباتُ يائه ؛ فإن كان مفعولاً أبدل من تنوينه ألف ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا نَتِيمِعْنَا مُفَادِيًا)^(٣) ، وإن كان غير مفعولٍ وقف على الياء كقوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْقَرَّاقِي)^(٤) .

ص — وَيُوقَفُ عَلَى « إِذَا » وَنَحْوِ (لَنَسْفَعًا) و « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْأَلِفِ .

ش — يجب في الوقف قلبُ النون الساكنةِ ألفاً في ثلاث مسائل :
إحداها : « إِذَا » هذا هو الصحيح ، وجزم ابنُ عصفور في شرح الجمل بأنه يُوقَفُ عليها بالنون ، وبقي على ذلك أنها تسكتب بالنون ، وليس كما ذَكَرَ ، ولا تختلف القراء في الوقف على نحو : (وَلَنْ تُقْلِحُوا إِذَا أَبَدًا)^(٥) أنه بالألف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتح ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا)^(٦) ، (وَلَيَكُونَنَّ)^(٧) وقف الجميعُ عليهما بالألف ، قال الشاعر :

-
- (١) من الآية ١٥ من سورة (المؤمن) (٢) بريد الضمير الذي في قوله «فيهن»
(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران (٤) من الآية ٣٦ من سورة القيامة
(٥) من الآية ٢٠ من سورة الكهف (٦) من الآية ١٥ من سورة العلق
(٧) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

١٤٩ — وَإِيَّاكَ وَلَلَّيْتَاكِ لَا تَقْرَبْنَاهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
أصله « أَفُودَنَّ » .

الثالثة : تنوينُ الاسمِ المنصوبِ ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » هذا وَقَفَ عليه العربُ
بالألان ، إلا ربعةً فإنهم وقفوا على نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » بال حذفِ ، قال شاعرهم :
١٥٠ — أَلَا حَبْدًا غُثْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَامًا كَأَنِّي

١٤٩ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح
بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه ، فمعتة قريش أن يصل
إليه ، وأغرته بالمال ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحة (رقم ٤٧٦) .
الإعراب : « إِيَّاكَ » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والكاف حرف خطاب
« وَلَلَّيْتَاكِ » معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث
سالم « لَا » ناهية « تَقْرَبْنَاهَا » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الناقبة
مفعول به « وَلَا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تَعْبُدِ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ،
وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لتخلص من التقاء الساكنين « الشَّيْطَانَ »
مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « وَاللَّهُ » الواو عاطفة ، الله : منصوب على
التعظيم « فَاعْبُدَا » الفاء زائدة ، اعبدَا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة المنقلبة ألما للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبة
ألما لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « اعبدَا » فإن أصله « اعبدن » بنون التوكيد الخفيفة ؛ فلما أراد
الوقف قلب هذا النون ألما

١٥٠ — لم أوقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

الصفة « حَبْدًا » كلمة تقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من « حب » الذي هو
فعل ماض ، « وَذَا » الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب ؛ فقول : هي
الآن كلنان ، وقيل : هي كلمة واحدة ، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا ؛ فمنهم من
قال : هي فعل تغليبا لصدرها ، ومنهم من قال : هي اسم تغليبا لجزءها ، فأما الذين قالوا =

ص - كَايُكْتَبَنَّ .

ش - لما ذَكَرْتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسْمِهَا في الخط استطراداً ؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف ، وعن السكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً ، وعن الفراء أن « إذا » إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ؛ فَرَقًا بينها وبين « إذا » الشرطية والفُجائية ، وقد تلخص [أن] في كُتَابَةِ « إذا » ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقاً ، والنون مطلقاً ، والتفصيل .

* * *

هي كلمتان فقد جعلوها فعلاً وفاعلاً على ما سنعرب عليه البيت ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً ، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأ والاسم المرفوع بعده خبراً ، وكأنه قد قيل : الممدوح - أو المحبوب - غنم « هائماً » اسم فاعل فمسله قولك : هام فلان على وجهه يهيم ، إذا كان لا يدري أين يتوجه « دنف » صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض ، وفعله من باب فرح يفرح .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على المدح ، ذا : فاعل حب ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « غنم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف إليه ، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « تركت » ترك : فعل ماض ، والناء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم « قلبي » : قلب : مفعول به لترك ، وقلب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بقوله هائماً الآتي « هائماً » حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة « دنف » صفة لهاً ، أو حال ثانية من قلبي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف . الشاهد فيه : قوله « دنف » فإن موضع هذه الكلمة نصب ؛ لكونها حالاً أو نعمتا الاسم المنصوب ، على ما قررناه في الإعراب ، واسكن الشاعر وقف عليها بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، وليست لغة جمهرة العرب ، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب النون بالألف .

ص — وَتُسْقَبُ الْأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ « فَأَلُوا » دُونَ الْأَصْلِيَّةِ
كـ « زَيْدٌ يَدْعُو » وَتُرْسَمُ الْأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ ، كـ اسْتَدْعَى وَالْمَصْطَفَى ،
أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ كَرَمَى وَالْفَتَى ، وَأَلِفًا فِي غَيْرِهِ كَقَفَا وَالْمَصَا ، وَيُنْكَشِفُ
أَمْرُ الْأَلِفِ الْفِعْلَ بِالنَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالاسْمَ بِالتَّنْثِيَةِ كَمَهْوَوَيْنِ
وَفَتَيَيْنِ .

ش — لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر
مسائلتين مهمتين من مسائلها :

أحدهما : أنهم فرّقوا بين الواو في قولك « زَيْدٌ يَدْعُو » وبينها في قولك :
« الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة ، وجردوا الْأَصْلِيَّةَ مِنَ الْأَلِفِ ؛
قَصْداً للفرقة بينهما .

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوِّرُ أَلْفًا ، ومنها ما يُصَوِّرُ يَاءً .

وضابطُ ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة عن ياء ؛
صُوِّرَتْ يَاءً ، مثالُ ذلك في النوع الأول « اسْتَدْعَى ، وَالْمَصْطَفَى » وفي النوع الثاني
« رَمَى ، وَهَدَى ، وَالْفَتَى ، وَالْهُدَى » وإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً منقلبة عن واو صُوِّرَتْ
أَلْفًا ، وذلك نحو « دَعَا ، وَعَفَا ، وَالْمَصَا ، وَالْقَفَا » .

ولما ذكرتُ ذلك احتججتُ إلى ذكر قانونٍ يتميز به ذواتُ الواو من
ذواتِ الياء .

فذكرتُ أنه إذا أشكل أمرُ الفعل وصَلَتْهُ بقاءُ المتكلم أو المخاطب ؛ فهمما
ظُهِرَ فهو أصله ؛ ألا ترى أنك تقول في « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ ،
وفي « دَعَا ، وَعَفَا » : دَعَوْتُ ، وَعَفَوْتُ .

وإذا أشكل أمرُ الاسم نظرتُ إلى تنقيته ، فهمما ظُهِرَ فيها فهو أصله ، ألا ترى
أنك تقول في « الفقى ، والمهدى » : الْفَقْيَانِ ، وَالْهُدْيَانِ ؛ وفي « الْعَصَا ، وَالْقَفَا » :
الْمَهْوَوَانِ ، وَالْفَقْوَانِ ، وما أحسن قولَ الشاطبي رحمه الله تعالى :

وَتَنْثِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا ، وَإِنْ رَدَدْتَ لِأَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَهْلًا

قال الحريري رحمه الله تعالى :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخَطَّابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَقَبْتَهُ بِيَاءٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ يُسَكَّنُ بِالْأَلِفِ

ص - فصل : همزة أسم - يَكْسُرُ وَضَمَ ، وَأَسْتِ ، وَأُنْثَى ، وَأُنْثَى ، وَأُنْثَى
وَأُمْرِي ، وَأُمْرَاةً ، وَتَنْثِيَتَهُنَّ ، وَأُنْثَى ، وَأُنْثَى ، وَالْعَلَامِ ، وَأَيْنَ اللَّهِ - فِي
الْقِسْمِ - بفتحهما أو يَكْسُرُ فِي أَيْنَ - همزة وصل ، أَيْ : تَنْثِيَتُ أَبْنَاءِ
وَتُحَذَفُ وَضَلًا ، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كَالسَّخَرِجِ
وَأَمْرِهِ ، وَمَصْدَرِهِ ، وَأَمْرٍ الثَّلَاثِي ، كَأَفْتَلْ ، وَأَغْزُ ، وَأَغْزِي ، بِضَمِّهِنَّ ،
وَأَضْرِبْ وَأَمْشُوا وَأَذْهَبْ يَكْسُرُ كَالْبَوَاقِ .

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي : التي تَنْثِيَتُ فِي الْإِبْدَاءِ ،
وَتُحَذَفُ فِي الْوَصْلِ - وَالْكَلَامِ فِيهَا فِي فَعَالَيْن :

الأول : في ضبط مواقعها ؛ فنقول :

قد استقرَّ أن الكلمة إما أسم ، أو فعل ، أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهي عشرة محفوظة : أسم ، وأست ، وابن ،
وأبنة ، وأبْنَمُ ، وأمرؤ ، وأمراة ، وأثنان ، وأثنان ، وأبنا ، وأبنا ، وأمرآن ،
وأمرأتان ، قال الله تعالى : (فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ)^(١) .

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ
سَمِيَّتُوهَا)^(٢) (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَ سَكْمِ)^(٣) .

النوع الثاني : أسماء هي مصادر ، وهي مصادر الأفعال الخماسية : كإلّا انطلاق ،
والإقْدَاء^(٤) والسادسية ، كإلّا استخراج .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٦٣ من سورة النجم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران (٤) في نسخة «الافتدأ» وكلتاها صواب

وأما الفعل : فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع ، نحو : أعود الله ، أستغفر الله ، وأتخذ الله ، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطع ، فالثلاثي نحو «أخذَ ، وأكلَ» والرباعي نحو «أخرجَ ، وأعطى» وإن كان خماسياً أو سداسياً ، فهمزاته همزات وصل ، نحو «انطلقَ ، واستخرجَ» وأما الأمر : فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطع ، كقوله «يا زيدُ أكرمَ عمرًا» ، و «يا فلانُ أجبْ فلانًا»^(١) .

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك «الفلانُ» ، والفرسُ» وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من «خيرَ» و «شرَ» في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع ، نحو «أمَ ، وأو ، وأن» .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل .

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر ، وبالضم في لغة ضعيفة ، وهو «اسم» وقد أشرت إلى ذلك بقولي : «همزة اسم بكسر أو ضم» ومنها ما يحرك بالفتح خاصة ، وهي همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح في الأوضح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهو «إيمن» المستعمل في القسم في قولهم : «إيمنُ الله لأفعلن» وهو اسم مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ، لا تجمعُ يمينٍ خلافاً للفرأ ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي «بفتحهم أو بكسر همزة ايمن» ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثي إذا انضمَّ ثالثةً ضمّاً متأصلاً نحو «أقتلُ ، واكتبُ ، وادخلُ» ودخل تحت قولنا «متأصلاً» نحو قولك المرأة «اغزِي يا هِنْدُ» لأن أصله «اغزُوي» - بضم الزاي

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً ، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني .

وكسر الواو — فأسكنت الواو للاستئصال ، ثم حذفت ، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء ، وقد أثرت إلى هذا بالتمثيل بأغزى ، ومثلت قبلها بأغز ؛ لأنه على أن الأصل « أغزوى » — بالضم — بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة ، وخرج عنه نحو قولك « أمشوا » فإنه يبتدأ بالكسر ؛ لأن أصله « أمشيوا » بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستئصال ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو ، ولتسلم من القلب ياء ، ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب ؛ لثبتيه على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل اكتب ، وكسروا في مثل أضرب ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل أذهب ؛ ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ، ومنها ما يكسر لا غير — وهو الباقي — وذلك أصل الباب .

وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مذهب المبانى ، مشيد المعانى ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تقرأ به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود :

إِنْ يَجِدُونِي فَاِنِّى غَيْرُ لَائِمِهِمْ
قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ
وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ
أَنَا الَّذِى يَجِدُونِى فِي صُدُورِهِمْ
لَا أَرْتَقِ صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ^(١)

(١) في قول الشاعر « يجدونى » من هذا البيت مقال ؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو =

شرح قطر الددى : لابن هشام

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم معروفاً ، وعلى النفع به
موقوفاً ؛ وأن يكفينا شر الحساد ؛ ولا يفضحنا يوم القنَاد ؛ بمَقْرِهِ وكرمه ؛ إنه
الكريم القواب ، والرؤوف الرحيم الوهاب .

الجماعة ، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، وقد اتصلت به ياء المتكلم ،
والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية ؛ فكان ينبغي أن يقول « أنا
الذى يجدونى » بنونين ؛ إحداهما نون الرفع ، وثانيتها نون الوقاية ، كما فى قوله تعالى :
(لم تؤذونى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) وكما فى قوله سبحانه (أتريدانى أن
أخرج) هذا هو الأصل .

ها : إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين
فى قوله تعالى : (أغير الله تأمرونى أعبد)
، والعلماء يختلفون فى المذخوفة منهما : أى نون
رجح أن المذخوفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية آتى
الفعل من الكسرة التى لا تدخله ، ولما آتى به افترض
حذفت نون الرفع للضرورة — من غير الاتصال بياء

للتكلم — فى نحو قول الشاعر :

أَبَيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتُ تَذْلِكِي شَمْرَكَ بِالْمَنْبَرِ وَالْمِنْكَ الدَّكِي
فإن الأصل : أبيت أسرى وببيت تذلكن شمرك — الخ

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينصب إلى امرئ القيس ، وينسب لسكيب
ربيعه ، وينسب لغيرها :

يَا لَكَ مِنْ مُتَمَرِّقٍ بِمَعْمَرٍ خَلَاكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَأَضْفَرِي
وَأَقْرِي مَا شِئْتُ أَنْ يُقْبِي قَدْ رُفِعَ الْقَمْعُ فَمَاذَا تَحْذَرِي
أصله « فإذا تحذرين » حذفت نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبى حبة الغبى :

أَبَا مَوْتِ الذِّى لَا بُدَّ أَنْى مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِ ؟
أصله « تخوفينى » حذفت نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تحصر .

قال أبو رجاء : محمد محي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم ،
رحمهم الله تعالى ، ورضى عنهم ، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين
والشهداء !!

قد تم - بحمد الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب ، والكتابة
عليه ، وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من
عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية) .
وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به
وجوه الكريم ؛ ليكون لي حُجَّة يوم الدين ، آمين .

فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام

١ — فهرس الموضوعات .

٢ — فهرس الشواهد .

الموضوع	ص	للموضوع	ص
٢٧ «إذما» حرف شرط عند سيويه ،		٣ كلمتا ابن خلدون عن ابن هشام	
وطرف عند المبرد وجماعة		٤ خطبة صاحب سيل الهدى	
٣٧ «مهما» اسم شرط عند الجمهور ،		٦ ترجمة ابن هشام	
وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف		١٠ خطبة المؤلف ابن هشام	
٤١ «ما» المصدرية ، ومعنى مصدريتها		١١ تعريف الكلمة	
٤٢ ذهب سيويه إلى أنها حرف ، وزعم		١١ بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	
الأخفش وابن السراج أنها اسم		١٢ انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	
٤٢ «لا» في العربية لثلاثة معان		١٢ علامات الاسم	
٤٣ «لا» الرابطة لوجود شيء بوجود		١٣ انقسام الاسم إلى معرب ومبني	
غيره حرف عند سيويه ، وظرف عند		١٤ اختلاف العرب في باب «حذام»	
الفارسي وجماعة		١٥ اختلاف العرب في كلمة «أس»	
٤٣ جميع الحروف مبنية		مراداً بها اليوم الذي قبل يومك	
٤٤ صور ائتلاف الكلام ست ، ولكل		١٩ للبني على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	
صورة أنواع		١٩ قبل وبعد ونحوهما أربع حالات	
٤٥ تعريف الإعراب ، وبيان أنواعه ،		٢٦ للبني على السكون مثل كم ومن	
وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل ،		٢٦ الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم	
وما يختص به كل واحد منهما ،		٢٧ علامة الفعل للماضي ، وحكمه	
وبيان العلامات الأصول والفروع		٢٧ نعم وبئس فعلاّن ، خلافاً للكوفيين	
٤٦ الباب الأول مما خرج عن الأصل :		٢٨ ليس فعل ، خلافاً للفارسي	
الأسماء الستة ، وبيان إعرابها		٢٨ عسى فعل ، خلافاً للكوفيين	
٤٦ شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف		٣٠ علامة فعل الأمر ، وحكمه	
٤٧ الألفصح استعمال «الهن» منقوصاً		٣١ هلم : اسم فعل في لغة الحجازيين ،	
بمحذف لأمه كقند		وفعل أمر في لغة بني تميم	
٤٨ البابان الثاني والثالث : المثني ،		٣١ هات وتعال : فعلا أمر ، خلافاً	
وجمع المذكر السالم		لبعض النعويين	
٤٨ بيان إعراب المثني ، وبيان ما يلحق		٣٣ علامة الفعل المضارع	
به بشرط ، ومن غير شرط		٣٤ حكم الفعل المضارع	
٤٩ بيان إعراب جمع المذكر السالم ،		٣٥ بناؤه على السكون ومواضعه	
وبيان ما يلحق به		٣٥ بناؤه على الفتح ومواضعه	
٥٠ الباب الرابع : الجمع بالأنثى والثناء		٣٦ إعرابه	
الرائدتين ، وما ألحق به		٣٦ علامة الحرف	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٠	بيان إعراب هذا الجمع ، مع بيان ما يلحق به	٦٦	لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإظهار ، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين
٥١	الباب الخامس : ما لا ينصرف	٦٧	الإضمار الواجب في أربع مسائل
٥١	تعريف الاسم الذي لا ينصرف	المسألة الأولى : بعد « حق »	٥٢
٥٢	حكم الاسم الذي لا ينصرف	٦٨	النصب بعد حق بأن المضمرة ، لا يحق نفسها
٥٢	شرط جره بالفتحة ألا يضاف ، أو يقرن بأل	٦٨	رفع الفعل بعد حق ثلاثة شروط
٥٤	الباب السادس : الأفعال الخمسة	٦٨	المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى إلى أو إلا
٥٥	حكم هذه الأفعال	٧١	المسألة الثالثة : بعد فاء السببية في جواب نفى أو طلب
٥٥	الباب السابع : للفعل المضارع المعتل الآخر	٧٦	المسألة الرابعة : بعد واو اللبية ، في جواب نفى أو طلب أيضا
٥٥	علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة	٧٩	جواز الفعل المضارع على ضربين: ما يحزم فعلا واحداً ، وما يحزم فعلين
٥٦	الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع	٧٩	الذي يحزم فعلا واحداً خمسة أشياء
٥٦	الأول : المقصور	—	الأول : الطلب ، أمراً ، أو نهياً
٥٦	الثاني : المضاف إلى ياء المتكلم	٨٣	الثاني : « لم »
٥٦	الثالث : المنقوص	٨٣	الثالث : « لما » أختها
٥٦	الرابع : الفعل المعتل بالألف	٨٤	الرابع : اللام الطلبية
٥٦	الخامس : الفعل المعتل بالواو أو الياء	—	الخامس : « لا » الطلبية
٥٧	رفع الفعل المضارع ، والخلاف في رفعه	٨٥	ما يحزم فعلين إحدى عشرة أداة
٥٧	نواصب المضارع	٩٢	إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً وجب قرنه بالفاء
٥٧	الكلام على « لن »	٩٣	النكرة والمعرفة
٥٨	النائب الثاني « كي » المصدرية	—	تعريف النكرة
٥٨	النائب الثالث « إذن »	٩٤	أنسام المعرفة ستة
٥٩	شروط النصب بإذن ثلاثة	—	الأول : الضمير ، وائتمامه إلى مستقر وبارز
٦٠	النائب الرابع « أن » المصدرية ظاهرة أو مقدرة		
٦٢	لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات		
٦٤	إضمار « أن » إما جائز ، وإما واجب		
٦٤	الإضمار الجائز في مسائل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٢	«أل» على ثلاثة أنواع : عهدية ، وجنسية ، واستغراقية	—	المستتر إما واجب الاستقار ، وإما جائز الاستقار
١١٤	«أم» في لغة حمير كأل عند باقي العرب	٩٥	البارز متصل أو منفصل ، والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه
١١٦	السادس من المعارف : للضاف إلى واحد من الخمسة	—	لا يؤتى بالمنفصل متى أمكن المتصل ، إلا في مسألتين
—	المبتدأ والخبر ، تعريف كل منهما ، وحكمهما	٩٦	الثاني من المعارف : العلم ، تعريفه ، وانقسامه إلى شخصي وجنسي
١١٧	الابتداء بالنسبة يحتاج إلى مسوغ	٩٧	ينقسم العلم إلى مفرد ومركب ، وأنواع المركب ثلاثة
١١٨	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، ما لم تكن نفس المبتدأ في المعنى	—	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب
١١٩	إذا وقع الخبر ظرفا فهو متعلق باسم أو فعل	٩٨	حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام
١٢٠	لا يخبر بالزمان عن الذات	—	الثالث من المعارف : اسم الإشارة ، ألفاظ الإشارة ، ومواضعها
١٢١	ينفى عن الخبر فاعل الوصف المعتمد أو نائب فاعله	١٠٠	المشار إليه قريب أو بعيد
١٢٤	تعدد الخبر لمبتدأ واحد	١٠٠	الرابع من المعارف : الاسم الموصول
—	تقدم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب	١٠١	الموصول خاص أو مشترك ، وألفاظ كل من النوعين
١٢٥	حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل	١٠٢	متى تكون «أل» موصولة ؟
—	يجب حذف الخبر في أربع مسائل	—	متى تكون «ذو» موصولة ؟
١٢٦	النواسخ المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع	١٠٤	متى تكون «ذا» موصولة ؟
١٢٧	كان وأخواتها	١٠٧	صلة الموصول جملة أو شبه جملة ، وشروط الجملة
—	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام	١٠٨	حذف العائد ، ومواضعه
١٢٩	قد يتوسط خبرها	١١١	أنواع شبه الجملة ، وشرط كل نوع
١٣٢	وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس	١١٢	الخامس من المعارف : ذو الأداة
١٣٣	يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها	—	الخلاف في الاداة ، أمي «أل» أم اللام وحدها ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	يأتى ما عدا ليس وزال وفقى تماماً	١٦٨	العطف على اسم « لا » مع
١٣٨	ترد كان ناقصة ، وتامة ، وزائدة		تكرارها ، وبدونه
	وشروط زيادتها	١٦٩	نعت اسم لا
—	يجوز حذف نون كانت بخمسة	١٧٠	« ظن » وأخواتها ، عدد هذه
	شروط		الأفعال ، والاستشهاد لكل منها
١٣٩	يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها	١٧٣	الإلغاء ، والتعليق ، ومعنى كل
١٤٢	« ما » النافية تعمل عمل ليس		منهما ، وبيان الفرق بينهما
	في لغة أهل الحجاز بشروط	١٨٠	الفاعل ، تمريقه
١٤٤	« لا » النافية تعمل عمل ليس	١٨٢	أحكام الفاعل
	في الشعر بشروط	١٨٢	لا يتقدم على عامله
١٤٧	« لات » النافية تعمل عمل ليس	١٨٢	لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع
	بشروط	١٨٢	إن كان الفاعل مؤنثاً أثبت الفعل
١٤٧	« إن » وأخواتها ، معنى هذه	١٨٣	يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع
	الحروف	١٨٤	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، وقد
١٤٩	إذا اتصلت بإحداهما « ما » الحرفية		يتأخر عن المفعول : جوازاً ، أو وجوباً
	بطل عملها إلا « ليت »	١٨٤	قد يجب تقديم المفعول على الفاعل
١٥٣	إذا خففت « إن » المكسورة		وقد يجب تأخيرها عنه
	جاز إعمالها	١٨٦	قد يجب تقديم المفعول على الفعل
—	إذا خففت « لكن » أهملت	١٨٦	فاعل نعم وبئس
١٥٣	إذا خففت « أن » المفتوحة عملت	١٨٧	نائب الفاعل
	وجوباً ، ووجب في اسمها وخبرها	١٨٧	بعض أسباب حذف الفاعل
	أربعة أمور	١٨٩	ينوب عن الفاعل واحد من
١٥٧	إذا خففت « كأن » عملت ، وقد		أربعة أشياء
	يذكر اسمها ، ويجب إن كان خبرها	١٨٩	شروط نياية الظرف أو المصدر
	فعلاً أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد	١٩٠	تنغير صورة الفعل إذا أسند للنائب
١٦١	لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا		عن الفاعل
	أن يكون ظرفاً	١٩٢	الاعتغال
١٦٣	تكسر همزة « إن » في مواضع	١٩٢	ضابطه
١٦٤	يجوز دخول اللام على خبر إن ، أو اسمها	١٩٣	يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب
	أو معمول خبرها ، أو ضمير الفصل	١٩٣	يترجم نصبه في مسائل
١٦٦	« لا » النافية للجنس ، وشروط عملها	٩٥	يجب نصبه إن تقدمته أداة نخصا على

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
٢١٨ لام الاختفات به مفتوحة ، إلا أن يعطف بدون يا		١٩٦ يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم	
٢٠٠ للمستفات به استهالان آخران		١٩٦ قد يستوى رفعه ونصبه، وضابط ذلك	
٢٢٢ الندبة : معنى المندوب		١٩٦ يرجع رفعه فيما لم يذكر في أحد الاحوال السابقة	
٢٢٤ لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا		١٩٧ التنازع	
٢٢٤ حكم المندوب		١٩٨ ضابطه، وأمثله	
٢٢٤ المفعول المطلق : معناه ، وأمثله		١٩٨ إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه	
٢٢٥ ما ينبو عن المصدر في كونه مفعولا مطلقا		١٩٩ إن أعملت الثاني أضمرت في الاول للرفع . دون سواء	
٢٢٦ المفعول له		١٩٩ قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه ، محافظة على المعنى	
٢٢٦ تعريفه ، وشروطه		٢٠٠ للمفعول ، وأنواعه	
٢٢٧ إذا فقد شرطا وجب جره بحرف التعليل			
٢٢٩ المفعول فيه		٢٠٢ نصب للنادى في ثلاثة أنواع	
٢٢٩ تعريفه		٢٠٤ إذا كان علما مفردا بنى على ما رفع به	
٢٣٠ جميع أسماء الزمان تقبل النصب ، ولا يقبله إلا المبهم من أسماء المكان		٢٠٤ للنادى المضاف لياء التكلم	
٢٣١ المفعول معه		٢٠٦ حكم « أب » و « أم » في النداء	
٢٣٢ الاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات		إذا كانا مضافين إلى الياء	
٢٣٤ الحال : تعريفه		٢٠٧ حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء	
٢٣٥ شرط الحال التشكيك		٢٠٩ أحكام تابع المنادى	
٢٣٦ وشرط صاحبها التعريف ، أو التخصيص ، أو التعميم ، أو التأخير		٢١٣ حكم المنادى المفرد إذا تكرره مضافا	
٢٣٧ التمييز		٢١٣ الترخيم : معناه ، شروطه	
— تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال		٢١٤ يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، ويجوز ألا يقطع النظر عنه	
٣٢٨ التمييز نوعاوت : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة ، ومواقع كل منهما		٢١٥ المحذوف للتخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها	
٢٣٩ « كم » على نوعين ، وبيان حكم تمييز كل منهما		٢١٨ المستفات به : معناه	
٢٤١ قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا			

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٨٢	واختلفوا في رصفه الظاهر	٢٤٣	المستثنى بإلا وأحواله ، وحكم كل
٢٨٣	النوابع خمسة:	منها	
٢٨٣	الأول: النعت	٢٤٧	المستثنى بغير وسوى
٢٨٤	قائمة النعت	٢٤٧	« بليس ، ولا يكون وما خلا وما عدا
٢٨٥	ما يتبع فيه منعوت	٢٤٨	المستثنى بخلا وعدا وحاشا
٢٨٨	يجوز قطع الصفة بمن علم الموصوف	٢٤٩	عقوضات الأسماء :
	ولو ادعاء	٢٤٩	حروف الجر ، وأنواعها
٢٨٩	التوكيد لفظي ومعنوي ، والكلام	٢٤٩	« لعل » حرف جر في لغة عقيل
	على اللفظي	٢٥٠	« مق » حرف جر في لغة هذيل
٢٩٢	الكلام على المعنوي : ألفاظه ،	٢٥١	« كي » تجر بها « ما » الاستفهامية
	ومواقعها	٢٥١	« لولا » يجر بها الضمير
٢٩٤	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت	٢٥٣	المجرور بالإضافة
٢٩٧	عطف ضربان : عطف بيان ،	٢٥٣	الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام
	وعطف نسق ، عطف البيان	٢٥٤	إضافة الصفة لعمولها على ثلاثة أنواع
٢٩٨	كل ما يصح جعله عطف بيان	٢٥٤	الإضافة لا تجمع التنوين ، ولا ال
	يصح جعله بدلا ، إن صح وقوعه	٢٥٥	يعمل عمل الفعل سبعة أشياء :
	موقع المتنوع	٢٥٦	الأول : اسم الفعل
٣٠١	عطف النسق	٢٥٨	أحكام اسم الفعل
٣٠١	معنى الواو	٢٦٠	الثاني : المصدر
٣٠٢	« الفاء »	٢٦٠	شروط إعماله
٣٠٣	« ثم »	٢٦٦	المصدر العامل على ثلاثة أنواع
٣٠٣	« حتى »	٢٧٠	اسم الفاعل ، وشروط إعماله
٣٠٤	لا تفيد حتى الترتيب ، خلافا لبعضهم	٢٧٤	أدلة المبالغة ، وإعمالها
٣٠٥	معاني أو	٢٧٧	اسم المفعول
٣٠٦	معاني أم	٢٧٧	الصفة المشبهة
٣٠٦	لا ، وبلى ، ولكن	٢٧٨	تخالف اسم الفاعل من خمسة أوجه
٣٠٨	البدل : معناه ، أقسامه	٢٧٩	لعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال
٣١٠	العدد ، ألفاظه على ثلاثة أقسام	٢٨٠	اسم التفضيل
٣١١	لأسماء العدد التي على زنة فاعل	٢٨٠	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال
	أربعة أحوال	٢٨٢	أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به
		٢٨٢	يرفع الضمير المستتر اتفاقاً

والحمد لله ذي الجلال والإكرام ، وعلى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

٢ - فهرس الشواهد

الواردة في « شرح قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام

رقم الشاهد	الشاهد
٧	إذا أنا أومن عليك ولم يكن
٢٢	ألم اك جاركم ويكون بيني وبينكم
١٠٤	ليس من مات فاستراح ميت إنما الميت من يعيش كثيلاً
	إلا من وراء وراء المودة والإخاء الميت ميت الأحياء كاسفاً بالله قليل الرجاء

حرف الباء

٨	والله ما ليلى بنام صاحبه	ولا غائط الليان جانبه
١١	يسر المرء ما ذهب الليالى	وكان ذهباً من له ذهاباً
١٣	إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
	أضحي بمزق أثوابي وبضربني	أبعد شبي يمني عندي الأدبا
	ألا ليت الشباب يعود يوماً	فأخبره بما فعل المشيب
٧٠	زعمتني شيخاً ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب ديباً
٧٢	القوم في أثرى ظننت؟ فإن يكن	ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
٧٧	وإنما يرضى المنيب ربه	مادام معنياً بذكر قلبه
٩٥	ييكيك ناء بعيد الدار مغترب	بالكحول وللشبان للعجب
٩٧	ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأرب
١٠٩	ومالي إلا آل محمد شيعة	ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١١٥	وا، بأبي أنت وفوك الأذهب	كأنما ذر عليه الزرنب
١١٨	وعدت وكان الخلف منك سعية	مواعيد عرقوب أخاه يترب
١٢٠	يحاني به الجلد الذي هو حازم	بضربة كفيه اللا نفس راكب
١٣٨	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	باليث عدة حول كله رجب
١٤٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا	أعيذكما بالله أن تهدثا حرباً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	كان صغرى وكبرى من ققامها حصباء در على أرض من الذهب
١٤٤	لم تتلف بفضل مئزرها دعد ؛ ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	عجب لتلك قضية ، وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء

٥	فساخ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
٢١	فإن للساء ماء أبي وجدى وبئر ذو حفرت وذو طوبت
٧٤	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت
١٢٨	خبر بنو لمب فلانك ملقباً مقال لهي إذا الطير مرت
١٤٨	والله أنجلك بكفى مسلمات من بعد ما وبعد ما وبعد مت كانت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٠	مق تأتتا تلم بنا في ديارنا نجد حطبا جزلا وناراً تأججا
١١٢	شربن بماء البحر ثم زفعت مق لجج خضر لمن نثيج
١١٣	أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

حرف الحاء للهمة

١٨	يا ناق صبرى عنقنا فسيحنا إلى صلبان ففستريها
١١٧	وقولى كما جعأت وجاعأت مكانك تهمدى أو تستريحي
١٣٤	أحالك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساح إلى الهيجا بغير سلاح

حرف الهاء للهمة

٢٠	هلى تعرفون لبانائى فأرجو أن تقضى فيرند بعض الروح للجسد
٣٤	ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٧	لبي هلى الله بمستنكر أن يجمع العالم فى واحد
٤٤	أصمت خلاء رأصى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد

رقم العمد	الشاهد
٤٦	{ تطاول ليك بالأعد وبات وبانت له ليك وفك من نبا جاني
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس اعلمنا أضادت لك الفار الحمار للقيدا
٥٦	قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه ، فقد
٦٢	أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحلتنا ، وكأن قد
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا
٦٨	درت الوفي العهد يا صرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد
٨٥	يا بن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتي لدهر شديد
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا
٩٤	يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوم في ازدياد
١٠٠	تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كائنهن مائد
١٣١	أثنى أنهم مزقون عرضي ججاش الصكرملين لها فديده
١٣٦	لا لا أبوح بحب بثنة : إنها أخذت على موافقا وعهودا
١٤٩	وإياك ولليتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

حرف الراء المهملة

١٦	لأستسلمن الصعب أو أدرك النى	لما انقادت الآمال إلا لصابر
٣٠	فأصبحت أنى تأتيا تلتبى بها	كلا مركبها تحت رجلك عاجر
٤١	ألا يا سلمى يادار مى طى البلى	ولا زال منها بجرعائك القطر
٦١	كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا	أنيس ، ولم يسمر بمكة سامر
٦٦	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
٦٩	وحلت ييوى فى يفاع بمنع	يخال به راعى الجمولة طائراً
٧١	أبالأراجيز يابن اللؤم نعدنى	وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدرا	كما أنى ربه موسى طى قدرو

رقم الشاهد	الشاهد
٩٢	قنى فانظري يا أسم هل تعرفينه
٩٨	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له
١٠٢	وإني لتعروني لذكراك هزة
١٢٥	هجبت من الرزق للموء إليه
١٣٠	ضروب ينصل السيف سوق ممانها
١٣٣
	أهذا للمغبرى الذى كان يذكر ؟
	وقمت فيه بأمر الله يا عمسرا
	كما انتفض العصفور بالله القطر
	ومن ترك بعض الصالحين فقيراً
	إذا عدمو زادا فإنك عاقو
	قد يؤخذ الجار بظلم الجار

حرف السين للمهمة

٢	منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تسمى
	وطلوعها حمراء صافية
	وغربها صفراء كالورس
	اليوم أعلم ما يجيء به
	ومضى بفصل قضائه أمس
٣	لقد رأيت هجياً مذ أمسا
	هجاؤا مثل السعالى خساً
	ياكلن ما فى رحلمن همساً
	لا ترك الله لمن ضرماً
	ولا لقين الدهر إلا تمساً
٩٠	يا صاح ياذا الضامر الشمس
	والرحل ذى الأنساع والخلس
٩١	يا مرو إن مطيق محبوسة
	ترجو الحباء ، وربها لم ييأس
١٣٥	فأين إلى أين النجاة يينلقى
	أناك أذاك اللاحقون احبس احبس

حرف العين للمهمة

٢١	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
	قد حدثوك ، فما راء كمن ممعا
٣٨	خليلى ، ما واف بعهدى أنا
	إذا لم تكونا لى طى من أقاطع
٤٧	أبا خراقة ، أما أنت ذا نفر
	فأنت قومي لم تأكلهم الضبع
٥٨	سبقوا هوى وأعتقوا لهوام
	فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٧٨	لا تهزعى إن منفسا أهليكته
	فإذا هلكك فعند ذلك فاجزعى
٨٥
	يا ابنة عما لا تلوى واجبى
١٣٩	أنا ابن التارك البكرى بشر
	عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٥	يا صيدا ما أنت من سيد
	موطأ الأكثاف رحب الذراع

الشاهد

رقم
الشاهد

حرف الفاء

- ٤ ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطمت مولى عليه العواطف
١٥ ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٥٠ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الحزف
١٢٤ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
١٥٠ ألا حبذا غم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف

حرف القاف

- ٣٣ عدس : ما لعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملين طليق
٨٩ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨ والنغليون بثس الفحل فلهم فخلا ، وأمهم زلاء منطبق

حرف الحاء

- ٨٧ يا حكم الوارث عن عبد الملك [ميراث أحساب وجود منسفاك]

حرف اللام

- ٦ لعمرك ما أدري ، وإنى لأوجل على أينما تعدو للنيسة أول
٩ [أباجارتا ، ما أنصف الدهر بيننا] تعالى أقاسمك الهموم تعالى
١٢ رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله
٢٤ قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحول
٢٥ أغرك منى أن حبك قاتلى وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل
٢٧ إذا النعجة المعجاء كانت بقفرة فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢ وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال : من ذا قلها ؟
٤٢ سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول
٤٩ لا يأمن الدهر ذو بهى ولو ملأكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧ علموا أن يؤملون فجادوا قبل، أن يسألوا بأعظم سؤال
٥٨ بأنك ربيع وغيث مربع وأنك هناك تصكون النمل

الشاهد	رقم الشاهد
تقى للنون لدى استيفاء آجال	٦٥
بأعجلهم ؛ إذ أجمع القوم أمحل	٧٦
لغير جميل من خليلى مهمل	٨٠
كفانى ، ولم أطلب ، قليل من المال	٨١
بأحسن من صلى وأقبحهم بملا	٨٢
لدى السر إلا لبسة للفضل	١٠١
مكان السكيتين من الطحال	١٠٣
يلوح كأنه خلل	١٠٥
وكل نعيم لا محالة زائل	١١٠
وهيات خل بالعقيق نواصله	١١٤
عاذرا فيك من رأيت عدولا	١٢١
إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا	١٢٣
خير معد حسبا وناالا	١٢٦
وليس بولاج الخوالف أعقلا	١٢٩

حرف الميم

لما ترك القطا طيب المنام	١
فإن القول ما قالت حسدام	٥
أكاد أغص بالماء الحميم	١٠
وإن خالها تخفى على الناس تعلم	١٤
ألم تيأسوا أنى ابن فارس زهدم	١٧
كسرت كعوبها أو تسقيا	٢٣
عار عليك إذا فطت عظيم	٢٥
ونعيده وإن جحد العموم	٢٧
يرى ورأى بامسهم وامسله	٤٣
لذاته بادكار الموت والمهرم	٤٨
إن ظالمنا أبدا وإن مظلوما	

رقم الشاهد	الشاهد
٥٩	ويوما نوافينا بوجه مقسم
٦٣	كأنى من أخبار إن ، ولم يعز
٧٣	ولقد علمت لتأتين منبق
٩٣	تنسكرت منا بعد معرفة لى
٩٩	واحر قلباه بمن قلبه شيم
١٠٦	وتضىء فى وجه الظلام منيرة
١١١	لعل الله فضلكم علينا
١١٩	وما الحرب إلا ما علمتم وفقتم
١٢٧	إنى حلفت برافعين أكفهم
١٣٧	إلى الملك القرم وابن الحمام
١٤٢	أتاركة تدلها قطام
	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
	له أحد فى النحر أن يتقدما
	إن للنسابة لا تطيش سهامها
	[وبعد الناصى والشباب للكرم]
	ومن بجسمى وحالى عنده مقم
	كجمانة البحرى سل نظامها
	بشئ أن أمكم شريم
	وما هو عنها بالحديث المرجم
	بين الحطيم وبين ركنى زمزم
	وليث الكنتية فى المزدحم
	رضينا بالتحية والسلام

حرف النون

١٩	رب وقفنى فلا أعدل عن	صنن الساعين فى خير سنن
٢٦	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	مضى أضع العمامة تعرفونى
٢٨	حيثما تستقم يقدر لك الله	نجاحا فى غابر الأزمان
٣٩	أقطن قوم سلمى أم نواظنا ؟	إن يظعنوا فحبيب عيش من قطنا
٤٠	صاح ضمير ، ولا تزل ذاكر المو	ت ؛ فنسيانه ضلال مبين
٥٤	فواقه ما فارقتكم قالياً لكم	ولكن ما يقضى فسوف يكون
٦٠	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
٦٤	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٨٤	واستراجع ما فات منى	بلطف ، ولا بليت ، ولا لوانى
٩٦	يا يزيدا لآمل نيل عز	وغني بعد فاقة وهوان
١٠٧	ولقد علمت بأن دين محمد	من خير أديان البرية دينا
١٢٢	هل تذكرون إلى الدين هجرتكم	ومسحكم صلبكم رحمان قربانا ؟
١٣٢	ما رأيت امرا أحب إليه الـ	بذل منه إليك يا ابن صفاق

الشاهد	رقم الشاهد
حرف الهاء	
١١٦ واها اسلمى ثم واها واها ياليت عينها لنا وقها	
١٤١ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها	
حرف الياء	
٢٩ وإنك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آميا	
٥١ تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً	
٥٢ إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقياً	
٨٣ أياراكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا	
١٤٧ عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام المرء ناهيا	

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب « شرح قطر الندى » لابن هشام ،
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

